

عبد الله فهد النفيسي

الكهيت: الرأي الآخر

لندن

١٩٧٨

عبد الله فهد النفيسي

الكويت: الرأي الآخر

لندن

١٩٧٨

التوزيع

TA-HA ADVERTISING

156 New Cavendish Street., London, W1M 7FJ

الاهـداء

من أجل ألا يتحوّل الشعب الكويتي الى مجرد طابور مُهذّب من المهثّين
والمعزّين المحترفين .

من أجل ألا يتحوّل الكويت الى زقاق من أزقة التاريخ الموبوء بعبادة نجوم المال
والاقطاع والاستغلال والرّق السياسي .

ومن أجل اليوم الذي يُصبح فيه صدور مثل هذا الكتاب في الكويت أمراً عتياديّ
وطبيعيّ .

﴿ قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعْرَآةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ. ﴾
التَّمْلِ ٣٤ .

﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيْعًا يَسْتَضَعِفُ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ. ﴾ الْقَصَصُ ٤ .

﴿ فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ قَالَ الَّذِينَ يُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا لَبِيتْ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ فَارُونُ إِنَّهُ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٍ . وَقَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَيَلَكُمْ ثَوَابُ اللَّهِ خَيْرٌ لِمَن آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا وَلَا يُلْقَاهَا إِلَّا الصَّابِرُونَ . فَخَقَّقْنَا بِهِ وَبَدَّاهُ الْأَرْضَ فَمَا كَانَ لَهُ مِنْ فِئَةٍ يَنْصُرُونَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَمَا كَانَ مِنَ الْمُتَنَصِّرِينَ. ﴾ الْقَصَصُ ٧٩ - ٨١ .

﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرُونَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ . إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوُا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ . وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّا كُنَّا نَدْرِكُهُمْ لَكَذَّبْنَا عَنْهُمُ الْبَقَرَةَ فَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّأْنَا مِنْكَ اللَّهُ أَعْمَالُهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ. ﴾ الْبَقَرَةُ ١٦٦ - ١٦٧ .

﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ : وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ ؟ . قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ . قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ : أَلَا تَسْتَمْعُونَ ؟ . قَالَ رَبُّكُمْ رَبُّ آبَائِكُمْ الْأَوَّلِينَ . قَالَ : إِنْ رَسُولُكُمْ الَّذِي أَرْسَلَ إِلَيْكُمُ الْمَجْنُونُ . قَالَ : رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ . قَالَ : لَنْ نَأْخُذَ إِلَهًا غَيْرِي لِأَجْعَلَكَ مِنَ الْمُسْجُونِينَ . ﴾ الشُّعْرَاءُ ٢٣ - ٢٩ .

✽ روى البخاري في « صحيحه » عن أبي هريرة رضي الله عنه : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى الله عليه وسلم قال : « إِذَا ضَيَّعَتِ الْأَمَانَةُ ، انْتَظِرِ السَّاعَةَ . قِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَمَا إِضَاعَتُهَا ؟ » قال : إِذَا وُسِدَ الْأَمْرُ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ . »

✽ وروى الحاكم في « صحيحه » أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى الله عليه وسلم قال : « مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ شَيْئًا ، فَوَلَّى رَجُلًا وَهُوَ يَجِدُ مِنْهُ أَصْلَحَ لِلْمُسْلِمِينَ مِنْهُ فَقَدْ خَانَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ . » وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : « مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ شَيْئًا فَوَلَّى رَجُلًا لَمُودَّةٍ أَوْ قَرَابَةٍ بَيْنَهُمَا فَقَدْ خَانَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ . »

✽ « ليس لولاة الأموال أن يقسموها بحسب أهوائهم ، كما يقسم المالك ملكه ، فانما هم أمناء ونواب ووكلاء ، ليسوا ملاكاً ، كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إني - والله - لا أعطي أحداً ولا أمنع أحداً ، إنما أنا قاسم أضع حيث أمرت . » أنظر : ابن تيمية ، السياسة الشرعية .

✽ « حين اتخذ سعد بن أبي وقاص - بطل الفتوحات الإسلامية في عهد عمر - قصراً بالكوفة ، وأغلق بابه دون الناس ، أرسل إليه محمد بن مسلمة فأحرق باب قصره ودفع إليه كتاب عمر وكان فيه : بلغني أنك بنيت قصراً اتخذته حصناً ويسى قصر سعد ، وجعلت بينك وبين الناس باباً ، فلبس بقصرك ولكنه قصر الخيال . أنزل منه منزلاً مما يلي بيوت الأموال ولا تجعل على القصر باباً تمتع الناس من دخولهم وتنفيزهم به عن حقوقهم ، وليوافقوا مجلسك ومخرجك من دارك إذا خرجت . » أنظر : تاريخ الطبري ، ج ٤ ، ص ٤٧ ، فتوح البلدان ، ص ٣٩١ .



المحتويات

- ١ - المدخل ص ٧
- ٢ - المآزق الاجتماعي ص ١٧
- ٣ - المآزق الاقتصادي ص ٣٥
- ٤ - المآزق السياسي ص ٤٣
- ٥ - الخلاصة ص ٩١
- ٦ - الملاحز ص ١٣٢

بسم الله الرحمن الرحيم

المدخل

مشكلة المشاكل عدم الاعتراف بها وبالتالي الصّد عن بحثها وحلها . والكويت كأي بلد نام فيه كثير من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . وهذا أمر طبيعي وعادي ويحدث في كل بلد . بمعنى آخر ليس عيباً أن يكون في هذا البلد مشاكل ، لكن العيب يكمن في إنكار وجودها وعدم السّاح بمناقشتها واثرها الفادح على المستقبل . وإذا كان الصمت هو موقفنا من المشاكل فحتماً نتطور ونتعقد وتتحول إلى مآزق وتحديات يصعب حلها في الوقت المناسب . وإن الرفاه القشري الذي يُغلف الكويت لا يعني أن ذلك غير ممكن الحدوث . إن وظيفتنا التاريخية ليست هي الانضمام إلى مجاميع المصنفة والهنيفة ، بقدر ما هي حفر الرأي في صدر الواقع الذي نعيش فيه . إن وظيفتنا عسيرة وشاقة ومريرة ، لكن لها مذاق تاريخي لا يعرف حلاوته إلا فئة قليلة من الناس .

ولأن المشاكل - الأساسية والمصرية منها - من غير المسموح الخوض فيها والمحااجة حولها أصبح ما يبحث في « وسائل الاعلام » أمور غير أساسية مصرية . مما هزّتة المواطن بها وخفض بشكل ملحوظ درجة مصداقيتها وبالتالي العزوف عنها والانشغال بغيرها من مصادر المعلومة ومنها الاشاعة التي تزدهر هذه الأيام في الكويت نظراً للظروف الاستثنائية التي يمر بها . ولتطويق القلق العام الذي تسببه الاشاعة حاول شعار « الأسرة الواحدة » أن يفرق المواطن بـ زينوفوبيا معينة بحيث بدع ما لله الله وما لقيصر لقيصر . لذلك أصبح الصمت من التقاليد العريقة لمجتمع الكويت تماماً كالتزام على الاعراس والمآتم . والمثل يقول : شيم البدوي وخل عباته . وأصبح الذي يمارس الصمت والعتمه في حياته - بقدرة قادر - إنسان بوصف بالحكمة والتعقل والسادد حتى لو فرغ من المحتوى أي محتوى . بينما التهور والقصور والصيبانية أصبحت صفات تلصق بكل إنسان لديه أدنى رصيد من الشجاعة الأدبية والانتمائية الوطنية .

ولأن الصمت لا يبنى حضارة . ولأن المشاكل لا يحلها الصمت والزمن . بدأت تتطور وتتحول الى مآرق كبيرة تتطلب الحل الفوري السريع . والمشاكل والمآرق التي يتعرض لها هذا البلد على كافة أصعدته لا يمكن حلها حلاً صامتاً وبعيداً عن توعية الناس بها وبتفاصيلها . لذلك أصبح بحث هذه المشاكل علناً وبوضوح وحيثية أمر أولي في طريق الحل لها . وهذه الدراسة تُنبئ واحد في جدار الصمت والعممة الذي يبنى هذه الأيام حول المجتمع الكويتي ونحن بحاجة لثقوب أكثر . وفي الكويت أعداد لا بأس بها من الرجال الذين يفهمون أكثر ، ويعرفون أكثر ، ويقدرّون على الربط والتحليل أكثر ، غير أنهم ربا للأسف أصبحوا - لسبب أو لآخر - جزء من الصمت والعممة الذي يحيط بالكويت . وإذا كان الكويت بحاجة دائمة لآراء رجاله ، فهو اليوم بأمرس الحاجة لذلك ومؤسف جداً ان تعجب حاجة الوطن بهذا الصدود .

يساعد حجم الكويت الصغير وكذلك تعداد سكانه والامكانيات الضخمة المتاحة له على تسهيل مهمة الانطلاق والبناء العلمي للدولة . غير أن التعقيدات التي تنجم عن أساليب المعالجة للمشاكل المتعلقة بالسكان والاقتصاد والأمن وتدفع الهجرة تحول دون ذلك . ويبدو أن القيادة السياسية الحالية في الكويت تركز جهودها في محاولة التصدي للأحوال الطارئة وبأساليبها الخاصة أكثر من التخطيط للمستقبل . فجميع الوزارات في الكويت غارقة الى أكثر من قامتها في أعمالها اليومية . هذا الأسلوب القصير المدى وهذا الضغط يقلص امكانيات التفكير المنهجي ذي المدى البعيد ويشجع على أسلوب حل كل مشكلة بعد نشوئها لا الاحتياط من نشوئها . اذا استمرت الدولة والقيادة السياسية فيها بهذه الكيفية فلا شك انها ستظل ضمن هذه الحلقة الشريرة من المشاكل الطارئة . بدون التفكير على المدى البعيد يتزايد ضغط المشاكل الطارئة ، وهذا الضغط بنوره يعرقل التفكير على المدى البعيد ، وهذا الأسلوب من قنطار العلاج بدلا من درهم الوقاية يشمل كثيرا من الادارات الحكومية في هذا البلد وربما يسيطر على تفكير القيادة السياسية فيه .

أمر آخر غاية في الأهمية هو البناء التنظيمي للإدارة العامة في الكويت . يلاحظ أنه بالرغم من الحاجة الملحة لكفاءة أعلى ، فإن القيادة السياسية لم تبذل أي جهد حقيقي لاعادة اختبار تنظيم الخدمة العامة بشكل كلي ، وما زالت تقيس الأمور بقياسات متخلفة مثل الولاء المطلق والانتماء العائلي والقبلي والطائفي .

ولذلك أصبحت الادارات الحكومية في هذا البلد - وبشكل عام - مجموعة عزب ومشاتل لمراكز قوى معينة ومعروفة مما أعاق كل تنسيق فيما بينها . ليست هناك وسائل تنسيق رسمية وملزمة بين الوزارات . العلاقة بين الوزارات ضعيفة وأحيانا معدومة . القيادة السياسية لم تتججع في ايجاد نخبة متكاثفة في مناصب الخدمة العليا تتمتع بروح جماعية . وجهات النظر في داخل جهاز الوزارة الواحده متباينة جدا ومختلفة جدا بسبب مؤثرات مختلفة يكرسها الوضع العام . هذا طبعاً يؤثر تأثيراً مباشراً على الخدمة العامة التي تقدمها الوزارة للمواطن . وهناك أخيراً توتر ملحوظ بين الوزراء أنفسهم مما يترك أثره على موظفي الوزارات ويشوه الصورة العامة لأعلى سلطة إدارية فعلية في البلد وهي مجلس الوزراء .

من الأمور المحيرة في هذا البلد الفرق الشاسع بين سرعة التغير الاجتماعي المنظم من جهة ، والاتجاه الرسمي الموعول في المحافظة لحماية الخواص الداخلية في المؤسسات الإدارية من جهة أخرى . فمثلاً نحن نلمس استعداداً جيداً لدى القيادة السياسية للتغير الاجتماعي في أساليب الاسكان والتعليم والمعاملات العامة ، غير ان ذلك يسير جنباً الى جنب مع التردد - بله الرفض - في قبول أساليب جديدة للسياسة واتخاذ القرار السياسي أو حتى في قبول تغيير شامل في الجهاز الإداري للدولة . ومن الممكن ان نبين أسباب التردد في قبول أساليب جديدة ، فبالإضافة الى عوامل التهيّب من التغير الملحوظة في الكويت الا ان هناك عوامل محددة تؤدي الى ذلك :

(١) منجزات الكويت تعتبر بالمقارنة بمنجزات جيرانها الكبار والصغار « ضخمة ؟ » وهذا من شأنه ان يخلق رضى نفسياً عند الناس تجاه الواقع المعاش فلا يشعر بالحاجة للتغيير الا القلة من الناس واثراً هذه القلة محدود جداً .

(٢) كثيرون من كبار الموظفين المخضرمين عايشوا مرحلة ما قبل الدولة وما بعدها وجنوا من ذلك ارباحاً طائلة وامتيازات اجتماعية وطبقية معينة احدثت في حياتهم الشخصية تغييراً جذرياً الى الافضل افقدتهم في نهاية المطاف الرغبة في أي تغيير آخر .

(٣) التداخل الكبير والخطير في الكويت بين السياسة والادارة يجعل تغيير الثانية مرهوناً بتغيير الاولى ولا يدوان مثل هذا التغيير قريب الوقوع اذا ما حافظ الوضع العام الحالي على تركيباته وتياراته .

(٤) الضغط المفرط على ميزانية الدولة للوفاء بالالتزامات الخارجية الضخمة يحول دون تخصيص الاموال الكافية اللازمة للإصلاح الداخلي حتى لو كانت لفائدة الداخلية المرحوة منه كبيرة

(٥) العوامل الحساسة التي يحتويها نحو الاحتماعي في الكويت والناتج عن اصول السكان المتعددة وهذا عامل أساسي أخذ للأسف يلعب دوره نشاط ودوره ولم تستطع ريفوبيا الاسرة لواحده أن تطوقه

هذا التردد - بله الرفض - من القيادة السياسية للتغيير الاداري انعكس على الوضع الاقتصادي في الكويت حيث انفق التوازن بين الحاجات الاجتماعية لعموم المواطنين من جهة وما تسميه طبقة ابرامكة الجدد* متطلبات الاقتصاد الحر من جهة اخرى. ان هناك خطراً اكيد يتمثل بهذا التيار الماركسلي انتحاري لربحي المصرف أدى وسؤدي الى مزيد من اهمال لقضايا والحاجات الاجتماعية لعموم المواطنين. ان عرفة نتحارة في الكويت هي رأس هذا التيار من طبقة الرمكة المحددة الذين يرفعون دائماً شعارهم يسمونه بالاقتصاد الحر لأنهم بالفعل الاحرر الوحيدون الذين يقصمون الحصة. ومعروف ان فكرة الاقتصاد الحر - وهي الفكرة الوحيدة التي دحلب رؤوسهم - فكره ليبرالية نشأت في الغرب وتغذرت هناك من أطر فكرية ومسايسة واجتماعية وحصرية معينة ومروطة بملايسات زمنية ومكانية معينة بدأ العرب منذ فترة لا تقل عن خمسين سنة بالتخلي عن اطلاقتها.. نزيد القول ان غلاة الغريين الذين يقولون بهذه الفكرة هم أيضاً غلاة في تمسكهم بالديمقراطية السياسية التي هي الوعاء السياسي لفكرة الاقتصاد الحر. غير ان طبقة ابرامكة الجدد الذين يصرون على فكرة الاقتصاد الحر في الكويت، يفهمون فقط متطلبات حرية لتجارة أم سائر الحريات الأخرى، أما الوعاء السياسي لفكرة الاقتصاد الحر فانهم في داخل محالهم وأروقهم يرفصونه والدليل على ذلك موقفهم من انكاس الديمقراطية في الكويت في أغسطس ١٩٧٦. ان تركيب غرفة التجارة الطبقى والاجتماعي العام ظل كما هو منذ انشائها رغم الكثير من التبدلات الاجتماعية والطبقية في الكويت من زالت الغرفة تمثل

* ويقصد بهم الفئة المحدودة عددياً، الصارية السعد

سياً واجتماعياً واقتصادياً وهي الفئة التي لا تمتدّى كونه ٤٨٪ من لوكلاء، ولكن لها ٣٧,٩٪ من اجمالي الوكالات اي أن الوكالات لحاصه بهم تسع ٨٤٦ وكالة. أطر الدراسة القيمة التي شرها جاسم خالد السعدون في مجلة دراسات الخليج والحرية العربية، عدد اكتوبر ١٩٧٧، ص ٧٩ حول العوامل المؤثرة في تكاثر توزيع الدخل (دراسة عن الكويت) ..

مصادح الاستقراطية الكويتية فقط والكويتية من مجموعات صغيرة وفعاة من اوكلاء. هذه الفئة المصرية المؤد في المحتج الكويتي وفي نظام نفسه لا تمثل اكثر من ١٥ عائة ومع ذلك تتحكم بكل الاستثمار الخاص خارج الكويت والمال بصورة تقريبية مئة الاف مليون دولار هذا عدا ما يملكونه من وكالات وعقارات وأسهم داخل الكويت ان قيمة الاسهم المطروحة مثلا في لورصة الكويتية في نهاية مارس ١٩٧٧ سعت ما يقارب الالف مليون دينار كويتيا وهذه الفئة الخلية من الرمكة الحذد تتحكم في معظمها. لا عجب انهم ماثوسيون حتى لبحاع. ان نرعة الربح السائدة التي يروحها هؤلاء تحت شعار الاقتصاد الحر لا شك سؤدي بالمجتمع الكويتي الى مزالق خطيرة جدا. ان مجتمعنا حديثا أحد ينمرد في خبطان وصيهل العوارم والرقه والعمريه واصصاحيه وحبجيجيل والفسطاس والحهره وغيره من اساطق المسببة. وان حيلنا جديدا بدأ يشأ في الصاحية والشاميه والقنبه والشويح وغيره من اساطق المحصية. وهو على غير استعداد لتقبل ذلك لأن هذا الاسلوب أصبح يؤثر تأثيرا مشدرا على الحاجات الاجتماعية لعموم امواطيس. فبيدهب الاقتصاد لحر الى احجيم اد كان يريد العبي عنى وثراء ونجمه ويريد الفسر فقرا وحرمانا وشظف. هذه وضعية اقتصادية لا تحقق أي نوع من العدالة الاجتماعية. بل تكرس المريد من الطبقيه والتقسيم الاجتماعى ومن الجديرو بالذكر انها تصطدم اصطداما مباشرا مع التشريعات الاقتصادية الاسلامية فمن يقرأ المناهج التي اتعها ابوبكر وعمر وعلي ومواقفهم من ملكية الأرض ولما وتسيير الأرزاق ومن يركز على مهج عمر في التشريع الاقتصادي الاسلامي يدرك بأن الاسلام نظمه جماعية وحكمه جماعى واتجاهاته في كل التشريعات لا تتسع على الاطلاق للتفكير الفردي الربحي الذي ينادى به البرامكة الجذد. من يقرأ ابن تيميه والقاضي أبويوسف والشوكاني والكاساني وابن القيم وابن حبل والسيوطي والقرافي والجصاص وابن قدامه والقسطلاني والويري يدرك ذلك وكان أخرى بـ «العماء» اندين بطهرون عليا كثيرا من شاشة لتفريو ان يتحدثوا عن هذا الاسلام. لأن يعتقدوا الاسلام في دائره ضيقة من تفكيرهم الأنيف المروص على هؤلاء ان يدركوا عظمة الامانة الذريحية التي ينحمنونها ويطبقون باسمها. وعليهم أساسا أن يدركوا أن مهمتهم التاريخية ليست هي تشكيل التيار الوديف للسلطة أي سلطة بقدر ما هي تطويع كل السلطات وكل الانظمة وكل السلالات وكل العشائر وكل العائلات ونحشدها في سبل أن يحصل لها شرف القرب من خدمة الاسلام ودعوتيه التحريرية الكبرى ان على التنظيمات الاسلامية لعديدة في الكويت واحب

تربحي في هذه المرحلة ولدت بطلب معدة وقيمة الوضع ندات اشموية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ميرت مسار العلم الأول والقائد الأول رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لاشغال للحالات المهمة والاحتياجات الحرة ستعرض الخطيرة الاسلامية الفتية لكثير من المحن لدعويه في المستقبل دون ان تحقق الدعوة بكاملها حصوة واحدة الى الأمم من موقع الحب والتقدير والأخوة لكل للتنظمات الاسلامية المحلية اصلها والتوحيد في جهة اسلامية عريضة ويشجيد موقفها من قضايا المرحلة الراهنة.

تعليم في هذا البلد، ما هدفه؟ ما هي مسافته؟ ما كونه؟ ما هي طاقته؟ هل لتعليم محو أمية؟ ما هو مستشبه؟ من الذي يحفظ له؟ هل هناك ما يعمل من يحفظ له؟ ما أهيمته في نظر لقيادة السياسية؟ هل مسؤولية عنه «ارت تايه» كم هو الحال؟ أم المسؤولية عنه رسالة تحتاج لشباب اكفاء محلصين وموحدون في الكويت غير انهم معدين عن المسؤولية في لتعليم لانهم يستطيعون ان يقولوا بفساد لا نحن يريد ان نعمم لأن في ذلك مستقبل ولصمت الحالي لا يسي مستقبل ما يسمى «مشكله لوافدين» من «حوسا لعرب» ما هو حيلها؟ ما هي حقوقهم في لتعليم والاسكان والتجارة والاقامة؟ هل اتحدث قرارات بهذا الشأن لمستقبل؟ باعتبار الوفدين قوة العمل التي تلسي حثبات الاقتصاد الكويتي هل تحدث اية حراءات تهدف الى تحقيق عنصر الاستقرار والديمومة لهم في الكويت وذلك استهداف لتزويد اتاحتهم وواعيتهم؟ هل حرك قانون لحسنه احببي في سسل منح لحسية من توفرت فيه منهم شروط التحسن وذلك تحففي من استيعاب بعض فئات قوة العمل المنحصصة في عداد المجتمع الكويتي؟ هل تحدث اية احراءات حتى الان في سبل تطعيم سوق لعمل عن طريق مثالا انشاء محسن اعلى للاستخدام يتم بوسطه ضمان توازن الطلب مع العرض على القوة العاملة واصدار نصاريح العمل؟ وأسئلة كثيرة اخرى حول هذا الموضوع ندات نحن يريد ان نعمم لأن في ذلك مستقبلا ولصمت لا يسي المستقبل التجربة الديمقراطية الفريدة التي عاشها الكويت، هل نستختها احراءات رمضان؟ هل هناك ماقلل نية للالقاء على روحها في الصبغة القادمة؟ هل هناك سباب حلقية وأكثر معقولة من التي طرحت حين أقدم النظام على احراءات رمضان؟ من استيقظ الدستور؟ وما المقصود بالتنقيح؟ ما الهدف منه؟ هل سننفذ العملية الحكومة أم الشعب أم مزيج بينهما؟ ما هي توكيات هذا المزيج؟ من الذي يحددها؟ كيف يجب ان يكون اتجاهها؟ متى تنتهي عملية التنقيح؟ من الذي

بضمح الدولة أعمدها ؛ ثم ماذا ؟ كل هذه الأسئلة وغيرها تتطلب اجابات واضحة محددة بعيدة عن ريفوفيا الأسرة الواحدة وقريبة من منطق العصر والمرحلة نحس نريد ان نعلم لأن في الاحاة مستقبلنا والصفى لا ينسب المستقبل

القفى بين القسلة والدولة بعيدة الانتقد من التكوين القلي الى تكوين الدولة العصرية لا بد ان نواكه وتوافقه عمية شديدة بتعميد والتركيب الدولة ست عمى مقبش وشيد وصور ونفريون ملون وصحيح حتقاني وافوس نصر كربية . بها أعفق من ذلك بكثير وأخطر من ذلك بكثير . بها مرحلة تطور تشهد جماعة الاسدية نحو علاقات نصيح ومدهبه انصح وطعم نصيح وقية نصيح بها - وهكذا ينسب - تعير عن مرحلة نصوح لجماعة الاسسة وتحطيه لكل شك انقيس لساندة في مرحلة ما قبل دولة انها مرحلة نفس العلاقة بين السطة والشعب . وبين الحكم والمواطن انها مرحلة الترام السطة قبل الشعب والحكم قبل المواطن بالقانون وحكمه وحسمه لا العكس انها مرحلة تتميز بتحقيق الرقابة على الحكم والسطة لا على الشعب والمواطن كما هو حاصل الان في اقبة سود قية قد لا تماشى مع كسونه الدولة وتراكبه قية الدحالة ولعصية ولقرعة والهوة ونحر ونهوء ولصعة ولنصر والحدية ونحلف وغيرها من قية لقية لا يمكن ان تتحمل فكرة لدولة عصرية تواحده . ان للدولة قيةما بديلة تؤدي دورها في المواطن كما كانت قية القبيلة تؤدي دورها في الرعايا . وفرق كبير بين المواطنين والرعايا اذا كان شيخ قبيلة يحمي ويعرب وينهي ويامر ويهجو ويطع وينصر ويتحالف . فوضع في الدولة - وهكذا ينسب - تختلف اختلافا حديرا فهناك الدستور والقوانين المستقفة منه واسوانح امي تصعب موضع لتفيد وهك صمان للأفراد في طل لجماعة وصمان من لأفراد لجماعة . كل ذلك صمن قواين ملومه وواضحة ومعيير عصرية مقدمة لا مك . فيها لعلان من علال ولا ور فيها بالأخطاء لسوحيه لني تحدّد سبب ونحسب الى آخره من مذبيس لقية والكوبت - برأبي الشخصي المتواضع - ما رالت في طور الانتقال من كونها القلي الى كونها العصري في شكل الدولة حتى لأن لم تحقق الكويت العبور الكامل من القبيلة الى الدولة كريب نحرض على تأكيد شكل لدولة ، كل من يعيش في الكويت فترة من لزمان ووقصيرة لا يحتاج كثير ذكاء لاكتشاف حقيقة العارية وهي ان الأمور اعمدة ندر روح فيه صروه نعم هك قوس . ونوح وطعم وطرق وموقف ومحضات وحدود ومحرف وشرطه وحيش وكل ما يعنى شكل الدولة العصرية . عبر ان الروح نتي تدرك كل هذه مؤسست روح قية ما رالت

نعيش قيم انشيلة من دحية وعصية وقرع وبهوه وفجر وهحاء وطاعة وبصر وحمامه وحف. واحتصار الكويت قد يصح فيه قشر الدولة لكن الروح هي روح طرفه من العدم وامرؤ القيس . وهذه الروح - وه المشكلة - هي التي تدير الشؤون لعامة

كسب عن الكويت كثير من الدراسات الاكاديمية الجبط المشترك فيع بين معظمها بها وصفية اكثر من تحببية انها تقف عند حدود الوصف لما هو كثر في الكويت واحيانا تتجاوز ذلك شره - اي تترما هو كثر - بادرة تلك الدراسات لتعطيه استحوذة لجلدة الواقع الذي يعيشه الكويت . استقدمه رؤيا أخرى وموقف آخر وكثبة جديدة . معظمها أعسره خلوسا هي البعد الخامس من الوجود وكان ما يحدث فعلا في الكويت لا يعنيه . من الدراسات التي شدت وله الحمد عن هذه سلبية وبدت مسيرة فكرة جديدة في الكويت هي دراسة ترميل الموقر د محمد الربيعي الموسوم : « الحذور الاجتماعية للديمقراطية في مجتمعات الخليج المعاصرة » ورغم أي كسب أفضل عنوان آخر للدراسة القيمة المذكورة ، لا ن الأهم من كل ذلك ان يؤكد الربيعي في الحاتمة :

« ان الحكم المركزي للدولة الحالية في الخليج يعتمد على الشرعية القبلية حيث تنص معظم الدساتير على ان الحكم في سلالة أو عشيرة محددة . هذا الحكم امركي يتناسب عكسيا مع المطالب الشعبية للمشاركة في الحكم من القوى الحديدية والمجتمع الحديد ومن المنطقي ان تكون عملية تعميق المشاركة - الديمقراطية - عملية تضع المصادر المتناقضة للسلطة الشرعية القبلية والسلطة الشعبية في حط متصادم . ومن المنطقي الخروج بعد ذلك بمحصلة تحددها الظروف الاجتماعية والاقتصادية والموضوعية المحبطة . لذلك فان مرحلة العمل الوطني والاجتماعي القادمة في مجتمعات الخليج يجب ان تحضغ لشعار - اعادة الديمقراطية التمثيلية لتحقيق المشاركة الأكبر والأعم في ساء الدولة وصياغة المجتمع الجديد . »

ص ٤٦ .

عؤدب الدراسات المتعلقة بالكويت ان نمصط نفسها على قد جلدة الواقع لأنها ترمه وتخشاه أحلى ما في دراسة لربيعي أنها لم تحفل بالواقع ، لم ترمه ولم تحشه ورغم كل المصاير الفكرية أحييها ما مبادرة الربيعي وروحه . ودرستي هذه تطمح ان تقف في صف واحد مع دراسته القيمة المذكورة .

لماذا يصدر هذا الكتاب في لندن؟ ببساطة لأن الكلمة الحرة أصبح من العسير صدورها في الوطن. ونحن نعلم مسبقاً بأن أكثر من مرتين ورويضه سوف يشهر قلمه في وجه هذا الكتاب التشكيك في صاحبه وسج الاشاعات والاختلافات في محاولات الرد عليه غير أنه حسبما أن يصل لكتاب ليديّ القاريّ ليعلم أنه مواطن وليس جزء من القطيع استلب. ولنعلم الجميع بأن الدولة والتاريخ لا بينهما الارهاب المستر الموحّد في الكويت، لا ينبغي الخوض على الحريات الصغيرة وفي نفس الوقت سداء صفة الفاتحين على لاعبي كرة القدم وما يعنيه ذلك من امتيازات، والاهتمام بكرة الراحل هم أسموه بالداوين الشعبية الخافقة بالمباحثين، واعرف الناس بريوفوبيا مستمره وهستيريا جماعية في السوق ان الدولة علم والتاريخ حركة العلم بحتاح دعاء والحركة تحتاح التنظيم أما روح طوره من لعد وأحلاق امرؤ القيس وحيلة أوسفيين وعنجهية أوحهل وههولة كل لبهايل وفيهم كل القابل واستلالات والمعدلات فلا تؤدي الى ذلك.

يمكنكم كمّ الفهم يمكن تقييد الأيدي. يمكن احدى من نشاط الاسد. ولكن لا يمكن توقيف مسيرة اروح. مسيرة الفكرة. زموس الفكرة. هو ناموس لسرعه. ككره لثبح، التي تتحوّل الى رزال هادر من الممكن خلق الاسد قته وسحقه سيكون ذلك دوماً على مستوى أفقي ولكن هذا مستوى اخر هو الأهم: المستوى العمودي، أي الاحتكاك المباشر مع الله الأكبر من كل كبير هذا العمودي لا يستطيع الدس أن يكسروه أو يسكروه. عندما لا يبقى للسان سوى العمودي فحينئذ يكون الأكثر حرية. والله له ويس له سواء وهذا مطلق التحرير. وكم من سجين يحد حريته الحقيقية في سجنه وكم من طليق يحد سجنه في حريته. إن أكبر مأساة أن يشعر الاسد بالسجن وهو خارج حדרه وهذا ما أشعره وأنا أقطع المئة خطوة من مكتبي الى قاعة المحاضرة في جامعة الكويت. كان دمكائي أن اتع مدأ النقية كما يفعل الأطباء، ولكنني احترت أن أموت على الطريقة الاسلامية غزواً على صهوة الكلمة، لأنني كملم أؤمن بأن الكلمة نوع من الشهادة الكاتب الحقيقي والمفكر الحقيقي هو الذي يذبح سيف كمدته

نبي من الذين يعشقون المُكرَّم من سيِّدٍ على حدِّ حَجَرٍ وَضَّحَ أنَّ
عَلَى حَدِّ حَجَرٍ يَسْهُوُ مَرِيحُ الْكُوبِ نَبِيُّ حَاجَةٍ نَكْنَهُ حُرَّةٌ بَصِيعُ الْكَبْرِ
هِيَ دَعْوَةُ حُرَّةٍ وَتَقْصِيرُ هَذَا نَكْنَبُ هُوَ حُرَّةٌ مِنْ نَكْنَمَةِ لَحْرَةٍ سَيِّدِ بَحْبِ
نَقَرِ

عَدَّ اللَّهُ فِهْدَ نَفِيسِي

المأرق الاجتماعي

سكان هم مصدر الثروة البشرية للمجتمع ومقياس هذه الثروة هو عدد الافراد الذين يمكنهم ان يساهموا في الانتاج واستغلال اموال الطبيعة فالمجتمع السكاني يتكون من اطفال في مرحلة الطفولة ومن افراد في سن الشيخوخة والضعف واخرين اقدمهم العمر ، وقد استعدت هذه الفئات ثلاث اصح باقي لسكان مشغول « الطاقة البشرية .

وللوقوف على خصائص لفئة البشرية يدر تحليل المجتمع السكاني وتقسيمه الى فئات ذو مجموعات تبع للدور الذي يقوم به كل مجموعة حتى يمكن التعرف على حجم قوة العمل وخصائصها في الحاضر . وانما هذا في مستقبل الغريب وسعيد . وكذلك على احوال فئات الأخرى وطبيعتها . فطاقة البشرية لا يسهم جميع افراد مساهمة فعليه في اشخاص لاقتصادي ، بل ان جزءا منها فقط هو الذي يصنع بهذه المساهمة وهو ما يخلق عليه قوة العمل ، والجزء الآخر يتوزع ما بين افراد يعدون بمسهم بالانتاج بقوه العمل مستقبلا عن طريق التعليم والتدريب . واخرين يؤثرون لاكتفاء ما يحصلون عنه من ايرادات تفيهم عن غير طريق بعمل مثل المنتجات العقارية والأوراق المالية أو الاعانت أو غير ذلك وحاب آخر يؤثر لتفرغ لاعمال سنن والاسرة ومسئولياتها وينتمثل في ردت ليوث

وحيث ان لسكان هم مصدر الثروة البشرية ومسنود قوة العمل ، صبح من الضروري لكل دولة من سياسة سكانية ولمقصود سياسة السكانية الخطوة بعيدة المدى التي تهدف الى تحقيق الحجم الأمثل للمجتمع السكاني ويعرف هذا الحجم من وجهة اقتصادية بأنه عدد سكان الذي يساهم على وصول نصيب للفرد من الانتاج المكثفي الى أقصى حد ممكن في حدود مورد ولوسائل الانتاجية المتاحة وهذا لعمل لاقتصادي ون كست به همية كبيرة في تحديد الحجم الأمثل لمجتمع السكاني لا ان ثمة عوامل حرة اجتماعية وسياسية لها شأن كبير في ذلك

اعتمد في هذا الفصل شكل رئيسي على تقرير من تقرير مجلس التخطيط بعنوان «أسس السياسة السكانية»

وفيم عدد، بعض الاجراءات التي تنظمها التشريعات الخاصة بالتحسيس والهجرة والاقامة فلا توجد في الكويت حتى الآن سياسة سكانية ثابتة ووضحة ، ولذلك اصبح من المتعذر تصور المعلم الرئيسية للمجتمع السكاني ، وعلى الأخص في المدى البعيد سبب لظواهر الفريدة التي تتميز بها البلاد من حيث الحركة الدائمة والمستمرة لقطاعات كبيرة من المجتمع السكاني ، ومن حيث تعدد حسات الوافدين والمقيمين واختلاف حصائصهم الديموغرافية والحضرية وادى صعوبة التنبؤ باتجاهات النمو السكاني في هذه القطاعات ، خصوصا وانها تخضع لعوامل متسوعة يعجز تقييمها على الوجه الصحيح بدون تحديد كمّي لمعدلات متفق عليها شكل مسبق وهذا هو المطلوب .

ولا شك ان عدم وجود مثل هذه السياسة السكانية المعدة يعني بالضرورة صعوبة تحديد معالم المجتمع السكاني بما في ذلك عدد افراد من الفئات السكانية الذين نهيا لهم الخدمات والانشاءات المختلفة - وأسطد لأمثلة على ذلك خدمات الأمن العم والخدمات التعليمية والصحية من حيث لمشات والعاملين فيهن والخدمات اللازمة لها .

فقد ترتب على غياب السياسة السكانية نشعال مسئولين عن توفير هذه الخدمات بملاحظة الريادة المطردة في الطب على هذه الخدمات بشكل لم يترك لهم مجالا كافيا للعمل على تحسين مستوى لخدمات القائمة فعلا وتقييم بر مع الخدمة المختلفة وتطويرها .

واخيرا ، فان الحصول على صورة حقيقية للمجتمع السكاني ومعدله كمّا وكيفا يعتبر من الامور الاساسية التي يجب ان تكون واضحة امام المسئولين على مدى فترة كفية من الزمن ، باعتبار ان العصر البشري هو عماد المجتمع وأساس نموه وبهضته .

الوضع السكاني الراهن :

نيل لدى اجراء اول تعداد فعلي لسكان في عام ١٩٥٧ أن عدد لسكان بلغ حينذاك ٢٠٦ ألف نسمة . وبذل تمنح لتعداد الأخير للسكان الذي أخرى في اربيل ١٩٧٥ على أن العدد وصل الى ٩٩٥ ألف نسمة تقريبا ويقدر عدد لسكان في آخر العام (١٩٧٦) بما يقرب من مليون وربع نسمة أي أن المجتمع السكاني زاد بأكثر من خمسة أمثال ما كان عليه منذ أقل من عشرين سنة .

وقد سعت الريادة الاجمالية في عدد اسكان الكويتين فيما بين عامي ١٩٥٧ و ١٩٧٥ حوالي ٣٥٨٥٠٠ نسمة. وللسكان غير الكويتيين حوالي ٤٣٠٠٠٠ نسمة وأصبحت النسبة بين عدد السكان في سنة ١٩٧٥ و ١٩٥٧ هي ٤١٥ لكل ١٠٠ من الكويتيين مقابل ٥٦٣ لكل ١٠٠ من غير الكويتيين وفيما يلي النسبة المئوية للكويتيين وغير الكويتيين من جملة لسكان في سنوات التعداد :

السنة	الكويتيون	غير الكويتيين
١٩٥٧	٥٥ر١	٤٥ر٠
١٩٦١	٥٠ر٣	٤٩ر٧
١٩٦٥	٤٧ر١	٥٢ر٩
١٩٧٠	٤٧ر٠	٥٣ر٠
١٩٧٥	٤٧ر٥	٥٢ر٥

مصادر الريادة السكانية

ترجع زيادة السكان الى مصدرين هما الريادة الطبيعية المتمثلة في الفرق بين المواليد والوفيات ، والريادة غير الطبيعية الناتجة عن التجنيس بالنسبة للكويتيين ومن الهجرة الدولية الصافية لغير الكويتيين .

وفيما يحتص بالكويتيين فان معدل السوي لزيادة الطبيعية في اسوات الخمس ١٩٧٥ / ١٩٧٠ بلغ في المتوسط ١ر٤ في المائة وهو معدل مرتفع لا يتطر زيادته في المستقبل حيث يعتبر من أعلى المعدلات في العالم

وبمع المعدل السنوي للريادة غير الطبيعية (التجنيس) في نفس الفترة ٢ر٢ في المائة في المتوسط . ويلاحظ ان هذا المعدل انخفض الى اقل من نصف ما كان عليه في السنوات لخمس ١٩٦٥ ، ١٩٧٠ حيث كان يقدر حينذاك بحوالي ٥ر٠ في المائة سوبما وبذلك سعت سبه الزيادة السنوية للكويتيين ٦ر٣ في المائة في الفترة ١٩٧٥ / ١٩٧٠ تعادل ٢٥٠٠٠ نسمة تقريبا .

وبالمقابل بلغت سبة ازياة السنوية لغير اكويتيين في الفترة نفسها ٥ر٩ في المائة تعادل ٢٦٣٠٠ نسمة تقريبا . وفيما يلي بيان توزيع الزيادة السوية للسكان خلال الفترة الواقعة بين تعدادي السكان الاحيرين ١٩٧٠ ، ١٩٧٥ :

مصدر الزيادة	الكويتيون	غير الكويتيين	الحملة
زيادة تحصينه	١٥٥٠٠	١٥٦٠٠	٣١١٠٠
زيادة غير لطيفية	٩٥٠٠	١٠٧٠٠	٢٠٢٠٠
مجموع	٢٥٠٠٠	٢٦٣٠٠	٥١٣٠٠

نوقعت المسجل

بلغ عدد موصلي الكويتيين حسب تعداد ١٩٧٥ نحو ٤٧٢ ألف سنة ودر معدلات الحيوية لسادة حاد على أن أقصى ما يمكن أن يصل إليه عدد الكويتيين بزيادة لطيفية وحده (افرق بين توليد ووفيات) هو ٥٧٤,٤ ألف سنة في سنة ١٩٨٠. ٦٩٨,٨ ألف في سنة ١٩٨٥. ٨٥٠,٢ ألف في سنة ١٩٩٠

ما د استمرت معدلات التحسن على ما هي عليه (٢٢ في مائة سنو) فإن عدد الموصلي الكويتيين متوقعة في هذه سنوت هي ٦٣٧,٥ ألف. ٨٦١,٠ ألف. ١,١٦٢,٠ ألف على الترتيب.

حصائص الهيكل السكاني الحالي

هناك طوهر رئيسية تسترعي لانشاء فيما يخص الهيكل لسكاني لسلاسل وتستوجب توجيه نظرة شاملة لى هذا الهيكل وهي :

١ - اطراد النقص في نسبة الكويتيين

والموصول دوو التحسين الكويتية بمنذون في الوقت الحاضر قل من نصف سكان. وهذه سنة مستمرة في الانخفاض منذ عام ١٩٦١ وربما تستمر في التناقص اذا ما ظل الوضع على ما هو عليه حالي

٢ - النقص الملحوظ في قوة العمل الكويتية

لا زالت اسلاسل تعتمد اعتمادا أساسيا على الأيدي ومعمول غير الكويتية في جميع مجالات نشاط لالاقتصاد وفي كافة المهن فقد بلغ عدد فرد قوة عمل في سنة ١٩٧٥ حسب نتائج التعداد عام ١٩٨٢ ٣٠٤٥٨٢ منهم ٩١٨٤٤ كويتيون بنسبة ٢٩ في المائة تقريبا وغير الكويتيين ٢١٢٧٣٨ بنسبة ٧١ في المائة ، ولا شك ان هذه الزيادة في اعداد الوافدين ترتب التزامات من قبل الدولة نحوهم

وحاصله في مجال الخدمات العامة، ويرجع حد سبب النقص في قوة العمل الكويتية الى انخفاض نسبة الكويتيين في قوة العمل التي مجموع السكان ولا تتجاوز هذه النسبة ١٩,٥ في المائة في عام ١٩٧٥.

٣ - قلة مساهمة الاناث الكويتيات في قوة العمل

ولا تريد نسبة الاناث في قوة العمل لكل مائة من لادث الكويتيات عن ٣,٢ في عام ١٩٧٥ ومع ذلك فقد حققت هذه النسبة بعض الارتفاع عما كانت عليه من قبل ذلك نكن نريد في عام ١٩٦٥ عن ١,٠ في المائة وفي عام ١٩٧٠ عن ١,٢ في المائة

٤ - انخفاض المستوى التعليمي للسكان

لا تزال نسبة لامية مرتفعة في المجتمع السكاني الكويتي وذلك قد نحسب عن ذي قبل مع نريد لخدمات تعليمية وفيما يلي بيان لتطور الذي طرأ على المستوى التعليمي منذ عام ١٩٦٥ :

النسبة المئوية للمستوى التعليمي للسكان الكويتيين سن ١٠ سنوات فاكتر

١٩٧٥	١٩٧٠	١٩٦٥	
٤٤,٦	٤٨,٣	٥٦,٣	مسي
١٤,٧	١٩,٦	٢٨,٣	يقراً وكتب
٢٢,١	١٩,٢	٨,٨	تدائنية
١٩٧٥	١٩٧٠	١٩٦٥	
١١,٨	٨,٩	٤,٥	متوسطة
٥,٥	٣,٤	١,٨	ثانوية ودون الجامعة
١,٣	٠,٦	٠,٣	دورات جمعية

عناصر السياسة السكانية .

يتبين من هذا العرض أهمية وضع سياسة سكانية وصحة المعالم بحيث يمكن على هديها تحصيل الخدمات المختلفة من تعليمية وصحية وخدماتية وعمرانية

بالإضافة إلى تحطيط الانتاج والاستهلاك ومن الطبيعي أن تأخذ هذه السياسة في الاعتبار مجتمع المواطنين الكويتيين ومجتمع الوافدين في آن واحد
(١) بالنسبة للمواطنين :

من مصادر الزيادة السكانية هي الزيادة الطبيعية ، أي زيادة أعداد المواليد على أعداد الوفيات . والملاحظ أن معدل المواليد من أعلى المعدلات في العالم والوسائل التي تتبناها الدولة في الوقت الحاضر ربما كانت كافية لتشجيع الاستمرار في هذا الاتجاه ، مثل معاونة المواطنين في مجالات الإسكان والعمل على توفير السلع الاستهلاكية بالأسعار المناسبة ومنح علاوات تصاعدية مع تزايد أعداد الأطفال ويمكن توسعة هذه الحوافر بمنح الأمهات العاملات احياز خاصة ، وزيادة احياز الوضع الى غير ذلك . وقد ساعد توفير الخدمات الصحية على نطاق واسع في انخفاض معدلات الوفاة ولكن م زال هناك مجال لتخفيض هذه المعدلات وحصرها بالنسبة لوفيات الأطفال الحديثي الولادة حتى تبقى معدلات لزيادة الطبيعية عند مستواها الحالي وتستمر زيادة اعداد امواطين بالمعدلات الحارية والوسية الى ذلك هي متابعة تحسين المستوى الصحي بكافة اوسائل المباشرة وغير المباشرة والعمل على رفع مستوى المعيشة بصفة عامة .

وينصدر الثاني لريادة اعداد المواطنين هو التجنيس وقد حان الوقت لاعادة النظر في التشريعات الخاصة بمنح الجنسية الكويتية بما يتفق مع مصلحة العباد لوطط على ان يكون التجنيس متمشيا مع قدره البلاد في ما تقدمه من خدمات المستوى المناسب .

(٢) ولما يختص بمجتمع الوافدين :

هناك أمور يلزم أن تؤخذ في الحسبان أهمها :

أ - السياسة الواجب تداعها فيما يختص باستقبال الوافدين من الدول المختلفة والمتنوع حاليا هو فتح باب الهجرة لوافدة سواء لمن تعاقدت معهم السولة أو لمن يرغب في العمل فيها ، ومن الأمور الملزم استطلاعها في هذا الشأن خطة الدولة نحو الاستمرار في هذا الاتجاه أو وضع قيود معينة فيما يتعلق بالاعمار والمهن والمستوى التعليمي وغير ذلك من الخصائص الهامة التي يجب ان تتوفر في القادمين للاقامة في البلاد

وأهم ما نحدد الإشارة إليه في هذا المجال ارتفاع نسبة الاطفال الذين تقل اعمارهم عن ١٥ سنة وتزداد هذه النسبة بمعدلات شديدة الارتفاع فقد ردد عدد لاطفال الوافدين من ١٢٧٣٣ في سنة ١٩٥٧ الى ٢٠٧٤٦٥ في سنة ١٩٧٥ أي أن معدل الزيادة لسوية هؤلاء الأطفال يقرب من ١٧ في المائة ولا شك أن هذه الزيادة في أعداد الأطفال يترتب عليها ضرورة توفير الخدمات الصحية والتعليمية والسكنية.

ب) امبيرير التي تحددها الدولة ضمن السياسة لانتقائية لنوادرين الى البلاد ولا شك أن ترشيد هذه السياسة من الامور الضرورية بصمت توافر القوى لدعمه على مستوى رفيع من حيث القدرة والكفاءة الى حد صمام اتركيب المهني المناسب الذي يتفق مع احتياجات البلاد.

ج) نسبة العمالة في مجتمع الوافدين. ويلاحظ في هذا المجال أن الوعاء السكاني المكون من عشرة آلاف من الوافدين بلغ عدد افراد قوة العمل فيه ٤٠٣٦ في المتوسط. أي أن كل فردين من افراد قوة العمل يرافقهم ثلاثة افراد لا يساهمون في الانتاج، ويحتاجون في الوقت نفسه الى خدمات تقدمها الدولة في امحالات المختمة.

وفيما يلي بيان تركيب مجتمع من الوافدين مكون من عشرة آلاف نسمة حسب الحالة في سنة ١٩٧٥ :

ذكور	اناث	حملة
١٠١٢	٩٧٦	١٩٨٨
٥٥٢	٥٢٣	١٠٧٥
٤٦٤	٤٤١	٩٠٥
١٩٧	٢٨٥	٤٨٢
٢٤	١٠	٣٤
٨٨	١٣٥٨	١٤٤٦
٢٣٣٧	٣٥٩٣	٥٩٣٠
٣٥١٠	٥٢٦	٤٠٣٦
٢٩	٥	٣٤
٣٥٣٩	٥٣١	٤٠٧٠
٥٨٧٦	٤١٢٤	١٠٠٠٠
أطفال أقل من ٦ سنوات		
أطفال من ٦ الى أقل من ١٠ سنوات		
أطفال من ١٠ الى أقل من ١٥ سنة		
أفراد من ١٥ الى ١٩ سنة خارج قوة العمل		
أفراد ٢٠ — ٢٤ خارج قوة العمل		
أفراد ٢٥ سنة فأكثر خارج قوة العمل		
حملة الافراد خارج قوة العمل		
المشتغلون		
متعطلون يبحثون عن العمل		
جمعة قوة العمل		
مجموع السكان		

(د) احتياجات الوافدين من الخدمات :

يبلغ حجم عمالة بلازمة توفير خدمات في المجالات المختلفة كل عشرة آلاف من وافرين وفق التركيب المشرىة آف ٦٨٧ فرد في موسم مورعين كآآني (لا تشمل عمالة بلامة لآشاح ختبات هؤلاء الوافدين من سلع لاستهلاكية و.ر.م.هـ)

١٤١	خدمات تعببية
١٢٥	لخدمات نظبية
١٣٥	لخدمات لأمن
٧	لخدمات لعدل
١٦٧	لخدمات اشخصبة وبنزبة وخدمات الطاقة العامة
١١٢	لخدمات الاصلاح

وآ ساعد هـ عدد من قوة عمل يكون حجم العمالة ختبية في مجتمع من وافرين ختبه عشرة آلاف سبه هو ٣٣٤٩ ب حوى ٣٣.٥ ٪ فقط وتند تنهبرت ولآشاء بلامة توفر هـه خدمات على سحو شى

١٤٥٠	مسكن
٣٩	سره بالمستشفيات
٣٤	فصول بالمدراس لأندبة
٣١	فصول بالمدرسة بموسطة
٨	فصول بالمدرسة شذوبة
٣	مساح

وتند الاختبات اسعبة الأساسية لهذا لمجمع كآآني

٤١	ملل كموات ساعه من كهر بـ
٦٠٣	ألف جالول ماء يومب
٤٧٢٣	طل صبع غذائبة
وآك خلاف لسبع لاستهلاكبة المعمره (مثل الأدوات كهربائبة سربه وسارت)	

هـ) سبسة بؤوبة حبان تحفبق لاستقرار لمفيمبر . ولرأى في وضع نظام بلازمة بآشه وآر بلازمة بؤقة وفق شروط التي تحدد آك ، سبسة توفير

محور الهدف التي حدد مدوة من مصلحة حفظ على قدرتها في بلاد ومقدومة
 حسب أسواق عمل المحورة عتوى عاصمة المدانة نتي كتب في بلاد حرة
 بتعدد تعريضها .

و) سببه مدوة نحو ستعصاة فتوى عاصمة التي يحتمل بروحها عن بلاد
 وفيما يلي بيان أعداد ونسب مقيمين في البلاد من حسابات مختلفة . مرتبه
 تدرج حسب نتائج تعداد عام لسكان لسنة ١٩٧٥ :

لجسيات	لعدد	للسنة
الأردن وفلسطين	٢٠٤١٧٨	٣٩٠١
مصر	٦٠٥٣٤	١١٠٦
العراق	٤٥٠٧٠	٨٠٦
سوريا	٤٠٩٦٢	٧٠٨
إيران	٤٠٨٤٢	٧٠٨
هند	٣٢١٠٥	٦٠٢
باكستان	٢٤٧٧٦	٤٠٧
السعودية	٢٣٠١٦	٤٠٤
عمان	١٢٥٢٧	٢٠٤
لجسيات العربية الأخرى	٧٣١٣	١٠٤
حسابات غير عربية لأخرى	٢٣٩٩٥	٤٠٦
	٧٤٣١	١٠٤
المجموع	٥٢٢٧٤٩	١٠٠٠

من جسيه معينة أو أكثر نسب و آخر سبعة ظروف لافتصاده وسببيه
 سببه و نتي تظرف في لافتص انصدة بتوى العامه في كويت . علم ان
 هذه القوة تمثل أكثر من ٧٠ في المائة من قوة العمل الاجدية .

٤ . جمع هذه الادلة دليله الذي قرحته لجنة ————— لكاتب في مجلس شخصه ولم يجد سببه
 حتى الآن في قور . معقوله

وأي كذب لسياسة السكانية التي نرى الدولة اتساعها فلا بد أن تكونها الأحرار ت
الإدارية والتشريعات التي تساعد على تطبيقها بالدقة الواجبة وعلى الوجه الصحيح
ومن أمثلة ذلك إعداد العفر في لقوانين والتشريعات الخاصة بالنجس والهجرة
والإقامة .

وجدير بالذكر أن مجلس التخطيط في الكويت منذ إنشائه لم يكن في وسعه
عند وضع الخطط الخاصة بالخدمات الصحية والتعبية والاجتماعية وغيرها .
الآن هذه الخطط على أساس افتراضات لا رلت تنقصها عوامل الدعم المشتقة
من سياسة سكانية معلنة من قبل الدولة ومعترف بها نرى أن لاسس التي ينبغي
أد تبنى عليها السياسة السكانية هي :

- ١ - عوامل الأمن سواء الأمن الداخلي أو الخارجي واستقرار البلد
- ٢ - الثخاس والتور السكاني سواء من حيث الخصبة المحصارية مثل ليس .
العة ، التاريخ ، العصر .
- ٣ - متطلبات التنمية مثل ستقطاب الكفاءات البادرة ، اقوى لعاملة المطلوبة
والاحتفاظ بها .
- ٤ - ساء اشرة الشرية بحكم كونه المحرك الاساسي لاقى عاصر الانتاح والصناعة
الاكيدة للمستقبل البعيد .
- ٥ - قدرة البلاد على توفير الخدمات المختلفة لكافة سكان البلاد والاحتفاظ بحد
أدنى من مستوى المعيشة على الاقل للجميع .
- ٦ - أساسات سياسية سواء لتجاوب مع سياسات معينة في المنطقة أو لحد من تأثير
مثل تلك السياسات .
- ٧ - أسباب اسانية تتعلق بمعالجه قصا ذات طبعه اسانية طارئة أو مسح
الاستقرار والطمأنينة لغثاب من البشر أمضوا معظم حياتهم في خدمة البلد أو أدوا
خدمات جليلة لها .

ولذلك لا بد من اتجاد اخطوات التالية :

- ١ - وضع حدود واضحة لاعداد الوافدين الذين يسمح باقامتهم في لبلاد سنويا
وقف لبرامح رمي يأخذ في الاعتبار احتياجات البلاد من قوة العمل بما يتفق مع
الموالمطرر في محالات انشاط الاقتصادي المختلفة ومتطلباتها من المهس والحرف

اللازمة لتحقيق الأداء الجيد في هذه المجالات ، وبما يتناسب مع قدرة قطاع الخدمات الاجتماعية (من تعليم وصحة واسكان وأمن) على استيعاب هذه الأعداد .

٢ - تنسق السياسات والاحريات الحكومية الخاصة بتنظيم قدوم الوافدين ومراقبتهم للعمل على ازالة لتناقض فيها ، ومن أمثلة ذلك سياسة العلاء الاجتماعية التي تسمح للوافدين ، والتي تنطوي على تشجيع زيادة أعداد الممولين المرفقين للوافدين التي التي تنترم الدولة بتقديم خدمات الى هؤلاء الممولين بصورة مكثفة قد تفوق في بعض الاحيان المردود العائد على الدولة من اقامة الوافدين في حين انه قد يكون من صالح اوافد عدم اصطحاب مموليه كلهم أو بعضهم معه ، وهذا بطبيعة الحال هو صالح الدولة أيضا من حيث الاقتصاد في تقديم الخدمات .

٣ - تطبيق نظام الإقامة الدائمة وهو نظام عملي وموضوعي ومن بحيث تسمح الإقامة الدائمة لمن يحصل على أعلى درجة ، أو أحد أدنى من الدرجات للعديد من الشروط توضع بموجب كل أو بعض الأسس المذكورة سابقا . فيعطي لكل شرط وزن معين . ويتم تغيير وزن لكل شرط من هذه الشروط طفا للظروف . وبحسب نظرة السلطة السياسية وبموجب قرارات منها

وأمر ملامح هذا النظام هو اعطاء استقرار لفئات محاربة من السكان الوافدين مع بعض المميزات التي تقرها الدولة سوء من حيث الخدمات الاجتماعية أو مجالات النشاط الاقتصادي .

ولعل هذا النظام يدعو أيضا الى النظر في اعاء بصام لتجسيس المنع حاليا بوضع قيود على نوع الجنسية للحصول عليها ، على أن تمنح الجنسية للأعداد التي يتفق عليها من بين المقيمين اقامة دائمة وأن تتفق هذه الأعداد مع احتياجات املاذ الفعلية وقدرة المجتمع على استيعاب هذه الأعداد من كافة الجوانب

وتكسب الإقامة الدائمة للحصول عليها بعض الحقوق التي لا تتعارض بصورة عامة مع سياسة الدولة ومن أمثلة ذلك حق ملكية سكن خاص بشكل تلقائي دون التزم من قبل الدولة بتحويل المسكن ومن للنظم لمسته مع المواطنين الكوئشن ، وحق مزاوله أي نشاط اقتصادي أو اجتماعي دون اشتراط الكفالة أسرة بالمواطنين الكوئشن الا انه لا يكون للمقيم اقامة دائمة حق الكفالة غيره .

ولا تمنح الإقامة الدائمة بضعة بضعة ، وما تكون هناك فئات لمدة إقامة بحيث يعطى بعض المودس مدة مؤقتة مدة سنة قابلة للتجديد والنقص لمدة سنتين أو ثلاث سنوات قابلة للتجديد أيضا . والنقص لأحد خمس سنوات وقلة للتجديد وهكذا . أما الإقامة الدائمة فتمنح وفقا لأسلوب مبني على معايير موضوعية دقيقة تنفق مع مصلحة البلاد واحتياجاتها الخاصة .

٤ - وضع معيار دقيقة لتجسس فيجب أن يحدد في الاعتبار الأسلوب الاستثنائي ، وشكل موضوعي . بحيث لا يختص سوى لأفراد الذين يرغب في إقامتهم ويكون في وجودهم بالبلاد كسب حقيقي به وليس عبثا عليها *

٥ - أن نرعى عدم منح ترخيص عمل وإقامة سقطت الأفراد من تكون رتبة قد أُنقبت على إقامتهم فيها وخصوصا في مرحلة لتعليم المختلفة حتى تستفيد البلاد من خبرتهم بالطروف المحبة ونحصل على ثمره تشبههم وتعليمهم ونسريهم .

بذلك نبدأ سياسة واضحة تدعو إلى زيادة عدد سكان الكويتين لأن هذه المركب السكاني على ما هو عليه واستمره على المعطى نفسه وما يؤدي إلى حدوث خلل كبير في التوازن السياسي لهذا الحي . باعتبار أن طهره عدم الاستقرار التي يتسبب بها مجتمع غير الكويتي ليس له بقوى روح بولاء بين أفراد المجتمع تحده لهذا الذي يعيشون فيه دور أن تمنح لهم الفرصة بالاندماج فيه وتحمل ما يمليه هذا الاندماج من واجبات وطنية وتبعات اجتماعية .

وبالاضافة إلى ذلك فإن ضرورة تنصفي أن تشغل المركز الرئيسية في احداث اوصلي وفي المؤسسات الخاصة من قبل مواطنين كويتيين وبطرا إلى أن عدد المؤهلين من الكويتيين حاليا لا يكفي لأشغال جميع اصحاب الرئيسية ولقدية وان الحكمه تدعو لاعطاء الفرصة لمن يشغل هذه المناصب من غير الكويتيين سجنس وتحمل سمات الوطنية وما تقضي عليه من واجبات ومسؤوليات .

* استراتيجيا يجب أن نبدأ عام ١٩٦١ في عدم لاستقلال حركة قوية لحصل لدوم ريب البلاد تلتهم ثمه حتى هذا العام ولأعوام قسمة . هذا ريبا على عملية تجسس . وهو يحصل مسبقا التعداد للسكان والحاجة دمة زيادة عدد المودس من مختلف الاختصاصات لخدمة الزيادة الخاصة في عموم الصحة والأسكان واجداثات بلدية مختلفة وغير ذلك من الخدمات الموسعة ونسج من ذلك أنه ان نبدأ سنة كويتيين من أصل مختص لكني سكان لا تتجاوز ٤٧ ٪ خلاص . نكتب لخدمته خطة شسة من زيادة نسبة سكان كويتيين عما كانت عليه في عام ١٩٦٥ وأننا زيادة مدته معه لخدمة الكويتية في قوة العمل الكلية في البلاد

ولا بد من التأكيد في معرض فتح باب التحسين وفق جدول شتائي ذي شروء محددة على أن يكون هناك سداد بين عملية تحسين وسائل عتبات سادة بصفة وسلامة عامة وعموم بيئية وثقافية واجتماعية وذلك يمكن تجاوز مشكلات اجتماعية ليست الدولة بحاجة اليها .

وقد بين معرض بعض لآخر - بعبارة يمكن تحريك برودة حاد موضوع كنهش و... في مستهل في مجموع ثكني مسكن

(١) لا شك أن مصدر الأسمعي الزيادة عدد المواطنين الكويتيين هو تزايد طبيعي ناتج عن معدل الأ... هذا حدود لا يمكن تعديها لاسما و... سبه تريد قصعي لدى الكويتيين تعتبر من أعلى نسب في عالم ... و... ٦٪ وقد يصعب زيادة هذه نسبة حتى ... تبع الحكومة عدم تصديق في صرف علاوات الاجتماعية ولأنه عدم ملاحظ هو نحو تكوير لاسر الصغيرة عدد ردة من الآء ولما هت في منح خصصهم هتتم الكرمي سرحي تربية وثقافية والصحية

(٢) عطاء بحسبة تكويتية لكل من ولد وعاش في الكويت منذ آخره مصني وتمشي مع ما هو معمول به لدى معظم دول عدم ومثل هذا لآخر من شأنه أن يضيف إلى السكان الكويتيين الجائين عدادا من السكان الذين يعتبرون أنفسهم كويتين حكما أن لم يكن فعلا ، فضا إلى أنهم عاشوا وتزوجوا في دوى الكويت وعموم ج... وتزوجوا مع ناهي فهي نسبة لهم وصهم لأول والأخر ولا يعرفون لهم أي وطن آخر وتشكل صافة هؤلاء لأفراد إلى صفوف المواطنين الكويتيين زيادة بحسبة ... عددهم سبع مئة ألف من جهة وهم مقيمون في الكويت على كل حال ، أي أن سبع هؤلاء لأفراد بحسبة كويتية من تربية من لحجم ثكني بحسبة سكان بل سنؤدي في تعديل نسبة كويتيين إلى غير الكويتيين . وهذا ما يجب أن نستهدفه السياسة السكاسة على كل حال ونظر إلى ... معصم هؤلاء لأفراد يتمتعون لاسم به من تعميم وثقافة ولاحتصاص فيهم من يكبروا خاصة على المجتمع كما هو حاصل في تحسن جدول سيكون لهم سهم بحسبة وملحوظ في محصل مخرجي شاص في مجتمع .

(ج) وما ينطبق على الدين ولدوا في دولة الكويت وما رانوا يعيشون فيها ينطبق
أيضا والى حد بعيد على عدد كبير من العاملين في أوجه النشاط الاقتصادي في الدولة
فهذا لتعدد من الأطباء والمهندسين وأصحاب الكفاءات المهنية المتنوعة ممن
مضى على أقدامهم في البلاد العديد من السنوات . إن تجنيس مثل هؤلاء الأشخاص
يعتبر من وجهة نظر اتصافه الاقتصادية والاجتماعية كسب صافيا للمجتمع الكويتي
فهو بصيف من جهة كفاءات واحتصاصات لم تكن متوافرة لدى صفوف المواطنين
الكويتيين ويعمل من جهة أخرى على تعديل نسبة الكويتيين الى غير الكويتيين
ضمن حدود الحجم النكبي الحالي لسكان شكل ايجابي

(د) وانشي' نفسه يقار بالسنة بالأدعة العربية التي نهجر أوطانها في سبيل
العيش في أحو ملأهم بممارستها لاحتصاصاتها وكفاياتها العلمية . وليس أفضل
من لكويت وصا حذيا ' لهؤلاء الافراد . وذلك تقوم دولة الكويت بخدمة مردوخة
فهي من جهة تعمل على الاحتفاظ بالكفاءات العربية ضمن لوطن العربي وهي
تخلأ من جهة أخرى بعض امراض المسخوطه في بعض امراض والكفاءات
في مجتمع الكويتي .

جميع هذه الاحراءات المقترحة يجب أن تتبع نظام دقيق في الانتاء يكون
من شروطه الاسجاء القومي والديني والثقافي ويكون من شروطه أيضا الإقامة
في لكويت اقامة مستمرة لا تقل عن خمس وسبع سنوات وأن يتم منح الجنسية
بالاستد لى طلب من لشخص اراغب في الحصول على الجنسية

وتقدبا لاعرف المجتمع الكويتي بعدد كبير من المنحسين دفعة واحدة .
فقد يحسن الاشتراط على أن لا يزيد عدد المنحسين في كل عام عن حد لا
يجاوز الالف شخص على سبيل المثال ولا يشمل هذا لرقم بطبيعة الحال
المنحسين ممن ولدوا في الكويت ويعيشون فيها بصورة مستمرة

ولا بد من لتويه أخيرا لى أن سياسة التجنيس انشأ اليها يجب أن تقوم على
امناس المساواة الكاملة في الحقوق وواحدات بين جميع من يحملون الجنسية
كويتية فلا يعامل الكويتي بالتجنيس على اساس انه من درجة اقل من الكويتي
بالأساس والا يتنى اعراض من تستهدفه سياسة السكانية أصلا فالتفرقة في
معاملة بين المواطنين تولد حفا قد يستشري بحيث يهدد التماسك الاجتماعي
واتورب بالاجبي

قد انعكس غياب سياسة سكانية معلنة للحكومة على محمل الخدمات التي تقدمها للمواطنين وبالأخص على التعليم . ولذلك فوزارة التربية ليست لديها خطة لأنها تتعامل مع افتراضات لا مع رقم تسدها دراسات واضحة واتجاهات معينة رسمياً . ولذلك وجدت لجنة التعليم وتنمية القوى العاملة في مجلس التخطيط والتي عقدت أولى اجتماعاتها صباح يوم السبت ١٩٧١/٥/١٥ نفسها في مأزق وهي تقدم على البدء في تخطيط التعليم للمستقبل تناول الجبة في مناقشتها « خطه ؟ » وزارة التربية في تهيئة القوى العاملة التي تحتاجها البلاد في مختلف التخصصات على المدى الصويل . ولكن انافشه بالطبع لم تشر شيئاً محموزاً لغاب الكثير من الأساسيات لوضع ي خطة ومن أهمها غياب أي سياسة مدحكومة تتعلق بالسكان . وانتهت هذه المناقشة بالتوصية التالية :

سرعة الاتصال والكتابة لوزارة التربية لتقديم تقرير عاجل يتناول خطتها التربوية ومعالجها سياستها المستقبلية من حيث تخطيط المناهج واعداد المعلم على أن تناقش هذه الخطة بحضور السيد وكيل الوزارة ومستشارو التخطيط التربوي (راجع محاضر لجان مجلس التخطيط ١٩٧١ لجنة التعليم وتسمية القوى العاملة — الجلسة ١ ، ٨ ، ص ١٣)

وفعلا تم الاتصال والكتابة لوزارة التربية لتقديم تقرير عاجل يتناول « خطتها ؟ » التربوية ومعالجها سياستها المستقبلية . وتقدم الوزارة بما أسماه به « التقرير المبدئي لاتجاهات خطة التربية ومعالجها السياسية المستقبلية » وهو عبارة عن محاولة يائسة للخروج من مأزق غياب الخطة تماماً ولقد كان التقرير صريحاً في ذلك حيث يقول :

«لنتمكن خطة التربية من العمل على تحقيق أهدافها . يجب أن تستند في رسم مخططاتها ، ووضع برامجها ، على دراسات وبحوث كاشفة للمجتمع في حاضره ، ومعالج صورة المستقبل الذي سنعيه ويريده ، وعلى سياسات معينة يتم الاتفاق عليها لكي تنتج منها الأسس والمقومات التي توحه سياسة التعليم وتحدد ملامح خطة التربية الى حد كبير . ونلك المرحلة من الدراسة ، للوقوف على بعض المقومات الأساسية في رسم خطة لتربية يجب أن تتضمن المسائل التالية صفة خاصة :

١ - التعرف على مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . على المدى القصير والمدى البعيد ، وامكانياتها ، وحجم العمالة المطلوبة في مختلف المستويات والتخصصات . بقدر ما تسمح به التنبؤات والتقديرات لمصادر الثروة في البلاد

وصرق استعمالها له ذلك من ارتباط وثيق في تصوير خطة التعليم وتنوع المعاهد والبرامج تحقيق التوافق مع متطلبات هذه المشروعات وكذلك التعرف على نوعية الاحتياجات المستقبلية لكل قطاع من قطاعات التنمية وطبيعة هذه الأعداد وتوزيعها (ما أمكن ذلك) له هذه الدراسات من أثر كبير في تشكيل المراجع ومحتوياتها وتحديد المقررات والتدريبات وطرق الأعداد

٢ - دراسة واقعية لهيكل الوظائف وتركيب العمدة في شتى القطاعات ، قصد التعرف على محواه كما وكيفا ، ومدى كفايته العددية ونوعية ، وما به من قصور في بعض المجالات والمستويات ، أو فائض في البعض الآخر وكذلك بحث نظم الاستخدام والتوظيف والاحلال ووضوح سياسة الدولة آراءها ومراحل تنفيذها ، سواء على المدى القصير ، والمدى الطويل .

٣ - النمو السكاني ، ومعدلات اريادة استظرة في السنوات المقبلة ، وأثره على حجم خطة التعليم وتوسعاتها ، ومتطلباتها من عمالة واحتياجاتها من معلمين وأوجهين الإداريين

٤ - تقسيم النظم التعليمية ، والأساليب المتبعة حاليا وفحص الهيكل التعليمي من حيث البرامج والحصص الدراسية وأنوع المعاهد ومدارس ومحتوى المدهج ومقررات ومدى فاعليتها في تخريج القوى العاملة بالمستويات المطلوبة وذلك لاهاء لاصواء على واقع التعليم حاليا ، والتعديرات لإيجاد ادخاله لتحقيق لتراط والتواء بين برامج التعليم ومتطلبات التنمية والقوى العاملة وان وضوح هذه الدراسات يعتبر وجهة نظر التربية والتعليم من المسائل الحتمية التي يجب أن تكون ميسورة ، وفي متناول القائمين على إعداد خطة التربية حتى يتمكنوا من رسم مخططاتهم وبرامجهم على أسس سليمة وفي ضوء أهداف وسياسات واضحة المعالم

وبالرغم من أن هذه الدراسات الأساسية والمؤشرات الهادفة التي يمكن من خلالها ، تكشف ملامح السياسة المستقبلية ، لم تتضح بعد بالدرجة المطلوبة فن وزارة التربية تنازع تطوير نظمها وبرامجها وترسم خطة المستقبل في ضوء الدراسات المقارنة للاتجاهات المعاصرة والتوصيات الدولية ، وفي ضوء احساسها بالتطلعات والتطورات المتوقعة ، وفي ضوء ادراكها للمشكلات الحالية والتغيرات التي يجتارها المجتمع الكويتي وفي ضوء التجارب الماضية .

(نفس المرجع ص ١٢ - ١٩)

واضح نداء ان وزاره التربية ليست لديها خطة وهي غير ملائمة في ذلك لأن دولة الكويت لا تسترشد عمليا بخطة بل حتى مجلس التخطيط الذي تحول الى وزارة والمقرص فيه وضع الخطة لدولة فمما نشأه لم يكن في وسعه عند وضعه خطط العداة بالخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية وغيرها . الا ان هذه الخطة على أساس افتراضات لا زالت تفحصها عوامل تدعم السبب الحلي لكل هذا الصياح أن الدولة وقيدتها لسياسة كويتها ليست لديها مبادئ أو رؤى واضحة على الاطلاق . ومن اجل القول ان الخطة التربوية لا ترسم على ضوء الدراسات المقدرة لما أسماه تقرير التربية بالتحديات المعاصرة والنوصيات لدولية ولا ترسم « في ضوء الاحساس بالتطلعات والتطورات المتوقعة » فكل هذا كلام في كلام ولا تبنى على أساسه خطة لتربية أية تربية

وإذا كان التعليم وحظته مهماً جداً لأي شعب وفي أي مكان ، إلا أن أهميته بلد مثل الكويت تصبح مصعفة نظراً لندرة البشرية ، حيث مطلوب بالبحر مصعفة لتتاح مواطن الكويتي في كل موقع لتعويض مفقود المدرسة البشرية بالعربي مطلوب من مواطن الكويتي ان يتحاضرات ضعاف ضعاف ما يتحاضرات لاجل تحري تعصية الآثار السلبية لندرة البشرية الكويتية . فهل هذا حاصل ؟ مع الاشارة الى ان يأتي إلا من خلال تعليم وتدريب صحيح . وهذا التعليم والتدريب الصحيح لا يمكن ان يكون بدون خطة سيمية وعيدة مدى ، وهذه الخطة لا يمكن ان تكون إلا إذا كانت للدولة فلسفة تعليمية وحيث ان ليست للدولة فلسفة تعليمية وسياسة تربوية ، لذلك أصبح لتعليم لا يؤدي النتائج المطلوبة منه رغم تكليفه خطة وتلميذ يدرس الا انه لا يتكلم في المعدل ٢٧١ دينار في السنة ، وتلميذ يدرس المتوسطة يتكلف ٣٥٨ دينار في السنة ، وتلميذ الثانوية يتكلف ٤٩٨ دينار في السنة . وبمعنى هذا ان التلميذ من وقت دخوله المدرسة الابتدائية الى حين تخرجه من الثانوية يتكلف ٤٥٠٨ دينار على مدى اثني عشر سنة بمتوسط قدره ٣٧٦ دينار في السنة على وجه التقريب ، وذلك بافتراض ان نظام وجرار التلميذ خلال الفترة التعليمية المذكورة الا انه من الوجهة العملية نجد ان التلميذ يحتاج عدة في المتوسط الى ١٨ سنة بدلاً من ١٢ سنة بلحصوله على شهادة الثانوية في رفع تكلفه لتلميذ سنة ٣٧٪ لتصل خلال لمدة الى حوالي ٥١٥ دينار في السنة رغم كل ذلك والتعليم في الكويت في كل مراحلها لا يؤدي النتائج المطلوبة سد احتياجات البلد لماذا ؟ لأن التربية ليست لديها خطة مائة لأن الدولة لم تحلها ليست لديها سياسة تربوية .

وقد صاحب هذا التحول المرتحل وهذا التحط فيما يتعلق بالسكان والتعليم
 ظهور أنماط سلوكية جديدة نتيجة تفاعل مختلف الفئات لتي تتميز بها البيئة
 الاجتماعية في الكويت ، مما ترتب عليه ظهور اهتزازات في القيم والمعايير الاجتماعية
 مهدت بدورها لايحاد محالات للتفصيص بين أنماط اسبوك التقليدية والمستحدثة ،
 وبين الأحياء المتعيشة وبين الصحفيات الثقافية الحديثة ، وبين المؤسسات الاجتماعية
 المختلفة ، مما أفرز ظواهر متنوعة من مشكلات الأسرة والطفولة والشباب ، فضلاً
 عن أنواع جديدة من الاحراف والجرائم ومشكلات أخلاقيات العمل والانتاح
 والمسؤولية العامة . الكتائبيون الكويتيون وهم الفئة المعينة التي حددوا صمدتها في
 المقدمة بدلا أن يحتكوا الحرية يوم الحكومة أو بعدها في مساكن السكان والمساكنة
 والتعليم والأمن ، يفسرون ارباد الحرائم (الحصح والحادات) تفسيراً مُعرضاً ويقولون
 بأن اوافدين هم السبب في كل ذلك ، وكر من بدرس تقارير الأمن العامة
 المشورة واصادرة من قسم العلاقات العامة في وزارة الداخلية لا يصل الى النتيجة
 المفروسة التي يروجون لها لعاية في نفوسهم .

إن غياب سياسة سكانية مُعلنة معذرة انكثير من المآرق في التعليم والصحة والأمن
 وغير ذلك من ميادين لخدمات الاجتماعية المطلوبة ومعاه برور تيارات داخلية
 إقليمية لا يتحمل الكويت سنيهاها وبالأخص حرائم الكتائية الكويتية التي
 بدأت تردهر في ظل هذه الأوضاع لاستثنائية وأصبح لها مدر إعلامية بل وحتى
 تيارات صلائية يمسها في الجامعة ، وهذا تطور قبيح ورهيب وخطير . ولا يمكن
 الوصول الى قرار سليم في اتحاد سياسة سكانية معينة من خلال مطور سياسي معق ،
 دون فهم اشتباكات الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية الذي يعبه قرار من هذا
 انتوع وللوصول الى القرار السليم الذي تستلزمه هذه القضية الخطيرة فلا بد ابتداء
 أن تتحلل الهيدة لسياسيه عن أسلوب القرارات وامشورات انصريه وكذلك عن
 أسلوب جسم الأمور في لمحتصرات والدواوين الوردية . ينبغي للوصول الى قرار
 سليم في هذه القضية مكاشفة الناس الكويتيين وغير الكويتيين بالحقائق والانفتاح
 على الشعب بكافة قطعاته عبر مؤسسته السياسية اشريعة الوحيدة « مجلس الأمة »
 التي أحضرتها إجراءات أغسطس ١٩٧٦ .

المآزق الاقتصادي

بالرغم من التزايد المستمر لما يسمى بالفوائض المتاحة للاستثمار ، فما زال الاقتصاد الكويتي يعاني من ضيق القاعدة الانتاجية وضآلة مساهمتها في تكوين الناتج القومي . فالقطاع الزراعي محدود نسبياً ، والقطاع الصناعي ما زال صغيراً وتنحصر امكانياته في بعض الصناعات لتروكيماوية وبعض صناعات مواد البناء والصناعات الصغيرة . كما ان قطاع الخدمات لم يصل بعد الى المستوى المطلوب لمساهمة في عملية التنمية بشكل فعال . وعلى الرغم من النشاط الملحوظ في قطاع التجارة إلا انها تتأثر من ناحية حجمها وتركيبها بمحدودية اقطاع الانتاجي وامكانياته على التوسع في المستقبل . ويعتمد الاقتصاد الكويتي اعتماداً يكاد يكون كاملاً على الاستيراد في سد معظم احتياجاته ، وتؤدي هذه الطبيعة المفتوحة المنكشفة الى تعرضه الشديد والخطير لتقلبات الاسعار الخارجية وتأثره المباشر بكل ما تعبه وتساعد هذه الطبيعة المفتوحة المنكشفة بالاضافة الى هيكل السوق المحلية على تفاقم الاسعار مما يؤدي الى تزايد تكاليف الانتاج من ناحية وارتفاع تكاليف المعيشة من ناحية أخرى والمستفيد الوحيد من هذه الوضعية الاقتصادية هم طبقة التجار الكبار والوكلاء . ويمكن التعرف على صورة عامة للاقتصاد الكويتي خلال اسنوات لعشر الماضية من عرص لعصر البيانات الرقمية المتاحة عن النشاط الاقتصادي . فعلى أساس الاسعار الجارية ببع المتوسط السوي لسر الناتج المحلي الاحمائي حوالي ١٤٪ خلال الفترة ١٩٦٣/٦٢ - ١٩٧٣/٧٢ ، اذ ارتفع من ٦٥٣ مليون دينار في العام الأول الى ١٥٦٢ مليون دينار في العام الأخير . كما بلغ المتوسط السوي لمعدل مواصلات القومي الصناعي (الدخل القومي) حوالي ١٥٨٪ خلال الفترة نفسها حيث ارتفع من ٤٤١ مليون دينار الى ١١٠٦ مليون دينار في اعامين المذكورين على الترتيب . أما في عام ١٩٧٤/٧٣ فقد وصل الناتج المحلي الاجمالي الى ٢١١١ مليون دينار وفي عام ١٩٧٥/٧٤ - ٣٢٣٠ مليون دينار ، كما بلغ الناتج لقومي الصناعي ١٦٢٦ مليون دينار وفي عام ١٩٧٥/٧٤ بلغ ٣٠٤٧ مليون دينار حيث شكلت نسبة الادخار القومي منه نحو ٥٣٪ بينما لم تتجاوز نسبة التكوين لرأس مالي الثالث الاحمائي ٩٪ كما يقدر متوسط دخل الفرد بحوالي ١٨٠٠ وهو من أعلى متوسطات الدخول الفردية في العالم ، إلا ان هذا لا يعني على الإطلاق ان الفرد يحيا حياة توارى هذا المتوسط .

واضح ان مكونات الاقتصاد الكويتي مركزة في قطاعين . النفطى وغير النفطى ودور القطاع النفطى حتى الان ما هو الا ليعطى مصادر مالية واستثمارية للقطاعات غير النفطية وحتى يتحقق تطوير الاقتصاد الكويتى للملاءمة مع ظروف الاقتصادية المستقبلية الأشد حواجة . لا بد من تحرير أنفسنا من هذا النموذج التاريخى فيما يتعلق بالنفط كعمود للاقتصاد . وذلك بدراسة تداخل كل قطاع من القطاعات الاقتصادية وضغوط كل على الآخر ليجاد نوع من الأمثلة القطاعية . علما بأن النتيجة ستكون ان أحد القطاعات سيصبح في سبيل شريحة قطاع آخر وبالتالي تكون عملية برمجة قطاع النفط أصعب من برمجة القطاعات الأخرى . ان هذه عوامل كثيرة تؤثر على برمجة قطاع النفط لم يتم لتصرف لها بعد .

عند ان نفت في وقت حاصر ينصر به كمصدر للعمليات الصعبة وكمصدر مورد وية مساعدات محبة . هناك شبه قناعة عامة على تنمية لطاقت الاتحجية في لاقتصاد كويتي . لكن هل تحدث أية قرارات وحصولات أساسية ورئيسية في هذا مجال ؟ مفهوم دخل نفت في دفع عجلة تنمية لاقتصاد قومى يجب ان يكون مستخدمة كمواد حاف لدفع عجلة تنصيع وبالتالي نشيط طاقات الانتاجية في لاقتصاد كويتي واستواب لى بطرح نفسه هـ بالمحاج هو كيف يمكن تصفات لاتحجية غير النفطية أن تكون مصدر دحوى مهيمنة في لاقتصاد المحي ؟ وما هي الصعوبة التي تؤمن تعبير بهيكل لاقتصادى في كويت ؟ وهل يستمر ان تعبر به طاقات اتحجية جديدة ؟ وإلى أي مدى ؟ كل هذا مشروط بتغير النظرة لى النفط باعتباره مصدر للتمويل فقط بل كأساس للتنوع في الاقتصاد لا بد من التفكير من الآن وتحشيد الطاقات وتنفيذ فكرة تحويل الاقتصاد الكويتى تدريجى من عتمده لكلى على قطاع نفت وهـ الى قطاع آخر . وذلك بتوسيع نطاق الآخر غير النفطى على حساب القطاع النفطى حين يعبى الاعتبار دور لقطاع النفطى في النقاط التالية :

- ١ - دور قطاع النفط كمصدر للعملة الصعبة في البلاد
- ٢ - دور قطاع النفط كمصدر تمويلى للمواد الخام اللازمة لتنصيع
- ٣ - دور قطاع النفط كمصدر للطاقة .
- ٤ - دور القطاع النفطى كمصدر ادخار فى باطن الأرض يمكن استخراجه عند الحاجة وهذا هو من أهم الأدوار التي يلعبها القطاع النفطى في الاقتصاد الكويتى .

ورغم كل هذه الأدوار المهمة التي يلعبها ومن المنكر أن يلعبها القطاع العقاري في اقتصاد الكويت . لأن الحل الأساسي والجذري لمشكلة الاقتصاد الكويتي والتي من الممكن أن يبعث القطاع العقاري دوراً فيه هي العمل على إيجاد قاعدة إنتاجية توازي القاعدة الاستهلاكية الحالية وذلك عن طريق التصنيع وتنويع مصادر الدخل . لكن يبدو أن هذا الحل يحوم حوله عدة محططات سياسية الأمر الذي يجعل الاقتصاد الكويتي مطبقة لطبقة السحار والوكلاء والسماسرة وأزمة الاقتصاد الكويتي الموحدة والمتوافرة حوائجها حالياً ستبرز بشكل خائف في المستقبل المنظور . وليس من مفرح من هذا المآل سوى الحل المطروح إيجاد القاعدة الإنتاجية . ومن المطالب الأساسية للأمر توفيره قبل قيام القاعدة الإنتاجية هي : قاعدة سكانية ويد عاملة . وقد حققت الكويت تقدماً ملحوظاً خلال ربع القرن الماضي بالنسبة لإيجاد قاعدة سكانية ذات حجم يتناسب ومنظمات المعديات الإنتاجية . وتتميز بوسط استهلاكي حديث وبالتالي يتماشى مع أساليب الإنتاج المتطورة . وبعض المجهود المرتفع للاستيراد للسياسة للفرد في الكويت دلالة مادية لتوسع الأسواق المحلية وارتفاع طاقة لتصرف التي أصبحت في كثير من المجالات تتركز إيجاد مصانع وطاقة إنتاجية محلية ذات حدود اقتصادية مقبولة . فمطلب الآخر للأمر توافره من قديم لقاعدة الإنتاجية بالنسبة للكويت هو النقد العملة . وهذا أيضاً ما حققه قديم بقاعدة السكينة التي تعتبر يسوع القوة الدعامة بشك عام ولدي أحدث وجوده بظهور التضخم الوطني والضعف المستمر على فرص العمل التقليدية .

لقد نجم عن هذا الوضع الاقتصادي غير السليم والذي يستفيد منه التجار والوكلاء والسماسرة المحليين والذي يتميز بضيق القاعدة الإنتاجية ونقص الموارد الطبيعية ونسبة فرص الاستثمار المجدي وضوح طاهرتين هامتين هما

١ - ارتفاع الميل المحلي للاستيراد .

٢ - الميل إلى توظيف المدحرات في الخارج .

ومن الملاحظ أنه نتج عن هاتين الصهرتين تسرب حرم كبير من عناصر الدخل إلى خارج الحصار الاقتصادي المحلي . وقد ترتب على ذلك الحد من قيمة مضاعف الدخل القومي بالنسبة لعصر الدخل الخرجي واضعاف درجة استغلال الاقتصاد الكويتي لأمكانيات أموالتي يمكن أن يوجد لها لقطاع العقاري ويعتبر انخفاض المضاعف المحلي إلى مستوى يقل عن المضاعف البشري بين المتعبرين

الآتي الذكر من العوامل الهامة التي يمكن أن تقلل من تأثير الدخل الحارجي على الدخل القومي في الأعرام المقبلة . ويصعب تحنث مثل هذه النتيجة ما لم يعتمد الى تطوير هيكل الاقتصاد الكويتي وتعبير بعض خصائصه السلوكية . و د افترض بناء احصائيس لهيكلية للاقتصاد الكويتي ثابتة فان سوا الدخل القومي هي تلك الحالة ينوقف على معدل زيادة لدخل الحارجي ويتألف هذا الدخل من العناصر التالية : احتمالي دخل النفط ، قيمة الصادرات غير النفطية ، والعوائد والأرباح التي يحصلها كل من الحكومة والسلوك التجارية والأفراد القليلين من استثماراتهم في الخارج . وبالرغم من أن دخل النفط يشكل نسبة كبيرة من قيمة الدخل الحارجي الا انه يمكن تصور وضع مختلف فيه لأهمية بالنسبة للعناصر الثلاثة السابقة الذكر عما هي عليه الآن . بناء على ما تقدم يتبين أن الاعتماد الكبير على الدخل الحارجي بشكل عقبة هي تنمية اقتصاديات البلاد . لذلك ينبغي تخفيض درجة هذا الاعتماد ومن ثم إتاحة الفرصة لكي تحرك عجلة الحياة الاقتصادية القومية بحجم من ذلك الدخل أقل نسبيا عما هو مصدوب في الوقت الراهن . ويزم لتحقيق هذه الغاية رفع قيمة المضاعف الوسطي حتى يكون بالإمكان تصعيد أثر عنصر الدخل الحارجي على الاقتصاد الكويتي وتحسين استغلال امكانيات النمو والتطور الكامنة في قطاع النفط . ويمكن زيادة المضاعف الوسطي عن مستواه الحالي عن طريق تنويع فروع الانتاج واستغلال جزء متزايد من عائدات الدولة من لفظ أو حتى من تتوفر من الاحتياطات الحالية في توسيع القاعدة الانتاجية . وعلى الرغم من أن السويج مطلب يستوجب قبل المضي في تطبيقه إجراء دراسة وافية وبذل جهود كبيرة فقد يكون ذلك التنويع إحدى من محدد السعي الى تنمية الاحتياطات المالية وجمعها عماداً للكيان الاقتصادي . يمكن أن نخلص من ذلك الى تنمية الاقتصاد الكويتي يجب أن لا نعتمد على زيادة الدخل الحارجي فحسب بل يجب أن يراعى فيها أيضاً الحاجة الملحة لزيادة مساهمة هذا الدخل في الناتج القومي وتصعيد أثره عن طريق تنويع مصادر لدخل الأخرى وتوسيع القاعدة الانتاجية . ومن ثم يكون من الأسب النظر الى كل من السويج ودعم الاحتياطات المالية لا باعتبارهما أسلوبين بدييين لتحقيق التنمية الاقتصادية بل أسلوبين يكمل الواحد فيها الآخر . وبالرغم من أن موارد الكويت الحالية تكفي للشروع ببرامج إنشائية مكثفة . إلا أن مقتضيات المرحلة الاسمية والتخطيط البعيد الأمد يتطلب الحد من الانحراف والتوسع في الخدمات العامة والاسكان لتركيبر الطاقات والجهود على القاعدة الانتاجية وللتمكن من حصر اميرت

وامشجعت في كفتها . وان كبح حنك أنماط الاسهلاك العام الحاية ونورع الدحل بشكل خاص شرط ساسي تنطه اراحل لقدمة للتنمية في الكويت .

لأن ايجاد القاعدة الانتاجية وتوسيعها وتوزيع مصادر الدخل القومي أصبحا من الحلول الأساسية للموضع الاقتصادي غير السليم في الكويت . لذا فان المشروعات الاقتصادية المختلفة في الكويت لا بد أن تخضع لعدد من المبادئ الاستثمارية المستمدة من موجبات استراتيجية التنمية الشاملة في الدولة وتلخص هذه المبادئ فيما يأتي :

- ١ - الحفاظ على أمن البلاد وسلامتها .
- ٢ - تحقيق هدف توزيع وتوسيع القاعدة الانتاجية ، بما يؤدي الى رفع « مصاعف الاستثمار » وبالتالي الى زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على استغلال امكانيات قطاع النفط .
- ٣ - تحديد الاستثمارات الاقتصادية عبر الرمن بشكل يتحقق معه التوارد الأمثل بين حجم السكان والمساحة الجغرافية من جهة وبين المورد الطبيعية من جهة أخرى .
- ٤ - وقاية الشئ من عوامل التلوث المختلفة بتأمين سلامة أفراد المجتمع وتحسين نوعية الحياة .

- ٥ - مراعاة التناسق بين الاستثمارات المحلية والاستثمارات لبحارجه وبحاصه في الأقطار العربية بحيث يمكن زيادة درجة الترابط الاقتصادي والتشابك الانتاجي وبالتالي رفع مردود الاستثمار الى أعلى لدرجات الممكنة ، وأخيراً
- ٦ - مراعاة الترابط الوثيق بين العوامل الاقتصادية والعوامل الاجتماعية سواء في اختيار المشروع نفسه أم فيما يترتب على تنفيذه من آثار على النظم والقيم والعلاقات الاجتماعية .

وبالاستناد الى هذه ابيادي يمكن استساظ المعايير التي نستخدم في اختيار المشروعات في شتى مجالات القاعدات الاقتصادية وتلخص هذه المعيير فيما يلي :

- ١ - العامل الاستراتيجي :
- ويطبق هذا المعيار على المشروعات التي يتوجب اقامتها بصرف النظر عن حدودها التجارية سواء تلك التي تتعلق بأمن البلاد أو توفير العداء الأساسي والمراق الحيوية

٢ - التوسع الاقتصادي :

وطبقاً لهذا المعيار ، فإنه يجب عند اختيار مشروعات أن تعطى الأولوية لتلك التي تكون درجة ساهمها في توسيع قاعدة الانتاجية ، وبصورة محورية ، أكثر من غيرها . وسبيل إلى تحقيق ذلك هو اختيار مشروعات التي تؤدي بدرجة أكبر إلى زيادة الانتاجية حيث تعدي باستخدامها مشروعات أخرى وتتعدى هي نفسها منتجات تلك المشروعات . وينطبق هذا معيار في وقت نفسه على مشروعات التي تقدم خارج الحدود الجغرافية للبلاد .

٣ - سلامة البيئة :

وهذا يقتضي أن تتضمن دراسات حدودى لآثار اقتصادية وبيئية لأي مشروع إحصائي تقدر بدرجة التي قد يسهم بها مشروع في تلوّث بيئة لاتحدد لوسائل الكفاءة باستخلاص من مسسات التلوّث

٤ - القوى العاملة :

بصرف النوصح السكاني يحصل في الكويت فإنه يجب عند اختيار مشروعات الانتاجية عطاء الأولوية لمشروعات التي تعتمد على أقل قدر ممكن من قوة العمل بسببة إلى كثافة اتراسمية

٥ - المعيار لتكنولوجيا :

هنا المعيار أهمية دعة لأربعة وثيق بالمعيارين السابقين ، ويجب ترجيح كمية مشروعات التي تستخدم لأدبيات لتكنولوجيا الحديثة على غيرها . لا سيما وأن من هذه المشروعات شكل وسببة عمسة لقل لتكنولوجيا الحديثة ونطوبها بما يوافق الظروف المحلية .

٦ - معيار الحوائط الاجتماعية

يجب ألا تقتصر المفاضلة بين المشروعات الانتاجية على قيمة عائدها الاقتصادي دون النظر إلى ما ينتج عنها من مكاسب اجتماعية وينطبق هذا أيضا على تكلفة المشروع . فيجب أن يؤخذ في الحسبان ليس فقط تكاليف المشروع المباشرة . وإنما أيضا ما يمكن أن يترب على تنفيذ المشروع من تكاليف مستترة يتحملها المجتمع ككل

على ضوء تشدد هذه مبادئ والمعايير لا يمكن أن تسدّ لندية التصحيحه في بلاد
 بقعدة الانتاجية الثلاثة للاقتصاد الكويتي وفي سابع مصدر لدخل القومي
 وحيث أن قطاع النفط قد حصل بطورات حديثة في اسواق لحسن امدية .
 كان أهمها رفع سعر سبب محرم وأنبولة ملكية الشركات لعملة الى الدولة فلا بد
 اذن من توسيع لقاعدته الانتاجية للأشعة النفطية المختلفة وتسويق ستروب على
 المستورين المحلي والعالمي لا بد من تحقيق نمو متوارك ومتكامل لقطاع وعداد
 وتطوير كفاءات محلية لادارة صناعة النفط ودماج فضاء النفط للاقتصاد
 لوصفي بحيث يردد التثالث الاقتصادي من قطاع سبب من جهة وسر الأشعة
 المحلية عبر لقطبة من جهة أخرى من خلال لاستمرار في اتسيع المظلي
 ولاستفاده من مشتقته في لصناعة من أجل توسيع القاعدة الصناعية في البلاد
 وانتقيل من واردات السلع التي يمكن انتاجها محليا بأسعار مناسبة

في مجال تكرير البترول لا بد من تنفيذ عمليات
 تكرير في البلاد بكفاءة عالية بحيث نسج سلسلة كاملة من المسحات البترولية
 ابداعية الحودة سد حاجات سوق المحلية وأسواق لتصدير . بحيث تتعادل في
 حدودها مع المستويات عادية هذا يتطلب في التحليل النهائي تطوير أسواق
 تصدير على المدى الطويل لمنتجات البترولية تكون مصمومة وسليمة تحارب
 هذا وهناك مشاريع وأفكار مشرعية هائلة في هذا الاتحاد بعضها ما زال يتعرض في
 خطوته الأولى والتأقي منها ما زالت أفكار في الأدوار من مشاريع بني تشو
 النتائج الايجابية في سبيل توسيع القاعدة الانتاجية مشروع مرج ريبوب تحديث
 مصفاة الأحمدية . مشروع الأحمدية . مشروع لأسفلت . مشروع لعطريات
 لاتح السرس والررس . مشروع الاوفينات لاتاح الابنيس ومشتقته . مشروع
 عداد في مر موظفين وللمين ولعمال الاحصافيين اللارمين لتميزها يتوقع ان
 يسع حملي تكليف القوة العاملة الراكمي حتى سنة ١٩٨٠ حوالي (٣٣٤١١)
 مليون دينار بمتوسط قدره (٦٦٨) مليون دينار في لسنة . ويتوقع ان ترتفع تكلفة
 اقوة العملة من (٥٠٩) مليون دينار في سنة ١٩٧٥ الى حوالي (٧٨٧) مليون
 دينار في عام ١٩٨٠ زيادة قدرها (٧٢٪) عن سنة الأساس (مشروع الحطة
 الخمسة - ١٩٧٧ ٧٦ ١٩٨١/٨٠ - ص ١٩٥)

بعد ذلك لا بد من تسمية لمصاع الزراعي والثروة الحيوانية فان تسمية قصاع الزراعة من شأنها تحفيز اعتماد البلاد على ستيارد المود العدائية من الخارج والمساهمة في زيادة اسانج المحيبي وتنويع مصادر الدخل وخلق فرص جديدة من الاستثمار الاقتصادي ، كما أن زيادة المساحة المروعة تساعد على تحسين ظروف البيئة والأحوال الحوية من بين الأسس الهامة التي تواحه تنمية قطاع الزراعة في الكويت كما حدده واضعوا مشروع الحطة الخمسية ١٩٧٧/٧٦ ١٩٨١/٨٠

سي طبعاً مصيرها الالهال كسابقاتها من اخطوط قصور لتمويل الزراعي (ص ٢٠٣) لماذا؟ أليس تنمية لقطاع الزراعي في الكويت أفضل من شراء الخنز عيسى سواحل لولايات المتحدة؟ لا بد من دعم مشروعات الزراعة بدول ترة ومشروعات مراكز الحصروات ودراسات لثرة والمياه وأنحاث الاناج الحيواني ودراسات الثروة السمكية والتوسع في عرس الأشجار صاذاً الرياح والتوسع في صيد الأسماك في أعالي لبحار وتحريره من الاحتكار انذي يصب في جيوب فئات معينة أو ساحا حيالية . لا بد من وضع برامج تدريبية وتعليمية مختلف لأطر الصبة والاستعانة بدحرات العربية واحارحية واستخدام وسائل لاعلاء المختلفة لتوعية ورفع مستوى الثقافة الزراعية لدى المواطنين بدلا من تفرغ تلك الوسائل للتطيل والتزوير لفلان وعلان .

لا بد من تحرير تشريعات لبحر الزراعي اخاصة بحماية الاشاح الزراعي والسمكي في البلاد بما فيها حماية المراعي الطبيعية بدلا من تركها نهال لبراميل وضع اليد لا بد من تسهيل عمليات التسيف والأقرص الزراعي بشروط اسب من المحلية ونداء اسطول لخص بصيد لأسماك وتوفرها بالسوق بأسعار عدلة بالاضافة الى الاسطول الحالي الذي صممت معظم سفه وجهزت لصيد الروبيان فقط !

المأزق السياسي

القيادة السياسية في أي بلد ، لا تنطلق في سياساتها أو خطواتها من قناعات محدودة . ثمة طروفاً داخلية وأخرى خارجية تضغط عليها ، وأحياناً تفرض عليها بمطامعنا من النزاعية السياسية . أحياناً تلجأ أحكام هذه الضغوط الداخلية والخارجية على القيادة السياسية في أي بلد مسعاً لا يمكنها من أية اختيارات دتية والعادة السياسية في الكويت ، كأي قيادة سياسية في أي بلد تعرضت في التاريخ وتعرض اليوم وستعرض في المستقبل لمثل هذه لعوامل التي تنفضي بها الى التكمير الذرئعي البراحماتي احباب كثيرة ويعيداً عن قدامتها الداتية . ولا يمكن فهم قصة « الديمقراطية » في الكويت بمعزل عما سبق ذكره . بمعنى اخر لا يمكن فهم نشوء الشكل النيابي الذي عاشه الكويت على مدى ١٤ عاماً بمعزل عن فهم الظروف الداخلية والخارجية التي أدت اليه . فحلل السوات الاولى من الاستقلال وبالذات ١٩٦١ - ١٩٦٥ كانت القيادة السياسية في الكويت تواجه عوامل داخلية وخارجية عديدة أضفت بها الى القول على مصص بالشكل الديمقراطي المحدود للحكم .

من أبرز هذه العوامل المصاغطة شدة هي مطالبة الرعيم الركن عبد الكريم قاسم رئيس الجمهورية العراقية في مؤتمر صحفي بتاريخ ٢٤ - ٦ - ١٩٦١ بضم الكويت الى الأراضي العراقية . لقد كانت الجمهورية لويذة في بغداد حُبلى بالرحم الذي تراكم عرقرون في العراق من الحكم الأحسني العثماني ثم الانجليزي . لقد كان هد الرحم كفيلاً في أن يكتسح الكويت خلال ساعات لولا تداحل وتشابك بعض المصالح العربية والدولية في اسعي لمعارضته ومقاومته . لقد نظرت القيادة السياسية في الكويت للفتالية العراقية على أنها خطيرة للغاية الى درجة انها طللت الوحدة العسكرية من بريطانيا . وفعلاً تم عملية الانزال لبريطاني في البر الكويتي في صيف ١٩٦١ وعرفت بعملية « فانتاج » Vantage وقد جاء الانزال على مراحل :

- ١ - ٧ - ١٩٦١ برل الى لبر الكويتي ٦٠٠ حندي بريطاني وهم من وحدة الكوماندوس المحقة بحامدة الكوماندوس الجديدة بورك Bulwark
- ٣ - ٧ - ١٩٦١ التحق بهذه القوة قوات ترواط بانتظم في اسحرب وعدن كما أنها تلقت أعتدة مدرعة .

٤-٧-١٩٦١ بدأت سعود صندره تابعة لقيادة ليقول لبريطاني تساعد ثلاث طائرات تابعة لسلاح الطيران الملكي الروديسي وسبعه عشرة طائره مدسة مستأجرة نقل القوات البريطانية من كينيا وقمرصر الى الكويت وكان عصب هذه القوة هيلق امشاة الربع والعشرين من كيب بقيادة ابريخدير هورسفورد Horsford انصيق مدرب تدريب حوصا على الحرب في الصحراء تصمت ابوحداث ورقة مطبوس وكتيبة مشاة أخرى من المدفعة الملكية وسلاح انهدسة في بحيش البريطاني وكب بوجه القوة ابريخدية اني في الكويت لقائد ابريخدي الأعلى لقيادة الشون الأوسط مارشال الحوتشرلر رورت Charles Elworth وكان مجموع الطافة لبشرية العسكرية لبريطانية التي أرست آنذاك تتروح بين حمسة إلى سعة آلاف حدي وصائط بريطاني من الطمعي بل من المتوقع ألا نكون القيادة السياسية في الكويت مريحة للانزال ابريخدي حيث انه قد عرضها لكثير من الاحراحت المحلية والعربية واندولية لكن أيضا يسعى التأكيد ان الاحتبارات انشحة اممها كانت محدودة حد .

العامل الثاني هو تيار القومية العربية العارم الذي كان برعمة عبد الناصر
 فقد كان لعبد الناصر اعلاما خطيرا قويا زعدا وامتدادا جماهيري كبير في الخليج والجزيرة شاس يعلقون صوره في اسبوت واحاليس ويحمونها في اسحفظ ويسمون موليدهم باسمه ويتجمعون حول حهزة اندبباع لسمعه عندهم يتكلم وقد كان خطيبا لادع لقد كان عبد الناصر عمارة عن مطلقة يستغل بها كثيرا من لحركات المعارضة في أكثر من قطر عربي وكانت القاهرة ايامها عاصمة العرب . وبعض النظر عن وجهة نظري الشخصية في عبد لناصر ونير اندي صعه في العالم العربي الا انه كان فنيا مشتركا لدى الأنظمة لمحافطة ومنها نظام الكويت قد فتح عبد لناصر القاهرة لمعظم حركات تحرير عربية ولافريقية التي ابدت استعداد للتصاهم معه لقد كانت القاهرة في تلك الفترة - وهي السنوات الأولى لاستقلال الكويت - عاصمة المسلمين من الأوضع في أقطارهم ولديك كثرت عداد اللاحثين السياسيين العرب فيها من كل قطر كان عبد الناصر ايامها شديد لاس فدعيم لاس ولقد وطد من وراء ذلك جهودا سياسيه عربي رهيا وكان من الطمعي بل من المتوقع ألا تكون القيادة لسياسية في هذا البلد مرتاحة بذلك لكن أيضا ينبغي التأكيد ان الاختيرات اممها كانت محدودة جدا كان عبد الناصر وتياره القوي في العالم العربي يطالب بمزيد من المشاركة الشعبية في لحكم بعض



التي 'ليسانر مارشال' السحب 'أورث
ويجانبه 'الريجاندبير هورسغورد

لضرعما يحدث في قطره هو. ولقد مرّ الملك سعود معه بمشاكل عديدة حول
 هذا الأمر، ولم يرغب طعاً اقيادة السياسية في الكويت ان تمر معه نفس الاختنا.
 العامل الثالث. ولّد عبد الناصر نياراً ناصرياً قويا في الكويت كان يمثل
 رأس الحركة الوطنية رغم أن نشوء هذه الحركة في الاساس سبق عبد الناصر تاريخيا.
 استطاع هذا التيار بنوام المطبّة المصرية والعديد من الظروف الداخلية الموضوعه
 ان يتقد في اكثر قطاعات الشعب الكويتي يقظة وهو الاتحاد الوطني لطبقة الكويت.
 كان الاتحاد أيامها ناصرياً صرفاً حتى أن مؤتمره كانت تعقد في القاهرة، وكان
 لا بد من التناوب وعلى الأقل اتهاون مع هذا التيار لقوي على أمل تحييده
 محيل هذه الظروف أدّى الى بروز حركة وطنية متماسكة في الكويت قادرة على
 عمليات الاستدعاء السياسي وتحريك الشارع تحريكاً سريعاً منظماً ومظاهرات
 ١٩٥٩ و١٩٦١ شاهدنا على ذلك. العامل الرابع هو ان طبقة التجار آنذاك أرادت
 لنفسها مزيداً من النفوذ السياسي فركبت الموجه الوطنية ونهادت مع الحركة الوطنية
 ولذلك سم يكن عربياً آنذاك ان نقرأ مقالة هنا أو تصريحاً هناك من أحدهم مؤيداً
 الاشتراكية وضرورة حماه مصالح انجماهير الأوسع. ورأت الحركة الوطنية آنذاك
 في طبقة التجار رديفاً صالحاً مرحلياً من الضروري لاستفادة منه ومن نفوذه الاقتصادي
 وطعنا هذا أمر موقع وعددي في مسيرة أية حركة وطنية العامل الخامس هو حداثة
 التجربة السياسية للقيادة في هذا البلد وعدم وجود علاقات خارجية واسعة لها
 تحيد من خلالها العوامل الخارجية الضاغطة العامل السادس هو أن التكوين
 السكاني للبلاد كان أكثر تماسكاً وتجانساً مما هيأ فرصاً أكبر للتماسك والتجانس
 السياسي على المستوى الشعبي هذه العوامل الستة عبد الكريم قاسم، عبد
 الناصر، الحركة الوطنية المتماسكة، نألف طبقة اتحام معها، حداثة التجربة
 السياسية لقيادة في السياسة الخارجية، والتجانس والتماسك السكاني،
 كل هذه العوامل تجمعت في فترة واحدة وضعت على الاختيارات المتاحة امام
 القيادة السياسية في الكويت فتخففت عن الديمقراطية المحدودة التي عاشها
 الكويت لمدة أربعة عشرة عاماً فقط لتقرير الحقيقة التاريخية لياسة حزم هنا
 بأن القيادة السياسية في الكويت كآية قيادة سياسية في العالم العربي، لم تكن
 في أي يوم من أيامها تنطلق من معامات ديمقراطية بقدر ما كانت تتبع أسلوب
 سد الذرائع والبرجماتية السياسية.

تعالوا نتعرف على الذي حدث لهذه العوامل الستة ونستكشف ما استحدث من عوامل أخرى فمطالبة العراق بصم الكويت انتهت بالقفل بمقتل الزعيم الركن عبد الكريم قاسم على أيدي البعث العراقي وتحولت القضية الى خلافات حول جرورته وبوبيان وسواحل تؤدي الى ميه عميقه تمكن العراق من تأكيد اطلالاته الخليجية اعرف اذن العراق بالكويت ككيان سياسي مستقل تدمما عنه وتحلى عن فكرة الضم التي نادى بها الزعيم الركن قاسم أما الخلاف بين العراق و لكويت اليوم فهو خلاف حول الحدود لا لكيان وهذا أمر يحدث بين كثير من الدول العربية وغير العربية وبنار القومية العربية الذي رعاه عبد الناصر في كل الأقطار العربية ضرب صربات موحدة مع هزائم عبد الناصر العسكرية والسياسية - الحرب اليمنية - انفصال سوريا عن دولة الوحدة - فشل حركة عبد الوهاب اشوا في الموصل - هزيمة حزيران ١٩٦٧ ، فشل عبد القوي مكاوي وجهة انتحار التي يرأسها من استلام عدن بعد رحيل الانجليز ، لح . وفي الهدي وفاة عبد الناصر في سبتمبر ١٩٧٠ اذن عاب عبد الناصر ايضا أما الحركة الوطنية المتناسكة في الكويت والتي برزت في تلك الفترة ١٩٥٦ - ١٩٦٥ بروزا واصحا فقد تعرضت لكثير من الهزات والحضات خاصة سنة ١٩٦٧ وبعد هزيمة حزيران عندما نشب ائتلاف الحاد داخل الحركة الأم في بيروت بقيادة د. جورج حبش حول ضرورة مركسة الحركة ونسبها الاشتراكية العلمية كدليل تاريخي . انضمت الحركة في الكويت واصابها كثير من التمرق الظاهر الذي ما زالت تعاني منه حتى الآن . كما أن الحركة فقدت الحليف العربي القوي المتمثل بعد الناصر بعد وقته . لقد حاولت ان تعوض الحسارة بليبيا الفد هي غير ان المقارن الأساسية بينها وبه لم تمكن من ذلك . ونظرا لحساسية العلاقة تاريخيا بين القوميين العرب والبعثيين لم تستطع ان تجد في العراق السند المطلوب . ما الائتلاف بين طلبة التجار والحركة الوطنية فقد تعرض لما كان متوقعا ان يتعرض اليه من احتلال فقد برز التناقض الواضح بين الحاضيين اثر تحقيق الطرف الأول (طلبة التجار) لمريد من براكمات رأس المال واهراج الحالة الدخلة سياسيا شتت كل ذلك اليسرته لتي مرت بها الحركة الوطنية اثر حرب حزيران ١٩٦٧ . لذلك انعدم التنسيق بين الحاضيين على مستوى البرلمان - والذي كان واضحا وملحوظا بام المجلس التأسيسي في الفترات الأخيرة من عمر الديمقراطية المحدودة التي عاشها لكويت اكتسب النظام خلال تلك العلاقات الخارجية لقوية على المستوى العلاقات الخارجية ويمكن من خلال تلك العلاقات الخارجية القوية على مستوى

عربي خاصة والدولي عامة من تحييد الكثير من الضغوط التي كان يتعرض لها في السابق. حتى عند التصرف في أزمة الأخيرة بات ميلا الى انتمائه مع النظام أكثر من الضغط عليه. «لصندوق الكويتي لتنمية الاقتصادية العربية» مساهمة كبيرة في تأسيس تلك العلاقات الخارجية القوية لذلك فاعماله ومشاريعه ونظوماتها من أهم المواضيع التي نبحث في الدورات الدبلوماسية لوزارة الخارجية الكويتية. يبدو أن الصندوق أساسا هو لمنهبر استمرار علاقات خارجية قوية من خلالها يصبح بالإمكان تحييد الضغوط بشئى اشكلها. رد على ذلك ان التحسن ولتهدسك السكاني قد تعرض بدوره لى اختلالات واهترأت اساسية مع اعادة تنظيم اسد عمرايا ومع انوجه الزاحرة من هجرة لوفدين واتجاه النظام للبرر في تحييد الدوليوتمن نفسه أغلبية مطلقة في الوطن من خلال إغراق كثير من الدوائر الانتخابية بالصوت البندوي. فمحمل هذه التطورات التي مرت بها الوطن اسنه المذكورة حتمت ظهور النظام في الدحل والحارح وشتت الكثير من الضغوط التي كان يتعرض لها بحيث أصبح بمقدوره ان يحذر لمالك السياسة الملائمة لتراكيه النفسية والبشرية والتاريخية.

بالاضافة الى كل ذلك استجدت ظروف في منطقة الخليج والحزيرة صارت تؤثر تأثيرا واضحا على سياسات النظام الكويتي رؤاه فالافاق العراقي - الابربي دفع النظام لمزيد من الاتكاء اسياسي على السعودية القطب الثالث في المنطقة وكان لهذا الاتكاء ثمنه اوضح في اساخ العام الذي يشه النظام في الدحل والمسالك التي يختارها في سياساته لخارجية الحفيضة ان المملكة السعودية حاصه بعد وفاة عبد الناصر - أصبحت ذات امتدادات وتأثيرات واسعة عبر العالم اعربي في الخليج ، في البحر الأحمر ، في منطقة القرن الافريقي ، وحتى في عواصم عربية رئيسية مثل القاهرة ودمشق. خلال ذلك قام اتحاد الامارات - وقد تحمس النظام الكويتي للمكره مد الدبة - لذي رعم كل معديه والظروف المصددة لتركيانه يعتر دليلا ماديا لقدرة الأصمة المحافظة في المنطقة على التسيق فيد بينها وادراكها للمخاطر والاحتمالات المستقبلية لمحبطة بها. طبعا انحصار اثرة عسكريا في طمارنظر لعدة عوامل ذاتية وخارجية ومن أبرزها التدخل الابوابي أعصى الانظمة المحافظة في المنطقة مزبد من الثقة بالنفس بارعم من كل الحلله التي كدت تثيرها في أروقة السى الأبيق العديم الفائدة المسمى بالحامعة العربية حوب الوجود الابربي في السلطة. من جهة اخرى فان اللغة التدهمية الجديدة التي بدأت تشيع في علاقات السعودية باليمن الحوسبي لا شك تعث الارتياح



السيد المحترم
عبد الله محمد البياري

وتشير بالاحرى لمبيعات التي لا تستطيع الحزم بها . ولكي سمعتها
وسمعتها اتخاوي من مصدر مختلفة من اراء الكويت مما قاموا بحوث جامعة
بهذا المصدر تؤكد أو تشير الى ان مستوى الانتاج وطرقه تؤدي الحثوث . كما تس
يصل الالاستمرار في الانتاج بعدد لحالي سيؤدي الى هذا أو بداية بعدد اشوة
المنطقة بعد ١٥ عاما . على هذا الأساس سيادة الرئيس . طرحا سؤالا أو استجوب
الى السيد الوزير : لماذا لم تقم الوزارة بدراسة ما يسمى المعدل الأفضل للانتاج
وما يسمى بالبعة الاحليلة . الذي يتسبب مع حقوق المنطقة ؟ لماذا لم تحر هذه
دراسة ؟ لماذا لم يقم وزير المالية بتقديم الاستشارة وتقديم وجهة نظره بشأن تحفيص
الانتاج ؟ يقول السيد وزير المالية ان مسألة تحفيص الانتاج هي مسألة حديث
فيها طارئ . وم يستجد ولم يظهر الا بعد عام ٧٢ . عندما ارتفعت الدخول .
ما في لفترة المصرفة فلم تكن هذالك مطية تحفيص الانتاج . دعتر ان
معدلات الانتاج كانت تدر دخلا لا يكاد يفي بحتياجاتنا . سيادة الرئيس .
ان مضط تحديد الانتاج في حقيقة لا مر لم يظهر عام ٧٢ . ولكنه بدأ
ظهوره منذ عام ٦١ . وسبب انخفاض الدخول ليس معدلات الانتاج فقط .
واما سبب انخفاض دخول دول النفط في عقد السبعينات . وهو انخفاض الاسعار
من جهة وانخفاض معدلات المصربة من جهة اخرى . مما اناح فرصة للشركة
الاستعمارية المستعلة للنفط تحقيق ارباح فاحشة على حساب شعبا ولشعوب
الاخرى . لقد حففت الامعار منذ عام ١٩٥٩ واستمرت حتى عام ١٩٧١ .
بعدد كن مستوى الامعار في اسسيدات أقل مما هو عليه في عام ١٩٥٩ وأقل
ذلك . وان — احيل السيد وزير مامه ليطلع على خطاب السيد رئيس لوزراء
الذي ألقاه في افتتاح ندوة الاستثمارات الاحتياضية حيث اكده هذه الحقيقة .
ولعل هذه لحقيقة حقيقة بارزة تسبب الاحصاليات . حيث ان اسعار عام ١٩٥٩
أو ١٩٥٨ كانت أكثر من ١٨٠ ست . بينما استمرت في عقد الستينات ١٥٩ ست .
وذا احدى بعين الاعشار انخفاض شروط التجارة بغير مصالح الدول استجة . ود
اخذت بعين الاعتبار الآثار التضخمية على اسعار العملات ومعدلات الصرف .
فان القارق في الاسعار بين عام ١٩٥٨ والفترة بين عام ١٩٥٩ وعام ١٩٧١ هو
أكثر من عشرين ستا . اما بالنسبة لتحديد الانتاج فلا شك ان اسد اوزير مطلع
على اقتراح هنرويل الذي قدم لمطمة لاوبك بتحديد الانتاج . وكان هذا
الاقتراح تحت البحث عام ١٩٦٤ . نعم . تحديد الانتاج لم يرفع كمطلب فقط
من عام ١٩٧٢ . وانما رفع مند اوائل لستينات عندما شعرت بعض الحكومات

ومنها فنزويلا بان السبب في انخفاض الاسعار هو ما كان يسمى بزيادة ناج لفظ مقارنة بالطلب عليه . ولا شك ان السبب في عدم تحديد الانتاج منذ عام ١٩٦٤ هو مواقف بعض الحكومات العربية ، وانا اسف ان اقول منها حكومة الكويت ، لو كانت الحكومات العربية - ان اقول بعضها - جادة ومدركة لحقيقة الوضع ، لكان واحد ان تتخذ الموقف الذي اتخذته عام ١٩٧١ وعام ١٩٧٢ ، هذا الموقف يجب ان يتخذ قبل عشر سنوات ، ولو اتخذنا ذلك لتحقيق الدخل الذي يمي بالاعراض التي تفضل السيد الوزير وذكرها ، سواء احتياجات داخلية او احتياجات خارجية وحافظنا على ثروتنا النفطية ، اما ذكره السيد الوزير من ان هنالك صيحات تنهم اشركات بالتآمر نتيجة لتخصيصها الانتاج في بعض الدول ، فاناؤكد له ان هذا صحيح ، وانا شخصيا اعتقد ان سياسة - الشركات لم تكن سليمة ولم تكن في صالح الشعوب ، فقد كانت الشركات تتلاعب في الانتاج حسب مواقف الدول السياسية . عندما أتمت ايران سدت ايران ورفضت انتاج الكويت ، وعندما أتمت العراق سدت انتاج العراق وأوقفته ونمت اساح الكويت والسعودية ، وعندما أرادت أن تصلح وضعها مثلاً مع بعض دول الخليج ومع السعودية رفعت انتاج السعودية وجمعت انتاج الكويت ، عندما أرادت الشركات ان تحسن علاقتها والدول التي تملكها الشركات مع ايران رفعت انتاج ايران وثبتت انتاج الكويت والعراق ، مع الشركات كانت دائماً تتآمر ، زالت تتآمر وستبقى متآمرة على حق شعبا وحقوق اشعوب المتخمة مثلنا ، ولي ينتهي هذا الاستغلال إلا بالتخلص الباجز من نفوذ لشركات وتحقيق التحرر الاقتصادي وفرض السيطرة الوطنية ، أنا أقول فرض السيطرة الوطنية لأن النفوذ الأجنبي لا يمكن ان يزول إلا ذاكنسناه مثل العبار ، لن يذهب بنفسه ، وبذلك فإن المؤامرات من الشركات . على حقوق الشعوب وعلى حق شعبنا هي أمر مستمر ، وانا اعتقد ان مصلحتنا تتناقض مع مصلحة الشركات لأن خسارتهم ربح لنا وربحنا خسارة لهم ولا بد ان هذا التناقض يشير الآن . . سيادة الرئيس انا اعتقد ان دحنا من النفط يلعب حوالي ثلاثة آلاف مليون دينار ، احتياجاتنا للاسواق في الميرانية العامة يبلغ (٦٠٠) مليون دينار ، لو قدرنا احتياجاتنا للمساعدات والالتزامات الخارجية ، وقتئذ انها تعادل نصف الدخل أو نصف الاماقي ، أو قلنا انها حتى (٤٠٠) مليون دينار ، ومعنى ذلك ان احتياجاتنا لن تكون - بأي حال من الاحوال - أكثر من ألف مبيون دينار . فاذا سوف يكون عسنا فائض ألف مليون دينار فانا أقول يجب أن نحدد سياسة الانتاج بما يغطي احتياجاتنا من المال البالغ (١٠٠٠) مليون دينار

وما عدا ذلك فهو زيادة في الانتاج لن تستفيد منها الكويت ، خاصة وأن الأموال السائلة دائما تكون معرضة لمخاطر عديدة جدا ، منها مخاطرة تخفيض العملة ، فلا يحوز اطلاقا الاستثمار في معدل الانتاج الحالي ، وكان على وزير المالية أن يطرح الدراسة التي تلي هذا المطلب ، نقطة صغيرة فقط ، سيادة الرئيس ، حول موضوع العار لأن وزارة المالية والسيد الوزير دائما يرددون أن إذا خفض انتاج اسفل فهذا يؤثر على انتاج العار ، وأنا أقول وبمراجعتي مع بعض الاخوان المختصين ، وحدنا أن احتياجاتنا من العار ممكن ان توفر إذا نتجنا (٨٠٠) ألف برميل يوميا فقط ، هذا اذا كان بدون عمية الحقن أي بدون إعادة الحقن في الآبار ، يكفي لاحتياحات الكهرباء ومنطقة الشعبية الصناعية أن تنتج أقل من ألف برميل يوميا بدلا من (٣) ملايين برميل ، لكي نفي باحتياجاتنا من الغاز ، وأن أقول إذا خفضنا الانتاج فنحن لن نحتاج الى إعادة الحقن ، وبالتالي نوفر كمية نضع (٣٨٠) مليون قدم مكعب وهي المحصصة لإعادة الحقن ، هذه الكمية توفر للاحتياجات ، وباعتقادي وحتى لو حسنا حسب إعادة الحقن سيكفي أن نتج مليوناً وأربعمائة ألف برميل ، سيادة الرئيس ، أن لو خفضنا الاساح بمقدار النصف سيوفر لنا ذلك مقدار من الغاز يتروح بـ (٨٠٠) مليون قدم مكعب ، وألف مليون قدم مكعب كافية لتغطية احتياجاتنا الاستهلاك والصناعة . . .

وفي موقع آخر من المضبطة ذاتها يقول البياري :

« سيادة الرئيس ، أما تحدثت عن ضرورة تحديد سياسة الانتاج ، واننا نأخذ على السيد وزير المالية والمط وعلى الحكومة عدم اتخاذها الخطوات التي كان يجب ان نتخذها للمحافظة على الثروة التروية وتحديد الانتاج بناء على سياسة مرسومة ، بحيث يدر الانتاج دخلا يغطي احتياجاتنا للاتفاق الداخلي وللالتزامات الخارجية ، سيادة الرئيس ، وان اعتقد ان رد الوزير يؤكد ولا ينفذ المآخذ التي طرحها على اساسها الاستجابات بخصوص سياسة الانتاج ، النقطة الثانية ، سيادة الرئيس ، تتعلق بموضوع الغاز ، افروض أن تتخذ الحكومة الخطوات اللازمة لعدم اهدار الثروة الغازية ، ولا شك ان احدى الوسائل للمحافظة على ثروة الغازية ، ولا شك ان احدى الوسائل للمحافظة على الثروة الغازية هي تخفيض الانتاج ، ونحقيق انتاج يحقق لنا بالاصافة الى المحافظة على النفط نفسه يحافظ أيضا على الغاز كما يحافظ على حاة الآبار ، حتى الآن لم يصل استهلاك الغاز الى ما يريد في حدود ٤٠ % فقط ، وحتى وفقا لبيانات المقدمة

من وزارة مالية والتمط ، فإن الغاز المهدور كان من الممكن أن يستفاد منه في التصنيع أو في إعادة حقنه . والمقصية ، يا سيادة الرئيس ، انه كلما خرج هنالك مشروع وطني لاستغلال الغاز وجد معارضة من الحكومة ومن الشركات ، ثم لا يلبث بعد فترة الا ويظهر مشروع من شركة الـ (كى . او . سي) لاستثمار هذا الغاز . هذا الكلام دار في هذا المجلس عام ١٩٦٥ ، ونفس الحوار الذي يدور بيننا الآن وبين السيد الوزير عبد الرحمن العتيقي دار بين السيد العضو عبد الرزاق الخالد والشيخ جابر الأحمد وزير المالية عام ١٩٦٥ . ووزير المالية في ذلك الوقت وعد من الحكومة سوف تتخذ الخطوات اللازمة لاستثمار الغاز ، وكان على حلقه وزير مالية ان يتابع هذا شوط . وكس - للأسف الشديد - لم يتم ذلك الى عام ٧١ ، الى ان جئنا في هذا المجلس ووجدنا ان الحكومة وشركة الـ (كى . او . سي) لم يعطوا الغاز المطلوب لشركة البترول الوطنية . وبعد الحاح اعطوها (٨٠) مليون قدم مكعب ، ثم تظهر لنا شركة الـ (كى . او . سي) بموافقة وزارة المالية والتمط بمشروع يحصل على (٢٣٠) مليون قدم مكعب من الغاز . نفس القصة ، سيادة الرئيس . حصلت عام ١٩٦٣ عند انشاء المصفاة ، الحكومة والشركات قالوا ليس هناك غاز عندما احتاجت الحكومة غازا مصفاة الشعبية ، الآن سيادة الرئيس . انعتقد ان هناك مشكلة مثلما ذكر الاخوان وهي ان توصية لجنه صرحه بان يعطى الغاز لشركة البترول لوطنه ، لكي تشرف على استثماره وعلى تكوين لجنة كما اعتقد ، الا ان اوريد كون لجنة من وزارة مالية وسحب المشروع من شركة البترول الوطنية وتركه لاشراف اللجنة . سيادة الرئيس ، نحن لا نريد ان نحصر وزارة مالية والتمط ضد شركة البترول الوطنية او شركة البترول الوطنية ضد وزارة المالية . لكن بقول ما هي العرة من اقتراح على المجلس ان يعطى شركة البترول الوطنية العرة ان شركة البترول الوطنية فيها جهاز صناعي وقصادي غير متوافر لدى وزارة مالية ، ومن صالح لبلدان ان يوكل هذا المشروع لشركة البترول الوطنية ، واد كان هناك تشبه من ان تذهب مراح الغاز الى شركة البترول الوطنية . فمكان الحكومة ان تفرص ضريبة على شركة البترول الوطنية ، او ان تعمل مشروع مشاركة بينها وبين شركة البترول الوطنية ، بحيث يعطى شركة البترول الوطنية مجرد احور رمزية ، فان اعتقد ان هنالك مشكلة دستورية من ناحية وهالك ابعد الحقيقة سياسة غير سليمة اعطاء مشروع الغاز لجنة في وزارة مالية ، وهذه اللجنة ليس لديها جهاز ، والذي حصل انها ذهبت وكنت للشركات . بما فيها شركة الـ (كى . او . سي) - حتى يعيروها مهندسين ، سم شركة البترول الوطنية موجود لديها مهندسون ، فان اعتقد ان هذه السياسة

۷۹



يبلغ (١٤٣٤) . عام ١٩٧١ بعد عشر سنوات يبلغ عدد العاملين من الكويتيين (١١٥٣) ينقص عن عام ١٩٦١ يبلغ حوالي (٣٠٠) عامل ، زاما ارتفاع النسبة فلأن الشركة خفضت عدد العاملين فيها من ٦ آلاف الى ٣ آلاف . فارتفعت نسبة الكويتيين — أي أن النسبة ارتفعت — لكن العدد الفعلي انخفض ، ارتفعت النسبة من ٢٣٪ الى ٤٠٪ ولكن ليس عن طريق زيادة العاملين الكويتيين . اما عن طريق تحفيض جميع العاملين في الشركة . فهذا هو التحايل والتآمر من قبل الشركات . الذي لم تقف وزارة المالية والنفط في وجهه . ولم تحاول استخلاص حق الشعب الكويتي سيادة الرئيس . إذا كان عدد العاملين عام ١٩٦١ (١٤٠٠) عامل فكيف يصح عام ١٩٧١ (١١٠٠) ؟ المفروض على الأقل أن يصل الى (٢٥٠٠) عامل . على الأقل يتضاعف في عشر سنوات ، فعدد الخريجين زاد ، وعدد المدربين زاد ، وعدد المدرسين زاد . فأين الزيادة في عدد القوى العاملة ؟ ثم هناك شيء آخر ، أنا طلبت كشفاً بأسماء ، سيادة الرئيس ، من وزير المالية والنفط ، وحسبته المؤهلين من المهندسين في شركة ال (ك.ي. أو. سي) على مدى ٤٥ سنة . ما يزال عدد العاملين المؤهلين من المهندسين في شركة ال (ك.ي. أو. سي) لا يزيد على ٢٨ فرد فقط من مهندس وجيولوجي او مهندس طبيعة عممه فني متعلق بالبتترول . بينما لو أردنا للمقارنة مع الشركات الوطنية . فشركة اثرون الوطنية فيها حوالي (٥٠) مهندسا ، وهي يادئة في سنة ١٩٦٨ . معنى ذلك ان سبب انخفاض عدد اقوى العامة وعدد الميسين من لعاملين في النفط هو تراخي وزارة المالية . ثم أحب ان أقول شيئا آخر : ان عدد الموظفين الذين ذكرهم السيد الوزير معظمهم . ونحن نراهم في العلاقات العامة . وفي الصحافة . وفي الاعمال التي هي في الحقيقة بعيدة — صحيح انهم موجودين في شركة النفط — لكن أعمالهم بعيدة عن صلب النفط . طبيب ، سيادة الرئيس ، أنا أحب ان أؤكد الموضوع حول الاحتياطي أن أحب أن أقول شيئا فقط . أؤكد ان الارقام التي عدي تنفق مع ما ذكره الاخ حاسم اسماعيل . وهي أن الدخل من فوائد لاحتياطي ٢٪ فقط عام ٧٢ و ٧٣ وهو (١٦) مليون دينار فوائد (٦٠٠) مليون دينار . وان حسائنا من حرة تحفيض الحية الاسترليسي . الحقيقة تزيد مبالغ كبيرة حسا دينار . هذه حسائنا عام ٧١ و ٧٣ يعني نحن الذي حسيه من فوائد لاحتياطي في (٥) سنوات ولدي لو صربا (١٦) مليون دينار في (٥) نحن اما خسونا (٨٠) مليون من الاحتياطي في صربنا وفي سبتين فقط . فعلى هذا الأساس . أن اعتقد ان سياسة استثمار الاحتياطي سياسة غير سبيمة . وأؤكد ما جاء به

الاحوان . وأريد تفسير من لسيد وزير المالية لفرق بين الرقم الذي أعطاه جاسم وهو (١٦) مليون وبين ل (١٠٠) مليون التي قالها لنا في البيان ، وكيف حسنها هو؟ لأنه غير معقول ان يرفع الدخل في خلال سنة واحدة من (١٦) مليونا الى (١٠٠) مليون على نفس المبلغ من الاحتياطي . شكوا ، وأنا أسف لأنكم لم تعطيني الوقت لأكمل .

هذا ولقد تنهى النائب المحترم عماد الله السيد لفصبة اقتصادية مركزية وهي قصة الأراضي في الكويت وكيفيات استخداماتها ومساحاتها وأسماء الأشخاص ممن يستخدمونها ، ويكفي هذا أن شئت سؤاله انخضير حور هذا الموضوع واحور الذي يكشف حقيقة الأمور في هذه القضية الذي تلقاه من وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء . لو لم يكن هناك مجلساً للأمة من أين تعرف مثل تلك المعلومات ؟ وكيف يحق لمواطن من المواطنين أن يطرح سؤال بهذه الأهمية والخطورة ويتلقى جواباً رسمياً كاشفاً للاحية من أخطر النواحي والروايات في السبب بطنية ولا أقول فقط الاقتصادية بل الكويت فقط أطلب من لقاري أن يدرس مساحات هذه الأراضي ومواقعها وإيجاراتها النافهة الزهيدة ويقارن ذلك مساحات الشقق التجارية وبحاراتها وأسعار الأراضي في مناطق متعددة من الكويت وبحرح بعد ذلك بالنتائج التي يراها

لتاريخ: ١٩٧٤/١/١٦

٦٤/٤/٣/٦

سعادة رئيس مجلس الأمة الموقر

تحية طيبة وبعد ،

رُحِّمَ اللهُ نَوحِيه السَّؤَالَ التَّالِيَّ إِلَى اسْبِد وَرِير الدَّوْلَةِ شُؤُونَ مَحَلْسِ الوُزَرَاءِ المَوْقِر .

السؤال

سَقِ ان ادلَّت الحُكُومَةُ بِشَأْنِ الأَرْضِي حَارِجِ حُدُودِ التَّنْظِيمِ الوُقْعَةِ ضَمَمِ
أَمْلَأكِ الدَّوْلَةِ وَأَعَادَتِ ان الأَرْضِي ،التي سَيِّحَتْ وَأَقِيمَ عَينِهَا مَسَاقِي قَبْلِ تَارِيخِ مَعْيَرِ
سَيَمْنَحِ مَسِجُورِهَا وَمَقِيمِو المَبَاقِي عَينِهَا حَقِ سَتَحْدَامِهَا مَقَابِلِ دَفْعِ بَدَلِ اِيحَارِ

وَأَرْحُو اعْطَانِي بِيَدِنَا بِأَسْمَاءِ الأَشْخَاصِ مِمَّنْ يَسْتَحْدُمُونَ مِثْلَ هَذِهِ الأَرْضِي مَقَابِلِ
بَدَلِ اِيحَارِ ، وَمَا هِيَ مَسَاحَاتُ هَذِهِ لأَرْضِي وَمَوَاقِعُهَا وَطَبِيعَةُ الاستِخدامِ وَالمُنْشآتِ
والتَّسْيِيعِ وَقِسْمَةُ مَا يَدْفَعُهُ كُلُّ مِنْهُمْ مِنْ أَجْرِ .

وتفضلوا بقول فائق الاحترام .

مقدم السؤال

عبد الله محمد البياري

تاريخ ١٤ مارس ١٩٧٤

إشارة ١٠١ - ٤٧٨

سعادة رئيس مجلس الأمة الموقر

تحية طيبة وبعد ،

الموضوع : سؤال لمصو عبد الله محمد السبيري بشأن الأراضي الواقعة خارج حدود التنظيم .

والإشارة إلى كتاب سعادتكم رقم ٤٨٩٦ تاريخ ١٦ / ١ / ١٩٧٤ المتضمن لسؤال المنوه عنه أعلاه .

يسرنا أن نرفق لكم كشفاً يبين أسماء الأشخاص ممن يستخدمون الأراضي الواقعة خارج التنظيم العام ، مع بيان مساحات هذه الأراضي وموقعها وكذلك قيمة نجر كل منهم وذلك طبقاً للمادة السادسة من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٦٩ . أما طبيعة استخدام هذه الأراضي فيها فهي بحال مرابع مسبوحة بسيارات ممتدة أو شركة ونفضلوا بقبول فائق الاحترام .

وزير الدولة

لشئون مجلس الوزراء

اسم المستعمل	الموقع	المساحة مربع	الأبواب السوي	فلس	دمنار
الشيخ عبي نهد السالم الصباح وعمره	بحران	٣٩٤١١٠	٤٤٠	١٥٧٦	
الشيخ بولود ناصر الصباح	حوب معسكر الشباعة ٥٨		٢٣٥		
الشيخ عبد الله الباركة الصباح	حوب ميناء عبد الله	٩٣٩٣٠٠	٢٠٠	٣٧٥٧	
فهد جاسم النسيب	حوب ميناء عبد الله	٦٤١٨٠	٧٢٠	٢٥٦	
الشيخ عبد الله الباركة الصباح	الشباعة	١٢ ٥٥٠	٩٠٠	١٨٢	
الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح	ميناء عبد الله	١٩٨٧٧٠	٠٨٠	٧٩٥	
الشيخ دحيج السمان الصباح	الحليمة	٦٩٨٤٣	٣٤٥	٢٦٧	
الشيخ حمود السمان الصباح	حوب معسكر الشباعة	٤٦٦٧١	٦١٠	١٨٦	
الشيخ دحيج السمان الصباح	ميناء عبد الله	٤٧٦٦٠	٦٤٠	١٤٠	
سيد مروق السلمان	ميناء عبد الله	٦٢٢١	٨٨٥	٢٦	
الشيخ ناصر الصباح ناصر الصباح	الحليمة	٣٥ ٣٧	٤٨٠	١٤٠١	
الشيخ جابر عبد الله الجابر الصباح	الجدعة	٩٨٦٥	٤٦٠	٣٩	
عبد المظفر تباد الفانم	القبعة	١٩٤٣٥		٧٧٧	
الشيخ مبارك صباح ناصر الصباح	الجدعة	٣٤٢٥	٧	١٥	
الشيخ جابر الأحمد - شركة الفانم والخوري للاستشارات	ميناء عبد الله	٢٨٥٠٧	٠٣٠	٥٤	
الشيخ جابر العلي السالم الصباح	الجدعة	٣٩٢٦٨٢	٧٢٨	١٥٧٠	
خالد عيسى الصالح	الجدعة	١٩٦٠٠	٤٠٠	٧٢	
الشيخ جابر العلي السالم الصباح	القبعة	٣٠٥٦	٤٤٠	١٢٣	
الشيخ سعد عبد الله السالم الصباح	الجدعة	٢٩٢٢٣	٩٢٠	١١٦٨	
وليد الشيخ خالد عبد الله السالم الصباح	حوب ميناء عبد الله	٣٨١٧ ٨	٨٣	٥٢٦	
الشيخ علي عبد الله الجابر الصباح	حوب ميناء عبد الله	١٥٩٤٩٣٦	٧٤٤	١٢٧٩	
الشيخ جابر عبد الله الجابر الصباح	حوب ميناء عبد الله	١٥٤٤٦٣٧	٥٤٨	١١٧٨	
الشيخ دحيج السمان الصباح	حوب ميناء عبد الله	٩٩١٢٥٠	٠٠٠	٣٩٦٥	
الشيخ عبد الله الصباح السعد الصباح	حوب ميناء عبد الله	٤٠٩٧٠٠	٨٠٠	١٦٣٨	
الشيخ ناصر صباح ناصر الصباح	حوب معسكر الشباعة	٣١٨٠٣٥٠	٤٠٠	١٢٧٢١	
عبد المظفر تباد الفانم	الصلبية	١٨٤٢٠	٨٨٠	٧٣	
الشيخ ناصر صباح ناصر الصباح	الغربية	١٩ ٧٨	٣١٥	٧٦	
أرشيد القفندي	الغربية	١ ٥٨٣	٣٣٠	٤٢	
عبد الله القفندي	الغربية	١١١	٤٤٥	-	

اسم المستغل	المنوع	المساحة متر مربع	الايجار السوري	طس	دبار
محمد محمد الريس وأولاده	المرطبة	٦٦٩٦	٧٦٥	٩٤	
الشيخ سعد المجد الله السالم الصباح	الصلبية	٢٣٨١٦٦٠	٣٤٠	٩٤٦٦	
الشيخ فيصل السعد الصباح	الصلبية	٣٣٣٨٥٥	٤٢٠	١٣٣٥	
الشيخ سالم صباح الناصر الصباح	المرطبة	٨٢٥٦٠	٥٤٠	٣٣٠	
الشيخ سالم علي السالم الصباح	الصلبية	٣٨٢٢٥	٩٠٠	١٥٧	
ميولك الصوري	الصلبية	١٤٣٩٠	٥٦٠	٥٧	
الشيخ جابر العي السالم الصباح	الجلجدة	٧٤٢١٩	٨٧٦	٢٩٦	
احمد البشر الريس وحمد الرحيب	الغباغة	١٩٢٢٨	٩١٢	٧٦	
يوسف أحمد الفقام	الصبية	٩٠٠٩٠	٠٤٠	٣٦٠	
يوسف احمد الفقام	الصبية	٣٥٠٧٠	٢٨٠	١٤٠	
الشيخ عبد الله الجابر الصباح	شرقي -مطلاج	٥٠١٩١	٧٦٤	٢٠٠	
الشيخ عبد الله الجابر الصباح	الطويسات	٢٦٠٢٦٥	٠٦٠	١١٢٦	
الشيخ علي عبد الله الجابر الصباح	الطويسات	١٦٦٣٣٦	٢٢٤	٩٦٥	
الشيخ ابراهيم الدعيج الصباح	الطويسات	٩٢٥٢٥	١٨٠	٢٥٨	
خالد عيسى الصالح	الطويسات	٤٦٠٠	٤٠٠	١٨	
مبارك شلاش الحعرف	الطويسات	١٣٦٥٨٠	٣٢٠	٥٠٦	
الشيخ جابر علي السالم الصباح	شمالي المطلاج	١٠٢٥٩٨٧	٩٤٨	٤١٠٣	
شايع أبو شينة	الشفاف	١٠٧٧	٣٠٨	٤	
عبد الحيد يوسف الميسى	الغبابة	١٢٩٧٥	٩٠٠	٥٦	

• نظر : الكويت اليوم . محقق حاصل سماعة مجلس الأمة . محقق رقم ١٩٠ . صدر تاريخ ١٩٧٥/٢/٢٥ ، ص ٩ - ١٠

(٢) التضخم ومكافحة الغلاء

وقد لقي هذا الموضوع اهتمام كل النواب وتركز النقاش حوله في عديد من الحسبات ومع انه طرح عدة مرات الا ان توقيت طرحه بشكل حدي واستحواب وزير التجارة حول ذلك السيد خالد العدساني كان عملا موفقا أعطانا نحن المواطنين فكرة جيدة عن الدرحة العالية والمخيفة لاكتشاف الوضع الاقتصادي في الكويت للتقنيات الاقتصادية. والمالية الدولية من جهة ووجود طبقة سميكة من المتنعين بذلك محليا مما فسر لنا أن الحل الجوهري للقضية لا يكمن في زيادة الرواتب بقدر ما يكمن في إجراءات جذرية لا شئ تخدم الصالح العام ولكن تنضرر منها طبقة التحرر الرهيبة القوذة محليا يكفي مجلس الأمة أمانة أنه عرى هذه الوضعية الاقتصادية المريضة . وسترك مضبطة الجلسة الحادية والعشرين / ط المعقودة يوم الثلاثاء ٢٢ ربيع ثاني سنة ١٣٩٤ هـ الموافق ١٤ مايو ١٩٧٤ م لتتكلم . يقول السيد يوسف الرفاعي :

«سعادة الرئيس ، هناك نقاط في السؤال لم يرد عليها جواب ممثل تاريخ الأساس أي الوقت الذي يبدأ منه تطبيق علاوة الغلاء والحكومة أو الوزارة المختصة لم تجب على هذه الفقرة من السؤال ، والحقيقة أن هذا شيء مهم بالنسبة للموضوع ، وكثيرا ما تكون في الأسئلة نواح هي النواحي المهمة والحكومة إذا ما أوردنا أسئلة على شكل نقاط (١) و (٢) و (٣) و (٤) فإنها تجيب على السؤال مجملا وتخطئ الأول والثاني وتضيق على الأسئلة الحساسة في الاجابة ، سعادة الرئيس ، الذي سمعنا بتاريخ ٤/١٨ أن الحكومة شكلت لجنة لدراسة موضوع الغلاء ، ونحن الآن بتاريخ ٥/١٤ علما بأن اللجنة أعطيت مهلة لمدة ثلاثة أسابيع وحتى الآن — لا أدري — إن كانت قد ظهرت نتيجة لهذه اللجنة التي شكلتها الحكومة وأعطتها مهلة لمدة ثلاثة أسابيع ، وما هي الثلاثة أسابيع قد انقضت ، وأنا أعتقد أن الحكومة أرادت بهذه الخطوة أن تأخذ زمام المبادرة من المجلس فقط ، حتى لا يسير المجلس في دراسة الاقتراح الذي تقدم به الرميل المحترم الأخ عباس حول موضوع الغلاء ، فالحكومة أعلنت هذا الاعلان حتى تأخذ زمام المبادرة ويتخذ المجلس ويبرر بالنسبة لدرس الموضوع ، وتكون النتيجة لا شيء ، كما هو حاصل الآن ، سعادة الرئيس ، ان عدم تصويتنا على الاستجواب المقدم لسيد وزير التجارة ، وعدم نجاح الاستجواب لا يعني سعادته من المسؤولية ليام على فراش من حرير تحاه مشكلة الغلاء ، ويترك الغلاء مستشريا في البلاد ، بل يجب



النائب المحترم : السيد يوسف الرفاعي

أن يشكل هذا حافزا لسيادته لكي يرفع سيف عمر بن الخطاب رضي الله عنه - في وجه العلاء والحبش والاحتكار ، وعجز الأجهزة ، سواء في وزرته ، أو في الجمعيات التعاونية ، و شركة التأمين أو اتحاد الجمعيات ، نعم ، يجب أن يكون ذلك حافزا للعمل والعزم والجرأة والإصلاح ، لا أن تعتبر القضية قد طويت ووضعت على الرف . سعادة الرئيس ، السوق السوداء موجودة فعلا وحتى في الجمعيات التعاونية ، هناك أشياء من المواد المفقودة في السوق وغيرها ، تسأل عنها فيقال غير موجودة ، وتعطى لأناس مخصوصين ، هناك عجز وشلل في الأجهزة الحكومية المختصة بالغلاء ، مثلا ، بالنسبة للذي حصل في منطقة القروانية وتوابعها ، والذي حصل في منطقة الفحجيل وتوابعها ، والذي حصل في منطقة المنصورة والمرقاب ، فالحكومة تصرح بأن لديها حوالي (٢٠٠) ألف كيس من السكر ، ولكن السكر مفقود في هذه الجمعيات ، يذهب المواطن فيقال له غير موجود ، وهناك جمعيات تغلق أبوابها وتقول ليس عندي شيء ، لم يعطني اتحاد الجمعيات شيئا ، فالمواطنون يتطرون ، والحكومة تقول عندي (٢٠٠) ألف كيس ، والسوق السوداء قائمة على قدم وساق ، وهذا عجز ، لانه اذا كان لديكم (٢٠٠) ألف كيس ، فلماذا تكون هناك أزمة نقص في السوق ؟ اذن هناك سوء توزيع وسوء تدبير ، فالسكر موجود ، والعلاء موجود ، والاحتكار موجود ، وما الذي يمنع من ان تنتقل هذه الـ (٢٠٠) ألف كيس وتوزع وتحل الأزمة ؟ لماذا هي مكدسة في المخازن وساس يبحثون عن السكر فلا يجدونه ؟ ويبحثون عن الارز فلا يجدونه ؟ الشركة تصرح ان الكميات موجودة وهي أكثر من حاجة السوق ، اذن لماذا هي مفقودة ؟ هذا دليل العجز . سعادة الرئيس ، عندما في منطقة المنصورة تحدث ان أهالي المنطقة حاثرون ، فهم يذهبون الى جمعية القادسية ، فيقال لهم انكم غير تابعين لنا ، ويذهبون الى جمعية الضاحية فيقن لهم انكم غير تابعين لنا ، فاصبحوا حاثرين . وكذلك أهالي منطقة الفحجيل حاثرون ، فسن يتجهون ؟ المبروص ان اتحاد الجمعيات يعطي واحدة من الجمعيتين ، جمعية القادسية وجمعية الضاحية ، ويقول بها ورعي على أهالي المنصورة ، ورعي على أهالي الفحجيل ، ورعي على أهالي المرقاب . ويعطي لمرج الفحجيل ويقول لهم ورعوا على أهالي منطقة الشعبية والوفرة والمناطق الأخرى الصائفة ، سعادة الرئيس ، أنا أطالب المجلس بأن يقر علاوة الغلاء فوراً ، لان الحكومة عجزت عن تقديم الحلول المناسبة بعدما أعلنت انها أخذت رمام المبادرة من المجلس ، وهناك مشروع مدروس وجاهر .

سعادة الرئيس به حتى في الدول التي تهيمن الدولة على الاستيراد والتصدير والتوزيع كالعراق وسوريا ، كل هذه الدول أقرت علاوة الغلاء ، وحتى في العراق المعروف بموارده المحدودة ورواتبه القليلة ، زادت الرواتب كلها لتحيش ولمسنيين ولجميع وذلك لسنين ، الأول ان الغلاء عاين كما اعترف وأكد السيد الوزير والحكومة وثانيا لان الدخل تصاعف عدة مرات وزادت اسعار السلع والبضائع المستوردة من الدول التي ارتفعت عندها اسعار لقط واطاقة ، وكل مستهلكنا مستوردة سعادة لرئيس ، علاوة الغلاء يجب ان تكون للانسان في الكويت بغض النظر عن الجنسية واللون والدين ، وهذا هو حكم الشرع الاسلامي الخفيف ، ويجب التسارعة فيها ، والافضل دمج شركة ائتموين في اتحاد الجمعيات ما دام ان عملها واحد ، حتى لا تتكرر الأجهزة ولا يحصل الخلاف الحقيقي أو المقتل الذي نسمع عنه ، والذي يذهب ضحيته المستهلك . سعادة لرئيس ، ان تعبير بعض الاصناف كالسكر وغيره مع انعدام وجوده في الجمعيات ضعف المشكلة وعقدها ، لان التاجر لا يبيع ولا يبتزم بسعر الحكومة مدعي الخسارة ، وجمعيات لا توفر المادة المطلوبة ، فعليه زاد البلاء بهذه التسعيرة التي أضرت وم تنفع ، وصرط الناس مكهرين الى تجاهلها ولو كانت لصالحهم فالمواطن يذهب الى الناحر في السوق ويقول له بعني سكرا ، فيقول له التجري بـ (٥) دباير ، يقول له الناحر اذهب اشتر من لجمعيات فانا رجل اشترته بأكثر من (٥) دنانير ، فلا التاجر يبيعه ، ولا هو موجود في لجمعية ، فالمواطن يضطر ان يشتريه بالسعر الغالي مكرها مرغما ، واذا طلب ايصالا من لناحر ، فان التاجر يرفض ان يعطيه ايصالا ، ويقول له انت قصدك ان تشكي عني ، فبيعه بأعلى من التسعيرة ولا يعطيه ايصالا . سعادة الرئيس ، الطحين يهيم أهالي البادية والضبقات الفقيرة ، لذلك يحب توفيره في مناطقها ، لانه يباع حاليا في السوق لسوء لهؤلاء المساكين ، سعادة الرئيس ، ان الوضع الحالي اثبت عجز وفشل النظام الاقتصادي الرأسمالي الحر ، وعلى الحكومة ان تعترف بذلك وأن تلتزم بروح الدستور ، ورغبات الأمة التي تطالب بتطبيق النظام الاقتصادي الاسلامي العادل ، سعادة الرئيس ، لما تدفوس وتسايق المجلس ، والحكومة على المساعدات العربية الواحة ، توصل الطرود بسرعة الى الحل المنشود ، فمماذا لم ولما يحصل هذا بالنسبة لعلاء ؟ لماذا عندما تناهست الحكومة والمجلس على المساعدات أقرت سرعه ؟ والآل التدفوس عني لغلاء فمماذا لا يؤدي الى حل المشكلة ؟ سعادة الرئيس ، ان اللجنة التي شكلتها الحكومة ضعيفة وبطيئة وبعيدة عن الجهات المختصة كوزارة التجارة .

وأمل ان تصدق من مجلس التخطيط قبل وصول مشروع قانون الصناد الاجتماعية ، اذا كان لم يصل حتى الآن ، سعادة الرئيس ، الحكومة مشغولة بالاصلاح بين عدن وظفار ، ولينها تصلح أولا ما بينها وبين الشعب في الغلاء وغيره ، وليتها تصلح ما بينها وبين الشقيقة العراق ، والاقربون أولى بالمعروف ، الا اذا كان شعارها عدي دواء لغيري وليس عدي دواء لنفسي ، فهذا كأنها تريد تغطية الفشل في الداخل بتجركات ونشاطات على الصعيد الخارجي كما يفعل بيكسون سعادة الرئيس ، أن أطاب محل وفوري للعلاء ، فن الامر قد راد تعقد وشكرا . »

(٣) قانون التأمينات الاجتماعية :

وافق مجلس الأمة في جلسته بتاريخ الاثنين ١٩ يوليو ١٩٧٦ على قانون التأمينات الاجتماعية ، كما وافقت عليه الحكومة بشكته المعدل من قبل لجنة لشؤون المالية والاقتصادية ويعتبر هذا القانون من المجرأت الرئيسة شعبا في الكويت من خلال مؤسسته البيانية مجلس الأمة ان الدولة كتركيب سياسي تتصور من مرحلة الى أخرى أكثر بصوحا . يقول مدرس العلوم الاجتماعية ن شكل الدولة البدئي في مراحل تطوره الأولى ما نستطيع ان نصفه بالدولة الحارسة ثم تطورت لصح الدولة القاضية ثم ما تعبشه الدولة حاليا من تطور في صورة دولة الخدمات ، أما الشكل المستقبلي للدولة ، والطموح الذي يجب ان تتحده لتحقيقه هو دولة الضمان الاجتماعي ولقد دفع مجلس الأمة لكويتي للدولة لتأخذ هذا الاتحاد التقدمي العمراني واضعا في الاعتبار مصالح الجماهير الأوسع في الكويت .

يتولى نظام لتأمينات الاجتماعية الواردة في المشروع مؤسسة عامة ذات مبرابة مستقلة تسمى « المؤسسة العامة لتأمينات اجتماعية » وتكون لها الشخصية المعنوية وتخضع لاشراف ورير المالية (مادتين ٣ و ٤) وتمثل في مجلس ادارتها كل من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وديوان الموظفين وغرفة تجارة وصناعة الكويت والاتحاد العام لعمال ومستخدمي الكويت ، ويشمل مجلس الادارة ثلاثة من ذوي الخبرة والاختصاص مادة ٥ — بم يكفل الاستفادة من آراء وخبرات هذه الجهات في دفع عجلة النظام وتطوير وتحسين الخدمات التي يؤديها

• رجع مضابط جلسات مجلس الأمة منذ ١٩٧١ ومادت ٢٧ ١١ ١٩٧١ ، ٣٠ ١١ ١٩٧١ ، ١٤ ، ١٢ ، ١٩٧١ حيث بحثت في هذه الجلسات مشروع قوانين مع علاوة علاء معيشة للموظفين والمستعدين وللعلاء

ونحقيق لاغراض هذا النظم وحيث تستطيع المؤسسة النهوض بأعماله على خير وجه فقد تضمن المشروع عدة أحكام أهمها :

- ١ - التزام الخزانة العامة بسداد أي عجز في أموال المؤسسة مادة - ١١ - .
 - ٢ - منح امتياز للمبالغ المستحقة للمؤسسة بمقتضى أحكام القانون على جميع أموال المدين بحيث تستوفي بعد المصروفات القضائية مباشرة - مادة ١١٣ - .
 - ٣ - إعفاء المؤسسة من الرسوم القضائية بالنسبة الى الدعاوي التي ترفعها - مادة ١١١ - .
 - ٤ - استثناء حقوق المؤسسة بطريق المحضر الاداري ومع اعتبار قرار مدير عام المؤسسة تنسوبة هذه الحقوق بمائة سد تميزي - مادة ١١٣ - .
 - ٥ - منح موظفي المؤسسة الذين يتقدمهم الوزير صفة لسطبة القضائية لسطم مخالفات التي تقع لاحكام هذا المشروع وتحرير محاضر بها - مادة ٩٧ - .
 - ٦ - ايلولة جميع الغرامات والمبالغ المحكوم بها عن مخالفة أحكام القانون الى المؤسسة - مادة ١٢٤ - ، مع تحريم الاعمال التي تحيل بها أصحاب الاعمال والمؤمن عليهم على أحكام هذا القانون للحصول على مستحقات من المؤسسة دون وجه حق أو للنهت من أداء أموال للمؤسسة - مادة ١٢٠ - .
- تمويل النظام :**

يقوم نظم التأمينات الاجتماعية على أساس اشاء ثلاث صناديق مستقلة عن الخزانة العامة ، أولها لتأمين الشيخوخة والعمر والمرض والوفاء اباب الثالث وثانيها لتأمين اصابات العمل لثاب الرابع - ، وثالثها للتأمين الاحباري لثاب السادس - وتكون موارد كل صندوق من اشتراكات يؤديها بالنسبة للصندوق الأول كل من المؤمن عليهم المتقاعين بهذا النظام وأصحاب الاعمال والمساهمة السنوية التي تخصص في الميزانية العامة للدولة لذلك مادة ١١ والنسبة للصندوق الثاني يؤديها أصحاب الاعمال وحدهم - مادة ٣٣ - أما الصندوق الثالث فيؤدي الاشتراكات الواردة به المتقاعون بظامه - مادة ٥٤ - .

وقد روعي في المشروع المعدل تخفيض نسبة ما يؤديه المؤمن عليهم في الصندوق الأول من ٦٪ الى ٥٪ من المرتب مقابل زيادة نسبة ما يؤديه أصحاب الاعمال من اشتراكات وما يعوض نسبة مساهمة الخزانة العامة والتي كان يحددها المشروع المقدم من الحكومة - ٣٪ من مرتبات المؤمن عليهم فروفي ان تكون هذه المساهمة من الخزانة العامة طبقا لما تخصصه الدولة في الموازنة العامة المختلفة التي ادخست في المشروع بعد التعديل .

وقد قدرت الاشتراكات الواردة في مشروع ومجموعها ١٥٪ من مرتبات المؤسسين
عندهم بالنسبة الى الصندوق لأول ٢٪ من مرتباتهم بالنسبة الى الصندوق الثاني
ونسب تختلف حسب السن وشريحة الدخل بالنسبة الى الصندوق الثالث على
أسس اكتوارية وفيه بحيث تكفي موازنة الاعفاء لتأتمن عن المزايا التي يرتبطها
المشروع للمستفيدين بأحكامه حتى يكون مكتملا لطام التأمينات الاجتماعية عنصري
الثبات والاستقرار.

الشمول في التطبيق :

يتسم المشروع بشمول في التطبيق فيحصر لاحكام المابين الثالث والرابع منه
كافة الكويتيين الذين يعملون لدى صاحب عمل سواء في القطاع الحكومي او في
القطاع الاهلي او في القطاع النفطي ، سواء أكانوا يعملون مرتب أم بدون مرتب
اذ رؤي في مشروع اعداد الا يقتصر سريانه كما جاء في المشروع بمقدم من
الحكومة على من يعملون بدون مرتب من أفراد أسرة صاحب العمل بل يحتد
ليشمل كل من يعمل لدى صاحب عمل بدون مرتب منه للبرائع وحتى لا يتحد
أصحاب الاعمال شرط ارتب سبلا للتحديل على أحكام هذا القانون وقد قصد بهم
على ذلك العدل أنفسهم هربا من الاستقطاع من مرتبتهم عن قصر نظر لا يخبر
بعض العمال منه فتصبح الفئدة المرحوة من هذا النظام — ماده ٢ من قانون
الاصدر — ويمتد التأمين الاختياري الطب الخمسين — ليطل أصحاب
الأعمال أنفسهم والمستعملين لحسابهم ودوي المهل الحرة وأعضاء المجلس البلدي
والمحترمين كما رؤي بعدل مشروع لمقدم من الحكومة بما يفتح الباب لافادة هذه
الهيئات من هذا التأمين اراميا في مرحلة تالية وكذلك لافادة فئات أخرى من غير
الفئات التي وردت في المشروع من تأمين الاختياري بقرار يصدر من الوزير تحقبا
لمعرونة اللامه حتى لا يكون القانون عرصه للتعديل من آن لآخر وطال ان انتفع
الفئات الجديدة سوف يكون اختياريا في جميع الأحوال — ماده ٥٣ — كما عدل
المشروع بما يتيح بقرار من الوزير بعد موافقة مجلس الادارة انتفاع كل هذه الفئات
تأمين اصانات العمل وكان مشروع الحكومة يقصر انتفاع المؤمن عليهم في التأمين
الاختياري على تأمين الشيوخة والعجز والوفاء فقط ماده ٥٥ .

سبست الأيام ان يوم الاثنين ١٩ يونيو ١٩٧٦ وهو يوم موافقة اقرار مجلس الأمة
لقانون لتأمينات الاجتماعية يوما مشرقا من أيام الكويت

فشكرا لمجلس الأمة .

(٤) الفساد الإداري :

ترد أهمه هذا الموضوع بوصف اد ربط الموضوع الأول . فإذا كنت الثروة الكبيرة لدايمة قد سمح بعض للنصر عن الفساد وعدم الكفاءة ، فإن وضعنا انفس لا يمكن أن يسمح بذلك لأنه يهدد مستقنا بالخطر ومن الأمور الملاحظة أن المجلس من خلال نقاشه قد ركز على ضرورة تطهير اجهزة الاداري ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب خصوصا بعد توقف الاجراءات المحدودة التي تمت في هذا الاتحاد في كمن من وررة الاشعل والداخلية وبعض لشركات ٧١-١٩٧٢ . طبعاً هذا الموضوع يأخذ صفة الخطورة بعد معرفة كون النفط سيصب في المستقبل المؤتي لا شك أن هذا الموضوع قد اعطي حقه من اسحث والنقاش في المجلس خلال دوراته التشريعية المتعددة .

(٥) مستقبل الكويت بعد النفط والعاز .

لا شك أن المجلس يرح في اقرار خطورة هذا الموضوع . ان مجرد النقاش حول هذا الموضوع جعل المواطن العادي بدأ وعي حقيقة روال النفط في مستقبل وهذا أمر مهم للغاية لأن ذلك سيخلق في المواطن شعوراً بالمسؤولية لم يكن متوفراً في الماضي إذ كان الجميع دائماً على حتم لند هو لا اعتقاد بأن النفط ازلنا وانا نستطيع ان نصرف وسير وسمح للدولة ان تصرف وسير في الصرف وتهاون مع اميرين وسارقي أموال الدولة دون ان يشكل ذلك أي خطر على مستقبلنا ومستقبل أبنائنا . لا بل ان الكثيرين لا يرون أي خطر سلباً في تدني إنتاجية الفرد الكويتي أو حتى عدم التخطيط العملي الصحيح للمستقبل بسبب الاحساس بصمان مستقبل الذي يوره انقطاع . ان وعي المواطن بكون النفط مقل على الانتهاء لا شك سيساعد في حتى نوعية أخرى من المواطنين تتصرف بشكل مسؤول مما كان متوقعاً ان يعبر موقف المواطن العادي من كثير من المسائل الحساسة وبالتالي سوف يكون مؤثراً في سياسات الدولة لا شك ان المجلس قد أحرز نجاحاً بالنسبة لهذا الموضوع الشديد الخطورة

* انظر النقاشات حولها في كويت اليوم (الحرسه ارسمة) حول اسبحة الفصية والتدوية مشاركة وسجوانه وزير المالية في اللاحق ١٩٨٢ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، والصادرة سواربع ٧٤/١٢/٣١ ، ٧٥/١/٤ ، ٧٥/٢/١١ ، ٧٥/٣/١١ ، ٧٥/٣/١٨ ، على التوالي

أثر القبيلة والطائفة على - الانتخابات في الكويت -

كان للقبيلة والطائفة أثر مباشر على الحرية الديمقراطية الفريدة لني مر بها الكويت . ولقد كان لتوزيع الجغرافي للقبيلة ولطائفة أثر كبير في كل ذلك . وحيث ان أثرهم كان سلبيا للغاية ووسيلة سهلة لاصادها للسلطة ، استطاعت الأخيرة من خلال ذلك أن تفتت مشاركة الشعبية وبالتالي أن تُخفف الضغط على عملية القرار السياسي . أيضاً من خلال أثر القبيلة والطائفة في المجلس التشريعي استطاعت السلطة أن تُطوِّق العناصر الوضعية ذات الانحيازات المعارضة وتحتكمها في تقسيم الدوائر الانتخابية ونقل الأصوات استطاعت السلطة أن تتحكم - بشكل عام - في هوية المجلس قبل انتخابه وبالتالي في حجم ما هو مسموح من معارضة لها . أكثر من ذلك فقد لعبت السلطة بورقة القبيلة والطائفة من خلال جداول قيد الناخس . فملاحظ حركة نسجيل وقيد الناخس في الجداول منذ مجلس ١٩٦٧ المورر ، لاحظ بأن هناك حركة مكشوفة لتسريب عناصر معينة تشكل نقلاً لصالح بعض أطراف السلطة نحسب في النهاية نتيجة انتخابات مجلس الأمة لصالحها . وقد وضح ذلك تماماً في سنوات ما بعد ١٩٦٧ ، وتكرس بشكل أوضح في انتخابات مجلس الأمة سنة ١٩٧٥ ، حيث أغرفت كثير من المناطق قبلياً وطائفيًا وعائلياً لصالح بعض أطراف السلطة في محاولة لضعف على العناصر ولعمري الوطنية انتحاي . وقد نجحت في كثير منها . حتى أصبحت كثير من الدوائر الانتخابية شبه مقفلة بوجه كل العناصر والقوى الوطنية ، للحد من انتشارها على صعيد العمل البرامي ، إلا أنه بالرغم من هذا المكسب الذي حققته السلطة والذي جاء بتركية مرضي عنها لمجلس الأمة ، هو الأمر بالنسبة للأخيرة لم يحل من عبء بدأت تعاني منه بعض الشيء .

فحركة التحنيس العشوائية والمصالب التي بدأ بمشورتك القوى يطرحونها م تعد سوى مطالب أكثرها هامشي . مما أخرج كثير من الوزراء حتى في عهدهم النومي في وراثةهم ، وشكل ذلك عبث ثقبلاً بعد تزايد حدة ظهور ضوابط التفرقة الطائفية والقبيلة وغيرها . هذا الواقع بات مطروحاً في الأيام الأخيرة لتجربة الديمقراطية وعملية مواجته من قبل السلطة لم يتخذ فيه أي إجراء بالرغم مما يسهه بها من مشكلات وإحراجات ، وإن كانت هناك أطراف في السلطة نفسها نحده كاسلوب وحيد في معالجة تصديدها لانتشار القوى الوطنية ووصولها الى مجلس الأمة .

من خلال العديد من المحوث الميدانية التي كلفت بها طلبتي حول موضوع
لصحة والطائفية في الكويت . ومن خلال لقراءة المستمرة لهذا الموضوع يومي
وصح لي ان في لكويت قبائل رئيسه وأخرى متفرعه (هجوذ) تلعب أدوارا سداية
كبيرة دون وعي منها لخطورة مركزها السياسية . القبائل الرئيسة :

- | | | |
|--------------------|-----------|--------------|
| ١ - العوازم | ٢ - عتيبه | ٣ - شمر |
| ٤ - الفضول (السوس) | ٥ - عجمان | ٦ - الرشايده |
| ٧ - مطير | | |

وهناك قبائل قليلة الأهمية ومحدودة العدد ولأثر سياسيا مثل : الريكي ، الهرشان .
لصحة ، الحفران ، الدواسر ، والحواسر كان لهذا التوزيع القلي أثر كبير جد
على الانتخابات في الكويت . بل كان هو الورقة الرئيسية التي تلعب بها السلطة
تفتيت الرأي العام الكويتي وبيع فاعلية صعطه على عمدة القرار السياسي التي
كانت حكرا بيد النظام بفضل ذلك ولقد وُجِعت سُئلة من خلال لمحث الميدانية
التي قام بها طلبة قسم العلوم السياسية في جامعة الكويت والذي أعمل فيه — تتعلق
باسم القبيلة وأسماء المحود لعامة لها ومدى الالتزام بانتخاب ابن القبيلة حتى
وان كان بمواحهته شخص أكثر كفاءة من خارج القبيلة . وصحة وجود اجتماع
بشقرير أسماء امشحن عن القبيلة . وتأثير الفخوذ في حنبار المرشحين ، والنقاط
الحفرافية في الكويت التي تتركز فيها قوة انقبيلة استخديا لنطبق هذه الأسئلة على
بعض القبائل الرئيسة .

(١) أمثالا العوازم : يتم اجتماع بين كبار انقبيلة برئاسة شيخ القبيلة عيد حبيب س
حامع ويقرروا ترشيح خمسة من أفراد القبيلة والالتزام بهم مهما كان الشخص
المدفوس كفوا ويكون ذلك قبل الانتخابات العامة . انصح ان فحوذ العوازم
(لقوعه وتنقسم الى ٣ عشائر ، والعياص وتنقسم الى ١٧ عشيرة) ليس لها أثر
رشي على الانتخابات . تتركز قوة القبيلة في السالمية .

(٢) المطران : تتركز قوة القبيلة في العرونية ولكن أعدهم يتنقلون للانتخاب
بمناطق أخرى ولكن بصرية وبلغ عدد نحيي المطران حوالي ٤٠٠٠ لسمه .
وأما فحوذ المطران فهي عديدة : بزية وتنقسم الى الصمران والدياحين . وببي عدله
وتنقسم الى ميمون ، الصعة ، ذوي عون ، والهويملات ، وعلواي وتنقسم الى
الدوشن ، القصمة ، واللاحي ، والبراعص والعضيالات ورعم كثرة الفخوذ فانها
تلتزم بمرشحي القبيلة الأم .

(٣) المحممان : تتركز قوة لنفسه في المنظمة العاشرة (أنوحيفة ، محيبل ..) عدد أفراد القبيلة ما يقارب لـ ١٠٠٠٠ نسبه . أسماء المخوذ الناحه ، آل صفران ، آل هادي ، آل صالح ، آل ضاعن ، آل قامر ، آل الريز ، آل هتلان ، آل مصوع ، آل سلمان ، آل جبيشي ، آل مفلح ، آل رشيد ، آل فهاد ، آل العرجه ، آل محفوظ .

(٤) شمر : تتركز قوة القبيلة في لجهراء . لا أهمية اجتماعيا للمخوذ . هناك التزام عام بانتخاب ابن القبيلة مهما كان الشخص لمنافس كفؤا وصالحا المخوذ هي : سنجاره ، عبده ، ولأسلم (اللافي — هي العائلة لرئيسه) .

بعد استعراض وجهات نظر القبائل المذكورة مثلا تبين لنا أهمية الدور الحطير الذي تلعبه التنظيمات القبلية ودرجة الالتزام العالية بقرارات أمير القبيلة حيث لا مرد لطلبه . الأنصلي كانت دائما تعطي لابن القبيلة وان نفسه شخص أكثر منه كفاءة . بعض الذين يشذون عن هذه القاعدة تقاطعهم القبيلة ككل هذا شعور — أي شعور بأن القبيية هي الأهم — هو الحاسم للصراع في الانتخابات الذي قد ينشأ داخل نفس المرء القبلي لموازنة عملية الاختيار .

العامل الطائفي أيضا يعب في بعض الدوائر الانتخابية (وخاصة دائرة لشرق) نفس الدور الذي يلعبه العامل القبلي في مناطق التقليدية . وحيث أن لعصر اشيعي في الكويت عنصر مديني لذلك فهو ذو طبيعة تنظيمية أكثر حصارا ودقة من العنصر القبلي . الدبوايات في هذه الحالة طبع تحل محل المختبمات الانتخابية المنتشرة لدى القبائل . وهناك عدة مؤتمرات تُعقد في هذه الدبوايات ومن أهمها دبوية (معري) . والذي يميز الدائرة الأولى أنها لم تُصم أو يُصمَ ايها أبا من المناطق التي تحفل بأغلبية قبلية لذلك حافظت على قوتها وأهميتها الانتخابية . وربما يعود ذلك الى رغبة السلطة في أن يصل للمجلس عددا معين من أعضاء الطائفة الشيعية . هذه الدائرة الانتخابية (شرق) تتكون من أحياء متعددة بالإضافة الى حي شرق : مثل حي الحساوية ويقع حويز شرق ، حي الرشايدة وحي العيوه والمطران والمسبل وحي (أو فريج) الصوابر والنوش . هذه الأحياء يقطبها أغلبية من الكويتيين المنتمين الى أصول فارسية ومذهبهم هو المذهب الشيعي ، وهؤلاء يشكلون ما سته ٨٥ — ٩٥٪ من سكان الدائرة . أما الأغلبية الكويتية المنتمية الى أصل عربي منهم هي أصولهم اقدمية فيرجعون بذلك الى أهالي البحرين والاحساء والقطيف . أما فريج الرشايدة بالإضافة الى فريج اللوش فيدينون بالمذهب السني أما الباقي فكلهم من اتباع المذهب الشيعي بما فيهم أهالي حي بيد القار



مسجد جامع قزوین

مسجد جامع قزوین

مسجد جامع قزوین

مسجد جامع قزوین

مسجد جامع قزوین

مسجد جامع قزوین

مسجد جامع قزوین

مسجد جامع قزوین

مسجد جامع قزوین

مسجد جامع قزوین

مسجد جامع قزوین

مسجد جامع قزوین

مسجد جامع قزوین

مسجد جامع قزوین

مسجد جامع قزوین

مسجد جامع قزوین

مسجد جامع قزوین

مسجد جامع قزوین

مسجد جامع قزوین

مسجد جامع قزوین

مسجد جامع قزوین

مسجد جامع قزوین

محله انتخابیه فی داتره شرق

حلال الفصول التشريعية الأربع مثل الدائرة في محسن الأمة كل من

- (أ) الفصل التشريعي الأول ١٩٦٣-١٩٦٧
- ١ - ابراهيم حريبط (شيعي)
 - ٢ - حسن جوهر حيات (شيعي)
 - ٣ - يوسف سيّد هاشم الرفاعي (سني)
 - ٤ - أحمد سيّد عابد الموسوي (شيعي)
 - ٥ - محمد حسين قباردة (شيعي)

- (ب) الفصل التشريعي الثاني : ١٩٦٧-١٩٧١ (المؤرور)
- ١ - ابراهيم حريبط (شيعي)
 - ٢ - حسن جوهر حيات (شيعي)
 - ٣ - يوسف سيّد هاشم الرفاعي (سني)
 - ٤ - عيسى عبد الله بهمن (شيعي)
 - ٥ - منصور موسى المزيدي (شيعي)

- (ج) الفصل التشريعي الثالث : ١٩٧١-١٩٧٥
- ١ - ابراهيم حريبط (شيعي)
 - ٢ - حسن جوهر حيات (شيعي)
 - ٣ - يوسف سيّد هاشم الرفاعي (سني)
 - ٤ - عيسى عبد الله بهمن (شيعي)
 - ٥ - أحمد سيّد عابد الموسوي (شيعي)

- (د) الفصل التشريعي الرابع : ١٩٧٥-١٩٧٦
- ١ - ابراهيم علي حريبط (شيعي)
 - ٢ - اسماعيل علي دشني (شيعي)
 - ٣ - حبيب حسن حيات (شيعي)
 - ٤ - خالد خنف (شيعي)
 - ٥ - عيسى عبد الله بهمن (شيعي)

ملاحظات

نلاحظ في هذا العرض لأسماء ممثلي الدائرة الاولى في المجالس التشريعية الأربع بأن ثلاثة أسماء منها بقيت في جميع الفصول . بينما هناك تغيير طفيف في باقي الأسماء . كذلك نلاحظ بأن أربعة أسماء من أصل خمسة ينتمون إلى المذهب الشيعي ولديهم جد أن « السني » الوحيد في لائحة هو السيد يوسف الرفاعي .

يمكن تفسير ذلك بوجود تنظيم شعبي فعلي يتم في الدائرة وهذا التنظيم من الذكاء بحيث يقبل أحد السّنة ككاتب عن المنطقة وذلك لأسباب عدة منها أن السيد يوسف الرفاعي شخص ذو سمعة دينية وله تحركات واتصالات داخل الطائفة الشيعية كلها كانت تصب في اتجاه مصاحبه السياسية والانتخابية (طبعاً معروف أن مكانته بين الشيعة حالياً قد تعرّضت لكثير من الهزّات) . كذلك يمكن تفسير قبوله داخل منطقة شرق محاولة من الطائفة الشيعية لعدم جعل المنطقة شيعية بحيث من حيث التمثيل الليبي محافة إثارة بعض الحساسيات أو الاعتراضات لدى الكويتيين السّنة من أهالي لدائرة . ويُلاحظ أن في هذه المنطقة (الدائرة الأولى) يتضح التكنل لطائفي شكل لا يطيرله في جميع الدوائر الانتخابية التسع الأخرى ولا يلام الشيعة في ذلك لأن المناطق الأخرى قد أُقفلت في وجوههم لا من ناحية قانونية بل من ناحية عملية . وذلك يرجع بالطبع الى التقسيم الأساسي للدوائر الانتخابية والمراد فيه بالسّنة للسلطة إفرز مجلس مفكّك الصّوت ومُحرّاً الموقف حتى يتسنى لها تحقيق صسط الرأى العام وصعطه على القرار السياسي . يعود مره ثانية للدائرة الأولى فلاحظ أن القوائم التي تنزل فهي قوائم مدروسة فعلاً ومتفق مسبقاً على نجاحها رغم انكار بعض لواب لهذه الاتفاقات المسبقة .

في ادائرة الانتخابية الثانية التي تتكون من مناطق : القبلة ، المرقاب ، الصالحية ، سكان هذه المناطق بشكل عام من تُجَد يد نلاحظ ندرة العنصر الشيعي أو ذوو الأصول الدرسيه . مثّل هذه الدائرة في الفصول التشريعية :

- (أ) الفصل التشريعي الأول : ١ - عبي ابراهيم المّواش
١٩٦٣ ١٩٦٧ ٢ - سليمان الدويح
٣ - حمود زيد الحالد
٤ - عبد العزيز الصقر
٥ - راشد الفرحان

- (ب) الفصل التشريعي الثاني
(المزور)
١٩٦٧ - ١٩٧١ ١ - ابراهيم محمد الميلم
٢ - سيمان يوسف الدويح
٣ - عبد العزيز ابراهيم الفلج
٤ - على برهيم المّواش
٥ - غانم العميري

(ج) الفصل التشريعي الثالث : ١ - ابراهيم محمد الميلم

٢ - سالم خالد المرزوق ١٩٧١ - ١٩٧٥

٣ - سليمان يوسف الدويخ (من حضر العتبان)

٤ - علي ابراهيم المواسر

٥ - علي محمد ثيان العام

(د) الفصل التشريعي الرابع : ١ - جاسم الصقر

٢ - جاسم القطامي ١٩٧٦ - ١٩٧٥

٣ - سالم خالد المرزوق

٤ - أحمد السعدون

٥ - حاسم اخرافي

ملاحظات :

يلاحظ بأن الذين تتكرر أسمائهم — بشكل عام — في قائمة هذه الدائرة يحدرون من الأمر التي تنظر الى نفسها بأنها من الأمر الأصيلة والتي تشكل أصل لكويت سكانيا معظم لأسماء من طبقة الممولين المحليين ومن الوكلاء وانقاريين وأصحاب مصالح عريضة في البلد . طبعاً هذا لا ينطبق على بعض الممثلين بالقائمة الذين يعتبرون الدخول الى المجلس م هو إلا محاولة للبحث عن مستقبل سياسي أو ضمان مادي .

الدائرة الانتخابية الثالثة تتكون من الجهراء ، الشويخ والصليحيات ، قبائل الجهراء هم . العجمان ، شمر ، عرة وقليل من الصلبة . أما الشويخ فيقطعها عدد من العائلات الكويتية « الأصلاء » من الحنين القبلي والشرقي وهي منطقة سنه . وأما الصليحيات فهي بعض الهرشان ، والصلبة وينقسمون الى : الماجد والنذالي والهيلات وهناك كذلك في نفس المنطقة قليل من المطران والعوازم والعوز والشامره والرشايده .

مكل الدائرة الثالثة في الفصول التشريعية :

(أ) الفصل التشريعي الأول : ١ - بندر سعد اللافي (شمري)

٢ - حمد مبارك العيار ١٩٦٣ - ١٩٦٧ (عدوي)

٣ - خالد صالح الغنيم

٤ - عبد الله فهد اللافي (شمري)

٥ - فلاح مبارك الحجرف (عجمي)

(ب) الفصل التشريعي الثاني : ١ - حمد مبارك العيار (عدوايي)
(المزور) ٢ - خالد صالح الغنيم

١٩٦٧ - ١٩٧١

٣ - صانع عبد الوهاب الرومي
٤ - فلاح مبارك الحجرف (عجمي)
٥ - لافي فهد اللافي (شعري)

(ح) الفصل التشريعي الثالث : ١ - حمد مبارك العيار (عدوايي)
٢ - فلاح مبارك الحجرف (عجمي)
١٩٧١ - ١٩٧٥

٣ - محمد ضيف الله الجحص (عززي)
٤ - ناصر محمد السامر (مطيري)
٥ - خالد صالح الغنيم

(د) الفصل التشريعي الرابع : ١ - عبد الله مهد - للأفي (توفي) (شعري)
٢ - فلاح مبارك الحجرف (عجمي)
١٩٧٥ - ١٩٧٦

٣ - خالد صالح الغنيم
٤ - يوسف لمحيم الشلال (عززي)
٥ - محمد ضيف الله الجحص (عززي)

الدائرة الانتخابية الرابعة تتكوّن من القرواية ، جيب الشيوخ ، العضيلية وهي دائرة قلبية محضة أغلب سكّنها من : قبيلة المطران وثانيا الرشايدة . مثل هذه الدائرة في الفصول التشريعية :

(أ) الفصل التشريعي الأول : ١ - عباس حبيب مناور (رشيدى)
٢ - محمد حمد البرّك (مطيري)
١٩٦٣ - ١٩٦٧

٣ - يوسف خالد المحلد (مطيري)
٤ - خالد نزال اعصب (رشيدى)
٥ - مضحي التزال اعصب (رشيدى)

(ب) الفصل التشريعي لثاني : ١ - عباس حبيب مناور (رشيدى)
٢ - محمد حمد البرّك (مطيري)
(المزور)

١٩٦٧ - ١٩٧١

٣ - يوسف خالد المحلد (مطيري)
٤ - عبد الكريم هلال الحيدلي (مطيري)
٥ - خالد عيسى اصالح



- (ج) الفصل التشريعي الثالث .
- ١ - عباس حسب مياور (رشدي)
 - ٢ - محمد حمد البرك (مطيري)
 - ٣ - يوسف حامد المخد (مطيري)
 - ٤ - عبد الكريم هلال الحعيدلي (مطيري)
 - ٥ - عنام علي الجمهور (مطيري)
- (د) الفصل التشريعي الرابع :
- ١ - عباس حسب مياور (رشدي)
 - ٢ - خالد التزل (رشدي)
 - ٣ - يوسف حامد المخد (مطيري)
 - ٤ - فيصل الدويش (مطيري)
 - ٥ - ناصر الحمد (رشدي)

أما الدائرة الانتخابية الخمسة فتتكون من كيمان ونحيطان ولخالدية . في كيمان
يمطن بعض السنه من أهالي قبله ساف وفي حيطان تعيش بعض القبائل مثل
العجمان وعتيبة ومطير . أما في الخالدية فهم من أهالي المرقاب سابقا وقليل من
الشيعة . مثل الدائرة في الفصول التشريعية :

- (أ) الفصل التشريعي الأول .
- ١ - جاسم عبد العزيز القطامي
 - ٢ - خالد مسعود الفهيد (عجمي)
 - ٣ - راشد صالح التوحيد
 - ٤ - خليل ابراهيم المزين (من الصناع)
 - ٥ - يعقوب يوسف الحميضي
- (ب) الفصل التشريعي الثاني .
- ١ - خالد محمد الطاحوس (عتيبي)
 - ٢ - حلف العتيبي (عتيبي-روق)
 - ٣ - خليل ابراهيم المزين (من الصناع)
 - ٤ - ناصر صهبات العنصبي (عتيبي)
 - ٥ - أحمد الحليقي



(ج) الفصل التشريعي الثالث . ١ - حاسم اسماعيل الباسين (هودري)

٢ - بدر ضاحي العجيل ١٩٧١-١٩٧٥

٣ - خالد اسمعيل المهيد (عجمي)

٤ - محمد عبد لحسن العصيمي

(عبيي - برقه)

٥ - ناصر صهبات العصيمي (عبيي - برقه)

(د) الفصل التشريعي الرابع : ١ - بدر احجري (عبيي - برقه)

٢ - خالد اسمعيل ١٩٧٥-١٩٧٦

٣ - عبد الرزاق الصانع

٤ - خلف العتيبي (عبيي - روق)

٥ - ناصر العصيمي (عبيي - برقه)

أما الدائرة الانتخابية السادسة فتضم مناطق : القادسية ، الفيحاء ، الزهراء
واسنورية . سكان هذه المناطق ينتمون إلى أصول عربية ، غير أنه توجد أقليات
صغيرة في القادسية مثل العوضيّة والكنادرة وهم لا يشكلون أي تمارض مع التناقص
السكاني الموجود لأنهم لا يشعرون بانفصالهم عن مجموع السكان . أغلبية المواطنين
في هذه المناطق هم من الكويتيين الأصليين ومن الفئات الواعية والمتفهمة . ويوجد
في منطقة الفيحاء كويتيون تعود أصولهم المباشرة إلى نجد وهم من العناصر المحافظة
سياسياً وقليلة التفتّل للفكر الجديد . مثل هذه الدائرة في الفصول التشريعية .

(أ) الفصل التشريعي الأول : ١ - عبد الباقي عبد الله الوري

٢ - أحمد خالد الفوران ١٩٦٣-١٩٦٧

٣ - حماد عبد المحسن المشوري

٤ - عبد العزيز العلي الخالد

٥ - سليمان أحمد الحدّاد

(ب) الفصل التشريعي الثاني : ١ - أحمد عبد النعيف عبد الجليل

٢ - أحمد نايف الخليلي (المزور)

٣ - راشد إبراهيم اسماعيل ١٩٦٧-١٩٧١

٤ - مبارك عبد العزيز الحساوي

٥ - يوسف عبد العزيز الوزان

* استقال السيد سليمان الحدّاد في ١٠/٢٧ ١٩٦٤ ليصبح رئيساً للبيت العربي الأمريكي . وقد تم
تصاّب السيد علي العربي ١٣/٢٣ ١٩٦٤ بدلاً عنه .

(ج) الفصل التشريعي الثالث : ١ - أحمد يوسف المهدي

(التقدميين الديمقراطيين)

١٩٧١ - ١٩٧٥

٢ - راشد عبد الله الفرخان (تجمّع وطني)

٣ - محمد الرشيد

٤ - عبد الله محمد النيباري

(التقدميين الديمقراطيين)

٥ - مارك عبد العزيز الحساوي

(د) الفصل التشريعي الرابع : ١ - محمد حبيب (كندري)

٢ - عبد الرحمن العوضي (عوضي) ١٩٧٥ - ١٩٧٦

٣ - عبد الله البساري

(التقدميين الديمقراطيين)

٤ - راشد عبد الله الفرخان (تجمّع وطني)

٥ - محمد أحمد رشيد

أما الدائرة الانتخابية السابعة وتسمّى منطقة الدسمة فتتكوّن من الدسمة ولدسبة وحريرة عينكا وسائر الجزر. من حيث التكوين السكاني في لدسمة يتجمّع عدد كبير من العوضية من الشيعة وأيضاً كتادره. أما في الدعية فيعظمهم من الشيعة العمم. وأما في جزيرة فبلكا فيعظمهم من السهول وهم سنّه في غالبيتهم وأقمية من الشيعة. مثل هذه الدائرة في لفصول التشريعية :

الفصل التشريعي الأول : ١ - حمود يوسف النصف (سني)

٢ - زيد الكاظمي (شيعي) ١٩٦٣ - ١٩٦٧

٣ - خالد أحمد المصنف (سني)

٤ - عبد الله مشاري الروضان (سني)

٥ - محمد حسين قبازد (شيعي)

الفصل التشريعي الثاني . ١ - ابراهيم طاهر المطوع (سني)

٢ - جاسم القطان (شيعي) (المزور)

٣ - زيد لكاظمي (شيعي) ١٩٦٧ - ١٩٧١

٤ - عبد اللطيف الكاظمي (شيعي)

٥ - عبد الله علي دشتي (شيعي)

- المفصل التشريعي ثالث : ١ - بدر عبد الله المصنف (مسي)
 ١٩٧١ - ١٩٧٥ ٢ - خالد مشاري اروضان (سني)
 ٣ - عبد الطيف الكاظمي (شيعي)
 ٤ - عبد المطيب الكاظمي (شيعي)
 ٥ - يوسف صالح الرومي (سني)

- المفصل التشريعي لاربع ١ - عبد المطيب الكاظمي (شيعي)
 ١٩٧٥ - ١٩٧٦ ٢ - حسين معرفي (شيعي)
 ٣ - عبد الله الوزان (شيعي)
 ٤ - جاسم القطان (شيعي)
 ٥ - حسين مكّي جمعه (شيعي)

أما لدائرة الثامنة فهي تشمل حوالي ولنفره والجارية والعديله . بالنسبة لحوالي يبلغ السكان الكويتيون فيها ما يقارب المائة ألفا وهم جميعا ينتمون الى الحضرة ويرجعون في أصلهم من حيث السكن الى حي قلبه سابقا كما توجد في حوالي أقليات بدوية متناثرة مثل ارشايده والعوازم بالاصافة الى أقلية شيعة . أما في القره فنسبة الكويتيين فيها أقل والأغلبية فيها من الواعدين العرب . وأما العديله فسكانها حضر عرب سته وتوجد فيها أقلية شيعة . وأجيرا الجارية التي يقطها خليط من ابدو وفدت ذات تركيبات وأصول شتى ربما لأنها منطقة منازل ذوي السجل المحدود . مثل هذه الدائرة في الحصول التشريعية :

- المفصل التشريعي الأول : ١ - أحمد زيد السرحان
 ١٩٦٣ - ١٩٦٧ ٢ - د. أحمد محمد الخطيب
 (التقسيميين الديمقراطيين)
 ٣ - سامي أحمد منيس (التقدميين الديمقراطيين)
 ٤ - سليمان خالد المطوع
 (مؤازر للتقدميين الديمقراطيين)
 ٥ - علي صالح الفضالة

- المفصل التشريعي الثاني (المزور) ١ - أحمد زيد السرحان
 ١٩٦٧ - ١٩٧١ ٢ - خالد عبد الطيف المسلم
 ٣ - عبد العزيز فهد المسعيد
 ٤ - علي صالح الفضاله

٥ - ناصر علي المعيلي

المصطلح التشريعي الثالث

١ - د. أحمد محمد الخطيب

19V0 - 19V1

٢ - عهد العزيز هذا الماعيد

۳۔ علی عید اللہ المحیثی

٤ - علی صالح الفضالہ

• - سامی المنصور

المفصل التشريعي الرابع :

١ - د. أحمد محمد الخطيب

1947-1948

٢ - عماد الحريري في عهد المساعيد

٣ - علي عبد الله العيشي

٢ - جاسر الجاسر

٥ - صاغر المنيس

أما الدائرة الانتخابية التاسعة فتتكون من : السالمية ، الرميثة ، والدع سكان السالمية من الكوييتيين بنص لظن عن أعداد الوافدين لكثرة فيها فيتكون أساسا من العوام ثم بينهم في العدد بعد ذلك المطران والعجمان وبني ظفير وقليل من البريكي والشيعة . أما سكان الرميثة والدع فهم من الحضرة السنة وقليل من الشيعة .

مثل هذه الدائرة في المصطلح التشريعي :

المصطفى التشريعي الأول

١ - حمد خييه الحميده (عوازم)

٢ - سالم عام الحريص (عوارم)

197V 197F

٣ - على ثيان الأذيه (عوازم)

٤ - محمد وسعی السدیران (عوازم)

۵۔ مرضی عبد اللہ لأذنتہ (عوازم)

الفصل التشريعي الثاني

١ - جملان الحرثی (عوارم)

۲. رشد عوص الجويسري (عوازم)

(المرقوم)

٣ - على ثنيان الأذنيه (عوازم)

1971-1972

٤ - محمد رسمي السديرا (عوازم)

٥ - مرضى عبد الله الأذينة (عوازم)

الفصل التشريعي الثالث :	١ - جمعان الحرثي	(عوازم)
١٩٧٥ - ١٩٧١	٢ - راشد عوض الجويري	(عوازم)
	٣ - فالح حمود صويح	(عوازم)
	٤ - محمد وصفي السديران	(عوازم)
	٥ - مرصي عبد الله الأدينه	(عوازم)

الفصل التشريعي الرابع .	١ - جمعان الحرثي	(عوازم)
١٩٧٥ - ١٩٧٦	٢ - راشد الجويري	(عوازم)
	٣ - محمد وصفي السديران	(عوازم)
	٤ - مرصي عبد الله الأدينه	(عوازم)
	٥ - سالم حماد	(عوازم)

ملاحظات :

يلاحظ أن اعرام يسيطرون سيطرة انتخابية كاملة على هذه الدائرة خاصة بعد أن وقفت بعض أطراف النظام ضدهم في الدائرة العاشرة لصالح العجمان فما كان من تواجدهم في الأخيرة إلا أن يتركز في هذه الدائرة

وأخيراً نأتي إلى الدائرة الانتخابية العاشرة وهذه تشمل الأحمدية ، الفنتاس ، الشعبية ، الفحيحيل ، وملتقى . وأغلب هذه المناطق قبله صرفه ما عدا الفنتاس والأحمدية ، هي الفنتاس حصر أو قرويون يرجعون في أصولهم إلى ضواحي الكويت وأما البدو فينتمون إلى العجمان أساساً ، يتبع ذلك عدد من اعرام ، مطران ، عتيان ، وسهول ، وفصول (وبالأساس الدبابيس) العجمان يتركزون في هذه المنطقة بمساندة واضحة من بعض أطراف النظام .
مثل هذه الدائرة هي الفصول التشريعية :

الفصل التشريعي الأول :	١ - حزام فالح المسبح	(عامي)
١٩٦٣ - ١٩٦٧	٢ - خليفة طلال الجري	(عمومي)
	٣ - علي غانم الدبوس	(فصول)
	٤ - نايف حمد الدبوس	(فصول)
	٥ - مبارك عبد الله الدبوس	(فصول)

الفصل التشريعي الثاني
(المزور)

١٩٦٧ — ١٩٧١

- ١ - حرام فلاح المنيح (عارمي)
- ٢ - راشد سيف الجحيلان (عارمي)
- ٣ - مقلح سرحان النامي
- ٤ - فالح حمود صويلح
- ٥ - مبارك عبد الله الدنوس (فصول)

الفصل التشريعي الثالث
١٩٧١ — ١٩٧٥

- ١ - خالد عجران جابر (عجمان)
- ٢ - سعد فلاح ظامي (عجمان)
- ٣ - سلطان سلمان سلطان (عجمان)
- ٤ - عبد الله حمد الهاشمي (عجمان)
- ٥ - سعود سعد لهملان (عجمان)

الفصل التشريعي الرابع
١٩٧٥ — ١٩٧٦

- ١ - سعد فلاح ظامي (عجمان)
- ٢ - خالد عجران جابر (عجمان)
- ٣ - سلطان سلمان سلطان (عجمان)
- ٤ - مريخان سعد (عجمان)
- ٥ - هادي هايف الحويلة (عجمان)

ملاحظات :

يلاحظ في الفصائل التشريعيين الأولين أن هذه الدائرة كانت مسرحاً لمعارك انتخابية بين العجمان والعوازم والفصول ممثلين بالدبيس فقط ، إلا أن تدخل بعض أطراف النظام لصايح العجمان في الفصول التي نت ذلك من خلال حملات التحسيس التي هيأت لهم قد قللت الموازين الانتخابية في هذه الدائرة التي أصبحت — قرأ — ذات أغلبية من العجمان

الخلاصة

بواجه النظام الكويتي ثالث خطير من المآزق الحادة

أولا المآزق الاجتماعي : وهو يتلخص في التشكيل السكاني للبلد ، فالكويت يشكل سكانيا من موزاييك أقاليم الكويتيون أقلية ، والفلسطينيون أقلية ، والبربرانيون أقلية ، والعراقيون أقلية ، وهكذا ليست للكويتيين القدرة والمهارة الكافية والكثافة البشرية المؤهلة للاستعانة عن غيرهم ، وفي نفس الوقت ليست للنظام الثقة السياسية الكافية بمجمل الوضع بحيث يلجأ لإعلان سياسة سكانية متقدمة تساهم في استقرار العملة العربية في الكويت وحلق نوع من التوازن الاجتماعي وصطت لحركة وتغير التركيب السكاني في البلد . النظام حتى الآن يحاول عبر تشريعاته التي أصبحت لا تناسب مع المرحلة التي يعيشها الكويت وحصر بالذكر قانون الجنسية وقانون إقامة الأجانب ، يقول يحاول النظام أن يظل الوافد العربي دون أية ضمانات بحيث تكون كافة الاختيارات مفتوحة أمامه في المستقبل عدم الاستقرار على سياسة سكانية واضحة وصريحة ومعلنة معناه الكثير من المشاكل في الداخل ومعها تؤدي الخدمات الصحية والتعليمية والأمنية في البلد . الكويت البلد الوحيد الذي بالإمكان أن يخسر نصف سكانه في بضعة أيام فكروا في ذلك قليلا . وهذا مشكلة الاجتماعية الرئيسة .

ثانيا المآزق الاقتصادي : والذي يتلخص باعتماد الاقتصاد اعتمادا يكاد يكون كاملا على الاستيراد في سد معظم احتياجاته وكيف أن هذه الطبيعة المفتوحة المكشوفة تؤدي تعرضه الشديد والخطر لتقلبات الأسعار الخارجية وتأثره المباشر بكل ما تعيه هذه لطبيعة المكشوفة بالإضافة إلى هيكل السوق المحلية تساعد على تفاقم الأسعار مما يؤدي إلى ترايد تكاليف لإنتاج من ناحية وارتفاع تكاليف المعيشة من ناحية أخرى وطبعاً المستفيد الوحيد من هذه الوضعية هم طلبة لتجار الكبار وأوكلاء والمسامرة . القطاع انتعش حتى الآن بسبب دوراً جديداً في الاقتصاد المحلي ، إنه فقط يعطي مصادر ماله واستثمارية للقطاع غير النفطي . القطاع النفطي في الكويت هو عمود للاقتصاد ليس إلا المطلوب أكثر من ذلك دون شك المطلوب تحرير أنفسنا من هذا النموذج لتاريخي الاقتصادي . المطلوب اعتبار القطاع النفطي لا مصدر للتمويل فقط بل كأساس للتنوع في الاقتصاد . انطلاقاً من كل ذلك نستطيع أن نصل إلى بدايات الحل الأساسي والجذري لمشكلة

الاقتصاد الكويتي وهي : العمل على ايجاد القاعدة الانتاجية لتوازي القاعدة الاستهلاكية الحالية وذلك عن طريق لتصنيع وتوزيع مصادر الدخل القومي . إن أزمة الاقتصاد الكويتي الموجودة جرائيمها حالياً سنرد بشكل خائق في المستقبل المطور ، ولن يستطيع الرفاه القشري الذي يحرص النظام على تعزيزه ، ان يسهلها أو ان يدسها في التراب . عندها لن تكون القضية ما يسمى بـ «عاش الركود في السوق» عبر إجراء ترقيعي فوقي ، بل ستكون القضية أخطر بكثير ولات ساعة مندم .

ثالثاً المآزق السياسي : وهو المآزق الأم . لست مقتنعاً بأن الشكل الثيابي الذي عاشه الكويت لمدة أربعة عشر عاماً (١٩٦٢ — ١٩٧٦) كان اختباراً محضاً من كدُن النظام الكويتي ، بقدر ما كان محصنة عده ملايسات وظروف داخلية وخارجية أدت بالتالي الى الضغط على الاحتمارات المباحة أمام «النظام» للقول وعلى مصص بالديمقراطية المحدودة وأحياناً المشوّهة التي عاشها الكويت . لذلك فعمليات تليس ابليس التي يلحاً إليها النظام وخاصة بعد حلّ المجلس من القول بأننا — في الكويت — أسرة وحدة وديمقراطيون حتى المخاع ومتكاثنون ودينه على ذلك التراحم في الأعراس والمآتم . الخ . الخ . لن تجدي في إقناع الكثير بأننا كذلك ، ولن تمرّر ١٤ عام من حياة هذا الشعب تفسيراً محدياً منذ البداية كن النظام الكويتي متأمر على الديمقراطية التي يلهج بها ليل نهار . فعمليات نقل الأصوات من دائرة انتحابية الى أخرى تحت الاشراف ايباشر لورارة الداخلية وعمر محاتيرها في الماطق ولصالح مرشحين معينين وضد مرشحين معروفين ، كانت سائدة منذ بدايات التجربة . والشاط البارز والملمحوظ لدى النظام في تجنيس أعداد هائلة وبشكل جماعي لأبناء بعض القبائل في البادية وتكتيف تواجدهم الموسمي في بعض الدوائر الانتخابية بدأ مع التجربة . وعندما يش النظام من حدود نقل الأصوات والتجنيس لجأ الى التزوير المباشر والمقصوح للانتخابات سنة ١٩٦٧ . ان التزوير الذي حدث لأرادة لشعب سنة ١٩٦٧ لهوا كبر دليل على عدم اقتناع النظام بالنهج الديمقراطي للحكم . ولنسحت مسألة التزوير بشي من التفصيل . معروف ان الانتخاب هو الرجوع الى الشعب مصدر السلطات بين فترات محددة للتعبير عن رأيه عن طريق تحديد ممثليه . والرجوع للشعب يعني احترام إرادته واحترام ميوله ومعتقداته والالتزام بالسير وفقها . ولذلك فان كل تلك المعاني التي تقوم عليها الديمقراطية تصبح فارعة جوفاء إذا كان أسلوب الرجوع للشعب أو نظام الانتخابات غير سليم أوفيه بعض لفترات . ولا ينبغي أن يقتصر التقيد بهذا خلال عمليات الاقتراع فقط ، فلا بد أيضاً أن يؤمّن صراع شريف



لأمير الزاحل عبد الله السالم يفتتح مجلس الأمة
لثلاثاء ٢٩ كانون الثاني ١٩٦٣

خلال المعركة الانتحائية ككل . يجب خلال كل ذلك من الترشيع مروراً بالتقيع السياسي انتهاء بالانتخاب . أن تحرص الحكومة علي تأميس صراع شريف ، كما يجب أن لا تسمح لأحد أن يستغل موظفي الدولة أو حجار الدولة أو إمكانياتها في سبيل منفعته ومصالحته في هذه المعركة . فالدولة إضافة للإجراءات التي يجب أن تتخذها لضمان سلامة وراحة الانتخابات ، يجب أن يتجلى فيها الحياد الكامل وحياد الدولة شيء أساسي وإلا انتهى مفهوم الانتخابات وتعطل أثره السياسي المنشود هذا هو الوضع لصحيح في المناخ الديمقراطي الصحيح . فما الذي حدث في الكويت سنة ١٩٦٧ ؟

كان الكويت قد انتهى من تجربة المجلس الأول ١٩٦٣ - ١٩٦٧ بالاصافة الى تجربة المجلس التأسيسي الذي وضع الدستور . والواقع يقول ان المجلس الأول تفاعلت ضمنه مجموعة من العوامل الثقافية والتاريخية والسياسية بحيث لم تتمكن لقوى الديمقراطية الحقيقية في المجلس من حرص قوتها . لقد حاولت الأقلية المعارضة آنذاك بما لديها من فهم ووضوح أن تشرح للأغلبية في المجلس خطورة المهمة المأطة بالمجلس ومسؤولياته التاريخية تجاه البلد كأعضاء في الهيئة التشريعية إلا أنها لم تُقابل بأي تحارب . نتيجة ذلك كان المجلس الأول : أقلية ترى كل شيء ولا تستطيع عمل أي شيء ، وأغلبية لا ترى كل شيء وتملك كل شيء . بذلك تحول المجلس الأول من مجلس يفترض فيه أن يحاسب السلطة التنفيذية الى مجلس موال للسلطة التنفيذية . نتيجة لذلك برزت عدة نقاط هي بالأحرى لوحه الفصح للديمقراطية : أولاً التحدي لما يُقار من قس المعارضة حتى لو كان مبدعاً بالنسبة للبلد ثانياً تشويش على مواقف الأقلية الواعية في المجلس وإبرازها بأنها مواقف متطرفة ولا تخدم المصلحة العامة . ثالثاً استمالت الحكومة الأغلبية الغير واعية لمحاربة أعضاء المعارضة وأبرزتهم أمام الشعب وكأنهم لا يستطيعون أن يعملوا أي شيء باهمال الحكومة لمناطقهم أو غير ذلك من التصرفات الحزبية وتحولت الأغلبية في المجلس نظراً لذلك الى جهاز تنقيد وتطوير المعارضة وتكبييلها بمزيد من القوانين الحائرة وتقصيد بلدات التعديلات الحائرة لقوانين الصحافة والأندية وقنون الوظائف العامة . لقد مرّ الكويت والمواطن في الكويت بهذه التجربة

التي أغرب الكثير من الأمور وأوصحتها وكان منتظراً أن يؤثر ذلك في عملية التصويت سنة ١٩٦٧ في اتجاه افراز مجلس أفضل ونواباً أفضل ود على ذلك كانت الصحافة تراقب الأمور وتقوم بدور لا بأس به في التوعية الحقيقية يكتب

ابراهيم يعقوب الهاجري في شهر الاتحادات مقالة قيمة ستلّ منها هذه الفقرة .

« من خطط للكوييت ليكوب چهار حكومتها يصم ٧٥ ألف موصف لند سكبه الأصبين لا يتجاوزون المئتي ألف نسمة فيكون نسبة الموطبين ٣٧٪ وتلك نسبة غير معقولة . ومن خطط للكوييت أن تظل واراتها في بنايت أحرة بسما تملك الدولة أراضي كسرة وفي ماس هامة ، ومن خطط للكوييت أن يتعقل إنتاج البتر وكيميكالز الى الآن . ومن خطط للكوييت أن تستمر شرب الماء من تاجر كما كانت تشربه من قبل من على ظهور لدواب ، ومن خطط للكوييت أن تواصل وزارة الصحة بحث الموصي بالآلاف الى لند كل عام . ومن خطط للكوييت أن تعصر بالحراء والفتس والمستشارين ثم تبعث مشاريعها لوضع ثم للدراسة الى لند . ومن خطط للكوييت أن لا تفتح فيها منطقة حره . ومن خطط للكوييت أن تظل شركة البترول الوطنية تتنازع حلول اسرول من الشركة المسخنة بخمسة وعشرين فيسا ثم تبعه الى استهتت بستين هلب مع أن أرباح الشركة لا تتعدى الـ ١٠ الى ١٢٪ ، ومن خطط للكوييت محاربة التصنيع لمنتجات الاستهلاكية بحجة أن الأيدي العاملة معدومة ومواد اعدام غير متوفرة . ومن خطط للكوييت أن يحرص على المواطن وغيره أن يؤمن سيارته ووسائل نقله لدى شركات التأمين (الحادثه) . ومن خطط للكوييت أن يحرص على التاجر (الصغير) أن يشترك بمرعه تجارة وصناعة الكوييت وإذا لم يشترك فلا إجازة بحره أو مكتنه تلك مخططات عظمها مخربون وهدامون . »

نفس الروح كتبت « كلمة اليوم » في نفس العدد :

« إذا كان من أول مظاهر الديمقراطية وأكبر مؤسساتها مجلس الشعب الذي يعتبر الصمام لاستمرارها وارتقائها والتزامها الأصلية فإن الكوييت عدت مجلس واحدًا ومقبلًا على أن تعيش حياة مجلس حديد وهي آملّة أن يكون هذا المجلس الجديد أكثر تعبيراً عن روح الشعب ورغباته وأقوى وأوضح تمثيلاً لعامة الشعب يريد مجلساً من صفوف لشعب ومن طبقاته المختلفة لا امتياز فيه لأحد ولا تبع فيه المصالح الخاصة ولا تتعلب فيه الأهواء يريد مجلساً يعبر عن رأي عامة الشعب لا خاصته »

نظر أخبار الكوييت (جريدة يومية رئيس تحريرها عبد العزيز محمد صالح) عدد ١٤٣٥ .

٤ يناير ١٩٦٧ - ص ٥

إزاء هذا النوعي والوضوح لدي اكتسبه المراس من تجربة المجلس لأول . كل من أصعب ن نحفظ كثير من عناصر عيشته على مواقعها السياسية بدون سحوة عمليات استثنائية . وبدأت مسحة التزوير تكرر وبدأت بعض الطواهر في المرور من بقاء عدد من الوزراء في مناصبهم الوزارية في الوقت الذي يرشحون فيه أنفسهم لخوض المعركة الانتخابية . واستغلالهم جبهة الحكومة الإدارية والأعلامية للدعاية الانتخابية المباشرة وغير المباشرة . ان استمرار الوزراء كمرشحين في مناصبهم أثناء مقتره لانتخابية ما سي طمأ لمعمل الانتخابي ويفقده حاد من حوسه المهمة . وعلى ذلك نأحة عرض المساوية للمرشحين من قبل الدولة أثناء قيامهم بدعاية لانتخابية . بد يس من المعقول ان تتبع المرحلة بوزراء مرشحين الى لحد الذي يقومون فيه بالعمل الانتخابي معزل عن نطاق وزرائهم وشخصانهم وهذا لا شك ظروف لا تتوافر لمن عداهم من مرشحين ومن هذا نبرز بوضوح حقيقة عدم تكافؤ الفرص من ناحية سياسية

يكس عبد العزيز فهد الفليح عن هذا الموضوع الحظير فيقول .

لأن استغلال بعض الوزراء المرشحين لحجور وسلطة وامكانيات وزاراتهم أصبح يجرى علنا وبمغالة بشعة لا مثيل لها الى الحد الذي يؤصم ككل بالتحيز والتدخل طالما انها لا توقف هؤلاء عند حدهم ولذلك نقول ان بعض الظروف الخاصة انعكسة لارادة الشعب ونزاهة المعركة لا زالت موجودة .

وبد' تحير السلطة ينصح قبل الانتخابات بفترة طويلة لذلك كنت أنحار الكويت :

لا بد من باب الصبح أن يتنبه بعض من له نصيب في المراكز المسؤولة بالدولة الى أن منح بعض المواطنين وتقريبهم وتجميد بعض المواطنين والضغط عليهم وفي هذه الفترة بالذات بوصمهم بالاستغلال والوصولية وبمحاولة فرض أنفسهم وهم بذلك يفقدون تقدير كل الناس . . .

ونزد الرؤية ووضوحاً مع قرب موعد الانتخابات في ٢٥ يناير وتطور الشكوك تتحول الى حقائق ومشاهد ويصاب عدد كبير من المواطنين شعور اللاأحدوى من التصويت حيث أن الحكومة قررت وبها هو منح لها من إمكانيات أن تكون طرفاً في لعبة لذلك كاس «كسة اليوم» في أحبار الكويت معوان «نزاهة الانتخابات»

أخبار الكويت ، عدد ١٤٤٠ ، ١٠/١/١٩٩٧ ، ص ٤

أخبار الكويت ، العدد ١٤٣٧ ، ٧ يناير ١٩٩٧ ، ص ١

«التساؤل الكبير الذي لا شك سيقق المواطن في هذا الأسبوع بدور حول الصماتات لسلامة عملية الانتخاب ونزاهتها ولا بد أن ستترك ابتداء لنقول ليس الهدف من إثارة هذا التساؤل هو التشكيك مقدماً في نزاهة عملية الانتخاب وإنما يعتقد أنه من الواجب أن نسمع المسؤولين على مسمع ومرأى من جماهير الشعب ما يدور همساً بين المواطنين وما يشعل بانهم خاصة وأن نحو معبأ بالاشاعات ولا شك أنه قد وصل الى مسمع السلطة أن المواطنين يتحدثون عن صناديق للانتخاب أحصرت حصصاً من لبنان ومصممة بشكل خاص وعن حبراء في فنون التزوير أحضروا من بعض الأقطار المجاورة ونحن نعتقد أن في هذا بعض اغالة وربما هذا ما دعى ررير الداخلية أن يفي هذه الاشاعات بتصريح لحدى الصحف للسبابة مؤكداً بأن جميع الاجراءات سوف تتخذ لضمان حرية ونزاهة الانتخابات . ومن أسباب التخوف والقلق على سلامة الانتخابات ونزاهتها هو أن من بين المرشحين من هم محسوسين على السلطة ويخشى المواطنون أن تتدخل السلطة لضمان نجاحهم بأي ثمن حتى لو كان على حساب نزاهة الانتخاب وسلامته . كذلك لاحظ المواطنون أن بعض من يشغلون مراكز حساسة في أجهزة الحكومة قد بدروهم ما يعتبر تدحلاً في عملية الانتخابات اما بطريق الأعراء أو التهديد على سبيل المثال ان من بين المرشحين وراء ما زالوا لم يستقبلوا وما زال بيدهم توزيع اسافع من قسائم وبيوت للسكن ودرجات وظيفية وترقيات على المؤيدين والاتباع .»

كتب هذا الكلام قبل لاشدات بأسبوع ولا شك أنه عبق انتداه الى صفحات لجريدة صولة كمن في نفوس المواطنين . وهو كلام حظير يسي عن تدبير حصيرة كان يصدها انظام من تحريف وتروير لأرادة الشعب

وحاء يوم الانتخابات ، ٢٥ يناير ١٩٦٧ . فماذا حدث ؟

بدأت عمليات الاقتراع في تمام الساعة الثامنة صباحاً واستمرت حتى الساعة الثامنة مساءً كانت الدخان لأصوية والهرعية مكلفة بنامين عمليات الاقتراع والتي تضم مندوبين عن السادة المرشحين يقوم بوحها خلال ذلك باستقاء المقترعين . في الساعة الثامنة أغلقت أبواب مراكز تقيداً بما نصت عليه المادة ٣٥ من قانون لانتخابات على عصاء الدخان والنجس الذين كانوا في ذلك لحين داخل بعض المراكز مثل القرواية . حيط . . الأحمدي . الجهراء . والفحيجين أما دنسه لعابية المراكز فكان الاقتراع فيها قد انتهى في وقت مسكر في يوم .

حتى هنا وبدوا الأمر طمعاً بل سبماً بعد ذلك أي بعد انتهاء عملية الانتخاب في اللجان الفرعية — ينبغي أن تعقد الصناديق وتُحْتَم وتُنقلها إلى مقر اللجنة الأصلية على أن يرافق الصناديق من مقر اللجان الفرعية إلى اللجان الأصلية مدويين ووكلاء عن المرشحين في الدائرة الانتخابية المعنية كما نص على ذلك مادة ٣٦ من قانون الانتخاب :

«تقوم اللجان الفرعية بإدارة الانتخاب وفق الإجراءات المتقدمة حتى تمام عملية لانتخاب ثم تغلق كل منها صندوق الانتخاب وتنقله إلى مقر اللجنة الأصلية حيث يجري فتح صناديق الانتخاب في لدائرة وفررها بحضور جميع رؤساء وأعضاء اللجنة الأصلية ولجان الفرعية برئاسة رئيس اللجنة الأصلية .»

فما الذي حدث بعد ذلك ؟ بأمر رسمي من وزارة الداخلية دخل رجال الشرطة مدججين بالسلاح إلى مقر اللجان الفرعية وصادروا صناديق الاقتراع ومنعوا غلقها وضعوا على أحد مراقبتها أثناء نقلها إلى اللجان الأصلية . وهذه مهلة مخجلة ما بعدها مهلة وما بعدها محجل . وصدر بيان بتاريخ ٢٧ يناير وقعه ٣٨ مرشحاً ومديلاً بأسمائهم ومن ضمنهم ستة أعدت الحكومة فوزهم عبد العزيز الصقر وراشد الفرحان ، عبد الرزاق الزيد ، محمد الخوافي ، علي العمر ، ومحمد العسائي وفيما يلي نص البيان :

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان

صدر من المرشحين في الانتخابات التي أُحرِيت يوم ١/٢٥ ١٩٦٧ .
أيها المواطنون لقد عقد الشعب آمالاً كبيرة على نتائج الانتخابات العامة فور
عدد كبير من أبنائه المخلصين الذين يؤمنون بخدمته والسير على مصلحته بمعالجة
امشاكل العامة ولقصد الأساسيات التي وحدها المجلس من أجلها كسلطة تشريعية
وجهاز مراقبة . وعند بدء المعركة الانتخابية تصدى لخصوها عدد كبير من العناصر
الوطنية المحلصة وكانت السلطة نخشى أن تأتي إلى المجلس أغلبية من المرشحين
المخلصين من ذوي الصلابة في قول الحق ، لذلك عمدت إلى استعمال جميع
الوسائل التي في يدها لبث الأشاعات المعرصة ضد بعض المرشحين ومحاولة كسب
التأييد بالدعوى إلى توزيع الفوائد المالية واعطاء الوعود والوفاة والترقيات والمناصب
وتوزيع البيوت والقسائم . كما حاولت تهديد بعض المواطنين من المواطنين ممن لم
يقع معهم الاغراء . بغية التأثير في نتيجة الانتخابات وإلى جانب ذلك تعاظمت
السلطة عن المرشحين الذين قاموا بتوزيع الأموال والفوائد المالية للتأثير في رأي
المواطنين وكسب الأصوات مما يعتبر جريمة يعاقب عليها وفقاً للمادة ٤٣ من قانون
الانتخابات .

ولما لم نجد كل هذه الأساليب أمام وعي الشعب وصلابته لحزب السلطة إلى
التدخل المباشر في عملية الانتخاب ، فقد لمس المواطنون منذ الساعات الأولى
من يوم الانتخاب من تصرفات رجال السلطة ما يدل على أن هناك نية مسبقة
للتلاعب في عملية الانتخابات بدأت بتصرفات استفزازية وتحركات تهدف
إلى استدراج المواطنين للاستخدام برحال السلطة وشعر المواطنون بأن هناك من
يحاول افتعال مرور للتلاعب في عملية الانتخابات .

ولما فشلت كل هذه الأساليب فوحي المواطنون بتنفيذ خطة مدبرة بتروير
الانتخابات بشكل سافر ومفصوح بغية تزييف إرداه المواطنين وإصهار رعتهم على
غير حقيقتها فقد صاحبت عملية الانتخابات مخالفات من السلطة المسؤولة
لقانون الانتخابات التي من أجلها السهر على تطبيق نصوصه والمحافظة عليه .

متدخل وكيل وزارة الداخلية شحبيب بصادرة لأوامر الرؤساء اللجان لمعيين من قبل وزير العدل إذ أن توجيهه عمية الانتخابات مخالف لنص المادة ٢٦ التي تنص على أن (اعضل المسائل المتعلقة بالانتخابات من حق رؤساء اللجان فقط) كذلك كان دخول رجال شرطة مدحجين بالسلاح إلى قاعة الاسحب بدون طلب من رئيس اللجنة محمّد بنص المادة ٢٩ من قانون الانتخابات التي تنص على أنه (لا يجوز لرجال الشرطة والقوات المسلحة العسكرية دخول قاعة الانتخاب) بدون طلب من رئيس اللجنة .

وإن كانت هذه التدخلات والاستفزازات والمحاضرات يجعلها القانون محل طعن عمية الانتخاب وبعدها مفدمات وامارت لتروير فان واقعة عمله من صاينين الاقراخ من لجان الفرعية إلى الاصلية والاعتداء على حق المحان المداط بها عمية الانتخابات وأخذ الصاينين منها بالقوة العسكرية دون موافقة رئيس اللجنة لا يكون إلا المظللان لعمية الانتخاب وأهدر كل ما في الصاينين من سرية بالاصوات وكذلك فلا قيمة للصندوق وما فيه بعد خروجه من يد اللجنة . كما أن هذا الإجراء بحد ذاته اعتداء على القانون حيث بنص المادة ٣٦ (يقوم لجان لفرعية بإدارة الاسحب وفق الإجراءات المقدمة حتى تمام حدم عملية الاسحب ثم يعق كل منها صندوق الأشخب وتنقله إلى مقر اللجنة الاصلية حيث تفتح جميع صاينين الانتخاب في (مداثرة وفرزه) وهذا يعني صراحة بأن الذي يعلن للصندوق وينقله هي اللجنة دون غيرها وإن عمية لانتخاب نشاط بلجنة الانتخاب وليس وزارة التدخل ولا رجال الشرطة . وقد كانت الانتخابات السابقة تصوق فيها بنص المادة المذكورة حيث كانت صاينين يعق فتحاتها من قبل اللجنة ثم يتم نقلها بأشرافها وحضور رئيسها وعدد من مندوبيها وفي السيارات التي تحضرها وإذا طلت لاستعانة من لشرطة تسير معهم للحراسة فقط ولكن لذي حصل في هذه الانتخابات أن وزارة تدخلت تدخلت بنفسها وأمرت المحان بعدم إلقاء فتحات الصاينين وتسببها لرجال الشرطة وحدهم بالقوة والتهديد وباطلاق النار عليهم إن هم امتنعوا . فقد استفرت شعور مواطنين وأدحت القوة العسكرية عليهم وانتزع الصندوق منهم رغم معارصتهم واحتجاجهم على هذا التصرف غير قانوني الذي أهدر حقهم وأصاع كل ثقة في مؤسستهم . وولد الشك فيهم مما جعل مرشحين والمندوبين والناخبين موجودين داخل القاعة الانتخابية يوفون في عمية التروير وهذا ما تم بالفعل . فقد نقلت الصاينين في سيارات خاصة لا يعلم أحد ما تدخلها

ولا رئيس المحنة أو أحد من أعضاءها ولم يسمح لأحد منهم بمصاحبة صندوق أو
مفتش السيارة ، وبعد أن استبدلت عيرها أودحت على المحنة الأصيلة لتعوز
بعد عينة غير صعبة وكان الأمر عادي وطبيعي وقد أكد لروبير ظهور نتائج
الاستنتاج وطبيعته الأوراق وقت مرور إذ أنه روت بشكل مفصّل .

أيها المواطنون :

إن عملية التروير المكشوفة التي تمت صد اردتكم وفيها هدار حقكم هي التعبير
عن آرائكم قد أودحت صدعة الكاملة لدينا بأن الانتخبات التي أحرثت هي
تحدت باطلة لا تمثل إرادة الشعب ولا تسلم بتدريجها لأنها سبت على إحرثات
باطلة محدقة لبقاوت وكل ما سي على أصل فهو باطل

أيها المواطنون : —

شكركم على الجهود التي بذلتموها ولثقة العدية التي أوتيموها بإيادها والتي معتر
بها وتقديرها حق تقدير ، بل أيها الرابط المتين والقاعدة التي ستد عليها هي فون
كنمة الحق والعمل من أجل الوطن وقد كان إيماننا قويا بأن الشعب في الكويت
أسرة واحدة يحرص الجميع على لتعاون من أجله وكانت السبعة المسؤولة في
بياناتها وأجهزة إعلامها ترر هذه كلمة داعية إلى التمسك بها . وإن مهم كان
من اختلاف في وجهات نظر ولكن أساء الوطن متساوون بالحقوق والواجبات .
والحرية الشخصية وحق التعبير لكل مواطن قد كمله المديون إلا أن للأسف كل
الأسف أن يكون لحرمي للقبول هو المصدي عليه . ولما دني لوحدة الصف هو
المفروق به بل أصبح طعن العناصر الوطنية والتقدمية وتمزيق الأسرة الواحدة بيد من
ينادي يجمع شملها .

أيها المواطنون :

إن هذه الطعنة التي وجهتها لسلطة المسؤولة التي صدوركم طعنة مؤلة وإننا نعلم
أن احتسابها صعب عليكم وعلى كل حردي صميمي ، إلا أننا في الوقت نفسه
مدعوكم ورحو عنكم الترام الهدوء وضبط النفس ونحمل الصدمة حدط على
مصلحة هذا الوطن وعلى المصلحة العامة والأسرة الواحدة التي تؤمن بها ويعمل من
أجلها ، ولكي لا يتيح لمتشاعين والمتشعسين انتهاز الفرصة والتصيد في الماء العكر
ولله ولي التوفيق .

التوقيعات

عبد العزيز حمد انصقر ، راشد عبد الله الفرجان ، عبد الرزاق خالد الربيد .
عبد الله محمد اسيلاري ، بدر عبد الله انصف ، أحمد عبد العزيز السعدون .
حمد حمد البحر ، سامي أحمد المنيس ، عبد المحسن معود الزين ، حمد هلال
المطيري ، الدكتور أحمد الحضيف ، محمد عبد المحسن الخرافي ، علي عبد
رحمن العمر ، حمود يوسف لنصف ، محمد مسعد الصالح ، فحجان هلال
المطيري ، يوسف ابراهيم العام ، راشد صاحب التوحيد ، عبد الله مبارك النون ،
عبد اللطيف حمد لفلح ، جاسم عبد العزيز القطامي ، محمد يوسف العدساني ،
علي عادم الديوبس ، عبد الله الانصاري ، بدر عبد الوهاب بوهمار ، محمد أحمد
الرشيد ، عبد العزيز مهدي الفحيح ، عبد الله صه العبي ، سليمان خالد المطوع .
صالح منصور الرفادي ، حسن فلاح العجسي ، عبي راشد الحوطي ، نايف عصام
العجمي ، أحمد مجبل السهي ، حمد عبد اللطيف بن عيسى ، أحمد الشيخ عبد .
راكان حمد المكراد ، مرزوق الدعسان

واذا جاز لنا أن نعلق على هذا الشرور اسديني المفصوح لارادة شعب قول .
ان ظروف المناقصات تحتم ختمها بالشعب الأحمر وتوضع في صناديق المناقصات
ولا يجوز فتح الصناديق ما لم تكن بحنة المناقصات مكتملة الصب . هذا يطبق
حرفيا حتى لو كانت المناقصة بقاء مراحل عمومية ، فهل حرمة مناقصات
لمراحل العمومية أعظم وأهم من حرمة براده شعب أكمله ؟

وتوات ردود الفعل

(١) استفال وزير لرتبة السيد خالد المسعود الفهيد وطعن نزاهة الانخابات
وبصحة النتائج التي نوصت اليها وعثر بجاحه في الاشحات مامس لم يكن كما
وأعلى استقالته من مجلس الأمة الحديد وانصل بعض وملائه الوزراء وطب منهم
التضامن منه في موقفه هـ .

(٢) اجتماع مجلس إدارة جمعية المحامين والحقوقيين الكوبشة في مقر الجمعية
وأصدر البيان التالي :

النايف المحرم : حائل السعود



ساد صادر من جمعية محامين حول الانتخبات النيابية لأحيرة

أيها المواطنين :

بالأمس جرت الانتخابات النيابية العامة ، وقد سبق الانتخابات حرب نفسية محمومة قصد منها التأثير على المواطنين لندي النتائج مرضية لأهواء البعض ، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل تعدى ذلك بكثير ، فقد تم بعد انتهاء عملية الاقتراع ، وقبل عمية الفرز ، أن اعتدي على لقنون اعتداء صريح ، وقامت سلطات الأمن بعمليات استمرارية غير قانونية لانتزع صناديق الاقتراع من المدين كات أمة بأيديهم وبعي رئيس وأعضاء المحل الهرعة ، فقد دخل قاعات لانتخب بعض رجال الشرطة محامين بدك القبول ، بعة أحد تلك الصناديق لتصرف فيها طفا لما يشؤون .

أيها المواطنين :

إن المحامين والحقوقيين في الكويت هم في طبيعة القات الواعية المثقفة ترى جمعيتهم ن لوحب يحبه عليها أن نندي لرأي فيب تردت اليه الأمور من اعتد على القبول واهدار لساتده ، فان سيادة القانون هو الهدف الذي سعى له جميعه وهو ملاذ للشعب . كل شعب

أيها المواطنين :

إن جمعية المحامين والحقوقيين ندي استكراها رتس سخطها ووصت اليه لأمر وتحت بشدة على الاحراءات العسفية ، الي سادت الانتخابات ، هذه العمليات التي هزت كيان المجتمع الكويتي

أيها المواطنون :

إن وحدة النصف ، ولأمره بوحده ، شي مقدس سمي اليه جميعه . أما أن تمر هذه العمليات المشية لترييف إرادة لشعب بسلام فبها سوف تحطم هذه الوحدة وتردى فيها الأمور الي ما لا يحمد عقاه .

أيها المواطنين :

إن شعب . . كل الشعب من يرصى أن تريف إرادته . من يرصى أن تزود رعته . لن يرصى أن تهدر من البلاد سياده القبول . فالقبول يحب أن يفي شيئا مقدس نسعى اليه اليه لتحقيق سيادته

وجمعية المحامين والحقوقيين وهي تصدر هذا البيان المؤخر فانه تعبر عن رأيها في المحادثات القانونية والدستورية التي ارتكبت في الانتخابات الاخيره ، وايه تغف في مقدمة المصروف مع باقي الغدا والهيئات والمطعمات الشعبية في سبيل إحقاق الحق وسبادة القانون والله ولي التوفيق

جمعية محامين والحقوقيين
الكويتية

بيان من جمعية الصحفيين الكويتية

أيها المواطنون :

كلكم شاهد وعلم بما حدث يوم ٢٥ يناير الماضي يوم المؤسسة لقد كان يوم أسود في تاريخ الكويت فقد قامت السلطة بعمية تروير واضحة لارادة المواطنين بشكل لمسه كل واحد فمن نقل لصاديق الاقتراع لبيده عسكريه دون مرافقة رئيس اللجنة . ومن تغيير لصاديق نتيجة دت لا يحتج الى بدل بعد أن عبرت جميع العناصر لشعبية عن استياءه لهذا العمل المشين أيها المواطنون .

لقد كان الشيء الوحيد الذي كان يعتبره هو براهمة الانتخابات وحيد السلطة هي الانتخابات الماضية ولكن السلطة حشيت أن تنور العناصر الوطنية فأقدمت على نوع عربي في تاريخ الكويت بل في تاريخ لانتخابات في اعدم وهو تروير الانتخابات التي قصد منها بعدد العناصر الوطنية عن دخول مجلس الأمة .
إن جمعية الصحفيين لتستكر بشدة ما قامت به السلطة من تروير للانتخابات بشكل مفصوح وبه عمل بحمل اتحادي بكسر لارادة الشعب .
أيها الشعب .

ارفع صوتك عاليا صده هذه الانتخابات لمرورة لأنها أولا وأخير تحدي لارادته
« جمعية الصحفيين الكويتية »

- أخبار الكويت : العدد ١٤٥٣ ، ٢٩ يناير ١٩٦٧ ، ص ١
- هس مرسح

بيان الاتحاد الوطني لطلبة الكويت

أصدر الاتحاد الوطني لطلبة الكويت بيان الاستشكار التالي
أيها الأخوة الطلبة :

إن الاتحاد الوطني لطلبة الكويت الممثل لجماهير الطلبة ليؤسف بالعم الأسف ما جرى يوم الأربعاء ١٩٦٧ / ١ / ٢٥ أثناء عملية الانتخاب من انتهاك لحرمة الدستور الذي يعتبره أيما اعتزاز واعتداء سافر على حرية الفرد وإن تدخل السلطة بصورة مافرة في الانتخابات ومحدوثها استدراج المواطنين للاصطدام برجل السلطة منذ اللحظة الأولى لعملية الانتخاب لتهيئ دلائل قاطعة على أن هناك نية سيئة لتروير الانتخابات كما أن دخول رجال الشرطة مدحجين بالسلاح إلى قاعة الانتخاب بدون طلب من رئيس اللجنة مخافاً للصدام من دون الانتخابات.

كما أن نقل صناديق الاقتراع من المكان الفرعية إلى اللجنة الأصلية دون ختمها ودون مراقبة أحد أعضاء اللجنة لها ودون موافقة رئيس اللجنة . بل تدخل القوة العسكرية لتهريبها صراحة للمادة ٣٦ من القانون

ثم ما تلى ذلك من نتائج لانتخابات والتي رآها الشعب كالتشكيك وما تلى ذلك من إصدار بيان من المرشحين سواء الذين هزوا أم لم يفوزوا كذلك استقالة وزير التربية من الوزارة واستحاضة من المجلس لهو دليل على مدى التلاعب الذي تم بهذه الانتخابات

ونحن نرى أن هذه المسرحية التي قدمت على أرض الكويت لأول مرة والتي قدم تمثيلها الناس لم يقبلوا مصلحة هذا الوطن العزيز هي بادرة خطيرة كما نأمل محصلين أن تحضنها حفاط على روح الأسرى الواحدة التي سادت علاقة أفراد هذا الشعب بعضه بعض .

إن هذه المسرحية قد فوجئت بها في حين كان الأمل يملأنا ثقة أن تجري عملية انتخاب في جو من الهدوء حتى يستطيع هذا الشعب أن يأتي بأعضاء مجلسين على استعداد للعمل ولنصحهم وبمس المتأخرة بمقدرة هذا الشعب .

إن لاتحاد الوطني لطلبة الكويت ليرى بعض مؤهلاته والاهتمام هذا بالتصرفات التي لطعن الدستور ووضع عار لأن يعفر لها التاريخ وييدي أشد سوء لما حدث ويرجوا أن يصار لدستور ونصان حرية الأفراد ويوضع حد لانتهاكهما وقدسيتهما . وعاش الاتحاد الوطني لطلبة الكويت .

الاتحاد الوطني لطلبة الكويت

من الرجوع

بيان جمعية الخريجين

إن جمعية الخريجين الكويتيين وهي تضم بحثة من شباب هذا البلد قد راعها أن تطعن على ما أحاط بانتخابات يوم ٢٥ يناير سنة ١٩٦٧ من شكوك أدت إلى تأكيد هذا الشعب من حادثة تزوير حصرية شوهت فيها إرادته ، وطعنت بها حرية . وإن هذه الجمعية تتعلل على تضامها مع ما ورد في البيان الصادر عن عدد من النواب لذين أعلن فوزهم في الانتخابات المذكورة والمرشحين الذين أعس سموهم فيها . والذي تضمن اتهاهما صريحا للسلطات بأنها تدحت في عملية الانتخابات وزورت إرادة الناخبين في معظم المناطق الانتخابية .

وجمعية الخريجين الكويتيين وهي تضم تضامها التام مع هذا البيان لتؤكد تؤكد أن كبار الكويت واستقلالها مرتبط ارتباطا وثيقا بالحكم الديمقراطي والبرلماني السليم ، وأن المثل الذي صرته الكويت في اختيارها لهذا الطء فهو المؤشر لسي برسم صورة لمستقبل الممثل للأمة العربية جمعاء .

كما تؤكد الجمعية أن التزوير المكشوف ، وما أحاط بعملية نقل صديق الاقتراع من اللحد الفرعية إلى اللحد الرئيسة يدل على سوء التدبير وعدم الحكمة ، وعلى استهوار تام بمشاعر الناس وآرائهم وبالقبول لمطمة لعمليات الانتخابات .

والجمعية تعتقد بأن سكوت المسؤولين على ما حدث ، والتعصبي عنه . ليس في صالح البلاد إن عاجلاً أو آجلاً ، وإن هذا سوف يؤدي إلى زعزعة الثقة بمبدأ الأسرة الواحدة وبالمؤسسات الدستورية ، وسوف يحد من هبة القبول واحترامه . وسيجعل من الكويت أصحوة في المحافل الدولية ، ويفقدها مركزها المرموق في المحيط العربي والعالمي .

وجمعية الخريجين الكويتيين نهيب بالسلطات المسؤولة أن تواجه لمشكلة بشجاعة وصراحة . وأن تعترف بوجود الشك في صحة الانتخابات . وهذا ضعف لا يبدن . وأن تقدم على حل المجلس الجديد وإجراء انتخابات جديدة تسردها البراهة وذلك بعد فترة معقوبة من الزمن . ، وأن تحقق في عملية تزوير هذه حتى تأخذ العدالة محراها . وتعاد للقانون هيته واحترامه

وجمعية الخريجين الكويتيين نهيب كذلك بالجمعيات الأخرى والمنظمات الشعبية أن تتقدم وتعلن رأيها الصريح فيما حدث ، إذ ليس أدهى وأمر مما حدث إلا السكوت عليه .

وان الجمعية وهي تقدم بابه هذا لتؤمّن بأن صاحب السمو أمير البلاد المعظم
وهو ولد الكويتيين الحريص على مصالحهم وساصر لحقوقهم يأتي أن يحل بهم
ما حل على أثر هذه الانتخبات وتؤمّن بأن سموه سوف يتدخل كعادته دائماً
لعلاج هذا الأمر بما يكفل حقوق الجميع
والله الموفق

جمعية الحريجين

باب الطالبات الجامعيات وإضرابهن

ولدت البار صاحب السمو صباح السالم الصباح ،

تحية واحتراماً نرفعها لسموكم

بما ما نحرصكم الشديد على الديمقراطية التي أرسى قواعدها سيديكم امراجل
الرحوه الشيخ عبد الله السالم الصباح والتي ستمتد ولا تزال تستب التأييد والمؤازرة
من سموكم فبحسب من واقع ايما هذا بكتب لسموكم ليقول كمتمت فيما يدور
هذه الأيام حول الانتخبات ونبي لا بد وانكم اظنتم على ما دار حولها من أمور
تصم يبدو وكرمتا بوحدة من عار ، ولتروير الذي تم ليس فقط عتداء على
حقوق مرشحين وإنما هو اعتداء على شعب الكويت بأكمه . شعب فوج بهذه
الفرصة التي تمكنه من أن يعبر عن نفسه ويحتر الأكداء ليمثلوه ، ولكن سلطة
أب إلا أن نحرمة من هذه الفرصة ، فما حدث هو عتداء على سمعة وكرمة
الكويت بلدكم التي عرفت سمعتها انميه الصاهرة العبداء عن لشهدات تفصل
تدبيركم وقيادتكم بالحكمة

إننا يا صاحب السمو سنك طسات كية الذات الجمعية إذ تقدم اليك بهذا
الخطاب لشد سموكم مؤزرة لنظام الديمقراطي الذي عرف عكم والضرب
ببد من حديد على محريين وبعد تلك الأنادي التي قامت تلك المعة لوصيعة
ونعد أنبص أنه مشاركة من للأمة في أسفها الشديد سوف تشع احتجاج عن
الدراسة يوم الثلاثاء القادم

وتفضلوا بقول فائق التحية والاحترام ،

سأنت

طالبت كلية النات الجمعية

• أخبار الكويت • العدد ١٤٥٣ ، ٢٩ يناير ١٩٦٧ • ص ٣

التوقيعات

قسم الجغرافيا : ابراهيم عبد البرق أحمد العسكري ، فوزية محمد يوسف رشيد ،
مودة فهم العنم ، ليلى محمد حواد عريان ، نوره مبارك سراج ، فاطمة عبد الله
ارشيد ، نوال حمد ، عائشة عبد الله شح ، عائشة عبد العزيز ، عائشة ذود جراح ،
بشيرة مصطفى يوسف مصطفى ، فوزية لسيط ، فصحى العزس ، مى محمود
أحمد مدوده ، تماضر محمود النصف

قسم عربي : فوزية يوسف ، فوزية فهم ، نوره عبي ، سهام بوحمد ، طيبة تنار ،
شريحة الشيباني ، مريم محمد ، حصة الصديق ، صحر بورسي ، نهاد محمد ،
سميرة محمد ، كريمة حود

قسم انجليزي : رضية حبيب الطاهر ، عيمه احراز الله ، لصفه عبد الرحمن نغرس ،
عيمه القصمي ، شريفة بقصمي ، عادلة لاسير ، نادية لحر ، شريفة القظامي ،
فضة القظامي ، فوزية سلامة ، حدم محمد اسماء ، مرسية محمد العمر ،
شبيحة فهم ، بسمة القظامي ، لطيفة النور ، فيرة أحمد لعوضي ، سعد شهاب ،
صبه احمد ، آمي نوي ، صمية سلطان ، بدرية صالح ،

فلسفة وعلم نفس واجتماع : قدرية عبد الوهاب العيسى ، سيمه سلطان عيسى ،
لطيفة خالد اريد ، فحبة خالد اريد ، سهام سليمان بوحمد ، شبيحة الساري ،
لطاف الشامي ، عيمه حمد الحميس ، أمية عبد الكريم العوضي ، هدى يوسف
اشد حمادة ، نورية حمد السلم ، حياة نر سلم ، فتوح ساء النور ، سبيكة
أحمد الفهد ، مريم أحمد الدوسري ، هوج عبد الله دريج ، عابده سعود المصوى ،
عواصف رشيد ، عيمه سلطان ، قبال عبد الحليل ، فصيله عبد الرحمن لسان ،
قبال عبد الرحمن العمر .

قسم تاريخ : فوزية الدوسري ، نوار حسن النقيب ، لطيفة خالد ارشيد ، ليلى
العدواني ، عادلة علي لحمد ، عدل مبارك الرديعي ، شريفة يوسف المصطفى ،
عامرة الحمد ، زمزم ابراهيم ، مى عبد العزيز

بيان اتحاد العمال

بسم الله الرحمن الرحيم

اجتمع مجلس تنفيذي لاتحاد عمال ومستخدمي لقطاع الحكموي في مقر الاتحاد ، وأصدر البيان التالي :

أيها المواطنين :

لقد جرت الانتخابات لاعضاء مجلس لأمم يوم الاربعاء الموافق ٢٥ ١ ٦٧ . وقد استمر جريا بهذه الاساليب . لأننا وانقوب أن مواصلي سيحتارون بوجههم الذين يمثلونهم نمثيلا صحيحا

ولكن فوجد في يوم الانتخاب مسفرزت . وبحرب نفسية لتقصدها التأثير على الناخب . حتى تكون النتيجة مرضية رغبت بعض . فعلا ظهرت نتائج هذه الحرب النفسية في مساء الانتخابات بعد الانتهاء من إدلاء الناخبين بأصواتهم ، حيث عتدى رجال الشرطة على ناوول واستموا لصديق دلفوة دون السماح للمندوبين بمرافقتهم ، وهددوا بطلاق نار على كل من يعرض بسببه الصديق . واتحد العمال والمستخدمين يستنكر شدة ، ويعتبر نتيجة الانتخابات مرورة . وأن ما قامت به وزارة الداخلية هو حرف للمود ١٦ و ٣٦ من قلوب الانتخابات وطعة موحدة التي صدر كل مواص في هذا البلد وطعة لديمقراطية

أيها مواطنون :

إن العمال والمستخدمين ليس يشكلون عاية هذا الشعب . يؤمنون بأن وحدة نصف والأسرة الواحدة . هي أحد مبادئهم . أما أن ترى إرادتهم وتحطم وحدتهم . فهذا شيء لا يرضونه . ولن يرضى به موطن نهم مصلحة هذا البلد . وأن يعتبر هذا الترويع صرحا على الديمقراطية في هذا البلد . وسنكون عاقبة كل ما جرى مساء الخامس والعشرون من هذا الشهر على رأس من رؤسنا الشعب . واتحد العمال والمستخدمين وهو يصدر هذا البيان . ليرحموا من أجونه العمال والمستخدمين لنراه الهدوء وصعد لنفس وأن لا يدعو مكان للمندوبين ومخرس في صفوفهم حيث أن ذلك لا يدعو لمصلحة الوطن . وسيعمل اتحاد العمال وحفاظا على ما جاء في دستور بلادنا حرصا على سلامة لديمقراطية وسيدة القلوب كي

يظن حكم الشعب للشعب ولا حرية لأعداء الشعب .
والله ولي التوفيق .

اتحاد

عمل ومستخدمي القطاع الحكومي

(٨) عدد آخر من المرشحين أعلن تأييده لبيان الاحتجاج والاستيلاء للمرشحين الشمالية والثلاثين الذين أعربوا فيه عن التدهور في الانتداب والتأثير فيه وتشويه إرادة الشعب . وفيما يلي نشر كتب الاحتجاج الموجهة من أربعة مرشحين هذا نصها :

حضرة الفاضل رئيس تحرير جريدة أخبار الكويت المحترم
تحية طيبة وبعد :

نرجو من حضرتكم نشر اعتراضنا هذا

إني أؤيد ما جاء في بيان المرشحين المنشور في عدد رقم ١٤٥٢ من جريدتكم المتضمن اعتراض المذكورين على عملية تدخل السلطات المسؤولة لحرية الانتخابات وما أسفرت عنه من تزيف لأرادة الشعب كما نرجو اعتبارنا من المؤيدين للمرشحين المذكورين في بيان يصدره في هذا الخصوص من الآن وما بعد والله يوفقنا وإياكم بحكمة وطب وأمت العربية .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

المخلص

سعود السعد الفارس المعصب

مرشح المنطقة الرابعة

٢٩ / ١ / ١٩٦٧ م

السيد الفاضل رئيس تحرير جريدة أخبار الكويت .

بعد التحية .

أنا أؤيد لبيان الصادر عن نواب شعب ورملائهم والذي شرع بحريديتكم لغواء
وبستكر الأعمال التي قام بها رجال السلطة من استعمال القوة والتهديد والتي كان
من نتائجها تزييف لأشهادات وأرجو اعتبارنا متصاممين مع ابدة موقعي هذا البيان
وكذلك في جميع ما يصدر عنهم من تصرفات في المستقبل
ونفضوا بقول فائق الاحترام ،

مرشح المنطقة الخامسة

كيفان — الخالدية — خيطان

عبد الله عيسى حمد المطر

١٩٦٧/١/٢٩ م

حضرة السيد الفاضل رئيس تحرير جريدة أخبار الكويت المحترمة ،

تحية وبعد ،

بني أؤيد ما جاء في بيان المرشحين المشور في العدد رقم ١٤٥٢ المؤرخ في
٢٨ ١ ١٩٦٧ وأعترض بشدة على طريقة نقل الصادق وعدم السماح
بمداولين بمرافقتها ، لذا أرجو صغي أي لائحة المرشحين المذكورين واعتباري
منضامنا تماما في كل بيان يصدر عنهم فيما بعد
ونفضلوا بقول فائق الاحترام ،

حامس خالد الحاسر

مرشح الدائرة الثامنة

١٩٦٧/١/٢٩ م

السيد الفاضل رئيس تحرير جريدة 'احد' الكويت محترمة . الكويت

إسني أؤيد ما جاء في بيان مرشحين لمشور في جريدكم لمؤقرة اعد رقم ١٤٥٢ الصادر بتاريخ ١٠/٢٨ ١٩٦٧ ولالأعداد التي لحقت به وعشر نفسي متصامنا في كل بيان يصدر عنهم فيما بعد وأصم صوني لصوتهم كما أنني أطمح في صحة الاشتحات وأؤكد انتدحل السامر من هل رحل الشرطة بالقوة والشهيد وأعشره اعنده صرح على حرمة القانون وقتلا للحريت واستفرازا غير قانوني للعناصر الوطنية ونفصلوا بقول فائق الاحترام .

للمشع

ناصر محمد السابر
١٩٦٧/١/٢٩ م

ردود الفعل الشعبية المذكورة كان محصنها حساس عام للأجدوى ويقين بأن للحكومة أصبحت طرف مصاد للإرادة العامة ورغم كل هذه ابيانات الواضحة التصريحة المتهمة بالنظام بأنه وراء عملية التروير ، لم ينف أي مصدر حكومي ما ذكرهه . وإن دل ذلك على شيء فبأنما يدل على صحة ما ورد بهه . وباسم الحكومة أعلن وزير «الارشاد ولأنه» بوصفه مناطق الرسمي للحكومة أن مجلس الأمة الجديد سسطر في أي طعوب حول لاشحات والذي كان من المقرر أن يعقد أولى جلساته في ٧ فبراير ١٩٦٧ أي بعد أسوع من تاريخ التصريح . وبصيف الوزير في نصريحه تعليق هدمًا بالامكان تفسيره بصالع ما ورد في ابيات الشعبية يقول عن استقالة بعض النواب لحدد الذين بحوا في الانتخابات ونصامتوا مع المرشحين الذين طعنو بصحة عمليات فرز الأصوات :

« إن استقالة هؤلاء هي أول بادرة في حياة اللدان البياية لأن الاعتراض على الانتخابات وهو أمر بدهي يكون من جابب بعض المرشحين غير المتأثرين حيث تنظر في الأمر لجنة الطعون الانتخابية . أما أن تأتي الاستقالة من نواب جدد (نحوا في الانتخابات) فهذا ما سترك أيضا للمجلس الجديد (للنظر فيه) »

• أخبار الكويت • العدد ١٤٥٢ • ٣٠ يناير ١٩٦٧ • ص ١

• سي ارجع

إنه نصريح غاية في العرامة ! فكيف ينظر بالطنع الجبهة التي هي موضع لطنع أي مجلس الجديد ؟ صحيح أن السلطة تدخلت وعملت ما عملت ونصرفت كما كان موضع استنكار شعبي واسع ولكن الطعن أصبح على نتيجة عمل الحكومة أي على مجلس الحديد المزعوم ، ومن هذه الناحية نجد أن انتق لا يقل أن يأت بها مجلس مهمة النظر بالطنع في نفسه واعطاء الحكم في قصصه هو خاصة وأنه تضح من ردود الفعل الشعبية أن الشعب يرفض أن يعتبر لثأزين يواله ويمثلين لأرادته فكيف يقل أن يحتكم إليهم وعينهم في نفس الوقت ؟ وإذا كان الاعتدال الشعبي أن المجلس مجلس الحكومة وليس مجلس الشعب ، فكيف لمجلس الحكومة أو المجلس الذي صعدته الحكومة أن يدين الحكومة وأن يثبت عليها خروجهما على الديمقراطية والتسلط بالقوة ؟

شيء آخر لا بد من قوله وهو أن أمة التروير وهي أمة طرفها الحكومة والشعب كان من الممكن حلها بهدوء تام لو أن الحكومة خلال الفصل لتشريعي الأول صوّت الدستور وعملت على تشكيل المحكمة الدستورية وقد كان بالإمكان أن يُدب لهذه المحكمة أمر النظر بالشكوى الشعبية من تصرف السلطة غير القانوني والحكم في مدى شرعية المجلس على ضوء ذلك ، أما وأن الحكومة قصّرت في ذلك من عيها — أو كان يجب عليها حينذاك أن تعي نضال الانتخاب وبطلان نتائجه إذا رُدب أن نستمر ثقة الشعب بأنه لا زال في الملاد بقية من حرية أو ديمقراطية

طبعاً نحن الوحيد والسليم بتصحيح الخطأ الحسيم الذي ارتكبه السلطة في حق الشعب خاصة بعد انكشاف عملية التروير - كان ينبغي ألا يقل عن اعتبار الانتخابات لأعية واعادتها وفق إجراءاتها القانونية المطلوبة ، ورغم كل الديدات الصريحة الواضحة التي تتهم النظام بأنه كان وراء العملية ورغم أن من ضمن المطاعين بالنتيجة من قد هرب بالانتخابات ، ورغم أن أحدهم كان وزيراً في الحكومة ، رغم كل ذلك لحاً الظلم كعادته - إلى المكابرة وعدم الإصغاء للصّح والارشاد والرأي ومشوة وليس ذلك من سمات لسلطة الديمقراطية واشككة الرئيسية التي تعتبر صفة غير محمودة في الشعب الكويتي كإفاته - أنه عدم تواجه السلطة بمكبرتها الاعتيادية بصمت صمّاً رهيباً ثم يبدأ الكويتيون يتشغلون بأنفسهم ، يخشون بعض ، يتهمون بعض ، يركلون بعض ، ويرايون على بعض ، لكنهم في كل الحالات لا يواجهون السلطة المُسبب الرئيسي لوضع من هذا النوع ونظراً لذلك لم تأبه بهم .

وصدر المرسوم الأميري بدعوة مجلس الأمة المزمور للاعتماد للبور العدي الأول في الفصل التشريعي الثاني صباح الثلاثاء ٧ فبراير ١٩٦٧ وكان شيئاً م يكن إن التزامهم في الأعراس والمآتم لا يعي على الإطلاق أننا أسيرة واحدة . شيء واحد ممكن أن يشت ذلك أن بشلنا مفهوم واحد لحقوقها ، وصّف واحد لأخذها

ننقل الآن الى طبيعة التعامل بين النظام ومجلس الأمة . لا شك أن دراسة هذه القضية تعطينا فكرة ولو عامة عن مدى قدعة النظام بضرورة وجود مجلساً تشريعياً منتخبا من الشعب لو كان النظام مفتعاً بوجود المجلس لاستجوب للمطلب السنوي التقيدي الذي يشره أعضاء مجلس الأمة لمحترمين حول ضروره دعم المجلس بجهاز استشاري حص والبدل في ذلك كلما توقشت موارد مجلس الأمة السنوية كثير من الواب أثاروا هذه القضية في نهاية السنة المالية وطلوا الحكومة بتوفير هذا الجهر من حل أن يقوم المجلس بواجباته جبر فديم . رد فعل الحكومة لهذه المطالبات كان الاهل وباتني التصييق مالياً على مجلس الأمة باعتباره المؤسسة التشريعية اسمثلة للشعب في نفس الوقت يلاحظ لمراقب للأمر إعداد الحكومة على الأندية الرياضية وحماسها لمشروع المدينة الرياضية الذي لم يوافق عليه مجلس الأمة بطراً للسالع الضحمة والأرقام الجبالية التي رصدها الحكومة له . إن مقارنة ميزانية مجلس الأمة بميزانية بعض الأندية الرياضية تثير العجب كل العجب وقرق في اهمة والمكنة والوظيفة والخطورة والأولوية بين مجلس الأمة والأندية الرياضية ومع ذلك حدث ما حدث ولا شك أنه بعكس مدى قاعة النظام إنداء بوجود سلطة تشريعية في اللد . ولأن لظم غير مفتع بمجلس الأمة كفكرة حرص عبر العديد من الوسائل المتاحة له وغير المتاحة لأعضاء مجلس الأمة أن يحافظ على العلاقات الماشرة بالناس وحاوب في كثير من الحالات أن يرايد على مجلس الأمة بحيث ينتهي المواطن الى نتيجة سلبية تجاه لأحبر وترمّج بالتالي قاعته بأن النظام معه أكثر من مجلس الأمة وفي حالات عديدة نصج هذا الأسلوب الخطير لدرجة أن قطاعات لا وعية من المواطنين بدت تتساءل عما إذا كان وجود مجلس الأمة ضرورياً وهذا ما لصسط ما كان يهدف اليه النظام .

من ناحية إجرائية كان النظام يعامل مجلس الأمة بأسلوب يقل عن اعتباره وزارة من وزارات الدولة أي أن النظام كان يعتبر مجلس الأمة — المنخف ويمثل للشعب — أقل من وزارة ، دح عكث عن اعتباره سلطة تشريعية تراقب السلطة التنفيذية أي كل الوزارات . ولعط مثل على ذلك . عندما كان مجلس الأمة

في فصل التشريعي الثالث يناقش قانون لضمان الاجتماعي في لجنة رقم ٢٦٢ - المعقودة لثلاثة ١٤ رمضان ١٣٩١ هـ الموافق ٢ نوفمبر ١٩٧١ م قررت رئاسة كندب من مجلس التخطيط مؤذاه أن لجنة السياسة الاجتماعية وهي إحدى لجان دائمة لمجلس التخطيط قد وضعت في اجتماعها السادس عشر مساء الاثنين ١١ ١٠ ١٩٧١ تأمل تدعى السادة رؤساء اللجان التشريعية وإدلية وشؤون الصحية والاجتماعية بحضور اجتماعها الذي ستناقش فيه المذاه الأساسية مشروع لضمان الاجتماعي مقترح يعلى النائب المحترم أحمد الببسي على ذلك تعليقاً أصاب فيه كند الحقيقة :

«السادة رئيس . هذا الموضوع موضوع غير طبيعي ، غير طبيعي أن مجلس ثبوية مثل مجلس التخطيط (يحرر) مجلس الأمة ويقول لأعضائه نعلوا احصروا اجتماعات مجلس التخطيط ، لطبيعي أن مجلس التخطيط يأتي ها ويصت أن يقابل اللجان التي يريد ها . يحصر ها في مجلس الأمة رمة لجنة كمها . لا أن (تحرر) لجان مجلس الأمة من حل مجلس التخطيط ، هذا لا يحور على الاخلاق ويجب أن لا تكون هناك سابقة من هذا النوع » يعقده النائب المحترم د أحمد الخطيب في لتعقب فبقول

«القصة التي أردت أن أشير اليها هي أن العادة حرت أن مجلس أولجان المجلس هي التي تدعو الجهات الحكومية والإدارية ولكن هذه في الحقيقة طاهرة عربية تمت اسطر ، فأرجو أن لا تتكرر مثل هذه الدعوة . فالدعوة تكون من مجلس الأمة ولجان مجلس الأمة وليس لعكس » [ص ٢٩ من مصدرة اللجنة المذكورة]

ربما لا يهتم كثير من ناس بسواحي لاجرته ، لكن أهميتها في المجال لسياسي لا يدركها إلا من مداس سياسة . إنها مسألة أولويات وتدرجات في السلطة لسياسية ، لذلك والقضية هامة والتعليقات كانت في العظم من كل هذه اقتران سننتج أن النظام لم يكن يحسن فكرة وجود مجلس أمة منتخب

مع التغيير الذي تعرضت له لعوامل لسته لتي ذكرتها في بداية هذا الفصل ، ومع مرور عوامل مستحددة محبياً وحليحياً وعربياً ودولياً وقد بحثت ذلك في بداية لفصل هذا . ومع بصوح كافة العوامل الداخلية مصدرة مجلس الأمة أقدم النظام على حله دون أية ردود فعل داخلية مصدرة بقرار خطير وتاريخي كهذا البعض أرجع انعدام ردود الفعل مصدرة لتوقيت محل ٢٩ أغسطس ١٩٧٦ ، أي في قلب الصيف حين تنحول بلاد الى مدينة أشدح فكل شيء في ذلك الوقت

بالمكانة . بوررات وبلادات ومؤسسات والعص قار دان لشرائح الاجتماعية
 نبي من الممكن لها أن تصدر موجه من رد الفعل المصاد أصبح لها مصباح
 اقتصادية محدده ولا تريد أن تحارب بها هي حضم دعوة عامة بهتة من أجل
 حربة لم تتصور بعد ماضيها ولم تستق بعد السلطات التحتية القاعدة التي تستند
 بها ولعص قلها مدته الكويتيون قبيلة يقطن في شمال حبيح وشخص في
 مكر اسمه كوكيت لكسي لا أعتقد أن أباً من هذه الأسب وحده يكفي
 تفسير العمود الذي أصاب الناس بعد قرار حل مجلس الأمة .

لا بد لكي نصور ذلك ألا يعيب عن تمكير . محاولات نضام في محاربة
 مجلس الأمة بل وفي التمر على نفعيته من داخل من نقل لأصوات من دائرة
 الشحية إلى أخرى لكي يور طاح وسقط المصلح ؟ ومن حسن موسمي وعرق
 بعض لسلوثر الاسحابية بانوصي اموسيس لمحاربة إمكانية نوح بعض الشعب
 حثقف الذين يضعون المصلحة العامة قبل لولاء المصنق في سلم الأولويات ؟ ومن
 رؤ ، إرادة الشعب سنة ١٩٦٧ وقد شرح ذلك كنه بالتفصيل ؟ ومن ضيق ماساً على
 هم وأحظر مؤسسة شعبية وهي مجلس الأمة حتى أصبحت ذى مقارة ميزانية
 مع مبرية اتواذي لربحية التي يتصدده زموار لنظام تثير المصحت ومكء في أن
 وحده ؟ ومن الذي ثار الأشعار والأقويل صد أعضاء مجلس الأمة برمتهم
 ولماذا ؟ وفي أي المجلس كان الناس يتحدثون بحرية عن مجلس الأمة ؟ وبدد
 ؟ يستحب النظام مطالب أعضاء مجلس الأمة في ضرورة تدعيمه جهاز إداري
 من الشعب الكفو وجهاز استشاري اقتصادي واجتماعي وسياسي لكي يعينه في
 مهمته ويخدم له الداسات في القضايا المطروحة ؟ ولماذا تسويف النظام في إحداثه
 على أسئلة أعضاء المجلس ؟ لكي يفهم لماذا يتحرك الشعب ضد قرار حل مجلس
 الأمة . لا بد أن يفهم من فعل كل ذلك إنه انضمام وليس مجلس الأمة لقد
 أدخل انضمام في روع الناس عركل ديك وكثير أن المجلس لا يخدم مصلحة
 العامة ويفرق « الأسرة الواحدة » وبوذي أن أغلب أي أسرة يفقدون ، وتة أي
 النظام هو أب للكل فلا داعي إذن لكل هذه حكمة كثير من الناس عشية
 حل مجلس الأمة كان يفكر بهذه الصورة لأنه كان صحيحة لعملية تشويه لصورة
 مجلس الأمة يقوم بها النظام عروسنل عديدة متاحة له النظام هو الذي فقا عين
 المجلس منذ البداية وأخذ يسير وراءه معاييراً ومصفاً وصالحاً . الأعور . الأعور .
 ينبغي أن نعرف كل ذلك قبل أن نصف مزبداً مع النظام ونلقا العين الأخرى
 وهي أملنا في رؤية المستقبل

وحاء يوم ٢٩ أغسطس ١٩٧٦ وقد بصحت مجهودات النظم في محاربتها لمجلس الأمة وانت أكتفها . وصدر الأمر الأميري بوقف عمل بأحكام المواد ٥٦ ققرة ٣ ، ١٠٧ ، ١٧٤ و ١٨١ من الدستور الصادر في ١١ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ . وكذلك حل مجلس الأمة على أن يتولى الأمر ومجلس الوزراء الاختصاصات المخولة لمجلس الأمة . وعلى أن تصدر القوانين مراسيم أميرية ويحور عند الضرورة إصدارها بأوامر أميرية . وعلى أن يصدر مرسوم بتشكيل لجنة من ذوي الخبرة والبراعة لنظر في تنقيح الدستور وذلك وعلى حد تعبير الأمر الأميري « لتلاهي العيوب التي أظهرها التطبيق العملي وتوفير الحكم الديمقراطي السليم والحفاظ على وحدة الوطن واستقراره . على أن يكون انتقح منفقاً مع روح شريعت الإسلامية لبراء مأخوذاً عن تقليدنا العربية الكويتية الأصلية . » . وأنه عني اللجنة أن تنتهي من عملها خلال ستة شهور من تاريخ تشكيلها وترفع إلى الأمير مقترحاتها بعد موافقة مجلس الوزراء عرضها على الناجين للاستفتاء عليها وعلى مجلس الأمة بمقتضى لاقرارها خلال مدة لا تزيد عن أربع سنوت من تاريخ إصدار الأمر .

وفي كتاب سقالة لوزارة حدّد رئيس مجلس الوزراء حابر لأحمد اصباح الأسباب التي رتبتها الحكومة من أجل اتحاد الاحراء المذكورة في الفقرة السابقة :

(١) « تعطل لطر في مشروعات القوانين التي تراكمت مدة طويلة لدى المجلس ولم ينسر لأعلها أن يرى الورد لرغم من أهميتها لحيوية مصالح المواطنين . »

(٢) « أصبح التهجّم على الوزراء والمسؤولين دون وجه حق همّ الكثير من الأعضاء . »

(٣) « إن الأوضاع الدقيقة ولحرجة التي تجتارها مطقتنا وعالم العربي بصورة عامة تتطلب سرعة انت في كثير من الأمور الحاسمة وإصدار لتشريعات لكفيلة بحماية أمن واقتصاد هذا البلد . »

(٤) « اتعدون بكاد يكون مفقوداً بين السلطنين (التشريعية والتميزية) . »

• رجع من الامر الأميري في كل من مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، عدد الخامس ، أكتوبر ١٩٧٦ . كذلك حريده السياسة ، ٣٠ ، ١٩٧٦ ، والقبس ، ١٠ ، ١٩٧٦ . وكذلك من كتاب إستراتيجية المعركة .

هذه هي الأميبات التي ذكرت في كتاب استقاة الحكومة كسرور لاجراءات
حل مجلس الأمة وقد فمنا سقلها حرقاً وسداً سحثها سداً بشر احرق .

(١) من انظم أن تهم مجلس بتعطيل مشروعات القوس رغم أهميتها
لحيوية لمصالح امواطين ولا بأس هدا أن عدد ما أنجره لمجلس في فترة عمله
الفصرة ، فقد جاء في تقرير رئيس المجلس احتدمي بتاريخ ١٨ ١٩٧٦/٧
الآتي :

« لقد عقد مجلسكم موافق في دورته التشريعية ااحالية ٦٦ حسة ، كمد عقدت
بحابه االاشعة والمشاركة والمؤقتة ٢٥٠ حسة توفرت فيها على دراسة ٣٦٢ موضوعاً
أعدت هه ٢٠٢ تقريراً ورت فيها هه للموصح ودوعي الاستعجال واعتبارات
لعدانة الاجتماعية ومقتضيات امصلحة العامة كمد وافق المجلس على ٥٢
نوصية مسحقة بتقدير اللجان و ٢٣ اقتراحاً برعة وقراحين للحكومة للدراسة .
كذلك طرحت لمناقشة العامة في المجلس ستة موضوعات وبلغ عدد مشروعات
لقوانين التي قرها مجلسكم الموقر ٦٠ مشروعاً . »

د. وضعنا في الاعتبار قصر امدة والتركبة اشربة لأعضاء مجلس الأمة
وبالحكومة المسؤول لأول عن ذلك . إا وضع ذلك في لاعتبار فان مثل هذا
المجهود يشهد بأن المجلس م يعطل لنظر في مشروعات القوانين الحيوية لمصالح
لمواطين . هذا الجهد شهد به الحكومة نفسها على لسان نائب رئيس مجلس
لوزراء في الجلسة الختامة حيث قال « يسعدني في مناسه احتتام دور الانعقاد
لعددي لمجلسكم الموقر أن أتوجه لىكم بالشكر » بذلت من جهد ووصلتم من عمل
في هذه السورة . مما أسفر عن إنجار الكثير من المشروعات التي أشاد بها خطاب
سعادة رئيس المجلس . »

(٢) لا نعتقد أن أي نائب أصبح هه في المجلس التهمم على الوزراء
ولمسؤولين دون وجه حق ، وحتى لو صبح ذلك فليس بهذا مبرراً شرعياً لحل المجلس
فأشخاص الوزراء والمسؤولين لا يمكن أن يكونوا في كفة راجحة على السلطة
التشريعية لشعب بكامله .

(٣) منذ أن رأنا عيني الوزراء نسمع بأن هذه الأمة نمر ذو صاع دقيقة وحرحة
ولأنهم عندما تمر بأوضاع هذه مواصفاتها تكون نامس الحاجة للتماسك الداخلي
الذي لا يتحقق إلا عند حكم شوري لا مطلق . كما أن مجلس الأمة في ظروف

مثل هذه لم ولن يصف كعقبة هي راحة إصدار التشريعات الكميلة بحماية أمن
واققتصاد الكويت

(٤) أما مسألة كون التعاون مفقوداً بين الحكومة والمجلس فيكمي بدرجة عبه
عودة لكمة نائب رئيس مجلس الوزراء في احسة لاحتامية حيث قال

« يطيب لي أن أنوه بصمة خاصة بالتعاون الثمر بين المجلس والحكومة على
إرساء أصول الديمقراطية المسؤولة في بلادنا إطلاقاً من النقب الحازم لدى الجميع
فأنها السبيل الأقوم الى إقرار العدل »

وشاع في البلد حوار مبص من الشماتة بأعضاء مجلس الأمة دون أن يدرك
المواطن العادي أن الحل لم يكن مجلس الأمة بل كان للديمقراطية ولحرية
في الكويت . وبدأت عملية إغراق مواطن بوعود لكي يعط في نومه ويستمر
ماشيتات الجرث في رمص كات سته في تاريح لصحافة الكويتية ومن
يدرس ما أثير في لحراند خاصة في لأسوعين الآخر من لرمصان نذكر أن
الحكومة كات بحقق العقل لعدم نر تحدير فالت الهوسة من وظائفه بدلاً من
أن يرد د يقطعة ويسه للمعدلة لجديدة ومن تعيه الوعود كات بكل فئة اجتماعية
وعى كل مستوى . كل ما أظنه من الفري أن يدرس الصمحة المقاتلة التي تحصل
عقاب من ماشيتات كات شائعة أيامها ويقراها تتمق . وإن شاء صحت أو
حوالها صاحة . لكن في كلا الحابين ليس بنفسه ماذا تحقق منها »

« بدأ وعاط النظام - بعد حل مجلس الأمة - ينتشرون بين الناس بلسون رداء
العبرة على الإسلام وبرؤيه من «رحس» للديمقراطية . ويحاولون أن يذبحوا في
زوع لاس أن المدح الديمصراطي يؤدي - بضرورة - الى بروز اليسار «المحدد لكفر»
وأن ذلك لاشك بشكل خطر على مستقبل الدعوة ولإسلام في البلد . إذن - يستتح
وعاط السلاطين - أن قمع الديمقراطية هو في الحصة قمع لليسار ذو المواصفات
المذكورة لسابقة وتهيد للدعوة الإسلامية لكي تستأنف مسيرتها - ثم - يقول وعاط
النظام - أنه ليس بين الإسلام والديمقراطية لقاء . وما يحصل عبه المواطن من
حقوق سياسية في ظل الديمقراطية . لا يمكن له أن يحصل عيها في ظل الشريعة
الإسلامية . وعليه إذن فن قمع الديمقراطية لا يشمل أي قمع لأية حقوق شرعية
سلامية لمواطن . ثم يقول الوعاط أن مهمة التشريع في الإسلام ليست من
المواطن البسيطة أو الهينة . ولذلك فإن القيام بها يستوجب توافر شروط قد لا تكون
موجودة في كل أعضاء مجلس الأمة . وعنه إذن فإن حل المجلس هو حل

تکلیف الیوم بالاداء

مسح شامل للجهاز الوطني
تسهيلا لانتاج الوطنيين الصغار واسمها جهاز الصغار

الفاء دوام يوم الخميس

بعض أوقات والدوايس الرسمية والمدارس
وتعني ساعات العمل في المطابخ والاماكن

【附】

الأعمال الخيرية
الأعمال الخيرية
الأعمال الخيرية

مجلس الوزراء
تتبع وتطوير الترميمات
وقفا للشرعية الإسلامية

مهر فانت : سقیم المریضہ

مساراة واتب الموضفين
الكوثيين وغير الكوثيين
في درجات الكادار والخطيف
الزقيات تشمل كافة موظفي الدولة

نصرتی ان کو انیس مرتبہ

توضیح

وَبَيْنَ الْفَنَائَاتِ وَالطَّلَبَةِ لَنُزِيٍّ كَمَوْ دَرْ سَمْعِهِمْ

THE

بِقَوْلِهِ قُلْتُ لِمَ تَقُولُ هَذَا بَيْنَ يَدَيْهِ اَوَّلًا ثُمَّ رَأَى فِي عَيْنَيْهِ

« لنحيط ونلخص » التشريعي الذي وقع فيه . ويمضي - وعَظَ السَّلاطين - « لقول أبا مي الكريت أسرة واحدة متعدية متحانة متأمة - إلى آخر الدَّعْبَةِ اسْمَحَة - وأن محسن الأمة لم يكن يُكْرَسُ ذلك ، بل أثار الخلافات والاستقطابات ولتحرّات وهذا ليس من أخلاق لاسلام دين التآلف ولتراحم والتلاحم والمحة . ويمضي وعَظَ النظم في تنبیس بنیس الى لقوب بأن المطلوب من المواطن اليوم أن يُتَقَرَّ عمله ووظيفته ون بدع ما لقيصر لقيصر وما لله لله . وعَظَ النظم هؤلاء يدكروني ما كتبه المرحوم سيد قطب ودلت في أواخر يوبه ١٩٥٢ حين كان يقاوم طغيان قروق والاحينز ، يقول رحمه الله رحمة واسعة :

« الاسلام الذي يريده الأمريكان وحلفاؤهم في الشرق الأوسط . ليس هو الاسلام الذي يقاوم الاستعمار . وليس هو الاسلام الذي يقاوم الطغيان . ولكنه فقط الاسلام الذي يقاوم الشيوعية . أنهم لا يريدون للاسلام أن يحكم . ولا يطبقون من الاسلام أن يحكم . لأن الاسلام حين يحكم سيُنشئ الشعوب نشأة أخرى الأمريكان وحلفاؤهم اذن يريدون للشرق الأوسط إسلاما أمريكيا . »

(سيد قطب ، دراسات اسلامية ، دار الشروق ، بيروت ، ١٩٧٣ ، ص : ١١٩)

• فهل يريد هؤلاء للكريت اسلاما أمريكيا؟ وهل غفل وعَظَ النظم والسلاطين عن أن الحقوق السياسية للأفراد في ظل الشريعة الاسلامية ودولة الخلافة أكبر وأخطر وأشمل من الحقوق السياسية الممنوحة لهم في ظل الديمقراطية؟ وهل غفل هؤلاء عن أن هذه الحقوق منحها الله في كتابه للأمة فليس بوسع أحد أن يجرّد الأمة منها ، بينما الحقوق السياسية للأفراد في ظل الديمقراطية بالامكان التحايل على مدى شرعيتها وموافقتها من خلال نفس المؤسسة التي شرعتها وهي البرلمان؟ هل غفل وعَظَ النظم أن الاسلام لا يمكن أن يتحول الى تكيّة رسمية فان طبيعة دعوته وطبيعة مصدره ومضمون مساره وهدف مسيره نأبى ذلك وترفض ذلك؟

فقط لوضع الأمور في نصابها ولتوضيح موقف الاسلام الصحيح من الحقوق السياسية للأفراد في ظلّة ، نقول ان الاسلام منح للأفراد حقوقا سياسية أكبر في معابها وأخطر في مساهم وأشمل في مداها من الحقوق التي تمنحها الديمقراطية للمواطن . يُعرّف الدكتور السنهوري الحقوق السياسية بالحقوق التي يكتسبها الشخص باعتباره عضوا في هيئة سياسية مثل حق الانتخاب والترشيح وتولي الوظائف العامة . فما هي هذه الحقوق السياسية في الشريعة الاسلامية ؟

أولا : حق انتخاب رئيس الدولة . للأفراد في ظل دولة الخلافة الإسلامية حق انتخاب رئيس الدولة ، فمن اختاروه لهد المنصب فهو رئيس الدولة شرعي . وبهذا صرح الفقهاء : فمن أقوالهم الصريحة في هذه المسألة قولهم « من اتفق المسلمون على امامته وبيعته ثبتت امامته ووجب معونته . » (« المغني » لابن قدامة ، ج ٨ ، ص ١٠٦) .

وقولهم أيضا :

« الإمامة - أي رئاسة الدولة - تثبت بمبايعة الناس - أي لرئيس الدولة - لا بعهد السابق له »

(« منهاج السلة » ، للإمام ابن تيمية ، ج ١ ، ص ١٤٢) .

ف رئيس الدولة في الاسلام رحل تحتاره الجماعة وترضى به ، وهو يستمد سيطانه من هذا الرضى وذاك الاختيار .

« اذا كان للأفراد في لدوة الإسلامية حق انتخاب رئيس الدولة ، فما أساس هذا الحق ؟ هذا الحق يقوم على أساس مبدأ الشورى ابدى أقرته الشريعة الإسلامية ، وعلى أساس آخر هو مبدأ مسؤولية الجماعة عن تنفيذ أحكام الشرع . أما مبدأ الشورى فقد نطق به القرآن الكريم قال تعالى :

« وأمرهم شورى بينهم » (الشورى ٣٨) فهذا النص صريح في أن أمور المسلمين لا سيما المهمة منها ، ندر بطريق الشورى . ولا شك أن منصب رئيس الدولة من الأمور الخطيرة لثني يجب أن تحري فيها المشاورة ، لأنه أمر يهمهم جميعا ويتعلق بصميم شؤونهم ، فيجب أن يكون لهم رأي فيمن يؤلى عيهم والمشاورة تستلزم أن يبدى كل واحد منهم ريه فيمن يرد انتخابه رئيسا للدولة .

« أما مبدأ مسؤولية الجماعة عن تنفيذ أحكام الشرع ، فهذه المسؤولية تستمد من مجموع النصوص القرآنية وتؤيدها لسوابق التاريخية الثالثة فخطابات الشرع في القرآن الكريم موجهة الى جماعة المسلمين ، مثل قوله تعالى .

(١) « يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو لوالدين والأقربين . »

النساء ١٣٥

(٢) « يا أيها الذين آمنوا وهو بالعقود . »

المائدة ١

(٣) «المؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض المأمرون المعروف ويجهلون عن سكر»
النوبة ٧١

هذه نصوص وأمثالها تدل دلاله واضحة على مسؤولية الجماعة عن تنفيذ أحكام شرع ومنها ما يتعلق بجميع شؤونهم وهذه مسؤولية صحيحة ملقاة على عاتق الجماعة تفصيلى لا يكون السلطان من حق الجماعة عساه لتستعين به على تنفيذ ما هي مسؤولة عنه وهو تنفيذ أحكام شرع.

ولكن مباشرة الجماعة سلطانها هذا لا يمكن أن يتم بصفتها الجماعية ولا هذا غير ممكن عملاً وتقييداً. ولها صهرت نصرة لبيعة في مدسرة ما للجماعة من سلطان. والجماعة من حقها أن تحتار من يوب عنها في مباشرة سلطانها لتنفيذ ما هي مكلفة به شرعاً وهذه الامة من حلاص حقها، لأن ادلك يحق له أن يوكل غيره فيما يمكنه، والامة - جماعة - تسمى - تمتك سلطان وتمتلك الوكيل فيه فهي وحدها تحتار رئيس الدولة

المركز القانوني لرئيس الدولة في الاسلام

وبناء على ذلك يتضح بحلا، المركز القانوني لرئيس دولة في الاسلام فهو مركز النائب والوكيل، لوكيل عن الأمة، فهي التي تختار من عهدها ليدبر شؤونها وفق مذهب شرع الاسلامي وتطبيق سائر حكمه وهذا ما صرح به الفقهاء. ومن أقوالهم ما ذكره لفقيه المشهور ماوردي وهو ينكم عن أثر موت خليفة أو لوربر في سطة الأمير، ما نصه:

« إذا كان تقييد الأمير من قبل خليفة لم يعرف - في الأمر - موت الخليفة، وإن كان من قبل لوربر اعرف موت وزير، لأن تقليد الخليفة ينة عن المسلمين، وتقييد الوزير نيابة عن نفسه. »

(الموردي، «الاحكام السلطانية»، ص ٢٩)

الامة مصدر السلطات :

وإذا كان مركز رئيس الدولة في الاسلام هو مركز الوكيل، فمن ليدبري له يستند سلطانه من موكله، أي من الأمة. والامة هي مصدر السلطات كما تقو في الاصطلاح القانوني الحديث وهو يباشر هذه السلطات باسم الأمة وهذا لا عتدر.

وإذا كانت الأمة تملك حق انتخاب رئيس دولة في لاسلام فكيف تدير هذا الحق فعلا ؟ يقوم به أفراد الأمة مباشرة ؟ أم يقوم هذا الحق طائفة منهم بتحويل من الأمة ؟ الواقع أنه لا يجد في الشريعة نظاما محدد وصريحا في كيفية قيام الأمة بحقوقها في انتخاب رئيس الدولة ، مما يدب على أن نصيبه متروك لتقدير الأمة ، فيمكن أن يكون أسلوب الانتخاب المباشر أو غير المباشر ، فكلما لاسلوبين تتسع له قواعد الشريعة .

• فلانتخاب المبشرينجد له سدا في قوه تعالى : « وأمرهم شورى بينهم » فهذا النص صريح صاهره ، يقتضي أن يتشاور أفراد الأمة في شؤونهم ومهم انتخاب رئيس الدولة ويؤيد هذا الرأي ما قلناه الامم الرازي في تفسير هذه الآية « دا وقعت واقعة وتشاوروا فأشئ الله عليهم » أي لا يفردون رأي . بل ما يحتملوه عليه لا يهزمون عليه .

(تفسير الرازي ، ج ٢٧ ، ص ١٧٧)

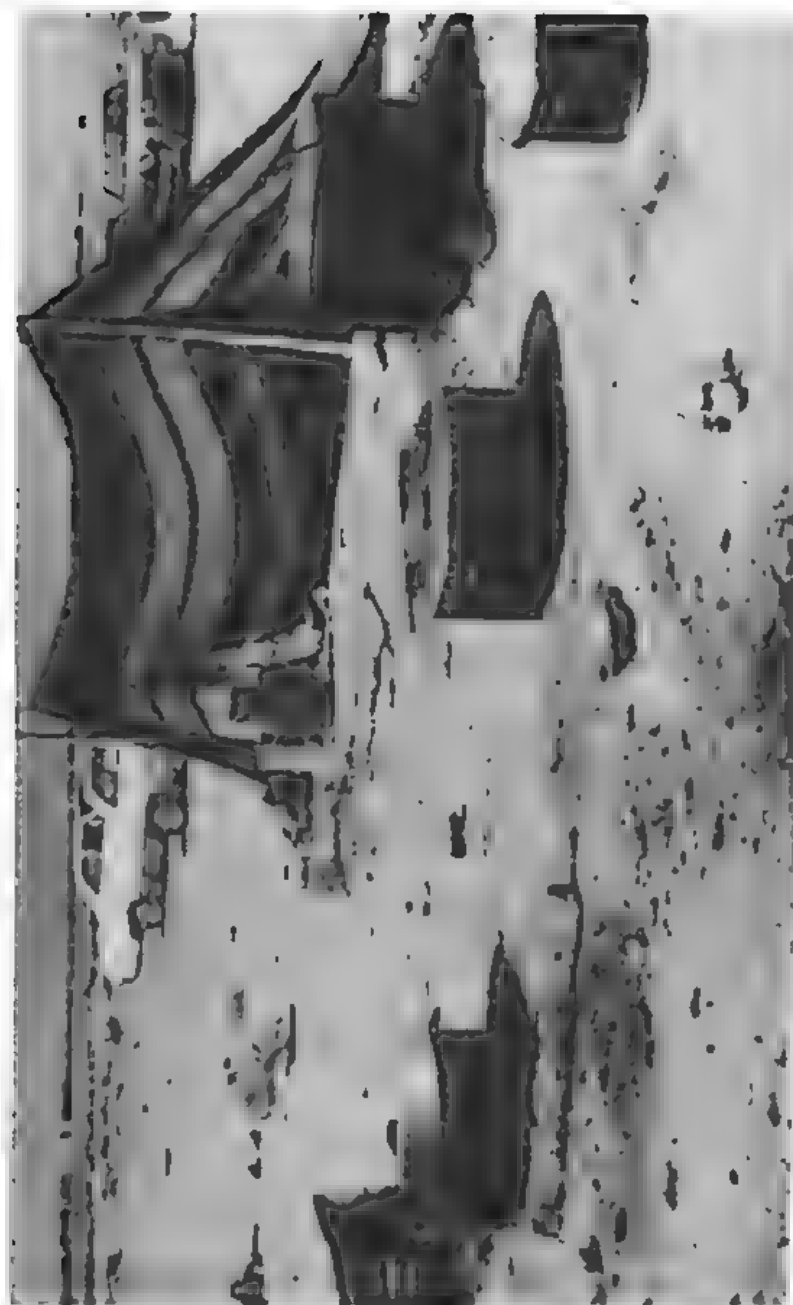
• أم لا انتخاب غير مباشر فيجد له سده في اسوان التاريخية اشبهة في عصر لخلصه ارشدين وهو خير المصور فهماً للاسلام وتطبيقه به ، فقد تم انتخاب أولئك المحض الكرام من قبل طائفة من الأمة هم الذين يسمون أهل الحل والعقد وتحقق بعد ذلك مديعة لأمة لم يحتدروا واعتقدت ذلك لبيعة الكبرى

أهل الحل والعقد

إذا كان انتخاب رئيس الدولة أسلوب الانتخاب غير المباشر أمر سائعا في الشرع الاسلامي وأن الدين يشارونه هم من يسميهم الفقهاء بأهل الحل والعقد ، فمن هم أهل الحل والعقد ؟ وما علاقتهم بالأمة ؟ وكيف يحوزون هذه المرة ؟

• ما من هم أهل الحل والعقد فمن قراءة ما كتبه الفقهاء ادوردي وأويغني العراء وان جلدون فيهم أنهم يتبعون في الأمة التي تثق بهم وترضى رأيهم لما عرف عنهم من الحرص على مصالحها .

• علاقتهم بالأمة ، علاقة اسبب والوكيل ، فهم يشارون انتخاب رئيس الدولة نيابة عن الأمة ، فهم وكلاء عنها ، ومن ثم يعتبر اختيارهم رئيس الدولة اختيار الأمة نفسها



• وهم يحوزون منزله الحل والعقد في شؤون الأمة لأن الأمة هي التي تدفعهم إلى هذه المنزلة باختيارهم لهم

معرفة أهل الحل والعقد في الوقت الحاضر:

إذا أخذنا في الوقت الحاضر بالانتخاب عبر المباشر لرئيس الدولة ، وفنا للأحكام الشرعية ، فلا ماص من قيام الأمة بانتخاب من يمثلونها عنها في مباشرة هذا الانتخاب . ومن تنتخبهم الأمة لهذه المهمة يمكن أن يوصفوا بأنهم أهل الحل والعقد . وعلى الدولة في الإسلام أن تصنع النظام اللازم لاجراء هذا الانتخاب وضمان سلامته . ومثل هذا الأمر ضروري ولازم لايجاد أهل الحل والعقد ، واثبات وكنائهم عن الأمة بالتوكيل الصريح ، لأن التوكيل الضمني يتعذر حصوله في الوقت الحاضر.

ثانيا : حق المشاورة :

• والحق الثاني للأفراد في دولة الإسلام هو حق المشاورة . وهو في الحقيقة امتداد لحق الأمة في انتخاب رئيس لدولة فما دامت هي التي تحاربه وهو وكلها في ادارة شؤونها ، فمن حقها عليه أن يشاورها .

• وإذا كان الخطاب في آيات الشورى موحها إلى الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم على جلالة قدرة وعظيم منزلته . فوجوب المشاورة على غيره من الحكماء أوجب وألزم . وعلى ما قصاه تدل أقوال الفقهاء والمفسرين من ذلك ما جاء في :

(١) كتاب السياسة الشرعية ، لابن تيمية حيث يقول
« لا عى نولى الأمر عن المشاورة فال الله تعالى أمره نبيه صلى الله عليه وسلم »

(٢) وفي تفسير الطبري بهذه الآية يقول :

« أما أمر الله نبيه مشاورة أصحابه مما أمره مشاورتهم فيه نعرفنا منه أمته ليقنوا به في ذلك » .

(ج ٤ ، ص ٩٤)

(٣) يؤيده في ذلك تفسير القرطبي ج ٤ ص ٢٥٠ .

(٤) أما تفسير الرازي لآية الشورى فيقول فيها :

« قال الحسن وسفيان بن عيينه إنما أمر بذلك - أي أمر السي (ص) بالمشاورة - يفتدي به غيره في المشاورة وبصيرسة « هي أمته » .

(ج ٩ ، ص ٦٦)

• وما يؤكد حق المشاورة للأمة على حكمائها ، أن السي (ص) على عظيم قدره ومزله وبأيده بالوحي ، كان كثير المشاورة لأصحابه شاورهم يوم بدر في الخروج للقتال ، وشاورهم في أحد أبيقى في المدينة أم يخرج للعدو ، وأشار عليه الحباب بن المنذر يوم بدر بالزول على الماء فقبل منه ، وشار عليه السعدان ، سعد بن معد وسعد بن عباد يوم الحندق بترك مصالحه العدو على بعض ثمار المدينة فقبل منهما (الرازي ج ٩ ، ص ٦٧) وهكذا كان رسول الله (ص) كثير المشاورة للجماعة الإسلامية حتى ذكر ابن تيمية في السياسة الشرعية أنه : « لم يكن أحد أكثر مشاورة لأصحابه من رسول الله (ص) »

• ونظرا لثبوت حق الأمة في المشاورة ولزومه على رئيس الدولة صرح الفقهاء بأن ترك هذا الحق من قبل رئيس الدولة موجب لعزله في الاسلام . فقد جاء في تفسير القرطبي : « قال ابن عثمة والشورى من قواعد الشريعة وعزائم الأحكام ومن لا يستشير أهل العلم والدين فعلمه واجب » (ج ٤ ، ص ٢٤٩) فلا بقاء لحاكم مستبد في دولة تقام على اساس الاسلام

• ولكن كيف تتم المشاورة ؟ وكيف بالإمكان تنظيم الشورى الواجبة شرعاً نصّاً وروحاً في هذا العصر ؟ ان ما يوفق أحوال العصر وروح الشريعة أن تقوم الأمة بمنتخب أهل الشورى الذين على رئيس الدولة مشورتهم في المسائل العامة ويحلون أيضاً سلطة انتخاب رئيس الدولة اذا شغل منصبه .

ثالثاً : حق المراقبة وما يترتب عليه

وللأمة الإسلامية والفرد المسلم واحد منها حق مراقبة رئيس الدولة وسائر ولائها في أعمالهم وتصرفاتهم التي تخص شؤون الدولة وتستمد الأمة هذا الحق من طبيعة علاقاتها مع رئيس الدولة ، فعلاقتها معه علاقة وكالة ، فهي التي اختارته ، ومن حق الموكل في الشريعة أن يراقب وكيله ليضمن على حسن قيامه فيما وكله فيه . وحق المراقبة يراد في الاسلام لتقويم رئيس الدولة اذا انحرف عن النهج القويم - نهج الاسلام - في الحكم وأول مذكر التقويم تقديم النصح جاء في

الحديث الشريف الذي رواه الإمام مسلم في صحيحه «أن النبي (ص) قال
لدين النصيحة قلنا له؟ قال لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم.»

• قال لم يعد الصبح فمن حق الأمة استعمال القوة اللازمة لتقويمه وردعه عن
الصلح وعن سائر مظاهر الانحراف ولاعوجاج فقد جاء عن النبي (ص) أنه قال:

«والله لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر، ولتأخذن على يد الظالم وتأطيرته
على الحي أطرا، ولتقصرنه على الحق قطرا، أو ليصرين لله نكلوب بعصكم
على بعض، ثم ليلعنكم كما لعنهم»

(رواه أبو داود، انظر: رياض الصالحين، ص ١١٢)

وهي حديث آخر: «ان الناس اذا رأوا ظلما فلم يأخذوا على يديه أوشك أن
يعمهم الله بعقاب منه.»

(نفس المرجع)

رابعا حق العزل

كما ان المركز القانوني لرئيس الدولة في الاسلام هو مركز الوكيل بالنسبة للأمة،
فمن المديهي أن يكون من حقها عزله اذا خرج عن حدود وكراته أو لم يقم بمهام
الوكالة عجزا أو تقصيرا. ولأن من يملك لتعيين يملك العزل، والأمة التي اختارته
فتملك تنحيته اذن. ومباشرة هذا الحق يستلزم مبرر شرعي وهو الخروج عن
حدود الوكالة أو عجز عن القيام بمهامها وهذا ما صرح به الفقهاء.

ابن حزم، الفصل بين الملل والتحلل

يتحدث عن الامام أي رئيس الدولة

«فهو الامام الواجب طاعته ما قادنا بكتاب الله وسنة رسوله (ص) فماذا زاغ عن شيء
منهما منع من ذلك وأقيم عليه الحد والحق، فان لم يؤمن آذاه الا بخلافه خلع
وولي غيره.»

* فليعلم - وعَاظ النظام أحفاد راسبونيس - أن عملية إعتقل فكرة الاسلام بين حدران المساحد لن تحدي ، وأن محاولاتهم في تجسس الاسلام بالحسنة الكويتية مصيرها الفشل ، وجهودهم الحسنة في تطويع الاسلام لمواءمة مراجعات « الأسرة الواحدة » كفر ببعض الكتاب وجاهلية جديدة برفضها بعنف إن الاسلام دعوة عالمية أكرم من كل لحسنات والكيانات ، وثورة تنشى لتسود لا لتصلب وُدّ الأمراء . وحركة تحرير تاريخية كبرى تهدف الى تحطيم كل الطوائف ، حركة يقوده محمد صلى الله عليه وسلم معظم الطوائف طاعوت الظلم والعي ، طاعوت التفرقة الاجتماعية والنظام الطبقي ، طاعوت اشرك ولصممة لسائده ليوم ، وضاعوت الاقطاع السياسي الموحد في الكويت .

* وآخر دعوان أن الحمد لله رب العالمين *

الملاحق

- ملحق رقم (١) إحصاء العاملين بالحكومة الكويتية (فبراير ١٩٧٦)
- ملحق رقم (٢) نظام الأقامة الدائمة
- ملحق رقم (٣) قانون الجنسية
- ملحق رقم (٤) قانون إقامة الأجانب
- ملحق رقم (٥) برنامج العمل الوطني لواب الشعب
- ملحق رقم (٦) وثيقة تجمع الأحرر الديمقراطيين
- ملحق رقم (٧) البرنامج الانتخابي للشباب الوطني الدستوري
- ملحق رقم (٨) منهاج عمل التجمع الوطني
- ملحق رقم (٩) مذكرة ١٨ نائب مقدمة للأمير الراحل صباح السالم الصباح
- ملحق رقم (١٠) بيان الهيئات لشعبية الكويتية حول حل مجلس الأمة

ملحق رقم (١)

إحصاء العاملين بالحكومة الكويتية (فبراير ١٩٧٦ م)

قامت الإدارة المركزية للإحصاء في مجلس التخطيط ، بالاتفاق مع إدارة تخطيط القوى العاملة بإجراء إحصاء للعاملين بالحكومة ، شمل كافة العاملين بالوزارات والهيئات ذات الميزانيات المستقلة والمنحقة بسياربه الدولة ، وذلك حسب الحالة في أول فبراير سنة ١٩٧٦ . وكان هذا الإحصاء قد أجرى بطريقة مماثلة عن أول فبراير سنة ١٩٧٢

أهداف احصاء العاملين بالحكومة .

ويهدف هذا الاحصاء الى توفير بيانات هضبية عن جميع العاملين بالحكومة ، لكي تكون أساسا في دراسة لبحار انوميقي بالحكومة ، ونشمل هذه الدراسة ، خصائص العاملين وتوزعهم بين الادارات المختلفة ووظائف التي يشعوبها ، والرواتب والأجور والبدلات

شمل لاحصاء

يشمل هذا الاحصاء جميع الجهات الحكومية التالية

- أ) الوزارات والادارات الحكومية
- ب) الجهات ذات الميزانيات المنفحة
- ج) الجهات ذات الميزانيات المستقنة

٢ يشمل جميع العاملين بالحكومة سواء كانوا يعملون داخل الكويت أو كان مقر عملهم بالخارج في مهمات رسمية أو اجازات دراسية أو بحثية أو غير ذلك وهم

- أ) الموظفون المعينون على درجات
- ب) دوو الكادرات الخاصة مثل رجات القصاء وهيئة لتدريس بالحامعة
- ج) دوو العتود الخاصة (عقد حرف «ح» وعقد حرف «د») سواء كانوا متعاقدين مباشرة أو بالاعارة من حكومات الدول الأخرى
- د) الموظفون ذوو الرواتب المقطوعة
- هـ) العاملون على مكافآت ولا يرتبطهم رابط قانوني
- و) المستحلون الدائمون والمؤقتون .

٣ لا يشمل هذا الاحصاء الفئات التالية :

- أ) الوزراء
- ب) أعضاء مجلس الأمة .
- ج) رجال الجيش من أفراد بقوات المسلحة
- د) رجال الشرطة بوزارة الداخلية .
- هـ) لجنة المتافعات
- و) أعضاء المجلس البلدي ، لجنة التثمين
- ح) المتدربون لدى بعض الوزارات قبل التحاقهم بالعمل العملي

٤ - تم حصر المؤسسات الآتية :

- أ) مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية
- ب) شركة نطق الكويت

بيانات عامة

تدل النتائج لاجمالية لاحصاء العاملين بالحكومة على أن عدد العاملين بتدبير بالحكومة حسب الملاحظة في أول فبراير ١٩٧٦ هو (١١٦٤٥١) منهم (٤٦٧٦٩) كويتيين ، (٦٩٦٨٢) غير كويتيين أي أن نسبة الكويتيين العاملين بالحكومة حوالي (٤٠,٢٪) من حصة العاملين ، مقابل (٥٩,٨٪) لغير الكويتيين

وبلغ عدد الموظفين (٦٢٢٣٩) أي نسبة (٥٣,٥٪) من حصة العاملين منهم (٢٦٦٧٢) كويتيون أي نسبة (٤٢,٩٪) من حصة الموظفين مقابل (٣٥٥٦٧) غير كويتيين يعادل (٥٧,١٪)

ما عدد المستخدمين والعمال فيبلغ (٥٤٢١٢) بما يعادل (٤٦,٥٪) من حصة العاملين ، منهم (٢٠٠٩٧) كويتيين أي نسبة (٣٧,١٪) من حصة المستخدمين ، مقابل (٣٤١١٥) غير كويتيين نسبة (٦٢,٩٪) أي أن نسبة الوافدين في هذه الفئة تعادل (١٧,٠٪) من حصة الكويتيين

وبوصح الحلول التالي عدد موظفين والمستخدمين عام ١٩٧٦ مقارنة بعامي ١٩٧٢ ، ١٩٦٦

عدد موظفين والمستخدمين عام ١٩٧٦ مقارنة بعامي ١٩٧٢ ، ١٩٦٦

	١٩٧٦		١٩٧٢		١٩٦٦	
البلدان	كويتيين	نسبة غير كويتيين	نسبة كويتيين	نسبة غير كويتيين	نسبة كويتيين	نسبة غير كويتيين
موظفين	٣٩١٧٢	٤٦,٥	٣٥٥٦٧	٥٧,١	٦٢٢٣٩	٤٢,٩
I	٥٧٠	—	٥١٢	—	٤١٢	—
مستخدمين	٦٠٩٧	٦٢,٩	٣٤١١٥	٦٢,٩	١٦٩٤	٤٢,٩
٢	٤٣٢	١٩	٤٣٢	١٩	٤٣٢	١٩
المجموع	٤٥٢٦٦	٤٦,٥	٣٩٩٨٢	٥٧,١	٧٨٦٧٨	٤٢,٩

١ - بما فيه حتى الزوايا المقطوعة والمحدودة الخاصة

ويستخلص من هذا الجدول ما يلي

رد إجمالي عدد العاملين في ١٩٧٦ نسبة (٢٩,٥٪) ، (١٢,٤٣٪) عن ما كان عليه في عامي ١٩٧٢ ، ١٩٦٦ على التوالي حيث رد عدد العاملين لكويتيين في ١٩٧٦ نسبة (٣٥,٢٪) ، (٨١,٢٪) بينما رد عدد العاملين لغير كويتيين في ١٩٧٦ نسبة (٢٥,٩٪) ونسبة (١٥,٨٦٪) عن ما كان عليه في عامي ١٩٧٢ ، ١٩٦٦ على التوالي

كذلك رد عدد موظفين في عام ١٩٧٦ نسبة (٥٨,٥٪) ، (١٠,٧٦٪) عن ما كان عليه في عامي ١٩٧٢ ، ١٩٦٦ على التوالي في حين رد عدد المستخدمين والعمال نسبة (٧٪) ، (١٤,٧٪) على التوالي .

ويوضح الجدول التالي عدد موظفين موزعين حسب نوع في عام ١٩٧٦ مقارنة بما كان عليه في عام ١٩٧٢ ، ١٩٦٦

عدد الموظفين حسب النوع والجنس (١٩٧٦)، (١٩٧٢)، (١٩٦٦)

نوع	١٩٧٦			١٩٧٢			١٩٦٦		
	كويتيون	غير كويتيين	الجملة	كويتيون	غير كويتيين	الجملة	كويتيون	غير كويتيين	الجملة
ذكور	١٩٤٧	١٦٢٦٢	١٦٤٥٦	١٠١١٢	٥٥٤٤	١٠٦٦٦	١٦٢٦٢	١٦٢٦٢	١٦٢٦٢
سنة %	٧٤	٢٦	١٠٠	٦٨	٣٢	١٠٠	٧٤	٢٦	١٠٠
نساء	١٧٢٥	١٦٠٥	٣٣٣٠	١٦٧١	٣٧٥	٢٠٤٦	١٦٠٥	١٦٠٥	٣٢١٠
سنة %	٢٦	٢٦	١٠٠	٣٢	٣٢	١٠٠	٢٦	٢٦	١٠٠
الجملة	٣٦٧٢	٣٢٣١٧	٣٦٩٨٤	١١٧٨٣	٥٨٩٩	١٢٩٨٢	٣٢٣١٧	٣٢٣١٧	٣٢٣١٧
%	٢٨	٧٢	١٠٠	٩	٩١	١٠٠	٢٤	٧٦	١٠٠

عدد الموظفين يشمل ذوي الصلة الخاصة والرواتب المقطوعة

ومن هذا الجدول يتضح ما يلي .

١ - بلغت نسبة الذكور في الموظفين الكويتيين في عام ١٩٧٦ (٧٤,٨٪) من جملة الموظفين الكويتيين ، وبنسبة أصبحت ستة لاثان لكويتيات الموظفات في الحكومة كنسبة (٣١) من الموظفين الكويتيين وقد كانت هذه النسبة في عام ١٩٧٢ حوالي (٦١) وهي عام ١٩٦٦ بنسبة (٢٢) . ويتضح من ذلك لزيادة كبيرة في ستة لاثان بكويتيات الموظفات

٢ - بلغت نسبة الذكور في الموظفين الغير كويتيين في عام ١٩٧٦ حوالي (٧٣,٨٪) من جملة الموظفين الغير كويتيين وذلك أصبحت ستة لاثان كويتيات كعاملات في الحكومة حوالي (٣١) وقد كانت هذه النسبة (٥٠,٢) تقريبا في عام ١٩٧٢ وحوالي (٣١) في عام ١٩٦٦

٣ - وبلغت نسبة الذكور في إجمالي الموظفين بالدولة في عام ١٩٧٦ حوالي (٧٤,٢٪) وقد تكون نسبة الاثان في الذكور في إجمالي العاملين حوالي (٣١) وكانت بنفس هذه النسبة في سنة ١٩٧٢ وحوالي (٦١) في سنة ١٩٦٦

المستوى التعليمي للعاملين في الدولة

بلغ عدد الأميين لعاملين في الدولة في أول فبراير ١٩٧٦ (٢٩٩٨٣) فردا بنسبة (٢٥,٧٪) من جملة عاملين في مقابل (٢٨٤٨) فردا عام ١٩٧٢ يمثلون (٣١,٢٪) من جملة عاملين في هذه السنة

وبلغ عدد الأميين من الكويتيين (١١٢٦٦) فردا بنسبة (٢٤,١٪) من جملة العاملين الكويتيين في سنة ١٩٧٦ ، بينما بلغ عدد الأميين من الكويتيين (١٠٨٤٤) فردا بنسبة (٣١,٤٪) في سنة ١٩٧٢

أما الأميين من غير الكويتيين فبلغ عددهم (٢٩٩٨٣) فردا في فبراير سنة ١٩٧٦ بنسبة (٢٦,٩٪) من جملة العاملين غير الكويتيين ، وفي عام ١٩٧٢ بلغ عددهم (١٧٢٠٤) فردا بنسبة (٣١,١٪) الأمر الذي يشير الى انخفاض نسبة الأمية في القطاع الحكومي على رغم من الزيادة في الأعداد المطلقة للأميين

وتشير النتائج المقارنة لعامي ١٩٧٦ . ١٩٧٢ إلى الارتفاع الملحوظ في المستوى التعليمي لفئة الموظفين العاملين بالحكومة كما يلي

الموظفون الأميون أو يقرأون ويكتبون ولا يحملون مؤهلات بمشون

نسبة (١٨,٨ %) من إجمالي الموظفين في عام ١٩٧٦ في مقابل (٢٤,٨ %) في عام ١٩٧٢

نسبة (٢٩,٥ %) من إجمالي الموظفين الكويتيين في عام ١٩٧٦ في مقابل (٤١,٣ %) في عام ١٩٧٢ .

نسبة (٧,٦ %) من إجمالي الموظفين الغير كويتيين في عام ١٩٧٦ في مقابل (٩,٧ %) في عام ١٩٧٢

الموظفون الذين يحملون شهادات دراسية حتى دون الجامعية يمثلون .

نسبة (٥٤,٤ %) من إجمالي الموظفين في عام ١٩٧٦ مقابل (١٥,٢ %) في عام ١٩٧٢

نسبة (٥٩,١ %) من إجمالي الموظفين الكويتيين في عام ١٩٧٦ مقابل (٥٠,٢ %) في عام ١٩٧٢ .

نسبة (٤٩,٥ %) من إجمالي الموظفين الغير كويتيين في عام ١٩٧٦ مقابل (٥١,٩ %) في عام ١٩٧٢ .

الموظفون الذين يحملون شهادات جامعية وما فوقها يمثلون

نسبة (٢٦,٨ %) من إجمالي الموظفين في عام ١٩٧٦ في مقابل (٢٤,٠ %) في عام ١٩٧٢

نسبة (١٦,٤ %) من إجمالي الموظفين الكويتيين في عام ١٩٧٦ في مقابل (٨,٥ %) في عام ١٩٧٢

نسبة (٤٢,٩ %) من إجمالي الموظفين الغير كويتيين في عام ١٩٧٦ في مقابل (٣٨,٤ %) في عام ١٩٧٢

وبحلول التالي يوضح هذه مقاربة بالتفصيل حيث نجد اختلاف في سلم المؤهلات الدراسية في كل من الموظفين الكويتيين ولوفديين نسبة الحاصلين في عام ١٩٧٦ على مؤهلات دون مستوى الدرجة الجامعية الأولى من الموظفين الكويتيين تزيد عن نظيرتها غير الكويتيين (٥٩,١ % . ٤٩,٥ %) على الترتيب في مقابل (٥٠,٢ % . ٥١,٩ %) على الترتيب في سنة ١٩٧٢

أما الموظفين الحاصلون على درجات جامعية وما فوقها فنريد سببهم كثيرا في غير الكويتيين عنها في الكويتين إذ تعاد (٢ - ٧) تقريبا لدرجة الجامعية الأولى

العامون في اسئلة حب البقاء التعليمية

بيات	كويتي	غير كويتي	الحملة				
امي	١٩٧٦	١١٢٦٦	٢٤١	١٨٧١٧	٢٣٩	٢٩٩٨٣	٢٥٧
بقرا ويكتب	١٩٧٦	١٠٨٤٤	٣١٤	١٧٢٠٤	٣١١	٢٨٠٤٨	٢١٣
	١٩٧٦	١٤٦٤٢	٣١٣	١٩٨١٧	٢١٤	٣٤٤٥٩	٢٩٣
	١٩٧٦	١١٧٥٩	٣٣٩	١٥٠٠٨	٢٧١	٢٦٧١٧	٢٩١
شهادة انتائية	١٩٧٦	٣٧٧٧	٨١	٢٦٧٤	٣٩	٦٤٥١	٥٥
	١٩٧٦	٢٧٧٧	٨١	٢٤٦٠	٤٤	٥٢٣٧	٥٩
شهادة متوسطة	١٩٧٦	٦٢١٦	١٣٣	٣٣٠١	٤٧	٩٥١٩	٨٢
	١٩٧٦	٣٤٩٥	١٠١	٣٦١٠	٦٥	٧١٠٥	٧٩
شهادة لائمية	١٩٧٦	٦٠٦٧	١٣٠	١٠٤٧٢	١٥٠	١٦٥٣٩	١٤٢
	١٩٧٦	٣٦١٥	١٠٥	٨١٢٤	١٢٨	١١٧٣٩	١٣٠
فوق الثانوية	١٩٧٦	١٧١١	٣٨	١٦٨٣	٢٤	٣٤٤٤	٣
وحد الجامعة	١٩٧٦	٥٠٧	١٥	١٠١٢	١٨	١٥١٩	١٧
المرجحة الجامعية	١٩٧٦	٢٨٧٥	١٢	١٢٩٩	١٧٤	١٤٩٧٤	١٢٩
الاولى	١٩٧٦	١٤٩٩	٤٣	٧١٥٧	١٣٩	٨٦٥٦	٩٦
دورات جامعة	١٩٧٦	١٦١	١٣	٩١٩	١٣٣	١٠٨٣	٠٩
عليا	١٩٧٦	٩٢	١٣	٧٧٤	١٢٤	٨١٦	٠٩
الحملة	١٩٧٦	٤٦٧٦٩	١٠٠	٦٩٠٨٢	١٠٠	١١٦٤٥١	٠٠
	١٩٧٦	٣٤٥٨٨	١٠٠	٦٥٣٤٩	١٠٠	٨٩٩٣٧	٠٠

توزيع الماططين حسب التسيطات وسنة التسيمة

التسيطات	١٩٧٦				١٩٧٧			
	عدد الماططين	النسبة	متوسط مدة التسيمة	سنة من أهم مدة جديدة أكثر من ٥ سنوات	عدد الماططين	النسبة	متوسط مدة التسيمة	سنة من أهم مدة جديدة أكثر من ٥ سنوات
الكرنت	٤١٧٠٩	٤٧٣	١	٣٤٥٨٨	٤١٧٠٩	٤٧٣	١	٣٤٥٨٨
الجمهورية العربية السورية	٥٤١٠	١٣	١	٤٤١٧	٥٤١٠	١٣	١	٤٤١٧
مملكة العربية السورية	١٧٨١	٤	١	١٠٧٣	١٧٨١	٤	١	١٠٧٣
الجمهورية العربية السورية	٤١٦٧	١٠	١	٣١٩٣	٤١٦٧	١٠	١	٣١٩٣
جمهورية اليمن العربية	٣٣٠٣٣	٧٩	١	١٨٩٤٣	٣٣٠٣٣	٧٩	١	١٨٩٤٣
المملكة الأردنية الهاشمية والقطر	٣٨٨٩	٩	١	٣٧٨٥	٣٨٨٩	٩	١	٣٧٨٥
الجمهورية العربية السورية	١٥٧٤	٤	١	١٠٩٦	١٥٧٤	٤	١	١٠٩٦
جمهورية مصر العربية	٩٤٧٤	٢٢	١	١٠١٧٩	٩٤٧٤	٢٢	١	١٠١٧٩
أمارات الخليج العربي	٢٤٤٥	٦	١	١٥٠٤	٢٤٤٥	٦	١	١٥٠٤
البلاد العربية الأخرى	٤١١	١	١	٢٤٦	٤١١	١	١	٢٤٦
إسرائيل	٢٤١	٦	١	١٨٨١	٢٤١	٦	١	١٨٨١
باكستان	٥٤١٦	١٣	١	١٣٤٤	٥٤١٦	١٣	١	١٣٤٤
الهند	٧٨٨٨	١٩	١	١٥٥٧	٧٨٨٨	١٩	١	١٥٥٧
البحر الأحمر والأندلس الوطني	١٠٣٣	٢	١	٧١٣	١٠٣٣	٢	١	٧١٣
والبحر الأحمر	٧٤١	١	١	٩٧٩	٧٤١	١	١	٩٧٩
بنج حسيه	٧٤١	١	١	٩٧٩	٧٤١	١	١	٩٧٩
البحر	٧٤١	١	١	٩٧٩	٧٤١	١	١	٩٧٩

توزيع العاملين حسب الجنسية

يبلغ عدد العاملين غير الكويتيين في عام ١٩٧٦ (٦٩٦٨٢) وأن نسبتهم تعادل (٥٩,٨٪) من حملة التعليم بالحكومة. ويبلغ عدد لوفدين عرب منهم (٦١٩٠٤) أي أن نسبة ذوي الحسابات العربية تعادل (٨٨,٨٪) من حملة التعليم غير الكويتيين. كما تعادل (٥٣,٢٪) من حملة العاملين بالحكومة وذلك في معدل (٩٠,٤٪) ، (٥٥,٦٪) على الترتيب في عام ١٩٧٢.

ومن الحدود التالية نتضح أن على نسبة لعاملين هو الأردنيون والفلسطينيون الذين تبلغ نسبتهم حوالي (١٩,٤٪) بليهم 'مصريون بسنة (١٦,٩٪) وعراقيون الذين يمثلون (٤,٧٪). ثم الجمهورية العربية السورية (٣,٣٪) أما باقي الحسابات فتمثل في حملتها (١٥,٥٪) من حملة العاملين لدى الدولة.

كما تشير البيانات إلى أن متوسط مدة لخدمته بالحكومة بعاملين غير الكويتيين (٩,٥) سنة وأطول مدة خدمة هي للسائين الذين يصل متوسط مدة خدمتهم (١٣,٣) سنة ، وأقصر مدة خدمة هي لمواطني جمهورية مصر لعربية حيث يبلغ متوسطها خمس سنوات وباقي الحسابات تتراوح مدة خدمة العاملين منها بين هذين الحدين.

نصرا لأن المتوسط المرجح مدة الخدمة حسب الجنسية يتأثر سمط التوزيع حسب فئات مدة الخدمة ، فهو يميل إلى الانحدار إذ زادت نسبة العاملين في فئات السنوات الأولى لمدة الخدمة وتميل إلى الارتفاع إذا قلت نسبة العاملين في فئات السنوات الأخيرة ولهذا فقد تم حساب نسبة العاملين ، ممن لهم مدة خدمة أكثر من ٥ سنوات لكل حسيبة.

وتشير البيانات أن هذه النسبة تتراوح ما بين (٩,٢٪) لمواطني المملكة العربية السعودية والعاملين وأغلبها (٤,٢٪) لمواطني جمهورية مصر العربية. وذلك في عام ١٩٧٦ وكنت أعلى هذه نسب في عام ١٩٧٢ (٨,٧٪) لسائين وأقلها للمصريين (٣,٥٪).

توزيع العاملين على الجهات الحكومية

يوضح الجدول التالي عدد العاملين لدى الدولة (كويتي ،عبر كويتي) في كل جهة من الجهات الحكومية في سنة ١٩٧٦ والأعداد لاسطرة في سني ١٩٦٦/١٩٧٢ وقد استندت ودررة الداخلية من المقارنة لأن بيانات سنة ١٩٦٦ تشمل رجال الشرطة في حين أن بيانات ١٩٧٢/١٩٧٦ لا تشملهم.

ومنه يتضح أن أكبر عدد من العاملين يوجد بوزارة لثربية ووزارة الصحة العامة. حيث تشمل وزارة لثربية (٣٣٨٣٧) ما يعادل (٢٩,١٪) من حملة لعاملين ، بينما تضم وزارة لصحة العامة (١٥٩٧١) نسبة (١٣,٧٪) من حملة العاملين في عام ١٩٧٦.

وبمقدرة ذلك لم تكن عليه بحالة في عام ١٩٧٢ تنصيح أن ورة التربة كانت نصه (٢٢٦٨٠) أي حوالي ٢٥٪ من جملة عامين . بينما بلغ عدد عامين في ورة الصحة العامة (١٢٠٨٢) يسدل (١٣٪) من حملة عامين

وقد كانت هذه لأرقام في عام ١٩٦٦ (١١٩١٩) سنة (٢٣٪) - (٦٤١٧) سنة (١٢٪) على الترتيب

هـ وقد بلغت أعلى نسبة من العاميين الكويتيين في الجهات الحكومية هي (٧٦٥٪) من إجمالي عامين في وزارة التجارة ووردة التجارة والصناعة (٦٩٦٪) وأقلها سدها (٢٦٪) من إجمالي العاميين في هيئة الإسكان

الترتيب ايسي للعامين في الجهات الحكومية حسب الجنسية

الجهات الحكومية	لترتيب لأول	الترتيب الثاني	الترتيب الثالث
١ وزارة التربية	كويتي	٤١٢	مصري
٢ وزارة الأشغال العامة	كويتي	٣٣٢	أردني وفلسطيني
٣ وزارة الكهرباء والماء (المشاريع)	أردني وفلسطيني	٤٢٥	مصري
٤ دائرة بلدية الكويت	مصري	٣٩٣	كويتي
٥ وزارة للمواصلات (برق وهاتف)	كويتي	٦٨٣	أردني وفلسطيني
٦ وزارة المواصلات (بريد)	كويتي	٧٠٨	أردني وفلسطيني
٧ وزارة المالية	كويتي	٥٨٨	أردني وفلسطيني
٨ وزارة الإعلام	كويتي	٦٢٣	أردني وفلسطيني
٩ وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	كويتي	٥٨٧	مصري
١٠ وزارة الصحة العامة	كويتي	٢٩١	أردني وفلسطيني
١١ دائرة العمارة والمواشي	كويتي	٦٧٠	أردني وفلسطيني
١٢ وزارة التجارة والصناعة	كويتي	٦٩٦	بمبي
١٣ ديوان الموظفين	كويتي	٥٤٠	أردني وفلسطيني
١٤ الحرس الوطني	بمبي	٣١٦	أردني وفلسطيني
١٥ الدبوان الأميري	كويتي	٦١٧	ايراني
١٦ وزارة العدل	كويتي	٤٦٢	مصري
١٧ مجلس الأمة	كويتي	٥٤٢	أردني وفلسطيني
١٨ الأوقاف	كويتي	٣٥٣	مصري

١٧٠	اردني وفلسطيني	٢١٤	كويتي	٣٣٥	مصري	١٩ ديوان المحاسبة
١٧٦	مصري	١٣٥	اردني وفلسطيني	٦٠٠	كويتي	٢٠ ادارة الطيران المدني
٦٦	اردني وفلسطيني	٩٤	مصري	٦٨٠	كويتي	٢١ مجلس الوزراء
٥٦	يمني	٣٠٨	اردني وفلسطيني	٣٣٨	كويتي	٢٢ ادارة املالك الدولة
٦٩	مصري	٣١٢	اردني وفلسطيني	٣٣٩	كويتي	٢٣ وزارة الكهرباء والماء
١٧٣	يمني	٧٨	اردني وفلسطيني	٧٦٥	كويتي	٢٤ وزارة الخارجية
١٥٩	اردني وفلسطيني	٢٢٤	مصري	٤٤٧	كويتي	٢٥ مجلس لخطوط
١٧٠	يمني	١١٨	اردني وفلسطيني	٥٠٠	كويتي	٢٦ وزارة الداخلية
١٧١	يمني	١٨٢	اردني وفلسطيني	٣٣٩	كويتي	٢٧ وزارة الدفاع
						٢٨ وزارة المواصلات
						(العامل)
١٦٥	سوري	١٦٨	كويتي	١٣٧	اردني وفلسطيني	٢٩ الادارة العامة لمطعمه
						الشعبة
١٨٣	اردني وفلسطيني	٢١٧	مصري	٢٢٠	كويتي	٣٠ بنك التسليف
						والادحر
١٧٢	اردني وفلسطيني	٢١١	مصري	٤٠٦	كويتي	٣١ وزارة الاسكان
٩٢	اردني وفلسطيني	١١٨	مصري	٦٦٠	كويتي	٣٢ وزارة النفط
١٤١	مصري	١٩٤	اردني وفلسطيني	٤٩٧	كويتي	٣٣ جامعة الكويت
١٣٦	اردني وفلسطيني	٢٥٥	مصري	٣٨٦	كويتي	٣٤ معهد الكويت
						للابحاث العلمية
١٢٩	مصري	٢٢٠	كويتي	٢٥٨	اردني وفلسطيني	٣٥ بنك الكويت المركزي
١٣٨	يمني	١٥٧	اردني وفلسطيني	٤٤٨	كويتي	٣٦ معهد العربي
						للمخطيط
١٥٦	اردني وفلسطيني	١٨٧	مصري	٢٣٤	كويتي	٣٧ صندوق الكويت
						نتميه
١٢٨	يمني	٢٠٨	اردني وفلسطيني	٢٣٢	كويتي	

تابع. الترتيب السبي للعاملين في الجهات الحكومية حسب الحصة

وبوصح الجدول السابق الترتيب السبي لعمدتين في لجهات الحكومية حسب الحصة ويتضح منه أن الكويتيين يمثلون أعلى النسب في جميع لجهات حكومية فيما عدا دائرة مدنة الكويت والحرس الوطني وديوان المحاسبة ومعهد الكويت للابحاث العلمية

ولملت أعلى سب للكويتيين في أجهزة الدولة في وزارة الخارجية حوالي ٧٦٥ من مجموع العاملين بالوزارة وتبلغ أقل نسبة للكويتيين في الحرس الوطني ، إذ تبلغ حوالي ٩ % وبلي الكويتيين في الأهمية النسبية الاوديون والفلسطينيون ثم المصريون

ملحق رقم (٢) نظام الإقامة الدائمة

تعريف الإقامة الدائمة

انقصود بحق الإقامة الدائمة هو حق الفرد الذي لا يتمتع بحماية الكفيل في الإقامة داخل الحدود السياسية للدولة لأجل غير محدد على أن يحصل للفرد والشركات التي ينص عليها الدستور - وتكسبه الإقامة - ثمة حقوق مكافئة ومرونة في نشاط اقتصادي أو اجتماعي يسمح لدستور للمواطنين الكوئيتيين فيما عد، تربي لوطائف العامة ذات الطابع السياسي والعسكري وحقوق التصويت والانتخاب والتجنيد وغير ذلك من الحقوق والواجبات السياسية

الأفراد الذين يتمتعون حق الإقامة الدائمة

تسمح لأقامة الدائمة للأفراد الذين يرى الحكومة أن الدولة تحتاج إلى خدماتهم في أي من مبدد النشاط الاقتصادي والاجتماعي التي تدرسه وأن منحهم هذا الحق يدفعهم إلى الاسهام في نهضتها ورحاتها حال ومستفلا ، وعلى أن لا ترتب على اصدهم أي اجتماع الكوئيتي الحاق أي ضرر مادي أو معنوي له . ويترب على منح لفرد حق الإقامة الدائمة كتساب معولية من أقارب الدرجة الأولى ه هـ حق يصح ، طالما كانوا في كفالته ومسئوليه

الشروط التي يجب توفرها لمنح حق الإقامة الدائمة

يمكن منح الإقامة الدائمة لأي فرد سمي إلى دولة عرسه أو أحسبه ما دامت تتوفر فيه الشروط الآتية :-

- أ - أن يكون بالعامس الرشيد حسب القانوك الكوئيتي
- ب - أن يجيد القراءة والكتابة وتحدث باللغة العربية (ويمكن أن يستثنى من هـ شرط الأفراد الذين أدوا لخدمة خدمات مرموقة) ، كما يعفى من هـ لشرط من فقصوا في الكويت مدة لا تقل عن خمس سنوات
- ج - أن يكون متمتع بحسن السير والسلوك ونسمة الجيدة
- د - أن يكن حاليا من المهاجر المعفاه والمعوفة
- هـ - أن تكون له مهنة معروفة سبق له مزاومتها خارج دولة الكويت أو داخلها
- و - ألا يكون هناك ما يحول دون دحواله البلاد بصورة قابوية

المعايير التي تُقنع لمنح الإقامة الدائمة .

يجب انوع خطة دقيقة لمنح الإقامة الدائمة يراعى فيها الاحتياط على أسس محدّدة وبطريقة موضوعية بحيث تُحصر قيمه تحتاج اليهم الدولة من أوافد من كم يجب أن يأخذ أسس الاحتياط من الاعتبارات الوضع المتوقع في المستقبل سواء من حيث حجم المجتمع السكاني أو تركيبة الامر الذي يدعو الى الاستعانة بالبيانات الإحصائية الى أقصى درجة ممكنة

وبذا كان العرص من منح الإقامة الدائمة للأفراد هو استكمال انصص في قوة العمل الكويتية لذلك يجب أن يفتصر منحها على الأفراد الداخلين في قوة العمل وفقاً لتعريف المنع وهو «الأفراد الذين يمكنهم المساعدة بطاقتهم الجسمانية أو الذهنية في إنتاج السلع والخدمات» شرط ثبوت حاجة أي من القطاعات الاقتصادية المحتاجة في الدولة اليهم

ولصمان الحكم الموضوعي على صلاحية الطلاب المقدمة للحصول على الإقامة الدائمة يبرم اتباع نظام محكم مسي على عطاء تقديرات رقمية للخصائص المحتاجة للطلاب ، بحيث ترتب اطلال مارلياً حسب مجموع الدرجات بعد استبعاد الطلاب التي لا تحقق الحد الأدنى المطلوب وتكون الأولوية بعد ذلك لأصحاب الدرجات الأعلى وقد للحاجة ، ولا مد بطيئة الحال أن يكون الطلب المقدم مستوفياً للشروط السابق الإشارة إليها من المقترحات انخاصة منح الإقامة الدائمة .

ويمكن تقسيم الخصائص التي يسى عليها تقييم طالبي الحصول على الإقامة الدائمة تقسيم موضوعياً كالآتي :

أ الخصائص الديموجرافية .

وتشمل السن وسكان الميلاد والحيية والحالة الزواجية .

ب - الخصائص الاقتصادية

وتشمل المهة ومدة مزاولتها والكفاءة في العمل والمهارة والحالة العملية .

ح الخصائص الاجتماعية :

وتشمل الحالة التعليمية والإعالة والمقومات الشخصية

ويمكن تقييم الطلاب على أساس الخصائص لاسمه مع مراعاة تقسيم الطالبيين الى فئتين أولاً فئة السكان المقيمين ، الكريت لغير عرض الزيادة أو السيحة أو العلاج والثانية الأفراد المقيمين خارج الكريت عند تقديم الطلب

قانون الجنسية

لقد نص قانون الجنسية الكويتية الصادر بمرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ ، المعدر بمرسوم أميري رقم (٢) سنة ١٩٦٠ ولقانون رقم (٢١) سنة ١٩٦٥ ، ولقانون رقم (٧٠) لسنة ١٩٦٦ الأمر التي تتعلق بالجنسية

وقانون الجنسية في كل بلاد يعتبر من أهم القوانين وعدله أثره هو الذي يرسم حدود لوطن ويمر بين موطن والأجنبي ، وسند الذي يُبسّ به قانون ينظم جنسية مواطنيه يعوره مقوم من أهم مقومات

وقد بحثت بعض دول في وضع طائفة من مخصصات موضوعية عن الجنسية في دستورها كما فعل لیسور لیبی ولا يحتل دستور من دستير للبلاد محصورة من الاشارة الى جنسية ولي القانون اندي ينظمها

من حل ذلك كان هو جوهري ان يكون على رأس التشريعات التي تصدرها حكومة الكويت قانون الجنسية وقد صدر قانون سابق رقم (٢) سنة ١٩٤٨ نظم الجنسية الكويتية على غرار قانون الجنسية المصري الصادر في سنة ١٩٢٩ ولكن يبدو ان هذا القانون كان خطوة من التطبيق العملي محدود ، فتبي عن معروف (١) ان لا حص به يتم حصر المواطنين بدين بعرون كويتيين بمقتضى احكامه

ولقد انبجى يعرض تنظيم الجنسية الكويتية تنظيم مفصلا وقد روعيت فيه الملامات جنسية مع الالتزام بالادبيات المعترف بها في قوانين الجنسية في البلاد المتحصرة

قانون الجنسية

لما كان هذا القانون يعتبر من الناحية اعلمية وب تشريع ينظم الجنسية لكويتية ، كان من الضروري ان يند تحديده من هم الكويتيون الذين يؤسسون موطن الكويتي لأول مرة ، وهذه هي جنسية التأسيس او عبارة اخرى الجنسية بصفة صلبة .

وسنستعرض في لندية ذكر مواد القانون رقم (٧٠) سنة ١٩٦٦ - ثم نأتي عليها شرح والتحليل

المادة (١)

لكويتيون ساء هم متوصون في الكويت قبل سنة ١٩٢٠ وكونو محفظين على قمتهم لعدية هه الى يوم شر هذا القانون . وتعتبر اقامه الاصول مكتمه لاقامه المروع ويعتبر شخص محفظ على قمته عدية في لكويت حتى ولو قدم في يد حسي د ك قد سقى ية العودة الى لكويت

(المادة ٢)

يكون كويتي كل من ولد في الكويت وهي الحارج لأب كويتي

(المادة ٣)

يكون كويتيا

- ١ - من ولد في الكويت او في الحارج من م كويتية وكون محفون لأب ومن ثبت سسته لايه قانوني د كان يره محفون لحيه ولا حيه له .
- ٢ - من ولد في لكويت لآبوين محفولين . ويعتبر انقسط مبرود هه م م يثبت لعكس (وهه مود ثلاثة حاصة بكونش نصفه أصله (للتأسيس)

(المادة ٤)

(معدة بالمقاول رقم ٢٠ سنة ٦٦)

يجوز مرسوم - س عني عرض وزير الداخلية - منح لجنسية الكويتية لكل شخص مع سن لرشد اذا توافرت فيه الشروط الآتية

١ - ان يكون قد جعل بطريق مشروع اقامته في الكويت مدة خمس عشرة سنة متتية على الأقل من وقت نشر المرسوم رقم ١٥ سنة ١٩٥٩ او عشر سنوات متتية على الأقل من هذا التاريخ اذا كان عربيا متميا الى بلد عربي - هذا حرج لغير مهمة رسمية مع ختباطه بية العودة - حصصت امدة سني يفصيه في الحارج من حسب مدة اقامته في بكونت

٢ - ان يكون له سب مشروع بريق وان يكون حسن لسيره غير محكوم عليه بحريمة محلة بشرف والامه

٣ - ان يعرف اللغة العربية

٤ - ان يكون عني كفاءة تحتاج اليه لبلاد

ولا تمنح لجنسية لكويتية طلف ليهه للاحكام لعدد بريد عني خمس شحص في اسنة الواحدة . وتؤلف لجنة من بكويتيين . تعين بقرار من وزير لداخلية وكون مهمتها اختيار من تقترح منحهم لجنسية الكويتية في حدود العدد المذكور له سوي من بين طاسي الشخص

(المادة ٥)

معدلة بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٦)

استثناء من احكام المادة السابقة ، يجوز منح الجنسية الكويتية بمرسوم لم يأتي أولاً من أدى للبلاد خدمات جليلة -

ثانياً . من ولد في الكويت من ام كويتية وحافظ على الاقامة فيها حتى بلوغه سن الرشد وكان أبوه الاحسي قد هجر أمه او طلقها او توفي عنها ويجوز بقرار من وزير الداخلية معاملة القصر ممن يتوافر فيهم هذه الشروط معاملة الكويتيين من جميع الوجوه لحين بلوغهم سن الرشد.

(المادة ٦)

(معدلة بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٦)

لا يكون للاجنبي الذي كسب الجنسية وفقاً لاحكام المواد ٤ ، ٥ ، ٧ و ٨ من هذا القانون حق الانتخاب لاية هيئة نيابية قبل انقضاء عشرين سنة من تاريخ كسبه لهذه الجنسية وتسري هذا الحكم على من سبق لهم التجنس بالجنسية الكويتية قبل هذا التعديل وتسري العشر سنوات سنة بالنسبة الى هؤلاء من وقت نشر هذا التعديل.

ولا يكون للاجنبي المذكور في الفقرتين السابقتين حق الترشيح او التيس في اية هيئة نيابية

(المادة ٧)

يترتب على كسب الاجنبي الجنسية الكويتية وفقاً لاحكام المادتين ٤ ، ٥ ان يصحح روجته كويتية ، ما لم يقرر في خلاف سنة من تاريخ عمدها بدخول روجها في الجنسية الكويتية ايها ترعب في الاحتفاظ بجنسيتها الاصلية . وكذلك الأولاد القصر لهذا الاجنبي يعتبرون كويتيين ، ولهم ان يقرروا احتيازا حسبهم الاصلية في خلال السنة التالية لبلوغهم سن الرشد وتسري على الزوجة والأولاد ، في حاله بمائتهم على الجنسية الكويتية احكام المدة السابقة .

(المادة ٨)

(معدلة بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٦)

لا يترتب على زواج المرأة الاجبية من الكويتي ان تصبح كويتية الا اذا اعلنت وزير الداخلية برغبتها في كسب هذه الجنسية ، واستمرت لروحية قائمة مدة خمس سنوات من تاريخ اعلان رغبتها .

ويجوز لوزير الداخلية الاعفاء من كل هذه المدة او بعضها كما يحوز له خلال هذه المدة ان يقرر حرمان المرأة الاجبية من كسب الجنسية الكويتية بطريق التوبة لزواجها .

(المادة ٩)

إذا كسبت الزوجة الإحسية الجسدية الكويتية وفقاً لأحكام مادتين السامتين فإنها لا تفتقد
عند انتهاء الزوجة لا إذا استردت حسناتها الأصلية وكسبت حسية أخرى

(المادة ١٠)

المرأة الكويتية التي تتزوج من أجنبي تدخل في جسية زوجها إذا كان قانون هذا الزواج
يفضي بذلك. ولا جارة لها أن تحتفظ بحسيتها الكويتية خلال سنة من تاريخ الزواج.

(المادة ١١)

يفقد الكويتي حسنته إذا تجسس مختاراً بحسنية أجنبية، ويفقد زوجته الكويتية حسنتها..
إلا إذا اعتمدت رئيس دوائر الشرطة والأمن العام، في خلال سنة من تاريخ عزمها بتجسس زوجها
إنها ترغب في الاحتفاظ بحسيتها الكويتية وكذلك يفقد الأولاد لقصر حسيتهم الكويتية
إذا كانوا يدرسون في حسنية أجنبية لجديدة بموجب القواعد الخاصة بهذه الجسية ولهم أن
يطلبوا رئيس دوائر الشرطة والأمن العام باختيار حسيتهم الكويتية الأصلية في خلال السنة التالية
لبلوغهم سن الرشد

مع ذلك يجوز للكويتي الذي تحس بحسنية أجنبية أن يسترد حسنيته الكويتية إذا طلب
ذلك وتحلى بحسنية لاجسية

(المادة ١٢)

يجوز للمرأة الكويتية التي فقدت حسيتها طفاً لأحكام المادتين السامتين أن تسترد حسيتها
لكويتية عند انتهاء الزوجية إذا طلست ذلك، وكانت أقامت لها لمدية في الكويت أو عادت
للاقامة فيها

(المادة ١٣)

(معدلة بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٦)

يجوز بمرسوم - سواء على عرض وزير الداخلية - سحب الجسية الكويتية من الكويتي الذي
كسب الحسنية الكويتية بالتطبيق لأحكام المواد ٤ - ٥ - ٧ - ٨ من هذا القانون وذلك في
بحالات الآتية

١ - إذا كان قد مسح الحسنية الكويتية بطريق العيش أو ساء على أقارب كادته ويجوز في هذه
لحالة سحب الحسنية الكويتية ممن يكون قد كسبها معه بطريق التبعية من زوجة وأولاد قصر

٢ - إذا حكم عليه خلال خمس سنوات من مسحه لحسنية الكويتية في جريمة محلة
بالشرف أو الأمانة.

٣- اذا عزل من وظيفته لحكومية تذبب لاسباب تنص بالشرف او الأمانة في حاله
حسب سوابق من محبة الحسبة الكويتية

٤- اذا استدعت مصالحة دولة لعل و منها حرجي ذلك ويحرم في هذه الحالة
سحب الحسبة الكويتية ممن يكون قد كسبها معه بطريق المنفعة

٥- اذا توافرت لدا لائل لدى الجهات المختصة على ميمه دستورويج مادي من شأنه هو مص
اصدم الاقتصادي او الاجتماعي في البلاد او على تمنائه الى هيئة سياسة احسبة وحرر في
هذه الحالة سحب احسبة الكويتية ممن يكون قد كسبها معه بطريق المنفعة

(المادة ١٤)

بحر مرسوم ساء على عرض رئيس دوائر الشرطة والامن العام اسقاط الحسبة الكويتية عن كل
من يتمتع بها في الحالات الآتية

١- اذا دحل لخدمة العسكرية لاحدى الدول الاحسبة وفي فيها بارعم من الامر ادي
يصدر له من حكومه الكويت تركها .

٢- دا عم لمصلحة دولة احسبة وهي في حالة حرب مع الكويت وكذب العلاقات
السياسية قد قطعت معها

٣- اذا كانت اقامته الماديه في الخارج واضع الى هيئة من اعراضها العمل على تقويض
لنظام الاجتماعي والاقتصادي لكويت او صدر حكم بدته في حرثم بعض الحكم على أنها
تمس بلاءه للبلاد .

ويترتب على اسقط احسبة ومخالفات المتقدمة المذكور ان تروى احسبة الكويتية عن صاحبها
وحده .

(المادة ١٥)

بحر مرسوم ساء على عرض رئيس دوائر الشرطة والامن العام رد الحسبة الكويتية في اي
وقت اى من سحبت منه او سقطت عنه طبقا لاحكام اددتين اساقفتين

(المادة ١٦)

ليس للدخول في احسبة الكويتية ولا لفقدده ولا لاسقطها ولا لاسردها أي أثر في
الماضي ، ما لم يمس على غير ذلك

(المادة ١٧)

من أُرشد لوارد في هذا القانون تحدد صفه لاحكام القانون الكويتي

(المادة ١٨)

تقررت واعلانت الإحتياز والطست والأوراق لمصوص عبيد في هذا القانون بحسب
وجه إلى رئيس دوائر الشرطة والأمن لعمد وتقديم في حدرج إلى الهيئات لقضوية المعهود إليها
سقط في ذلك

(المادة ١٩)

بعض رئيس دوائر الشرطة والأمن لعدم كل كويتي شهادة بالحسبة الكويتية وذلك بعد
تحقق من ثبوت هذه الجسبة وفقا لاحكام هذا القانون

(المادة ٢٠)

عنا الأثبات يقع على من يدعي انه يتمتع بالحسبة لكونه.

(المادة ٢١)

يجوز ثبوت الجسبة الكويتية ، على لوجه المبين بهذا القانون لتحقيق تحرة لجان تعيين
مرسوم به على عرض رئيس دوائر لشرطة والأمن بعدم ولهذه اللجان ان تستدل على وجود
حسبة لكويتية بأوراق تثبت ذلك ، وبها ان تسمع شهودا موثوقا بشهادتهم وان تأخذ بالشهرة
بعدمه أو بنية قرينة أخرى براهد كافية في اثبات هذه الحسبة وتقدم المحال تقريرا بشيحه
تحقيق على لجنة عليا تبين بمرسوم به على عرض رئيس دوائر الشرطة والأمن العام . ولا يكون
تقرير المحال بهذا الا اذا صدقت عليه اللجنة المعنية

ويصدر مرسوم به على عرض دوائر الشرطة والأمن لعدم تنظيم هذه المحال والاعضاء
التي تسرعها في اعمالها .

(المادة ٢٢)

لا يجوز بعد انعقاد سنتين من وقت العمل بهذا القانون إعطاء حوار سمر الا ان تثبت له
بحسبة الكويتية بموجب احكام هذا القانون .

(المادة ٢٣)

حوارات السفر الصادرة من العمل بهذا القانون وكذلك الجوارب التي تصدر في خلال مدة الستين المذكورين في المدة السابقة لن لا يحمل شهادة الحنية المخصوص عليها في المادة (١٩) تصح ملعاة بسجود انقضاء المدة المذكورة

(المادة ٢٤)

يشترط هذا القانون في الجريدة الرسمية . ويعمل به من وقت نشره . وتصدر القرارات اللازمة لتنفيذه من رئيس دوائر الشرطة والأمن العام .

شروط القانون رقم (٧٠) لسنة ١٩٦٦ بتعديل بعض احكام قانون الحنسة بالعدد رقم ٥٨٤ من (الكويث اليوم) بتاريخ ١٠ / ٧ / ١٩٦٦

ملحق رقم ٤

قانون القامة الاحانب ورقم (١٧) لسنة ١٩٦٨

ستعرض أولا مواد هذا القانون . لتعرف على نصوصه واحكامه ثم تأتي الى نظره تحيلية لهذه النصوص .

١ - دخول الاحانب الكويت

مادة (١)

لا يجوز لأجنبي دخول الكويت أو الخروج منها الا اذا كان يحمل جواز سفر ساري المفعول صادرا من سلطات هذه المحنصة أو أية سلطة أخرى معترف بها أو كان يحمل وثيقة تقوم مقام لحوار وتكون صادرة من إحدى لسلطات المذكورة .

مادة (٢)

يجب ان يكون الحوار او ما يقوم مقامه مؤشرا عليه بسمه لدخول من احدى اقتصبت لمعهد اليها بذلك في الخارج . ويصدر قرار من رئيس دوائر الشرطة والأمن العام بانوع اسماء والاحراء التي تنح بلحصول على اسماء والرسوم التي تحصل عليها .

مادة (٣)

يعني من الحصول على سمة الدخول رعايا الدول التي يصدرها مرسوم بقاء على عرض ورر
الداخلية بشرط المعاملة بالمثل

هذه المادة (٣) وردت بالمرسوم بقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٩ بهذا الشكل

يعني من الحصول على سمة دخول رعايا الدول العربية التي يصدرها مرسوم بقاء على عرض
رئيس دوائر الشرطة والأمن العام

مادة (٤)

لا يجوز لأحسي دخول الكويت أو الخروج منها إلا من الأماكن التي تخصص لذلك بقرار
يصدر من رئيس دوائر لشرطة والأمن العام ، وبعد انتشار على حوز السفر أو الوثيقة التي تقوم
مقامه من الموظف المختص بالرقابة ..

مادة (٥)

على رئاسة السفر والصناعات والسيارات عند وصولها الكويت أو مغادرتها بها ان يقدموا إلى
الموظف المختص كشفاً بأسماء رجال سفهم وطائراتهم أو سياراتهم وركابها والبيانات الخاصة
بهم وعليهم ان يطلعوا السلطات المختصة بأسماء الركاب الذين لا يحملون جوازات سفر أو مدين
يلوح لهم ان حوارات سفرهم غير صحيحة أو غير سارية المفعول وعليهم ان يسلموه من معدرة
السفينة أو الطائرة أو السيارة أو العمود اليها

٢ - اخطار الجهات المختصة

مادة (٦)

على كل احسي دخل الكويت ان يتقدم في خلال ثمان وأربعين ساعة من دخوله إلى دائرة
الحج وحوارات السفر والاقامة وان يجرى مرورا بدخوله ، وعليه ان غير محل اقامته ان يبلغ
في خلال اسبوع عن عوانه الجديد .

مادة (٧)

على مديري الفنادق وحوارتي سفهم ودائرة الحسنة وحوارات السفر والاقامة عن الاحاب
الذين يتزلون في سفهمهم أو يصادفونهم في خلال ثمان وأربعين ساعة من وقت نزولهم أو مغادرتهم ،
وكذلك كل من اوى اجسبا أو اسكه يجب عليه ان يبلغ عن اسم الأحسي وعوانه وذلك في
خلال ثمان وأربعين ساعة من وقت حلول الأجسبي أو مغادرتهم

مادة (٨)

على الأخص خلال مدة إقامتهم أن يقدموا متى طلب منهم ذلك حوار السفر أو وثيقة
في تقوم مقدمه ، وأن يحضروا عند وصولهم من بياديت ، وأن يقدموا عند الطلب إلى دائرة لجنسية
وحوارات السفر والاهمة في الميعاد الذي يحدد لهم .

ويجب في حالة فقد حوار السفر وثيقه أن يبلغوا دائرة لجنسية وحوارات السفر والاهمة عن
ذلك في خلال ثلاثة أيام من تاريخ انعقد أو تلف

٣ - إقامة الأخص في الكويت

مادة (٩)

يجب على كل حسي يريد إقامة في الكويت أن يحصل من رئيس دائرة الشرطة والأمن
العدم على ترخيص بالإقامة

مادة (١٠)

د كد الأخصي لا يقصد إقامته في الكويت من كان عرصه محدد لمروره . حار به أن
سقى دون ترخيص بالإقامة مدة أقصاه شهر واحد

وإذا لم يعدد بكويت بعد انتهاء هذه مدة . حار بحكم عليه بحسب مدة لا تزيد على
سبع واحد وعشرة لا تزيد على سبعة دسرو نصف ، أو واحد هاتين لعقوتين .

مادة (١١)

يعطي وزير الداخلية لأخصي الذي يريد إقامة في الكويت بقصد لساحة ترخيص بالإقامة
لموافة مدة ثلاثة شهر . ويجب عند انتهائها أن يعدد الميلاد ، مما به يحصل على دد الإقامة
لعددية غير عمل

ويحدد شروط والأوضاع التي تمنح بها الإقامة المؤقتة بقرار من وزير الداخلية

مادة (١٢)

يجوز للأخصي أن يحصل على ترخيص بالإقامة لعددية مدة لا تتجاوز خمس سنوات بشرط
أن يصل حوار سفره صاغت للعمل به . وقد انقصت لمدة الترخيص له به وجب عليه أن يعدد
بملا د م به يكن قد طلب تحديده قبل انقضاءه شهر على الأقل ، وقد رفض ثبت التحديد
وجب على الأخصي معددة للملا د خلال سبع من احطاه بالرفض إذا كانت المدة الترخيص
به به قد انقصت . وتحدد الشروط والأوضاع التي تمنح بها الإقامة لعددية بقرار من وزير
الداخلية

وعنى لأحسني في جميع الأحوال . يسع مدة خدمة وجوب شغل عن كل سفره في الخارج وعن تعبير لغيره . ولا يجوز له العيب في الخارج ما تريد على ستة شهور ما يحصل قبل سفره أو قبل انتهاء هذه المدة على ذلك من وزير مدني . ولا يسقط حقه في الإقامة لمحصن به .

مادة (١٣)

تسري مدة لخمسة سنوات مخصوص عليها في مدة سابقة لألجنة في لأحب مدس يكونون مقيمين في الكويت وقف شرط القبول . ونص على عهدهم احكام لمدة المذكورة من وقف العمل بعد القبول .

مادة (١٤)

(لعيت بالتقريب رقم (١) لسنة ١٩٦٣)

مادة (١٥)

يعطي الاحسني الموصف في جهة حكومية بربطه بالخدمة المدنية حول لمدة اني يعمل فيها موظف بشرط ان يكون حاملا لحوا سفر صالح للعمل به . وقد انتهت مدة خدمته . وحسب عليه معددة لكويت في مهلة بي تحدده له وزارة الداخلية على ان لا تقل عن اسبوع ولا تجاوز ثلاثة شهور من انتهاء خدمته وصرف مستحقاته . وعنى الجهة حكومية بي كان لأحسني يعمل بها احضر وزارة الداخلية بانتهاء خدمة الاحسني هو انتهاء

١ - ابعاد الاجسبي

مادة (١٦)

بحور لرئيس دوائر لشرطة والامن العام ان يصدر امرا مكتوبا بابعاد اي احسني . وبوكد حصولا على ترخيص بالاقامة في الاحوال الآتية .

أولا - اذا حكم على لأحسني فأوصت المحكمة في حكمها بابعده

ثانيا - اذا لم يكن لأحسني وسيلة طاهرة للعيش

ثالث - د رأى رئيس دوائر لشرطة والامن العام انبعاد لأحسني تستدعيه لمصلحة العامة او الامن العام او الاداب العامة

مادة (١٧)

يجوز ان يشمل امر بابعاد الاجسبي افراد اسره الاحاب المكلف باعائهم

مادة (١٨)

يُحوّل توقيف الأحسبي الصادر من معاده لمدة لا تزيد على ثلاثين يوما إذا كان هذا التوقيف ضروريا لتنفيذ أمر الإبعاد

مادة (١٩)

لا يُحوّل للأحسبي الذي سبق اعاده العودة إلى الكويت، إلا بادن خاص من رئيس دوائر الشرطة والأمن العام

مادة (٢٠)

يُخرج الأحسبي من الكويت بأمر من رئيس دوائر الشرطة والأمن العام إذا لم يكن حاصلًا على ترخيص بالإقامة و انتهت مدة هذا الترخيص ، ويحوّل له أن يعود إلى الكويت ، إذا توافرت فيه الشروط الواجبة للدخول وفقا لأحكام هذا القانون .

مادة (٢١)

لوزير الداخلية أن يأمر بأن تكون بفقدت اعداد الأحسبي هو وأسرته أو إخراجهم من الكويت من مال هذا الاجسبي إذا كان عنده مال

مادة (٢٢)

إذا كان للأحسبي الصادر امر بابعاده أو بإخراجه مصالح في لكويت تقتضي التصفية اعطي مهلة لتصفيتها بعد ان يقدم كفالة
و يحدد وزير الداخلية مقدار هذه المهنة بحيث لا تزيد على ثلاثة أشهر

٥ - احكام ختامية :

مادة (٢٣)

رسوم الترخيص بالإقامة ورسوم تحديدها تحدد بقرار من وزير الداخلية

مادة (٢٤)

يعاقب بالحس مدة لا تزيد على ثلاثة شهور وبغرامة لا تزيد على (٧٥) دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف احكام المواد ١ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ١٢ و ١٥ و ٢٠ من هذا القانون .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على ستة شهور وعرامة لا تزيد على (١٥٠) ديناراً أو إحدى هاتين العقوبتين لكل من حالف احكام المادة (١٩) من هذا القانون
وفي حال المحاكمة لاحكام مادتين ١ و٤ من هذا القانون يحكم بمصادرة لمركبة أو اسدرة أو غيرها من وسائل النقل التي استجتمعت لتسهيل ارتكاب المخالفة بمساعدة التسليح على دخول البلاد

مادة (٢٥)

يستثنى من تطبيق احكام هذا القانون
(أ) رؤساء الدول وأعضاء اسرهم .
(ب) رؤساء البعثات السياسية واسرهم وموظفهم الرسميين ولقناصل واسرهم وموظفهم لرسميون شرط المعاملة بالمثل .
(ج) حاملو الحوزات السياسية بشرط المعاملة بالمثل
(د) فراد العشائر الذين يدخلون الكويت برا من الجهات التي تعمرها لقضاء اشغالهم المعتادة
(هـ) رجال السفن والطائرات القادمة الى الكويت الذين يحملون تذاكر بحرية أو حوية من السلطات المختصة التابعين لها
(و) من يرى وزير الداخلية استثناءهم بدون خاص لاعتبارات تتعلق بالمحملات الدوينة

مادة (٢٦)

لا تحل احكام هذا القانون باتفاقات الاقامة التي تكون لكويت طرفاً فيها ولا بالعداد المرعية

مادة (٢٧)

مع عدم الاحلال باحكام امادة (٢٠) يحوز في أي وقت بعد صدور هذا القانون تأليف لجنة لحصر الاحباب المقيمين في الكويت دون ترخيص بالاقامة لسطر في اعطائهم ترخيص وبها للاحكام المتقدمة الذكر ، ويصدر بناء على عرض رئيس دوائر الرطة والأمن العام ، مرسوم بتشكيل هذه اللجنة والقواعد والاحكام التي تسير عليها في اعمالها
ويراعى في تشكيلها ان يكون فيها مسؤول عن دوثر لشرطه والأمن العام ودائرة الحسينة والحوارات والاقامة ، ودائرة الشؤون الاجتماعية ومسؤولون كونيون للمقاولين ورجال الأعمال

مادة (٢٨)

يشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من وقت نشره ، ويصدر رئيس دوائر الشرطة والأمن العام (وزير الداخلية) القرارات اللازمة لتطبيقه .

• نشر هذا القانون بالعدد رقم ٦٧٦ من الكويت اليوم الصادر بتاريخ ١٢/٥/١٩٦٨

برنامج العمل الوطني

لنواب الشعب

دسمبر ١٩٧٤

المدخل

بحوص شعب الكويتي في هذه الأيام بكفه فكه معركة انتخابات مجلس الأمة الرابع .
 بني ستجري في اسابيع وعشرين من شهر كانون ثاني (يناير) ١٩٧٥ . والتي سيكون لها
 تأثير كبير على مسيرة شعب الديمقراطية وتطور مجتمع في لسنوات لأربع اعدادة . مما يلقي
 على عاتق جميع المواطنين ، ناخبين أو مرشحين مسؤولية على حد كسر من محضرة

ويسعي تأكيد بناء العمل الوطني . كالمعمل في مجالات خدمه اعدة . لا يمكن
 ولا يجوز ان يكون عملا موسميا . لانه في نفس الوقت لا يمكن تكرار معركة الانتخابات
 بشكل فرصة كبيرة يتعاطم فيها شعاع سياسي وردد اهتمام مواطنين به

لهي من هذه الرؤية فرصة جيدة لمراجعة عمل في مرحلة انصاية من أجل استخلاص
 دروسها وعبرها لتكون أرضية ومسطحة عمل في المرحلة القادمة . والتأكيد على كل لا يحدت
 والمباحث وتسميها وتلافي كل الأخطاء ونواقص التي كشفت عنها تنحرف

وعني . عن اليد اب من يطرح نفسه ممثلا للجمهور وما قد عن حقها في الوحدة لحره
 الكريمة ومصالا من أجل تقديمها وسعادتها . غنيه ان يكون ذا رؤية واضحة محددة لطروف
 حياتها وأوضاع معيشتها بعمق هي مستوعبة لهذه البصيرة والأوضاع وكيفية تطويرها نحو لأفضل
 والاكثر ازدهار

ولا بد لكي فصل الى وضوح الرؤية وتحديد المهام والأهداف للمرحلة القادمة من الوفاء
 والقاء الضوء في محاولة للتعرف على طبيعة الأوضاع المحلية والعربية في الداخل والخارج ورصد
 التطورات التي تجري فيها . لأن ما يحدث في الكويت من تطورات بما في ذلك التجربة
 البولطانية . ليست احدانا معزولة أو صمد المجري التاريخي والطبيعي للتطور . بل هي مرتبطة بكل
 تقدم عاشه الوطن العربي وكل تخلف يعانيه . ومع كل انتصار حققه وكل هزيمة اعانته .
 ان الفهم السليم للأوضاع المحلية وتحديد مسارها في المستقبل لا يمكن ان يكون كاملا
 أو موضوعيا بدون وضع الواقع العربي وتأثيره في المكان المناسب من دائرة التحليل والاهتمام

والاشجاءات القادمة تجري في طروف تختار فيها الأمة العربية مرحلة حاسمة من مصالها
 انحروري قد يتوقف عليها تحقيق الكثير من أهداف القومية في التحرر والتقدم والاحتداعي

فقد ذات معروفا ما اتجته معارك تشرين 'ون (أكتوبر) ١٩٧٣ المعجزة سواء على حساب الأحادي
والسلطي فزع كل ما مضته تلك المعارك من أساطير وأكاديم صهيونية وأميرالية عن عجز
البرص ، وزعم كل ما مضته من أبواب لأمل وثقة بقدرتها على الانتصار ، فقد هزعت قلوب
الأميرالية والصهيونية والرجعية العربية لاستثمار كل أحداث حرب تشرين (أكتوبر) ١٩٧٣
لحسابها الحاضر - وهي على وشك أن تنجح ، بل تم تصد كافة لقوى الوطنية العريضة لكل
مؤامراتها وهكذا تراءت قوى الرجعية وبمير العربي مكان اغتياده لنحر الأمة العربية على
طريق التسمية مع العدو الصهيوني فاتحه بصيرت أمامه يد الأميركي العالمي ولحقه توسعي
الأيدي الذي أصبح يهدد مصقنا كنه شكل علمي وبشر وصل إلى حد الأراذل العسكري
في (عمان) يستغل العهد بعد ذلك مباشرة في استقلال الوطني ومكسب له يوقر صية

أما في الداخل فقد عظم الضغط رحمي وببسي انتصرف وطهرت ، ونا صرت لقوى
لوصيه والتقدمية ، وشعب لقوى اعدوية بديموقراطية ولاستقلال الوطني المتمثلة في شركات
المعظم المستقلة وقوى التحالف وشعبه وكل القوى التي قادت عملية تزوير انتخابات يناير عام ١٩٦٧
فاستمر اهت بعد اول احاسيس ولتلاعب بدسطق ، لاستحسانه وغير ذلك من ممارسات تسهدف
في النهاية القضاء على كل مكسب وطني ديموقراطي تحقق أو يمكن أن يتحقق

هذه الصورة بوجهها العربي والكويتي تضع معركة لاستحسانه القادمة في طرده نصحيح -
معركة سياسية بين قوى التقدم والديموقراطية والاستقلال من جانب وقوى التحالف والتسعي من
جانب آخر - وليس كما قد يوههم البعض معركة فردية بين أشخاص لا يمثلون إلا مصالحهم
وبطامحتهم الذاتية ، ومن هنا يأخذ مجلس الأمة دوره الهام ولكن المحدد كميذا من مبادئ
صراع الاحتمادي وممر سياسي دستوري يستطيع المحصول من خلاله أن يقرر رافة الشعب
على السعة التنفيذية ، و يكشفوا الأخطاء والاحرفات في السياسات المتبعة وأن يوضحوا
ويسوروا القضايا المصرية لتطوير المجتمع - وعديم تصوراتهم لاحتياجات الناس لمشاكل التي
تعرض طريق التطور وبما لاحظ فيه ان يقيم مجلس الأمة دوره البناء ليس وحصوصه في
ظروف ازمة الا اذا تصعرت جهود جميع قوى اوطية لحوض معركة لاستحسانه
كمعسكر التحالف والتسعي ، فهام بني أمامنا كبيرة تستحق ما جميعا بذل اكبر الجهود
ولتصحيات - ولعل أبرز تلك مهام وسنستكمل مرحلة انحر الوطني الديموقراطي هي

حماية وتعريف الاستقلال الوطني والمكاسب الديموقراطية ، وتطبيق مبدأ عدالة وسيادة القانون
وبناء اقتصاد وطني رشيد ومتحرر ، يعتمد على حسن استخدام الموارد وحسن استخدام الاداة
الشرية ، واشاعة العدالة الاجتماعية وحل قضايا المجتمع

أولا - حماية وتعريف الديموقراطية والاستقلال الوطني

ان لدواع من المكاسب الديموقراطية وترسيخها كما هو الدواع عن الاستقلال الوطني
مهمتان رئيسيتان من اهمام لاسياسية انعكس على عائق كافة لقوى والعناصر الوطنية في المرحلة
الراهة ، واد كان الاستقلال الوطني اسحر هو شرط زدهر بديموقراطية - فان النظام الديموقراطي

الحقيقي وتعميق مضميمه ومراكزه عبر مشاركة الشئنة الأوسع والأرقى في دارة شؤون المجتمع من قبل كافة المواطنين في ظل الحرية والمساواة انامة هو المدعامة الأساسية للاستقلال الوطنية . وذاك سحدث هـ عن علاقة الديمقراطية بالاستقلال كشرط من شروطه فاما لا يعمل شروط استقلال الأخرى في محاب ممارسة السيادة والسياسة الخارجية وتحرير الاقتصاد التي سعالجها في محالات أخرى .

ن الديمقراطية بالنسبة لنا تعني أوسع اشتراك لأبناء الشعب في ادارة شؤون المجتمع بالطرق المباشرة والغير مباشرة بهدف الوصول لي أعلى درجات الرقي والتقدم الاقتصادي والاجتماعي لبناء المجتمع المعصري وتوفير اسلام والأمن للأفراد وتحقيق الرخاء والعدالة الاجتماعية والمساواة
طريقة .

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يتم مشروع (نواب الشعب) بما يلي

١ - العمل على صيانة الحقوق التي كمنها الدستور وحمايتها من كل عتث والصال المستمر داخل مجلس الأمة وحاجته للعمل مدا سبادة القانون حقيقة وقعة بحيث يصبح كافة مواطنين سواسية أمام القانون ، لا فرق بين قويهم وضعيتهم وعيهم وفقيرهم ولد في قول أسي بكر لصديق رضي لله عنه اسوة حسنة « المصعيف فيكم قوي عدي حتى أخذ الحق له واقوي فيكم صعيف عدي حتى أخذ الحق منه » وعلى عن البيان أن مد تكافؤ الفرص بين المواطنين الذي المنصور هو من الأهداف الرئيسية بني سياسات نواب الشعب من أجل تحقيقه بحيث نخفي بهات وأبي الأند المقصالة بين مواطن وأخر عنى أساس النفوذ أو بواسطة أو بصراو الطائفة لدية اوما يملكه من ثروة او مد تحله عائلته من مركز اجتماعي متميز

٢ - العمل على حماية وتحرير الديمقراطية وتوسيع اطار ممارستها ، وذلك بتعديل القوس واستحداثها بحومريد من الديمقراطية ، وورقة السلطة من أجل التطبيق بديمقراطي اسلم دستور والقوانين ، والعمل على الداء قبول أمن الدولة لعراضه مع بصروض الدستور الحصنة سلامة الأفراد ومهم ، وتعديل قانون المصبرعات وقبول التجمعات لصناد حرية التعبير والرأي ، وتعديل جميع القوانين المفيدة لحرية تأسيس الجمعيات ولهايات وتنظيمات لسياسية لصمان مشاركة أوسع لقطاع الشعب في ادارة شؤون المجتمع والرقابة على السلطات

٣ - العمل على شفاء المحكمة الادارية بهدف حماية الموظفين من تعسف السلطة فصلا عن ادحال الطمأنينة في موسهم ما يسي فيهم روح المسزولته والحدف على لعن المنتج مستظلين بحماية القانون .

٤ - العمل على تخصيص من الانتحاب ومسح المرأة حقوقها السياسية الكامة بما في ذلك حق الترشيح والانتخاب

٥ - العمل على تعديل قانون الانحاب لفضان الممارسة السيمة بحق الانتحاب حتى لا يمارس أي فرد هذا الحق الا في موطنه الانتخابي وفي الدائرة التي يقطن فيها . ونقل عملية الاشراف على جداول قيد الناحين وعمليات الاقتراع من وزارة الداخلية الى وزارة العدل

٦ - الممس على تعزيز فعالية السلطة التشريعية وتطبيق مبدأ فصل السلطات بشكل سليم وذلك بالغاء مهمة السلطة التنفيذية وسيطرتها على السلطة التشريعية بسبب النص الدستوري الذي يعتبر الوزراء أعضاء في مجلس الأمة بحكم مناصبهم ، لهم ما لسائر أعضاء مجلس الأمة من حقوق ، مما يحد من صلاحية النواب الذين انتخبهم الشعب في اتخاذ القرارات داخل مجلس الأمة . وسبب عدم الرام اسلمة التنفيذية بالحصول على ثقة المجلس بناء على ما تطرحه من برامج .

٧ - المبادرة على الفور الى اجراء عملية اصلاح تشريعي ، تستهدف تعديل التشريعات والقوانين القائمة بما يتلاءم مع تطور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الموضوعية للمجتمع والقيم والتقاليد الاجتماعية الخيرة واحكام لشرعية الاسلامية الغزاء ، كيما نأتي القوانين معبرة اصدق تعبير عن النزعة الاصلاحية لقوانين الوصية .

ثاني . تحرير الثروة النفطية وتطوير وتنمية الاقتصاد :

بالرغم من ارتفاع مستوى المعيشة سبباً بشكل عام ، وارتفاع الدخل القومي ، ومعدل الدخل الفردي ، الا ان الاقتصاد الكويتي لا يمكن اعتباره في عداد الاقتصاد المتقدم ذلك ان شروط التقدم لانقصادي لا تقاس بمعيار ارتفاع الدخل القومي ومعدل الدخل الفردي وحدهما ، وان تقاس بمدى قدرة عوامل الانتاج الطبيعية والبشرية على المحافظة على استمرار المستوى المرتفع من الدخل الفردي الحقيقي وزيادته زيادة مطردة ، وتحقيق عداة توزيع ثمرات الانتاج ، وتوفير الصناعات الكافية لمستقبل المجتمع ورعاية الاجيال القادمة

ان التشخيص والنحليل الموضوعي للاقتصاد الكويتي يظهر جلاء انه ما زال يعاني من حالة لنحلف السي . اول الاسباب لهذا لنحلف هو ان اقتصادا لوطي اقنصاد وحيد الجانب يعتمد اساسا على انتاج النفط وتصديره ، اذ تشكل ايرادات النفط ٩٧٪ من ميزانية الدولة ونظرا لكون الاتاق الحكومي هو اعمود الفقري لكافة النشاطات الاقتصادية ، يصح الوصع لانقصادي بكن هياكله علة على الاتاق لحكومي الذي هو علة على ايرادات النفط ، ويصبع النمو لانقصادي مرهونا بما قد يطرأ على صناعة النفط من تطورات .

وتنصح عطورة هذا الوصع اذا ما فهم ان النفط كمورد اقنصادي ، هو من جهة مورد ناضب لا يمكن تجديده ما يستهلك منه . واستفادة السريع يعني وقف عمليات الباء في وقت قد لا يكون المجتمع قادرا على تعريفه عن طريق القطاعات الاخرى التي لا تزال هامشية حصصها ان الدولة تعترف ان لثروتنا النفطية سنبدا بالنضوب عام ١٩٨٥

من جهة أخرى يزيد من عطورة الاعتماد على النفط كمورد وحيد ناضب ، كون هذا المورد ما زال وقفا تحت سيطرة لشركات الاحتكارية ، لعملية التي لا تهتم الا بمصالحها وبب بصاعف أرباحها دونما أدنى اعتبار للمصالح الوطنية لأصحاب هذه الثروة المؤقتة .

فقد اظهرت سنوات ومع القرن الماضي مدى احطاب الاقتصادى لدى الحقنة وتلقفه
 لسياسات الاستعمارية التي مارسها شركات اسقط الاحتكارية فالاصطفاء الى عمليات الهب
 مستمرة واستشراف لثروة لفظية في قصور وقد ممكن وناقل الأسعار ممكنه . وبالاصطفاء الى
 استمراره في هدار جزء هدم من ثروته الوضعية عن طريق حرق العار . بالاصطفاء بكل ذلك .
 ثم هذه الشركات بأي مجهود يذكر من أجل بناء وتدريب الكوادر الفنية والادارية المحلية
 القادرة على تسيير عمليات الإدارة والإنتاج وطبعا

ب هذا الوضع يظهر ضرورة استيعابه كقيمة على اسقط وطبعا ، وعدم الاكتفاء ، بتدقيق
 المشاركة التي ليست سوى ما يجب يقصد منها الالتفات على تزايد الطلب اشعبه تحقيق هذا
 الهدف الوطني

وهكذا ، لدى الاعتماد على اسقط من ناحية لاقصودية على تعيين احاد الاستهلاك
 وضعف جانب الانتاجي في القصدات الاقتصادية الأخرى والمصاعف التراخي لا يكاد ان يوجد
 على اصعب لاقصودي . وللمطاع نصبي لا يشكل اكثر من ٣٪ من مجموع الانتاج القومي
 وهذه النسبة اصبح لا مفر من الاعتماد على الاستيراد خارجي لتلبية لاحتياجات الاستهلاك
 من لآلة اى امدية . كما يقال . بحيث اصبح وضع الاقتصادى مكشوبا ومعرضا لعدوى
 التفتت والاهتزازات الاقتصادية خارجيه . ولكن شكل مصاعف ، مما يريد عفا على كاهل
 مستهلك الكويتي . وقد طهر ذلك وصح من خلال مشكلة ارتفاع الأسعار التي كانت سببا
 ارتفاعها في الكويت اعنى مما هي عليه في نشأ

واد كانت لكويت تتميز عن غيرها من لدون لخدمة بوفرة رؤوس الأموال لفظية . فان هذه
 الأموال لا تزال تستثمر في الأسواق لعمية مما يقصد سد هذه بيرة لادارة فعلا من يستثمر
 دحين لاقامة مشاريع الاقتصادية الآتية ، أو غريب للمساهمة في تحسين وضد اوضح
 لشعوب عربية ، ويتصيد عرى التمدد القائم مع ادوب لصدفه بدل ذلك توضع في
 حفر ائتمانية بعدية لأمتنا لعربية ، علا عن ان يمدد في هذه ادوب التي تعيش سسله
 من الأزمات حذقة كاد سب في حصار كثير اكما قدمت احدى ادوب على تخصيص عملاتها .
 مما يؤكد ان يمدد أموال في هذه الدول ليس لصالح أي شكل من الأشكال

هذا الوضع الاقتصادي غير المتوازن في هياكل الانتاج . نريده حلا واضطرابا لطريقه لتوزيع
 فيه التي تشفى مع كل مفهوم لعد له الاجتماعي . حيث تشهد انماوت الكبير في الدورل
 المردية . وحيث انتهت الامور الى تركر الثروات في أيدي قليلة ، مما أدى الى بروز العورق لفظية
 بشكل حاد في السنوات الأخيرة فعرف البلاد كدرا الاثراء الذين يريد دحينهم اسومي على
 عشرات الألوف من المديركم عرفت فقره ادين لا يريد متوسط دخلهم اليومي عن بصغة
 دبير لا تكفي احباحتهم لضرورة في حل ارتفاعات الأسعار مستمرة وغير متوالية مع جمود
 لاجور وارواتب او ارتفاعاتها المتدنية

١ - ان عدم التوازن في هياكل الانتاج والتوزيع جعل اقتصادا اوطي يعاني من القوصى المنتشرة والتي يصهر حقل التجارة الداخلية مثلا سطعا عليها حيث أصبحت رخص تأسيس الشركات مبيع على أساس أساء درجة هود لمؤسسين وليس على أساس لمزايا والعوائد الاقتصادية للمجتمع لاني يمكن أن تحفظ هذه شركات مما كرس مرة أخرى ظاهرة الاحتكارية وبكل قاتها وأضرارها الاجتماعية

اراء كل هذه الأوصاع يتنزم مرشحو (نواب الشعب) بالمعمل على -

١ - تأمين شركات النفط استكمالا لشروط طسيطرت على ثروتها الوطنية لأسمية - ونحريرا للاقتصاد من الهود الأخسي وبوحية السياسة المقطبة بما يخدم متطلبات مجتمعا في انسيه الاقتصادية والاجتماعية

٢ - لحد من اسسوف الثروة المقطبة - منع حقوق لعدو عاده حق م لا يستخدم مه في لتصنيع في باطن الأرض وتحتبص بح الحق لحد نى العدل الذي بقي سحتيحت الدولة للاندق المحلي الحدي والاستثمري وضروريات اسمهمة في تسمية الاقتصاد شعري وساعدت دول العام اشكث الصديقة

٣ - لتوسع في لصاعات المقطبة (التكرير والاسمدة ولتروكيماويات) ودمع هذه لصاعات في الاقتصاد الوطني - وريده حجم اسصوب باقلات المقط المنيوكه وطيا - وذلك تحقفا بهدف تكمل عمليات الانتاج والتصنيع والتصدير - بحيث أن يصدر كمل انتاج المقط على شكل مبيوتحت مصعفة بوسطة باقلات وصية - والعمل على اعادة تنظيم قطاع المقط والنزوكيماويات والنسبى بين مؤسسته ودمع بعضه بعض - للاستعانة من الامكانيات والقدرات لمشاركة ومعا لما قد يقع من سفس مصر

٤ - تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة واسوره سويج مصادر لدخل وبوسيع قاعدة الانتاج وذلك بالتكثير على تطوير مصاعفة - وصيد الأسماء - والفل السحري - ورفع قدرة وكفاء القوى العاملة كل ذلك وبها لمخطط اقتصادي شملي يصم تحقيق ريادة الانتاج والتشغيل الكامل في ظل عدلة توزيع الدخل بين المواطنين

٥ - دعم القطاع العام وتحرير دوره الرائد في قيادة عملية اسمية وسفيد لمخطط الاقتصادي واعادة تنظيم مؤسسه وتشيط دعائنها وفق لاصول الادارة اعلمية - واستحداث أسايب وعظم محكمة لمديعة ومراقبة ومحاسبة شاصها - وافساح امجال أمام المقط الخاص وأس مال اوطي وتشجيعه ليقوم بدوره الساء في عمية التطوير والتشبية بتقديم لتسهيلات المعقوة من تمريل وخدمات وحماية من المديعة المخرجة الصارة - على أن لا يتعدى ذلك مع الدور القيدي للقطاع العام - وحماية أموال وحقوق لدولة والعدالة الاقتصادية ، وأن يكون متفق مع لمخطط لاقتصادي وأن لا يؤدي الى بروز الظاهرة لطعمة لبعض المشاريع والشطط -

٦ - الاهتمام بالطاقة الشربة ولعمل على وضع خطة لتطويرها والارتداد بقدرة الأفراد المعاميين وكفاءتهم ، وإتاحة فرص العمل أمامهم بما يتناسب ومؤهلاتهم واختياراتهم ، وتنمية التوجه الصناعي واللوعي التقني لدى المواطنين ، وإبراز قيمة العمل المنتج البناء كمعيار أساس للمواطنة الصالحة .

٧ - وضع نظم لضبط حركة الاسعار وتخفيف من تقلباتها ، وتحديد أسعار السلع التي تشكل السلة الكرى من ميزانية الأسر ذات الدخل المحدود ، بما يضمن سعارا معقولة للمستهلك وربحا معقولا للتاجر ، وإشراف الدولة على استيراد البضائع الاستهلاكية ، ومحاربة الظواهر الاحتكارية في حقول التجارة .

٨ - محاربة ظاهرة الائتواء غير المشروع واستغلال اسبابه بالفصاء على التلاعب والتحايل على القوائم ، وترشيد سياسات وقرارات الدولة ومؤسساتها بهذا الخصوص ، ولقضاء على استغلال النفوذ والمحسوبية والتفويض في منح التراخيص التجارية ورفض تأسيس الشركات والمشاريع الصناعية . والعمل على أن تقوم الدولة بممارسة هذه الوظيفة على أساس المساواة والعدالة وتخدمة الصالح العام .

٩ - تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمتورة بتوزيع مصادر الانتاج الوطني والاهتمام بتطوير الصناعة والزراعة وصيد الاسماك والنقل البحري .

١٠ - تدعيم القطاع التعاوني وتوسيع دوره في الاقتصاد ومساندة الجمعيات التعاونية الاستهلاكية واتحادها ، وتسكينها بكافة الوسائل من لقيام بدورها الأساسي في ابدال السلع والبضائع الى المستهلكين بمواصفات جيدة واسبار منخفضة والنظر الى هذه الجمعيات لا على أساس انها وحدات هامشية وانما مؤسسات اجتماعية واقتصادية على حاد كبير من الأهمية ، تلعب دورا حطيرا في حياة المجتمع وتحقيق العدالة وتوفير استقرار اقتصادي في ظروف تتميز بالتقلبات الاقتصادية وارتفاع اسعار واشتداد التضخم ، مما قد يكون له أثر مدمح على حياة الأسرة

١١ - توثيق عرى التعاون الاقتصادي العربي والتنسيق بين خطط التنمية الاقتصادية وتشجيع إقامة مشاريع الاقتصادية عربية المشتركة ، لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، واستثمار الفوائض المالية في مشاريع التنمية العربية ، والبصال المستمر لإقامة الوحدة الاقتصادية العربية التي تشكل لصمامة الاساسية بقديم محتج ارفاء والكفاية للمواطن العربي

ثالثا - اصلاح الادارة الحكومية :

من الظواهر السببية البارزة في الكويت ، تصمم فزهل الجهاز الاداري الحكومي ، ونتيجة لسياسة اتوظيف التي لا تقوم على خطة ودراسة علمية لاحتياجات الأجهزة الحكومية ، تكثرت اعداد ضخمه من العاملين في هذه الأجهزة مما أدى الى ظهور البطالة المقننة بها ،

وتنتمي الانتاجية الى ما دون الحد الأدنى لمفعول ، ونظرا للأساليب والأنظمة العتيقة المستخدمة في وزارات ودوائر الدولة وعدم وجود أنظمة ادارية حديثة ، اصبح الروتين السيد الأول في الأجهزة الحكومية واصبحت هذه الأجهزة دوات تعطيل لا تسهيل لمعاملات المواطنين لدى الدولة

كما ان العدالة وتكافؤ الفرص في تولي الوظائف وفي الترقى امران مفقودان في الأجهزة لحكومة . فالتوظيف والترقية والاختيار للمناصب المسؤولة والحساسة يتم على أساس موارد خاصة ، دوما اعتبارا للكفاءة والمقدرة والمؤهلات العلمية كما أدى غياب الرقابة والمحاسبة في الأجهزة الحكومية ، الى انتشار الفساد والمحسوبية والنظرة النعمية ، وسمح لعدد ضخم من كبار الموظفين ممارسة النشاطات التجارية الوسعة على حساب أداء واجباتهم . وبروز ظاهرة استغلال المهود بلا رادع من قبل المسؤولين

ان عملية تطوير مجتمعنا ووصعه على بداية الطريق الصحيح للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن ان يتحقق دون ان يتم اصلاح الادارة الادارية الموط بها تنفيذ خطط التنمية والتعير بحر الأفضل ومن أجل ذلك يلتزم مرشحون نواب الشعب بالعمل على :

١ - وضع خطة علمية مدروسة لاصلاح الجهاز الاداري على أساس دراسة احتياجات أجهزة الدولة وادارتها ومن ثم تحطيط الوظائف والموظفين على ضوء تلك الاحتياجات ، ووضع الخطط لتدريب العاملين قبل شغلهم للوظائف ، واعادة تدريبهم بعد شغلهم لها وتسيي بدم للحوافز المادية والمعنوية من أجل رفع مستوى كفاءتهم

٢ - اعادة النظر في قانون الوظائف العامة وسد الثغرات التي تعثر به ووضع قانون جديد يتسم بالمرورة وينمشى والتطورات الجديدة والمهام الادارية الحديثة

٣ - لقضاء على المحسوبية والفساد واستغلال المهود ولتأكيد على مبدأ أن العمل الحكومي تكليف لا تشريف ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب واعتماد المصلحة العامة ومصالح المواطنين هدف لجهاز الدولة الأول والأخير.

٤ - تطبيق مبدأ تفرغ الموظف لوظيفته وخاصة في المناصب العليا والوظائف القيادية ، وعدم انشغال مسؤولين عن وظائفهم بالأعداد التجارية والاستثمارات الخاصة ، حفاظا على حرمة الوظيفة ومتعا لاستغلال المهود وحرصا على حسن أداء الواجب الوظيفي .

رابعا - قضايا العمل والعمل

قد أكد الدستور الكويتي في المادة ١ - ما نص عليه بميثاق حقوق الانسان من أن العمل حق لكل مواطن وله حرية اختياره ، وواجب عليه تفضيه الكرامة وستوجه الخير العام ، كما أن على الدولة واجب تأمين هذا الحق بتهيئة فرص العمل للمواطنين كوسيلة لكسب عيشهم بكرامة ووفق شروط عادلة ..

والعمل المتمثل في الطاقة البشرية لأفراد المجتمع يعتبر ثروة وصبة ومصدرا اقتصاديا يسعى رعايته والحرص على حسن توجيهه واستخدامه . وتكتسب هذه الحقيقة أهمية خاصة في بلد مثل الكويت نظرا ندرة المصادر الطبيعية فيما عدا النفط وقلة الموارد الاقتصادية الأخرى .
لذا فإن الارتقاء بكفاءة فرد المجتمع إلى أقصى حد ممكن وتشغيل الكامل لمجموع عاممين يشكلان هدفين ووسيلة النمو وتطور الاقتصاد الاجتماعي ، وإذا كانت خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية تهدف إلى الارتقاء بمستوى معيشة الإنسان ورفاهيته فإن خطط هذه الخطط من النجاح مرهون بمدى توفر الكفاءات البشرية وحسن توجيهها واستخدامها في ظل ظروف وشروط عمل عادية تضمن للعمال ولأسرهم متصداً اعيش الكريم . ومن أجل ذلك يلتزم مرشحو (نواب الشعب) بالعمل من أجل .

١ - تحسين الأوضاع المعيشية لنسبة اعمدة في القطاع العام ولخاص والمشارك بها في ذلك ضمان حقوق ومكافآت عادلة ومساوية عن الأعباء المتساوية . وفرض متساوية لكل فرد في ترقى في عمله إلى مستوى أعلى مناسب دون حصول ذلك لأي اعتبار سوى اعتبارات الكفاءة وتوزيع ظروف عمل صحية وأمنية . وتحديد مفهوم لساعات العمل . والحصول على أوقات براحة والعز وحرارة دورية مدفوعة . وتأمين معيشة شريفة للعمال ولعائلاتهم

٢ - مساندة العمال في كفاحهم من أجل تحرير وحدانية مصالحهم لاجتماعية والاحتجاجية . والدفع عن حقهم في تشكيل نقاباتهم ومؤسستهم وحق كل فرد منهم في الانضمام إلى ما يختاره منها ، ومجانبة أي قيود تفرض على ممارسة هذا الحق

٣ - الدفع عن حق النقابات في العمل بحرية دون أن يصبح لأية قيود . بما في ذلك حقها في تشكيل اتحادات وطنية ومنظمات نقابية دولية والانضمام إليها

٤ - أن يكون للعمال الحق في الاضراب كوسيلة من وسائل العمل السلمي لتحسين أوضاعهم وبحث وفقا للمادة (د) من المادة الثامنة من ميثاق حقوق الاساس

٥ - رفع كفاءة العمال مهية بوضع البرامج ولتسياسات ووسائل الارشاد والتدريب والتعبئة السليمة والمهنية . وسكين العمال من الحصول على اجازات دراسية سواء بالموظفين

٦ - مساهمة العمال واشتراكهم في دارة المؤسسات التي يعملون بها وخاصة فيما يتعلق بشؤون القوى العاملة وبرامج التدريب . نمشياً مع تطورات لحاصلة في كثير من بلدان العالم

٧ - الدفع عن حق نقابات واتحادات العمال للحصول على رخص اصدار صحتهم ومجلاتهم وشرايتهم . اعمالا لصوص اذنيين ٣٧ و ٣٨ من الدستور الملتان كملنا حرية التعبير والرأي لجميع المواطنين . ولقد منحت الحكومة رخص اصدار لصحيف للتجار والقائمين ولعدد من جمعيات النفع العام والأفراد لا يمثلون لا أنفسهم ، ولم يعد مقبولا أو مسمرا أن يحرم العمال عماد المجتمع من هذا الحق في دولة تنسى الضم الديمقراطي .

- ٨ - عمل على وضع قنوب لتأمينات الاجتماعية (صندوق اجتماعي) شامل لكافة العاملين في قطاع العام والخاص والمشاركين بخصس لهم حد أدنى من لدخل الارز توفير حياة تنقو بكرامة الأساس في حياة لتعصل عن العمل أو العجز أو الشيخوخة وانتهاء الخدمة والتقاعد . وعلى ان يحمي لقنوب حقوق العاملين من فقدان مدد خدمتهم لحساب تعداد عدد يتقاهم بين عطاع اعم ولقطاع المشترة والعطاع لخاص والعكس . ومن مؤسسه اى أخرى . مما سيكون له قدته عظيمه بس في خدمة حقوق العاملين وتوفير لطمانية لهم . بل على المجتمع شكل عام من حيث نهيه لمالية انتقال عوامل لانتاح اى حيث تكون لخدمة تشد ومعدل الانتاحية أكبر مما ساعد في حل مشكلة لتصحح لادى في قطاع العام
- ٩ - عمل من أجل وضع حد أدنى للأخوة يتناسب وبكيفية المعيشة ويحفظ حق لاسار في العيش الكريم

خامسا - الثقافة والتعليم

١ - لاسار لا يحشر بالحجر وحده . بل حياته ابروحيه بمع دور كسر في تقدم لحب لمدى دته . وان عممية لتطور لاجتماعي والاقتصادي لا تعني ولا يمكن ان تعني لحب لمدى فقط . بل لا يقل عن ذلك لحب لروحي هني عصر انعم وبعرفه لا يمكن ان يحقق أي تقدم مادي بدون هذا العلم . وفي هذا العصر لم يعد لتعليم تقيدا للأعباء وحدهم وحكر لهم . ولم تعد لتدفع ثره وتسببه من أوقات بمرع

ولقد اقر ميثاق حقوق الانسان حق كل فرد في الثقافة وواجب الدولة في توجيهها نحو التنمية الشاملة للشخصية الاستدنية والاحساس بكرامتها وان تزيد من قوة الاحترام لحقوق الانسان والحريات الاساسية كما أن الثقافة تمكن جميع الأشخاص من الاشتراك بشكل فعال في مجتمع حر وتعزز التفاهم والتسامح والصداقة بين أعضاء المجتمع وبين جميع الامم من كافة الاجناس والجماعات العنصرية أو لدينية ومن هنا يصصح الاهتمام بوسائل لتعليم والتثقف واحدا من أول الاهتمامات لكل مجتمع يطمح الى التقدم

ويثير يجديث عن لتعليم في مجتمع من لمجتمعات فصيتين أمسينتين تتعنق أولهما بحق موطن في ان نتاح له كن ظروف ممكنة لتحصيل اكتر فسط من التاهيل لعلمي يوجهه به مقتضيات الحجة العصرية لخدمة على العلم . وتتعنق اشابه طبيعه لأسلحه لني على لدولة في هذا المجتمع أن تستعمله لتخمين وتثر بموسريرة في محالات لنمية لاقتصادية والاجتماعية والتجاهية وصولا الى مستوى حياة لائمة موطنيتها .

وفي لمجتمعات المتحللة وسامية . وانكرويت مها . حيث تنتشر الأمة الأنجلية ولثقافية تكوّن اهمية الأولى هي قامة بضم تعميمي قدر على القضاء على لأمة أولا ثم قدر بعد ذلك على وضع أساس سليم لباء ثقافة سليمة

وتواجه الكوت في مجال النظام التعليمي مشاكل عديدة منها تحلف اسامع لممول بها وغياب التخطيط العلمي والمفسة التربوية وتحريف الادارة وقصور ررمح اعداد المعلمين وعقم الدوراء التي تقام لهذا الغرض وعدم الاهتمام بالتعليم الفني وتدهور التسهيلات والخدمات في هذا المجال .

وفي مجال الثقافة ترر مشاكل أخرى منها افعال الفنون المسرحية والسيمائية ، واصاعب التي تقف في وجه نشر وتوزيع الكتاب وبدي مستوى المطبوعات المتدولة ، ما أدى الى قلبص حجم ودور المثقفين وانزالهم .

وبالسة لتعليم الجامعي يبدو القصور واضحاً حياً ، حيث يفترض أن نعرب لجامعة دورا هاما في المجتمع باعتبارها مؤسسة علمية وتعليمية واجتماعية ، كما يفترض بها أن تكون نقطة انطلاق المحاولات الهادفة الى التحديد والتعير ، علاوة ع دورها الكبير في اعداد الكفاءات امثيرة المتخصصة القادرة على حمل مسئوليات تحقيق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية

ان المسألة المركزية في مجال التعليم تمثل في انتهاج اساليب ووسائل ومستويات تعليمية قدرة على تزويد البلاد بقدرات نستطيع أن نحطط ونقرر ، وليس فقط تزويدها بآلاف من الكتبة والمتندين وهذا غير ممكن دون احداث تمييز جذري في طبيعة الطرة لأجهزة التعليم ، ودون ربح كل هذا تحطيط شامل لعملية التطور التي ننشدها اقتصاديا واجتماعيا وثقافا وبع على ذلك فان نواب الشعب يترمون بالعمل من أجل :

١) في المجال الثقافي الوطني ولعام -

١ - دعم الجمعيات والروايد والأنسية الثقافية ، وتشجيع الأدباء وحماية حقوقهم الأدبية والفنية وإيجاد فرص التفرغ للمدعين منهم ، مع توفير كافة الصدمات في مجال حرية الفكر والتعير

٢ - التوسع في اشاء المؤسسات الثقافية كالمكتبات العامة ودور النشر ودعات المحاضرات وصالات العرض المسرحي .

٣ - مكافحة الانجاهات الثقافية والفكرية لرجعية والمتحلقة والعصرية ، واهاء الممارسات المراحية في مجال رقانة المطبوعات وفساح المجال أمام لانجاهات الثقافية الوطنية والانسانية التقدمية

٤ - مساندة وتطوير المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ما يجعل منه جهازا ثقافيا متقدما وفعالا .

ب) في مجال التعليم العام :

- ١ - اعتماد سياسة تربوية للتوسع في نشر التعليم والارتفاع بمستواه ، تعتمد التخطيط العلمي آخذين بعين الاعتبار حاجات البلاد وتطلعات الشعب نحو التقدم والحق بحضارة العصر .
- ٢ - الاعتماد على الأهمية الكهوءة والمسئوليس الأكفاء والقضاء على المحسوية والشبهة في كافة أجهزة التربية والتعليم .
- ٣ - الحد من المركزية في وزارة التربية وذلك باعطاء الادارات التعليمية صلاحيات التخطيط والاشراف المباشر ومع ادارات المدرس حرية التصرف على ضوء احتياجاتها ضمن التنسيق مع الادارة التعليمية ، واعادة توزيع المسئوليات بما يتلاءم مع السرعة المطلوبة في الأداء .
- ٤ - تشكيل لجان متخصصة ومتفرعة بوضع المناهج بالتعاون مع كل لقطعات الاخرى ذات العلاقة في الدولة

أ) في المجال الثقافي الوطني العام

- ١ - دعم الجمعيات والروابط والأنسبة الثقافية ، وتشجيع الأداء وحماية حقوقهم الأدبية والفنية ويجاد فرص الفرغ للمبدعين منهم ، مع توفير كافة اصمانات في مجال حرية الفكر والتعبير
- ٢ - التوسع في اشاء المؤسسات الثقافية كامكتبات العامة ودور النشر وقاعات محاضرات وصالات العرض المسرحي
- ٣ - مكافحة الاتجاهات الثقافية والمكرية الرجعية والمتحيزة والعنصرية ، وانهاء اممارسات المرجية في مجال رقة المطبوعات واصاح المجال امام الاتجاهات الثقافية الوطنية والاسدية التقدمية .
- ٤ - مساندة وتطوير المحس الوطني للثقافة والفنون والآداب بما يجعل منه جهازا ثقافيا متقدما وفعالا .

ب) في مجال التعليم العام :

- ١ - اعتماد سياسة تربوية للتوسع في نشر التعليم والارتفاع بمستواه ، تعتمد التخطيط العلمي آخذين بعين الاعتبار حاجات البلاد وتطلعات الشعب نحو التقدم والحق بحضارة العصر .
- ٢ - الاعتماد على الأهمية الكهوءة والمسئوليس الأكفاء والقضاء على المحسوية والشبهة في كافة أجهزة التربية والتعليم .
- ٣ - الحد من المركزية في وزارة التربية وذلك باعطاء الادارات التعليمية صلاحيات التخطيط والاشراف المباشر ومع ادارات المدارس حرية التصرف على ضوء احتياجاتها ضمن التنسيق مع الادارات التعليمية ، واعادة توزيع المسئوليات بما يتلائم مع السرعة المطلوبة في الأداء .

- ٤ - تشكيل حزام منحصصة ومنفردة لوضع السدح مع كل انقطعات الاخرى ذات العلاقة في الدولة .
- ٥ - العمل على تطوير كميات تدريسيين وصناد كرمهم وحقوقهم ودعم جمعية المعلمين الكويتية وتحولها الى نقابة ، وحل مشاكل المتعيبه احخاص
- ٦ - الاهتمام بالتدريب المهني وتطوير اساليبه ، وتزويده مادي ، وشرب بسككيات انتحاصه وتطوير مؤسسه وتشييع الانشاد ليها
- ٧ - احرص على تطبيق قانون لتعنه لالرمي وحصوصه بسسنة مفتيات وضع سر القابويه له

ج) في مجال التعليم الجمعي

- ١ - دعم دور لذي تقوم به الجمعية والعمل على ان تصطبغ بدور قيادي دور في محام
- ٢ - اسحت لعممي وشرب النقادة ولتعليم ، ولاسهام في مناقشه وحل تقصير بوطيه والاجتماعيه تطوير امكانيات الاكاديميه والاداريه وتزوير لاستقلاب ليها
- ٣ - التأكيد على حرية اسحت وتخصيل بالأساتذة وطلبة ، وصداة قدسية الحرم الجمعي
- ٤ - صناد حرية الطلبة في العمل بشقي ودعم المؤسسات طلابية اديمقراطية وعلى
- ٥ - اسها الاتحاد لوطي طلبة ككوت ومساعدة الطلاب نفقره على مواصلة درستهه الجمعيه
- ٦ - ربط التعيين السمعى بمخطط التنسيه الاقتصادية والاجتماعيه والتأكيد على تعيين
- ٧ - منحرحين في محالات تناسب ومؤهلاتهم بعلمة

سادسا - الخدمات الاجتماعية والصحية

لم تعد مسئوليته الدولة الحديثة تقتصر في توفير الأمن الداخلي والدفاع وحماية سيادة القانون وعدالة القضاء كما كان عليه الحال في القرن التاسع عشر . ولم تعد مقتصره على توفير التعليم المحتاني وتوجيه النشاط الاقتصادي كما كان الحال في أوائل هذا القرن بل ان واجبات الدولة الحديثة تتعدى كل ذلك لتشمل كافة محالات حياة المجتمع السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والصحية . وتتحدد مسؤولية الدولة في مجال الخدمات الاجتماعية والصحية . بتوفير الوقاية والعلاج من الأمراض والعناية بالشباب فتيانا وفتيات . ولطفولة والامومة ، ورعاية المسنين والعجزة والمهقرين وغير مكتملي السن

ولعد قصبت الكويت شوط لا بأس به في مجال توفير الخدمات الصحية والاجتماعية ولكن ما تم حتى الآن لا يتفق وما هو منوفر لدولة من مكانيات ، وما رب هالك لكثير من الثغرات والنواقص سي سمي تجاوزها ، وهالك لكثير من مطالب التي سعي استكماله

ويرر قصور الدولة في هذا المجال بشكل خاص في مجال خدمات لصحية وعلاجية حيث بلغ ندي مستوى هذه الخدمات درجة جعلت التدمر والشكوى شامة وادت الى فقدان الثقة بما يقدم منها . كما أدى القص الى ظهور المستشفيات ، والأطباء المحصوصيين ومو تحاه

معاكس لسة التطور في ملاد الأخرى. و انت الملاد تعدي من نقص وحدت ل علاج من
لستشعيات والموصفات والأجهزة وبعد ب اللزامة لها ونقص في الأطباء ولا حشائش وهي
ومرضى وتعاني الماطن الفقيرة مثل الحجرة والمرادية وحيطان والأحمدي من هذا النقص
بدرجة أشد

ن نفهم الصحيح مجتمع ابداعية والعدالة الاجتماعية يعني رعاية انشطة بكافة ابعادها من المهد الى اللحد . ومرشحون من الشعب ادراك منهم لهذا القصد والقصور . ولطالما شغل في مجال الخدمات الصحية والاجتماعية ينتمون في هذا المجال بالعمل من أجل .

١- رفع مستوى الخدمات الصحية والعلاجية بزيادة عدد وحدات لعلاج من مستشفيات ومستوصفات ووحدات محمية ، ونوزعها بشكل عادل بين المناطق ، وزيادة عدد الأسرة بحيث تتوفر سبت معقولة من الأسرة لعدد المرضى بمعدل عشرة أسرة لكل ألف مواطن وتأمين العدد الكافي من الأطباء لعميد «مستوصفين» ولأخصائيين والتمريض والممرضين في مختلف فروع الطب

٢ السيطرة على أساس: الأمراض وخصوصاً لأشوش والأمراض السارية - والارتفاع بكفاءة أجهزة ومعدات نشر البعوض الصحي بين المواجهين لتوفير الوقاية من الأمراض -

٣ رعاية الطفولة والأمومة ، بناء دور خاصة للحضانة والتوسع في إنشاء ملاعب وحدائق لأطفال وإدخال ألعاب الترتيب والتوجيه الجديدة وبوسائل اللعب المتعددة

٤ - رعاية الشباب وحمديته من الاحرف وتيسير سبل شغل أوقات فراغه فيما يعود عليه وعلى مجتمع اليهود لروحية وهدية ولصحية والتوسع في إنشاء النوادي الرياضية وسبوت لشباب . ومعسكرات الشباب لاداسة ، ومراكز لجميع تسهيلات والوسائل اللازمة . ممارسة شعبي . واحتداد الشباب في هذه المراكز وشغل لثروة الرياضية وبث روح التضامن والتعاون .
• العناية بالنسب ورعايتهم اجتماعي وصحي وترويح وذلك بالتوسع في إنشاء دور رياضيهم

٦ - رعاية الموقوفين وتعبير مكشوفتي السمو ضحايا ونسبها وجميعها واعمل على زيارتهم بالاعتماد على القسم

٧ إنشاء مجلس استشاري للأسرة بهتم بدرسها وتوجيه كل ما يتعلق بالأسرة وحث
على شكل الاجتماعات التي توضح الدراسات والاقتراحات والتوصيات تحفيز لهدف
حماية الأسرة ولأحد يدها ، تنصق للمادة التاسعة من الدستور التي تنص على أن « الأسرة
أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن يحفظ كيائها ويقويها وحماها ويحمي في
صلها الأمومة والطفولة »

٨ العمل على أن يكون النادي ارياضية منسدة اجتماعية لا يقتصر نشاطه على الألعاب الرياضية فقط . بل تشمل الخدمات الاجتماعية الترويجية وأن لا ينحصر رواده في هواة الألعاب الرياضية ومشجعيهم بل يشمل جميع أفراد الأسرة . لتكون الأندية بذلك منسدة اجتماعية تلبي فيها الأمل في حوائق ، وتوثق بينهم الصلات ومكانا للممارسة هواة الألعاب والرياضة السدية ورفع مستواها الفني ومعدات الأفراد وعرض روح البطولة الهادفة

٩ — تدعيم نظام المسعادات الاجتماعية لمير القادرين على العمل والمسنين والأرامل والأيتام ومن تهبط دخولهم عن الحد الأدنى الذي يكفل لهم حياة كريمة .

١٠ — توفير وسائل الترويح النروي ، تنهية أماكن التسلية والرياضة المتنوعة ، واقامة انشغافات وبنوادي والمساح والشواطئ ، لكي يرتادها عامة اساس ونهضة المناطق الساحلية بحيث تكون صالحة لقضاء العطل ، ثم قد يوفر لبعض الاستعانة بها عن اسمر الذي م يعد الكثيرون قادرين على تحمل أعبائه .

١١ — المحافظة على البيئة الطبيعية ومكافحة تلوثها وحماية الصحة انعاما من ثمار ما تنمته بمصانع من غارات ضارة كما يحدث في منطقة النشعبة ، وما يتره التوسع انحصري من نقابات ووساح ، وحماية البحار والشواطئ والثروات السمكية من مخلفات النقط الذي نزميه اساقلات ، ومن المخلفات السامة التي ترمي بها المصانع ويحداد التشر يحدت ابرادة لكن ما من شأنه تلويث لبيئة وتخريبها .

سابعاً — الاسكان والمرافق

بالرغم من اهمية العمرانية التي مرت ونمر بها الكويت والتي كان من مظاهرها التوسع في إنشاء مناطق السكنية ودور السكن ، الا ان مشاريع الاسكان ما زالت بعيدة عن الوفاء بالاحتياجات المطلوبة . والسياسات التي كانت متبعة لم تكن محدبة في سد الحاجة الى السكن ، فهالك بقص كبير في وحدات اسكن التي تشؤها النولة ، كما أن ما بنشأ منها يبقى لسنوات طويلة غير صالح يسكن لعدم توفر المرافق اللازمة كما حصل بالنسبة لمشروع (لركة) الاسكاني حيث بنيت المساكن أكثر من اربع سبن غير قاسبة للسكنى ، ومن جهة أخرى فان كثيرا من المواطنين ممن يرغبون في بناء دور سكنهم بأنفسهم ومن مدخراتهم ، لا يجدون قطع لأرض المناسبة بأسعار مناسبة يتبعه لتحكم اعطعبي لأراضي الذين يشتكرون الأراضي الصالحة لسكن ويرقصون حتى يبعها للمواطنين ، مما رفع أسعارها من حوالي العي دينار الى أكثر من ١٢ ألف دينار للألف متر مربع في منطقة جنوبي الطريق الدائري اربع عبي سبيل المثال ، علم ان هذه الأراضي كانت مكناً للنولة ثم لاستيلاء عليها في ظروف معينة بلا اسباب او مررات مشروعة لهذه الأسباب . صفر الكثير من المواطنين الى استئجار دور أو شقق للسكن بايجار مرتفع قد ياتهم ما يريد على ٣٠ ٪ من دخلهم . بينما تتراكم طلبات السكن في دوائر الحكومة ، التي بلغت أكثر من عشرين ألف طلب . ولحل أزمة السكن يتزم مرشحو (بواب الشعب) بالعمل من أجل :

١ — ايجاد حلول مناسبة لأزمة السكن بتبني مشاريع إسكانية متكاملة لا تنحصر في بناء الوحدات السكنية فقط وإنما تشمل توفير كافة المرافق اللازمة لها من مجري وطرق وكهرباء وماء وهدف وبنادير ومستوصفات وأسواق ومراكز صناعية وتعاونيات استهلاكية ، على أن توفر المشاريع لاسكانية في مختلف المناطق وعلى الأحص المناطق الفقيرة ، وأن توزع بعدة على أساس المساواة بين المواطنين .

٢ - دراسة أوضاع ما سمي من مساكن ذوي الدخل المحدود في المناطق المنظمة والتي لم تعد تعي بحاجة أو راحة ساكنيها نتيجة لصغر حجمها ، مثل مساكن مناطق كيفان والقادسية والفيحاء والروضة وأمصدة وغيرها والعمل على إيجاد حلول شاملة لتوسيع وترميمها وتوفير الخدمات الضرورية لمناطق التي نقصتها تلك الخدمات

٣ - العمل من أجل كسر احتكار الأراضي وتدخل الدولة بشكل حاسم مع الممارسات الاحتكارية وبموجب أراضي السكن سر بمقول يكون في متناول المواطنين من ذوي الدخل المحدود

ثامنا - حقوق المرأة :

في المجتمع الكويتي كما في الكثير من المجتمعات المتخلفة تأخذ مسألة الدفاع عن حقوق المرأة مكانا بارزا بين قضايا العمل الوطني التقدمي . ذلك أن التحرر والتقدم الاجتماعي لا يمكن أن يكون كاملا بدون تحرير المرأة من أي قيد يميز بينها وبين الرجل ، والتقدم الاجتماعي من أهدافه تحقيق الرفاهية لكل فرد من أفراد رجلا كان أو امرأة دون تمييز ، ومن أهدافه ووسائله أيضا استخدام كامل طاقة المجتمع البشرية تنضبه لرجال والنساء أحسن استخدام ، ولإضافة إلى ما تعانيه المرأة في مجتمعنا من تمييز قانوني ودستوري في الواجبات والحقوق ، نعاني أيضا من ظلم التقاليد والعادات الرافضة التي لا تمت إلى نراثنا القومي والدين الإسلامي الحنيف بأي صلة

ولاشك أن المرأة في الكويت قد قطعت شوطا بعيدا في مجال مساهمتها في التقدم الاجتماعي كقائها على التعليم وحرجها إلى ميدان العمل . إلا أنه ما زال هنالك شوط طويل يزم قطعه لتحرير المرأة وحصولها على كامل حقوقها ومساواتها مع الرجل في الحقوق والواجبات ولذلك فإن مرشحو (نواب الشعب) يلتزمون بالعمل من أجل :

- ١ الدفاع عن حقوق المرأة ومساواتها بالرجل وحصولها على حق الترشيح والانتخاب في المجالس البلدية والمunicipية ، وتقلد كافة المناصب الإدارية والمهنية والسياسية .
- ٢ - حماية المرأة ومساعدتها للقيام بورها كام وكعامله في المجتمع ، والدفاع عن حقها في حصول الأمهات العاملات على اجرت مدفوعة لفترة معقولة قبل الولادة وبعدها مقررته بمافع مناسبة من الصمان الاجتماعي ، وتوفير دور حضانة لأطفال قرب أماكن عمل الأمهات
- ٣ تعديل قوانين الأحوال الشخصية بما يحمي حقوق المرأة ومساواتها مع الرجل
- ٤ رعاية الأسرة أساس المجتمع ودور المرأة فيها ، وحميتها من التصكك ونسي كل ما من شأن الحد من مشاكل الطلاق وعدم تشجيع تعدد الزوجات .
- ٥ اشتغال المرأة من مرائ السهل بالتطبيق لحازم بقانون التعليم الإلزامي لنفقات

ثامنا - السياسة السكانية والتجنيس والأقامة :

إن من الواضح أن الكويت لا تزال تفتقر لسياسة سكانية وصحة تحدد الفلسفة العامة لدولة تجاه الموانسكاني والتجنيس والأقامة . هذه حقيقة مشاهدة لا يحتفل عليها اثنان وأن نظرة لطبيعة التركيب السكاني للكويت ستقرؤها من آخر الإحصاءات تريبا أن الوافدين عرب وغير عرب — يمثلون نسبة كبيرة من السكان .

ان هو بين الحسنية والاقامة معمود بها حيا تحمل كثير من الوفاء والشعرت ، بالاصافه
ي لتطبيق 'سي' لها ، هي خلق ويخلق حالة من عدم الاستقرار .

وعليه ان سياسة اسكسه يجب ان تحدد وفق متطلبات التنمية لاقصادية ولاحتياجية
وقدوت على استيعاب الطاقات البشرية ، ولذلك يقرر مرشحيات الشعب باحتمال من حل

١ - وضع سياسة سكانية مدروسة تأخذ بعين الاعتبار لاحتياجات الحقيقية من العناصر
البشرية وفق لمتطلبات التنمية

٢ تعديل قانون حسنية ، وصمد لتطبيق العاد به ، بحيث لا يمس بين مواضع وحر
٣ تشكيل لجان لحسنية من مشهود بهم بالخدمة والسرعة وامتتع بروح مسئولية
وليتبعين لمصداق خطط التنمية لاقصادية والاجتماعية وحيثياتها من التوسع السكاني
كما ونوعاً .

٤ وضع شروط عادية لاقامة ترعي بطرف لامية ولاقتصاديه ولاحتياجية

عاشرا - الدفاع والأمن

ان سلامة أرض الوطن والمواطنين وحياتهم من أي اعتداء أو خوف من أي تهديد خارجي
أو تحريض داخلي شرط أساسي من شروط ممارسة السيادة الوطنية . وهي بالإضافة الى الأمن
الشخصي للأفراد من الاعتداءات والجرائم ، شرطان أساسيان من شروط ممارسة الحرية
للنشاطات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمواطن والمجتمع في طريق التقدم

وان يدعوا ان خدمة المواطن هي لغوات المسحة هي حق وشرف وواجب أكدته لدستور .
فان يؤمن بحد ان دور قوات المسحة لا يقتصروا على الواجب الرئيسي بالدفاع عن بلاد ، بل تمتد
لكي يساهم في لدفع عن عرونة الخبيث وحرمة الأراضي العربية ضد معصيتها ولا يفتوت هذا
ان بحي روح شهداء الأبرار الذين أكدوا هذه المعاني العميقة لوحدة لمصير العربي ، حين
سقطوا على أرض الشرف في معارك انيسيس وبحولان

ان هذه المهام الحسنية الملقة على عاتق قوات المسلحة تجعل من الضروري الاهتمام برفع
كفاءتها القتالية بكافة الوسائل آخذين بعين الاعتبار احتياجات الوصية وقومية وطبيعة صروفها
الجغرافية وخصائص السكاني ، وأخذين بعين الاعتبار أيضا شروط الحرب المعاصرة التي لم تعد
تعتمد على كثرة وشدة الروح ، وحدهما ، بل تعتمد أيضا على درجة كبرية على حسن
التخطيط والادارة واستخدام أقصى ما يمكن ستخدمه من مميزات العصر المعاصرة وتكنولوجياه

ان سياسة الأمن الداخلي ، هذا ملاحظ تلقى تقدم مشكلة الجريمة بكافة أشكالها
وارتداد عددها وارتفاع سببها بعد عام . كما ملاحظ تلقى أكثر ارتفاع نسبة الجرائم التي
لا تنقص على مرتكبها ويحفظ لتحقيقها وتسهيل ضد مجهولين ، مما كان يماور ان
تقل نسبة الجرائم عن طريق دراسة هذه المشكلة وضع الجريمة قبل وقوعها ان ذلك يعني
سهور كبير في مستوى الخدمة الامنية في البلاد ، والاصافة الى ذلك فقد نشط لمحسوبة

في ليوثر العيب لأجهزة الأمن مما أحل بسبب المساواة أمام القانون وحسن بعض المنهدين يشنون من العقوبات التي بعض عيها لقانون عن حرثم ارتكبوها سبب نطق تلك العقوبات على الضعيف كرامة

وأما ذلك كله نسعى مرشحو (نوب شعب) على تطوير أجهزة الدفاع والأمن عن طريق العمل من أجل

١ - حسن اختيار الأفراد بدخول لقوات المسحة وشرطة وتركيز على النوع قبل بكم . واحتدب الكفاءات العلمية والتمية بوحدة المحصة والمسؤونة وفساح المجال أمامها لتسهم المناصب الرئيسية .

٢ - رفع كفاءة أفراد لقوات المسحة وشرطة عن طريق التدريب الحداسي على أحدث لأساليب العلمية وتزويدها بكل ما تحتاجه من أجهزة ووسائل لتحقيق مهامها

٣ - رعاية أفراد لقوات مسحة وشرطة بتحسين مشاكلهم الجانيه وحلها . وتحويل لحيش وشرطة في أوقات السلم إلى مدرسين لتعليم لأميين من أفرادها وتأهيلهم مهيا بحيث يكونوا بعد انتهاء مدة خدمتهم عاصر منتجة يفيد نفسها وتفيد المجتمع

٤ - تطبيق نظام خدمه تعلم (لتوحيد ، للاحدي) وتدريب اشباب وفتيات المدارس على أساليب الدفاع وذلك حتى يمكنوا من المساهمة في الدفاع عن وطنهم وحماية لثوابت قومي

٥ - رفع كفاءة لشرطة الجانيه وأجهزة لتحقيق وتدريبها وتطويرها حتى نستطيع تقديم مساهمة الفعالة في مع الحريه قبل وقوعها والامسك بالحياه بعد ارتكابهم لها . وتطوير وسائل وكفاءة أجهزة المرور حتى نستطيع التصدي بمشكلة المرور المتفاقمة وما تسبب من حوادث وتهديد لسلامة المواطنين

خادي عشر - السياسة الخارجية

لقد أصبح المجتمع الدولي اليوم يعيش في عالم صغبر جدا لشحة للتقدم العلمي والتكنولوجي مماثل في مجالات الاتصال والمواصلات ، وأصبح متعددا على دولة مهما كان شأنها الاعتراف عند يحدث في آخر العالم الأخرى مما يبين مدى قابلية الكويت بصغر مساحتها وحجم سكانها لتأثر بمعريات الأحداث الخارجية .

وتشتد أهمية علاقاتنا ابحريه سبب اهتمام العالم بمرور النفطية وفوائضا المالية وموقعه الاستراتيجي على شاطئ الخليج العربي وسبب اعتمادنا على الاستيراد من الخارج اعتمادا كبيرا .

ولا شك أن رسم سياسة خارجيه حكيمة سبب لا يمكن الا بالاسترشاد بطموحات شعبنا المريد من الحرية والتقدم ، ولإسهام في قصدا أمنا الكبرى ، وبعد استخلاص المخططات السياسية التي تحاك لنصققت واستخلاص الدروس والعبر من تجاربنا

ن الأهمية البالغة التي أصبحت تحظى بها منطقة الخليج والجزيرة العربية سبب عداها المزدهج ، بترولاً وأموالاً ، إضافة الى موقعها الجغرافي ، جعلها هدفا لكل المخططات الامبريالية العريقة في الآزمت ، مما دفع هذه الدول الامبريالية الى بذل كل الجهود الممكنة لاقائها تحت سيطرتها الفعلية عن طريق لاقاء على الأوضاع المتحولة فيها ودعم الكيانات لرجعية العربية ونشجيع النظام الايراني وتحسين قدراته العسكرية التوسعية .

ولقد تأكد بعد أكتوبر ١٩٧٣ أن الأمة العربية مفرصة عليها احدي باستمرار للوصول الى أفضل صيغ الوحدة والتضامن إذا زادت حقاً الوقوف نضاح في وجه الهجمات الامبريالية الصهيونية على الوطن العربي والشعوب العربية ، بحيث أصبح النضال من أجل الوحدة لعربية والنضال الشروط الموضوعية لقيامها ، أهم مما يجب أن تصطبغ به القوى الوطنية والتقدمية العربية

كما تأكد مجدداً أن القضية الفلسطينية هي حجر الأساس في هذا النضال التحرري الذي تحووه الأمة العربية . وأن كل من يواصل حق من أجل الأهداف الوطنية والقومية العربية لا بد أن يقف صد كل ما من شأنه أن يصفي القضية الفلسطينية أو يتحايل على حقها لغير صالح شعبها العربي الفلسطيني أولاً يعتمد أساساً على تحرر كامل التراب الوطني الفلسطيني .

أما على الصعيد العربي ، فقد لوحظ تعظم مصالوات شعوب العالم المضطهدة والمستعمرة واستتخنة ، هيئت دول العالم الثالث تناضل لتحرير ثرواتها الوطنية من أيدي الشركات الاحتكارية ، وتحررت بعض المستعمرات وسقطت بعض الأنظمة الديكتاتورية ، وتزايدت القوى الديمقراطية في العالم الرأسمالي

كذلك لوحظ تعاقب الأزمت في لعالم الرأسمالي ، شملت أزمة النقد والتضخم واللعلاء والطفلة ، ونفقهرت مستويات الاساح فيه ، في نفس الوقت لوحظ اضطراب التقدم والعمومي لدول الاشتراكية ، مما ساعد على التقليل من حدة لعرب النازدة واستبعاد خطر الحروب المدمرة وأمام هذه المخططات والتجارب والظواهر ، لا بد من الاشارة الى أن السياسة الخارجية لدولة لكويت قد تميزت بعض الملامح لاستقلالية عما هو سائد في المنطقة

ومن أجل تدعيم هذه الضواهر الاستقلالية وتوسيعها والدفع بها الى الأمام ، يعمل نواب الشعب من أجل الصعق لانتهاج سياسة تسم بالخطوط التالية
في نطاق الخليج والجزيرة العربية :

- ١ — محاربة الوجود العسكري البريطاني والقواعد الأميركية والشركات الاستعمارية الاحتكارية في المنطقة وكافة أشكال الاستعمار القديم والحديث
- ٢ — محاربة الأطماع التوسعية لنظام الرجعي الايراني والتصدي لخططه السياسية والعسكرية والوقوف في وجه محاولاته للسطوة على المنطقة
- ٣ — رفض كافة المشاريع والتكتلات الاستعمارية والمزينة .
- ٤ — اطالة باطلاق الحروب العامة ووقف حملات الأرهاب ضد القوى الماضية في المنطقة والتضامن معها في نضالها المشروع .

- ٥ - العمل من أجل إقامة جهة وطنية عربية على امتداد المطلة وتمديد كافة أشكال الدعم للطلّاح المناضلة في عمان
- ٦ - مسح وإدانة احصاء الاعلامي المفروض على تصالات نحماهيم في المنصقة
- ٧ - تأييد كفاح شعب عربستان ودعم طلائعه المنصقة والوقوف بجانب بصائر لشعوب لايرانية من أجل الحرية والتقدم

في نطاق الوطن العربي :

- ١ - العمل من أجل قيام الوحدة العربية دبقاء مع كافة القوى الوطنية والتقدمية العربية وتوحيد كافة التصالات في سبيل تحرير الاسرار العربي وارضه وثرواته
- ٢ - إقامة أفضل علاقات التعاون مع الأنظمة العربية الوطنية الدائمة في مواقفها ضد الاستعمار والتخلف والتسويق معها
- ٣ - محاربة التخلف بكل أشكاله في الوطن العربي وتنمية لموارد العربية .
- ٤ - المباشرة دقاعة امومات لاقتصاديه عربية من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي ودعم والمصادفة على المؤسسات لقائمة .
- ٥ - المطالبة باستثمار رؤوس لأموال العربية وبالذات لمعطية في البلاد العربية وبحاصنة في محالات الصناعة والاستثمارات الزراعية المتطورة
- ٦ - دعم المقاومة الفلسطينية المسلحة وعندها فصيلا أسيا في حركة التحرر الوطني العربية وتقديم كافة المساعدات الددية ولعوية لشوار الفلسطينيين
- ٧ - رفض كافة الحلول الاستسلامية وجميع المشاريع المشوهة التي تهدف الى إجهاد نضالات الشعب الفلسطيني في سبيل تحرير كامل ترابه الوطني
- ٨ - العمل من أجل نجاح لوجدة الوطنية الفلسطينية ولقاء كافة قوى الثورة الفلسطينية العامة في سبيل تحرير كامل التراث الفلسطيني
- ٩ - إعطاء الشعب الفلسطيني مطلق الحرية في التمثل والتنظم والعمل في البلاد العربية وممارسة كافة أشكال المصال السياسي له

في النطق العالمي :

- ١ - المساندة الكاملة للجهة مدسة المعادة للاستعمار والامبرالية ، والعمل على تصفيه مواقع القوى الاقتصادية والسياسي لهم
- ٢ - تأييد حق الشعوب في تقرير مصيرهم .
- ٣ - التعامل مع دول العالم على أساس مواقفها من تصيب لتحرير العربية الأساسية وبالذات القضية الفلسطينية .
- ٤ - توحيد العلاقات وعرى التعاون الوثيق مع كافة الدول الاشتراكية ودول العالم الثالث التي تسند النضال العربي ، على مختلف المستويات وفي مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية

مخاتمة

إن تقدم بحوص هذه المعركة لاشجانية على أساس الفهم الذي شرحه هي برامح هذا .
 الذي شارك في عديده وتنس ، عدد من القوى والعناصر الوصية التقدمية في بلد ، بود لتأكيد
 على أن هذا البرامح لا يشكل بالسة الينا وعودا اسجانية ، وما هو خطة لعمل ودليل يسترشد
 به في المدرسة ، ويترجم هذه حوث لمواطني السعي لدوروت والعمل بحدو والسكن من أجل
 تحقيقه ، مؤكداً أنه بغير ما يظهر موصون عن وعي وتفهيم يقصداً بهذا الملحة ومعدات شعب
 العادة ، وتقدر لتدعيمهم حول هذا البرامح ومن بفرحه ، ومساندتهم بقوى والعناصر الوطنية
 التقدمية ، دخل مراد وحارجه ، قبل لاشجانية وأثنائها وبعدها ، بغير ما يقرب جميع
 من التحقيق المشهود لأهداف شعبنا الكرنتي وأعدا لعرية

موشحواوب الشعب

عبد الله سعود النفيسي فيصل عبد الحميد الصانع	عبد العالي ناصر العبد العالي مبارك ابراهيم التره ناصر مبارك الفرج
الدائرة الثانية الشعبية لصالحية المرفأ	لدائرة الخامسة : كيب الحديبة حيطان اسرة

أحمد يوسف النفيسي عبد الله مبارك البوان عبد الله محمد النيبازي	لدكتور أحمد محمد الخطيب سامي أحمد الميس عبد الله محمد البيجان سليمان عائل المطوع
الدائرة السادسة القادية النهضة	الدائرة الثامنة : حوي النهضة العدلية

ثقافة تجمع الأحرار للديمقراطيين

— الفصل الأول —

مقدمة بألسان قيام لتجمع

من خلال تقييم علمي لمواقع تحررة عممية في محاسة ديمقراطية التقليدية اسي هي إطار
نظام سياسي والاجتماعي والاقتصادي لدولة الكويت رأيت نحن الأحرار الديمقراطيون
أن مسئولية إدارة الهادفة لخدمة تفرص عيب وحب العمل الجماعي الواحد لتصحيح أخطاء
لتحررة وندفاع عن المبادئ الأساسية التي تضمنها دستور دولة الكويت والتي تعتبرها هدف
في حد ذاته نقصد إيجاد مساح طبيعي ملائمة تدرس في ظله التجربة الديمقراطية صمم
مفاهيمها السليمة . ووفق غرضها السوفيه بحيث تكون مدارة ممارسة التحررة من مستوى سمو
عادية ، كيف تكلم بالشعب اصمم مفهوم جديد تحررة رائدة يكون فيها المواص دته ،
هو عدية العمل السياسي وهدفه . وأن أحكامه بدسور بأبوية لخدمة قد كلفت للمواطن كافة
حقوق التي توفره الحرية والكرمة والأمن والاستقرار والرحمة والتقدم وأماضت بالسلطات ثلاث
مسئولة تحقق هذه المبادئ بكرامة صمم تقسم وتوزع في المسئوليات لتلغي جميعها في
سهيبة لأن يكون المواطن وحده هو عدية التوزيع في السلطات حتى لا تغطي سلطة على سلطة
فيكون التعسف والاستبداد الذي يعصف بحريات المواطنين ومنهم واستقر رهم

وإذا كانت شخصية المواطن وحرية وأمنه هي عدية لتنظيم السياسي والاجتماعي والاقتصادي
في دولة الكويت ووفق أحكام الدستور فإن ما نقصده بكلمة المواطن هو مجموعة المواطنين
لذين اعتبرهم اندسور مصدر السلطات جميعا ولهم سيادة التي يمارسونها في ظل حكم ديمقراطي
يكون أساسه العدل والحرية ومساواة ، وأماط بالدولة - عثمسة سيدهاتها الثلاث - مسئولة حماية
حقوق لأفراد السياسية والاجتماعية والاقتصادية حيث كفل حرياتهم الشخصية وأباح لهم حرية
لاعتقاد وأرأي والتفقل والعمل . وأماط كرامتهم بكافة انصافات التي لا تعرضهم به يحظ
من هذه الكرامة ويعرضها سوء معاملة ، كما كفل الدستور للمواصين حق العمل والزم الدولة
بتوفيره لهم صمم شروط عادية ، كما أمرها بتوفير الرعاية الصحية لهم وبوسائل لوقاية وإعلاج
من الأمراض والأوبئة ، وتقديم المعونة لهم في حالة الشبحوحة أو المرض أو المعرعر العمل
وحصل الدستور أيضا الملكية ورأس المال والعمل مقبومت أساسية لكيان الدولة الاجتماعي .
وصد السكنة الخاصة . وحظر مصادرة العدة للأموال وحصل الاقتصاد الوطني أساسه اعددة
الاجتماعية . وقوامه اعددون معدول بين الشاطئ العام والشاطئ الخاص بما يكفل تحقيق التنمية
الاقتصادية وزيادة الانتاج وحقق راحة للمواطنين

وإذ يكون المواطن — بعد ما تقدم منه — هو محور نظم الديمقراطية وعائته بحيث تسحر كافة امكانيات الدولة ومواردها بما يحقق تقدمه ورحته وتعمل لسلطات لثلاث جميعها على كفالة حقوقه وتأمين حريته . فانه من أولى واجبات هذا المواطن في الدفاع عن هذه الحقوق ومن مطلق الدفاع عن الذات . الالتزام بالواجبات الأساسية التي تفرضها طبيعة الدهاق عن هذه الحقوق ومنها الدفاع عن تراث لوطن الذي في ظله يتمتع بهذه الحقوق وكذلك الالتزام المطلق بالقوانين الباعدة ويمراعاة لنظام العام واحترام لأداب العامة

ومع ذلك كله فان هذا المبدأ الصئيل من واجبات لم تعرضها سلطة فخرية أو هي فعل معتصب للسلطة أو مستند بها وإنما هي من فعل المواطن ذاته ، وأن ي التزام يلتزم به المواطن انه يحدد أساسه من القانون الذي هو من صبح أفراد الشعب ممثلاً بسطته التشريعية التي له — وهي طرق المادي الأساسية المصوص عليها في الدستور — تصع القواعد والنظم التي يمارس بها الفرد حقوقه المحتملة والقدر الذي لا يمس أصل هذه الحقوق كما هو عليها الدستور

وإذا كانت حرية المواطن ورفاهه وتقدمه هي أهداف النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي في دولة لكويك ، وإذا كانت السيادة هي للامة التي هي مصدر السلطات جميعا ، وإذا كانت للمواين والنظم هي من فعل ممثلي الشعب ، وإذا كانت امراسيم ومجموعة القرارات الإدارية والبرورية تحد مشروعاتها من القوانين الباعدة ، وإذا كانت قواعد النظام العام والآداب العامة تمنع ردة من صميم المجتمع ونسبهي إلى خصوص قابضة تحكم سلوك الأفراد وتلزمهم عدد بمدارسهم لحيواناتهم احترام حريات الآخرين وإذا كانت الكلمة الأخيرة لكافة المنظمات واشتريعات مردها حكم القانون . وإذا كانت سيادة القانون هي الصورة المثالية لتقدم المجتمع ورفاه أفراده .

لذلك كله فهد كما نأمل أن تكون تجرنت الديمقراطية الرائدة هي لامودج الأمثل لصورة لمجتمع لحايد الذي يكون فيه السس سواسية في الكرامة الأساسية . وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات لا تمييز بينهم في ذلك نسب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين (مادة ٢٩ من الدستور) .

وفد كما تؤمن وما لنا نؤمن أيضا . بأن كافة الاحداث التي ترتكب باسم الديمقراطية لا يمكن معالمتها أو تصحيحها بالعدول عن الديمقراطية كعبه في ذاتها وكأسوب ، وإنما يمكن أن تتم المعالجة والتصحيح بريد من المدرسة للديمقراطية ، والمريد من الضمانات التي تكفل لمواطنين حرية التعبير عن آرائهم ومعتقداتهم بالقدر الذي لا يشكل عدوانا على حريات الآخرين

وبه وبعد ثلاث دورات انتخابية . كما على اساس بأن المريد من التحررة والممارسة الديمقراطية مؤدية في اسيهية إلى التصحيح وإلى منهاج سياسة الحوار العلمي الهادف التي تكفل لمواطنين حرية واسعة في التعبير عن آرائهم في كل ما ينصل بحقوقهم وحياتهم الأساسية التي كمها الدستور .

به وبعد ثلاث دورات انتحسة أثبتت التحررة نقص أحلام الكسرة حت ما رلت مشروعات القوايس التي تمس مصالح الأساسية للمواطنين هي الأدرج الكبيرة لواسعة ودر النقاش العلمي الهادف الذي كما ستطره من ممثلي الشعب قد سجد الى عمليات سفس عن أحقاد دنية في النفوس ومستهدمة من مصالح طائفية وقلبية واقتصادية وقبائلية محتلفة ، وحدث لها تبرير قانونيا من حكم مادتين ١١٠ ، ١١١ من لستور وأصبح كل عضو في مجلس الأمة وخلاف لما نصت عليه المادة ١٠٨ من دستور هو ممثل لاسماءاته الخاصة ومعرا عن مصالح طائفته أو قبيلته أو هنته الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية مما أدى الى تعطيل نص المادة ١٠٨ من الدستور .

وصار الأعضاء يعملون على بقصة في وقت أقسمو فيه بحيف على خلاصهم للوطن ولأمة وأن يحترموا الدستور وقوايس الدولة وأن يدودوا عن حريات الشعب ومصالحه وأمواله وأن يؤدوا عنهم بالأمانة وانصدق (مادة ٩١ من الدستور) .

وهكذا أصبح عضو مجلس الأمة الذي توجب عليه تمثيل الأمة بأسرها ويرعى مصلحة العامة هو ممثل لفئة التي ينتمي اليها فقط ، وهو أيضا يدافع عن المصالح الخاصة بهذه الفئة أو تلك دون غيرها ، ووكأن ذلك على حساب المصلحة العليا للبلاد واستقرار وأمن ورجاء المواطنين وتقدمهم

إن هذا لاجراف في أسلوب الدراسة الديمقراطية لا يدفع بنا الى الكفر بالديمقراطية كدنية وكسلوب ، فليس في نظري بديل للديمقراطية إلا الجراف والدمار ، ولما في تحارب الآخرين قدوة حسنة ، فليس رعب في أن نبدأ من حيث انتهى غيرنا ، ولا يريد أن ستهي ديمقراطيتنا من حيث بدأ الآخرون ، وإنما لدي ريدة وثؤكده وبرسحه هو استمرار لتحررة الديمقراطية مع استمرار الرغبة في التصحيح والابتعاد عن الاجراف

لقد رأينا نحن الأحرار الديمقراطيون أن كلمة حق يجب أن تقال في مثل هذا الطرف وأما مع قلة عددا ندرك أن آلاف من المواطنين يحملون أفكارا كذلك التي يحمل ، وأن لهم أحلام كثيرة كذلك التي نحلم بها ، وأما رعب محصير ، بمثل ما يرعبون في أن تنضج صورة لمستقبل وأن يسبروا في طريق واضحة تقود الى المادئ والأفكار التي نص عليها دستور ايمان ومسلك والتزام

ولقد أدركنا أن الإصلاح المنشود ومن خلال الحوار العلمي والبناء مع أعضاء مجلس الأمة هو طريق مسدود إذ أن التزام الأعضاء بمصالح الفئات التي ينتمون اليها قد ارتطفت ارتباطا بتعذر الفكرك منه خاصة وبحس مقبلون على دوره انتخابية حديدة تفرغ أعضاء مجلس الأمة لها نفعرا كملا . وأصبح الذي يعيهم تجميع أصوات الناخبين وليس رفع صوت الحق والمصلحة .

سأنت كلّه ودرکامه بأن مسئولیة بریحیه تمنع علی أکثرها توجت عیب أن تضدی
 وحرم تکلفة لمحاولات لتخریبیة التي من شأنها جهود من تحریک الديمقراطية أو
 لاجراف بها ما یخدم مصلح فذات معیه علی حساب المصلحة العلیة فی البلاد فقد جاء
 الوقت لأن تضدی کل ما یؤدی الی إفساد المواصل عن طریق تحریمه من جهة ، وترعیفه
 من جهة أخرى ، کما ینشی مواقف مشوهة تؤدي لی الفرقة بین مواطنین وترفع فی نفوسهم
 شقاق والتعصبة علی أساس متعلل وقمع لتفاوت لاجتماعی والاقتصادی فیما بین أفراد
 لشعب ودفعهم لاجتداد موقف ذات صفة عصبية وتعصبة یتفرقوا لی طوائف وقبائل
 وتجمعات حزبیة واقتصادیة وسیاسیة متفردة تحد کل فئة منها أن أسنوب بدفع عر
 لنفس هو تکریس لامتداد لتفکرات المتضرعة لتتحقیق مکاسب خاصة

إن لأحرار لیدیمقراطیین بتوجههم یوم لی المواطنین مباشرة مسیة الی حصورة ووعرة العریق
 بدي نفعهم به صاحب مصالح الکبيرة والمستنبذون حقیقیون من وجود حالة التوتیر والفرقة
 مؤکدین لهم أن الاسماء الوحید لیدی یکمل لهم الحیة لأفضل وممارسة الديمقراطية السیمة
 هو الانتماء لوص مجموع أرضه ، ومجموع تضدته وأمه فی المستقل وإن الدواعی التخریبیة
 ویصبح أصحابه نتی لا سکر أن بها رکثرة قویة فی محتما لصحیر لا یحب أن توحه
 بعامان علف وسوق اشتائه والسبب وانما تواحه بال فکر لوصیح بدي مصالح کفة قضایا
 تضیریة علی أساس عسار عسار وانفراد بدته هو محور همهم المجتمع ، وإن حرية الفرد
 واستقراره وأمه ورجونه هی الصورة لوصحه نتی بعکس صوره محتتمل تحدید لیدی نامل
 أن یتکون کل موطن فیه دور ساء وبعد

— الفصل الثاني —

وجود التجمع عمل دستوري

إذا کان نظام الحكم فی الکویت دیمقراطی وفق ما نصت علیه المادة السادسة من الدستور .
 وأن السیادة فیه للأمة التي هی مصدر السلطات ، وإذا كانت الديمقراطية — باجماع شراح القانون
 الدستوري — ترمی الی تحقیق السیادة الشعبية ، وإذا كانت للسادة اشعة بسبب عانة فی حد
 دنها وانما اعبایة هی الحرية والمساواة السیسیة التي یمکن توفیرها لشعب من خلال الممارسة
 صادقة لسیادة الشعبية ، وقد كانت لأحزاب السیسیة هی صفة ملازمة لدمقراطية باعتبارها
 تمثل لشکل عدم برونه الشعبية ، إذا کان کل ما تقدم هو صحیح مفهوم الديمقراطية بدي
 جمهور شرح لقانون دستوري ، إلا أن هذا الإطلاق فی تقدیر أهمية الأحزاب السیسیة
 باعتبارها صفة ملازمة لدمقراطية ظل موضع تحفظ القلیل من شراح القانون وانتقاد العنصر
 الآخر ، إذ قالوا بأن لعدم الحزبی لا یتفهم أمره فی بلد لم یتکمل بعد بصفه السیسی
 وه بتوفر فیه الوعي وممارسة السیسیة سکتل لشعبیه لمحتتمه ، لأن الأحزاب فی مثل هذه
 لأحوال من تحد رقنة حقیقة لری عدم عی عمالها من سهل علی قادة الأحزاب تسلسل

الجمهورية التي لا علم لها ولا نفعها ولا نحرمة سياسية واضحة . فتصور المحامون يجب أن يكون
 هو الشعب هو الذي يوجه إلى الأحزاب بما يجب أن تعمله ، إلى وجود أحزاب تتلاعب بمستقل
 الشعب مسببة عدم وجود الوعي السياسي لدى الجماهير من جهة ، وعلى مهنيتها في استعمال
 وسائل الدعاية الحديثة والتشويق بالذات ردية وحطت حواء تحرك عواطف الجماهير دون أن
 تحوي المفيد لهم أو تحقيق مصالحهم . ولذلك كنه يرى لبعض من اشراف بأن مرحلة جديدة
 يجب أن تسبق وجود الأحزاب السياسية ونهي لوجودها مستقبلا وهي مرحلة تسوجب بشرائعها
 ورفع مستوى الصحافة ووسائل الدعاية وتوفير الثقافة العامة للشعب كيما يكون في قدرة الشعب
 توجيه الأحزاب ورفاتها عقل بدلت مساوي الحرية ويكثر معها .

وفي مثل هذا الاتجاه صدر دستور الكويت حيث عر عن تحفظاته بالنسبة لوجود الأحزاب
 في مذكرته التفسيرية التي أوردت الآتي

« على أن هذه المصالح المرادية م بسس دستور عبود النصف البرلماني التي كشفت عنها
 تحارب دستورية ، وم تحجب عن نظرة ميرة الاستقرار التي يعتبرها النظام الرئاسي . وعلى
 بيت اداء في غلة أنظام البرلماني في العالم يكمن في المسئولية الوزارية التضامنية أمام البرلمان
 وهذه المسئولية هي التي يحثي أن تحمل من الحكم هذه معركة لا هودة فيها بين الأحزاب .
 من وتحمل من هذا الهدف سب رئيسيا بالانتماء إلى هذه احزاب أو ذاك ، وليس أخطر على سلامة
 الحكم الديمقراطي من أن يكون هذا الاحزاب أسما لساء الأحزاب السياسية في لدولة بدلا
 من لرامح والادنى . وأن يكون الحكم غاية لا مجرد وسيلة لتحقيق حكم أسلم وجبة أفضل .
 وإذا آل لحكم الديمقراطي ي مثل ذلك ، صيحت حقوق واحزاب باسم حمايتها ، وحرف
 العمل السياسي عن موضعه بصبح تحدة باسم الوصية . ومن ثم يفرط عقد النصف البرلماني
 على صحرة لمصالح الشخصية الحفية . كما تشق الكتل الشعبية داخل ابرنال وبارحه م
 يفقد المجالس النيابية هونها والشعب وحده . لذلك كنه كان لا مفر من لانعاط تحارب ادور
 الأخرى في هذا المصالح ، والحروج بالقد نصراوي عن مطلق النظم البرلماني المحت برعه
 أن يقدم الأمانة ورائي

وهي تحديد معالم المصح الوسط من انظامين اسدي وراسي ، وتخير موضع دستور كويت
 بينها ، تتلاقى منقاة الاستخلاص اسطري مشقة ورب مقتضيات المحلية والواقع العملي ،
 وبأولاهما معصلة فقهية ، وثانيها مشكلة سياسية . وجير انظمه لستورية هو ذلك الذي يوفق
 بين هذين الأمرين ويحل في آن واحد كلتا المعضلتين »

وإذا كان دستور الكويت قد تحفظ في مذكرته التفسيرية بالنسبة للأحزاب إلا أنه وصم
 بنصوصه الصريحة لم يحصر فيها حيث نصت المادة ٤٣ من الدستور الكويتي على الآتي

« حرية تكوين الجمعيات والمقدرات على أسس وطنية ووسائل سبينة مكفولة وفقا للشروط
 والأوضاع التي يبينها الدستور ، ولا يجوز إحصاء أحد على الانضمام إلى جمعية أو بقية »

وأوردت المذكرة التفسيرية بدستور شرح مفصلاً لحكم هذه المادة مساواة في ذات الوقت موضوع الأحزاب السياسية مؤكدة أن الدستور وإن لم ينظم بدقة لأحزاب لأنه في ذات الوقت لم يحظره، وفي ذلك تقول المذكرة التفسيرية للدستور الآتي .

« بقر هذه المادة أي المادة ٤٣ حرية تكوين الجمعيات والقبائل » دون النص على « الهياكل » التي تشمل في مدلولها عدم بصفة خاصة الأحزاب السياسية . وذلك حتى لا يتضمن الدستور الإلزام بإباحة إنشاء هذه الأحزاب ، كما أن عدم إيراد هذا الإلزام في صلب المادة ليس معناه تقرير حظر دستوري بعيد المستقبل لأجل غير مسمى ويمنع إشرع من السماح بتكوين أحزاب إداري محلاً لذلك . وعليه والنص الدستوري المذكور لا يلزم بحرية الأحزاب ولا يحظرها ، وأما بخصوص الأمر للمشرع العادي دون أن ينفذه في هذا الشأن أو يهده . وهكذا نجد أن دستور الكويت وإن لم ينص صراحة على إباحة تكوين الأحزاب إلا أنه في ذات الوقت لم يحظرها .

بل وأمن للمشرع بإمكانه تكوين الأحزاب مستقلاً متى كان ذلك محلاً . . . وإذا كانت القاعدة العامة تقضي بأن الأصل هو الإباحة والحظر هو الاستثناء وإذا كان صلب المادة ٤٣ من الدستور ليس في صياغتها ما يجيز أو يمنع تكوين الأحزاب ، وإذا كانت المذكرة التفسيرية قد وضحت ذلك بصورة حية ، لذلك كنهه تستطيع القول أنه من وجهة نظر الدستور ومدكرته التفسيرية لا يوجد ما يمنع قانوناً من تكوين لأحزاب سياسية وإن للسلطة — وفق أحكام القانون — أن تحظر تكوين لأحزاب سياسية أو حظرها وكذلك لها أن تضع القواعد القانونية التي تنظم عمل هذه الأحزاب وفق مقتضيات المصلحة الوطنية .

إن تجمع لأحزاب الديمقراطية هو تجمع أفراد شخصياتهم ويطلق عليهم الطموحة لرسوخ قواعد الديمقراطية السياسية في الكويت ، وبهدف سوء مواضع تتوفر في كل أسباب الحرية والعدل والمساواة ، وعلى أساس من المبادئ السامية التي تضمنها دستور دولة الكويت .

ب هذا التجمع يجمع بين أعضائه رغبة صادقة في تكريس هذا سيادة القانون على كافة المواطنين فيتعاون جميع في إحقاق ولواجبات عامة ، لا تمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو الدين أو الطائفة الاجتماعية أو الاقتصادية التي ينتمون إليها .

وهو أيضاً تجمع يعبر عن اتفاق حول أهداف واضحة ومحددة يلتقي جميعها في المهنة سوء شخصية الإنسان الحر لدي يعي كافة حقوقه والتزاماته الوطنية والذي يمكن أن يساهم في سوء مجتمع سليم يتمتع فيه على كافة الأمراض الاجتماعية التي تعوق تقدمه ورفاهه .

إن تجمعها هو تجمع أفراد تعاضدوا على أن يعملوا باخلاص لمحاربة الفساد السياسي والاجتماعي ولوضع قواعد راسخة في معالجة قضايا الشعب في الدافل والخارج على أساس من الموضوعية والحوار العلمي للهدف والسعي عن استئلال عواطف الجماهير وتطلعاتهم إلى مصالح آية ومؤقتة فيها معاني الارتقاء أكثر من معنى المعالجة الموضوعية الهادفة لتحقيق رخاء وازدهار واستقرار .

إن لأحزاب السياسية ، وإن كانت لها في النظم المتقدمة عقيدة وأهداف معينة ، إلا أنها في الواقع تمثل مصالح احصاة بصفة معينة أو اتحاد معين متحددة بذلك المصالح الأخرى الأكثر عمود لكافة أفراد الشعب ، وهي في هذه الأحزاب تمثل انتماءات اجتماعية وأخيرة ونماذج شائعة من خلال التصاحبات واستراتيجية الارتباطات بالمواقف الوبقية في مساعدة فضاء ومشاكل معروضة وإن تحفظ بعض شراح نقادون بالنسبة لقيام الأحزاب ، خاصة في البلاد التي لم يكتمل نضجها السياسي ولم يستشر فيها التعليم والوعي السياسي ، إلا أنهم جميعاً أجمعوا على أن الأحزاب السياسية هي صفة ملازمة للديمقراطية بل وقالوا بأن الديمقراطية هي حكومة لأحزاب وإنهم قالوا بذلك في يؤكدون مبدأ سيادة الشعب الذي من خلاله تقوم السلطات بواجباتها ومسؤولياتها بدعم وتأييد من حزب الأغلبية ونحت رقابة أحزاب المعارضة

وبذلك لا يكون للحكومة نصير مؤثرين بحسب المواقف التي تتصدى لها ، أو معارضين مؤثرين أيضاً بل يكون للحكومة حزب أو أحزاب مؤيدة بها باستمرار ، وحزب أو أحزاب معارضة لها باستمرار . وكذلك الحال من موقف السلطة التشريعية من السلطة التنفيذية هو موقف المؤيد لها في سياستها وفي أسلوب عملها باعتبار أن السلطة التنفيذية وهي مارس سلطاتها المختلفة استلزاماً برامحها وموقفها من تأييد حزب أو أحزاب الأغلبية والذي يكون لحكمه مثلاً لوائح هذه الأغلبية ولذلك أنه يحدد أن كافة المواقف السياسية وبرامج الخدمات ومشاريع القوانين التي تقدمها الحكومة بما تحظى بتأييد وموافقة الأغلبية السياسية في هيئة التشريعية

وعلى أي حال فإن تجمع الأحزاب الديمقراطية ، وقد أقر مبدأ سيادة القانون ، أنه يتزم كية بالقوانين السادة ويعمل في نطاقها ، وبالترتيب على ذلك فإن التجمع يأخذ صفة الحزب السياسي عند المنعطف التي يكون فيها قياد لأحزاب السياسة ضرورة وطنية ويصدر شأنها تشريع ينظم قيامها

وفي غياب الأحزاب السياسية التي هي صفة ملازمة للديمقراطية ، وحتى اللحظة التي يصدر تشريع يصمم قدامها كان لا بد من وجود فئة من أبناء الشعب تقوم بدور التوعية والتثقيف والقيادة الشعبية ، كما تكون ممارسات الديمقراطية قد سارت ضمن مفهومها الصحيح وما يخدم المصلحة الوطنية في وقت يكون الشعب قد اكتسب الحرية السياسية لاصحها في ظل ممرسة سليمة للديمقراطية . ولذلك وجد التجمع ليقوم بدور التوعية والرقابة الشعبية من أجل مهم تحديد الممارسة الديمقراطية في دولة الكويت

وبالترتيب على ذلك فإن تجمع هو تجمع أفراد كما أسلفنا .. ذكرنا أنهم مطالبين بدور انساني على مستوى لوطن مجموعة ، وعلى مستوى الأفراد بمجموعهم ، فهو تجمع يهدف إلى إساءة وإلى المساهمة الفعالة في تقوية لتحركة الديمقراطية وهي محاربة كافة قوى التحريف الفكري والموضوي ومحاولة إفساد الصنائع وتجميع مراكز القوى على حساب وحدة مجموع الشعب ووحدة مصلحته

إن كلمة حق موضوعه يجب أن تقام في وقت صدعت فيه الحقيقة، وصحت القوة هي الحق وأصبح لعنف هو المبدأ وأصبح لسياسي هو الحقيقة وصحت لأدوات جميعها مريد وفصل وأصبحي الإخلاص وبهاء يعني لكسل والتجادل

بـ وفي مواجهة كل قوى النشر تلك القوى مستغيلة من رذائل المجتمع وتصارع فئاته يهتص نحن الآخر، الديمقراطية بوجه خوفها الفساد والتجرب شجع يستغلب كل عيب في العمل الواحد والباء الهدف لمصلحة الشعب والوطن حاداً من مله وبفسه ووقته وراحته عملاً مثمر، يسلم في أبناء البحر، وينظر دحى ويحارب الوطن وأن الثمن الوحيد الذي يستطيع أن يقدمه لكل من يعمل معه هو أن يوفر له الحرية والكرامة الإنسانية والعدل والمساواة صبر المفهوم السليم هذه المعاني الحميمة وأمس في أهداف التجمع في الفصل الثالث

وقد أسمى نفسه بالأحرار لأن حرية العمل تأتي من الذات دون ارتدادات مصلحة من دحل البلاد أو خارجها، وأن عقيدتنا تسع من فهم وفكر مستحصه من وقع عيشه وحرية بريرة مروت بحياة أمتنا العربية فأنت على الأحص والندس ولم تترك إلا اليأس والدمار وأسمى نفسه بالديمقراطي لأن جعل الديمقراطية هي عية في دته وأسلوب من خلالها تتوفر الحرية والعيش الكريم لكافة المواطنين، بـ من تحت نفس التجارب الفاشية ومن بين ركام الحروب نخرج نعمل وبناء من أجل لرحاء وانتقدم واضعين في الاعتبار لأول حرية المواطن وصون كرامته و توفير العدل والأمن والاستقرار له في عصر سيادة القانون وضمن المبادئ والحقوق التي كتبها له دستور

بـ إن تجمعنا يحد أساس مشروعيتنا من وضح أهدافه ووضوح أساليبه، وهذا كانت هذه مبادئ هي التي نص عليها دستورنا فب يكون بذلك قد ساهم بعمله لتجديد الوطن، وقد كان العمل لهدف ولشأن وفي نطاق القويين ساعده بعثر حروجه عن القويين

ولا يصبر بعد ذلك ما يوصف به من مسميات وعيوب، وقد يتوهم البعض من أن هذا تجمع بـ هو في الحقيقة، إلا حرب حمل اسم تجمع، لأن معركة بعض دته ومدى فائدته المجتمع وليس بالاسم الذي يحمل، فكم من التجمعات والتكتلات التي تحمل صفات طاهره مصلحة الوطن والمواطن وحقيقتها سيئات تؤدي في النهاية إلى إيجاد الفروقة بين المواطنين وبكرس لانتهاك مبادئه وأخلاقه واجتماعية والاقتصادية وسياسية بينهم

بـ ونحن نعمل من أجل ترسيخ مبادئ الديمقراطية أسسها وفق منهج الواضح والنصحيح بما رآه ذلك أن يشعر المواطن بمسئوليته وأن يعي حق كافة حقوقه الدستورية ووحدته وأن يدرس هذه الحقوق ويؤدي هذه الواجبات ضمن نظرة مستقبلية صحيحة تصح في اعتبارها مصلحة لوصية عامة، دون تلك نظرة الصفة التي برمي من الممارسة الديمقراطية مجرد تحقيق مكاسب ومراة وقية لا توفر له رجاء ولا استقرار

إننا نؤمن بأن معالجات انحراف الديمقراطية يكون بالمزيد من الممارسة الديمقراطية ذاتها .
 إذ أنه بدون الرؤية الصحيحة لحق المواطن في الرقابة الشعبية — تزايد محاولات التستر على
 الأخطاء وتعطى التبريرات ويكثر الكذب والتفاني ، وتبرز مراكز للقوى تعجى ثمار فشل التجربة
 الديمقراطية وتعمل حاهدة على إجهاض التحرية . فمع الفساد ، وتكثر الرشوة ، وتسد
 الضمانات ، ويغيب العدل ، وتفقد الحريات العامة والخاصة ، وحيث تنتهي الديمقراطية
 إلى مثل هذا المصير تتحرك المؤسسات السرية للعمل فتباشر مشاطاتها في الظلام . ويبرز عملها
 في شكل مؤامرات حمية وحرائم تملك فيها الدماء ويمتدئ بواسطتها على الأفراد . فيعم الدعر .
 وتنتهي بعمه الاستقرار . ويسود التوتر والانفعال في كثير من المواقف والأعمال

لذلك كله ليس من علاج لأخطاء الديمقراطية إلا بازديدها . وأن كل ضغط على
 الحريات مؤد إلى عاجلا أو آجلا إلى الانهيار وذلك قبل محق إننا لا يجب أن نصيق ذرعا
 بالحرية والأحزاب — كما فعلت بعض الديكتاتوريات — لأن مثل هذا الضيق مؤد إلى
 ما هو أخطر من الحرية . إذ أنها — أي الحرية — لا تلت أن تعرد في الحفاء وتباشر شاطها
 في لظلام .

لذلك كله رأينا نحن نجمع لأحر ديمقراطيين أن يكون عمما في وصيح سهار وأهداف
 التي لا تتفق مع الطاء السامي هي لكونها هي تحب بطر سطوت العمة بكافة مؤسسه
 وهي تحت عصر الموصين حميين وسس ل من أسباب لعمل سوى ذلك الأسباب مشروع
 لذي يتفق وسيادة القانون يدي في طقة عمل وفق سرب مع لموضوع وسداف لصريجة
 بكافة الجمعيات لمؤودة لكونها أهمي منها وغير أهمي تعمل كل في نطاق أهدافها في
 لأمر اتصه بمصالحها ووه لم خير هد شعب ن يوجد تجمع جديد يعمل في نطاق
 لأهداف الديمقراطية التي تتصل بمصالح المواطنين حميين وتمدهم الأعداد لمصالح وسس
 لساء المجتمع الديمقراطي الذي يوفر العدل والحرية لكافة المواطنين

— الفصل الثالث —

أهداف التجمع ومراقبته

أولاً : الأهداف :

تقسم الحكومات في العالم من حيث الشكل الى حكومات ملكية يكون العصور الأعلى في الدولة فيها شخص واحد ، وحكومات جمهورية تكون السلطة فيها لهيئة مكونة من عدة أشخاص .

وقد اشترط شرح القانون الدستوري هذا التقسيم الذي يمكن أن يؤدي في النتيجة الى اعتبار بريطانيا جمهورية ، في حين أن نظام الحكم فيها ملكي نوازي ، لأن السلطة في بريطانيا للهيئة الحكومية وليس للملك أو الملكة ، وكذلك يمكن أن يؤدي هذا التقسيم الى اعتبار الولايات المتحدة الأمريكية هي دولة ملكية في حين أن النظام فيها يعتبر جمهورياً لأن السلطة العليا في إدارة السياسة العامة للدولة في يد شخص رئيس الجمهورية

وراء الانقسام المرحه الى هذا التقسيم بررت نظريات أخرى تقسم الدول — وعلى أساس من الموضوع لا الشكل — الى حكومات تحترم الحريات وحكومات ذات سلطة مطلقة

وعلى ذلك فإن التقسيم الحقيقي لأي نظام سياسي يجب أن يحد له أساس من الواقع لا من تلك النظريات الفكرية التي تصنع مواصفات خاصة وتعرّيفات محددة لأشكال مختلفة من أنظمة الحكم وعلى أساس ما يجب أن يكون ، لا ذلك الذي هو كائن فعلاً

وإن تجمع الأحرار الديمقراطيين وهو يستلزم حظه توضيح في تحديد أهدافه السياسية والاجتماعية والاقتصادية إنما أحد في الاعتبار كافة الطرقات الفكرية والاجتماعية التي عالجت — وما زالت تعالج — أساليب أنظمة الحكم المختلفة وما يمكن أن تحققه لشعوبها من رخاء وتقدم

وقد انتهى التجمع الى نتيجة مفادها أن حريات المواطنين وكرامتهم وأمنهم واستقرارهم وما يجب أن يتوفر لهم من رخاء وتقدم ، لا يجب بحال من الأحوال أن تكون موضع تحارب جديدة وممرسات لطيفات عفائية واجتماعية وسياسية مختلفة هي من خلق وإبداع معتصري السلطة ، وبهدف اصفاء الشرعية الوهمية على أعمال التعدي والعصب وتكون الهابة في جميع مسلسل التجارب الجديدة هي ممرسات السلطة باسم الشعب هي التحلف والتمزق والدمار الذي يدفع الشعب ثم كل ذلك على حساب حريته وكرامته وأمنه واستقراره وتقدمه

إن تجمع الأحرار الديمقراطيين الذي يصعب في اعتباره تجارب أمريكا الوسطى واللاتينية وكذلك تجارب أوروبا الشرقية وبعض دول آسيا وأفريقيا لا يعيب عن دله ما انتهى اليه تلك التجارب الجديدة وما حققته من انجازات على مستوى الصحافة والإداعة والتلفزيون وسائر

النوري المركب التي تترد من داخلها أعلام انتصار التجربة الجديدة الرائدة التي تعرف بعدها — في ظهيرة يوم حار وشاق — على جماهير من اشعب المدحوع رص كالصدع التريفة دخل اسيرات النوري ليصرح الصراحة الوحيدة التي صرح بها عاش الزعم يحيى لرعبه — ويتهي اليوم كله بأحر رهيد لا بدسم لبحرورة المسحوبة من الهدف وبهذا لاسلوب وحده تنجح لبحرورة ، وتتصح أكثر تألقا وبريقا أن تحد لها ومن خارج حدود البحرورة دعة ومريدون يقومون بأعمال التثبير للتجربة الجديدة كما يكسوا رصيدا من شعبية مرغومة خصفها أعمال المدعابة الكاديه عن الحدرات وبطولات وهميه وهؤلاء الدعة والمؤيدون ، مثلهم مثل أولئك الذين يحتفظون أنفسهم بأحد لقاح انحدري كيما يبيع لرص عهدهم وكما قيل بحق قليل من القومية يبيع عن كثيرها ، وقيل من الاشتراكية يبيع عن كثيرها وذلك هم دعة فكر وحيدوي طالع مؤشرات التجارب المساسية الحادثة تحول وتحقق الوحدة وهم أيضا اشركيون طالما الممارسات الاشتراكية في تلك البلاد قد انتهت الى حريق مسدود نهمه اشتراكي مسم

لذلك كله وغير عملية التقييم الوعي لمصنف موضوعية للتحدث الجديدة هي سائب بحكم لم يجد تجمع الأحرار لديمقراطيون سوى الطريق الواضحة لاختيار واحد من أشكال الحكم المعروفة في العالم فاحتر أيضا الديمقراطي الذي يقوم على احترام حريات الأفراد . لا ذلك الطام الذي يتمتع بسبغات مطلقة ، وإن التجمع وقد سلك هذا الطريق . يكون قد اختار المذهب الفردي الذي يحمل للمواطن قسمة أساسية في مجتمع الذي هو في معده الحقيق في عدد من الأفراد ويحظى كل منهم بالأهم والارعاية ، ولم يحد بالمذهب الجمعي الذي جعل الاعتر الأول لصلصة الجماعة والقيمة للجماعة ، وإن أدى ذلك الى التصحية للمصلحة الفردية والطمعان على حرية الفرد

وإذا حل بعض شرح الماؤون الدستوري بأن نظرية الفردية والطرية الاجتماعية هي من مخيمات المصحي ، وإن متطلبات اقرون لعشرين وفي البحر الأخير منه ، هو تخيير الطريق الوسط الذي يرى أن الفرد والجماعة وجهان لحقيقة الوجود لاجتماعي الواحد الذي لا يتصور الفرد كائن معزولا ، ولا بمصور الجماعة كيانا يقوم بذاته وإنما يقوم على افراده

وإذا كانت نظرية الموقف الوسط بين المذهب الفردي والجماعي هي المعالجة السليمة لأي من الطريقتين . إلا أن نظرية الموقف الوسط ذاتها هي فقط مجرد تعبير عن أحلام جمعية تظل في حياض بعض المفكرين دون أن ترد الى الوجود الواقعي كظريه فكرية توضح رؤية الموقف الوسط بالنسبة لنظم الحكم المختصة من حيث شكلها أو موضوعها وكذلك القواعد السبسية والاجتماعية والاقتصادية التي تقوم عليها ، والاسلوب الأمثل في التصديق بما يريل عيوب الطريقتين الفردية والاجتماعية .

إن حل ما قدمه أصحاب الموقف الوسط هي معالجات تشريعية لسد عيوب أي من الطريقتين . ولكن تظل هذه المعالجات التشريعية ضمن نطاق واحدة من الطريقتين الفردية والجماعية دون أن تكون هذه المعالجات تمثل بذاتها نظرية جديدة توضع موضع الدراسة والتقييم .

إن كافة مدارس السياسة الجديدة التي رقصت الأعداء في من الطوبى الفردية و
 الجماعة لم تحقق أهدافها المعنوية السامية لأي من الصيرتين . وما هي حقا برقصها لانتفاء
 أي شيء من المذهبين قد استوعبت كافة حقوق ومبادئ تصعب في صيريتين معا . وبلا من
 يصح الفرد كائن بذاته ضمن صير الجماعة . وتصيح الجماعة كيانا مستمدا وجوده من فرد
 واحد . إن هذه لتجرب قد تنهت في دوائر الفرد حقيقة ضمن كيان الجماعة . انتهى كان
 الجماعة بروح حقيقة أفرادها . وأصبحت بسببه أداة فمع لشعب وبسببه . ووضح شعب
 وقد حرية اختيار السلطة . فتنعت لشعب عن سلطة أناس بفسادها ورأت سلطة في هـ
 الانتعاش يؤكد شكوكها في ولاء الشعب لها فريد من أعمال البطش ويريد الشعب في الانتعاش
 وهكذا تكون شجرة رثاءه . وهكذا يكون موقف بومط . وهكذا يريدنا بعض أن يكون
 ويعبر ذلك لا يكون لما بطرية . ولا يكون قد نينا حديد

□ □ □ □ □

إذا كان تجمع لأحرار لدمع طول قد تحير اندمراطه التمهيد كنهج وكعبه . ود
 كان التجمع قد أثر بوصوح سمائه الأساسي لمذهب فردي الذي يحصل من حرية الأفراد
 وتقدمهم ورحائهم بصورة تصحيحة لحرية وفقداء المجتمع في مجتمعه . إلا أن لتجمع
 وقد وضع نفسه ضمن إطار المذهب الفردي . م يعرف في دفاع عن الميراث الموجهة إلى
 هذا المذهب . وإنما هو مسجون باستمرار تصحيح الأخطاء من خلال واقع تطبق لظروية
 وضمن صيرها عدم واستقرار أي لا تكون فيه عممية لتصحيح تشكل تشويها عميد لسلامة
 لمبادئ الأساسية التي تقوم عليها النظرية

والقول غير ذلك يكون فيه حرجا على حكم دستور الكويت الذي أحد المذهب الفردي
 بوجه عام مع تقييد دستوره المصلحة العليا لملاذ ويرر إنشاء دستور الكويتي بمذهب
 الفردي . كما تر محاولات بفسد هذا المذهب حتى لا تسر الأمور إلى مداها في بفسده . من أن
 الدستور قد حدد موقفه من الملكية ورأس المال ليس فقط بموقف الاقرار بالصيانة وبما يعثرهما
 مقومات أساسية للملكية الاجتماعية وبما حقوق فردية في الأساس ثم بحفظ دستور
 وبعد فوزه بقاعدة من اعتبار هذه الحقوق الفردية ذات وظيفة اجتماعية . وبهذا جاء
 حكم المادة ١٦ من الدستور حيث نصت على الآتي . الملكية ورأس المال وبمعمل مقومات
 سياسية لكيان دولة الاجتماعية وللثروة الوصية . وهي جميع حقوق فردية ذات وظيفة اجتماعية
 ينظمها القانون

وإذا يرى البعض أن دستور الكويت قد أحد مبدأ لوسطية بين المذهبين الفردي والاجتماعي
 جيمع عنصر ملكية ورأس المال وبمعمل حقوق فردية ذات وظيفة اجتماعية . وكذا عساه
 لاقتصاد وطني أسسه العدم الاجتماعي . وإن خلافا بين بمعمل وأصحاب بمعمل وعلافا
 ملاك العقارات باستخراجها ينظمها القانون على أساس اقتصادية مع مراعاة قواعد العداة
 الاجتماعية . إلا أن خلافا لم يره البعض يرى أن مبدأ الفردية بطل صهره في دستور
 بالرغم من مصوص التي تشير إلى المذهب الاجتماعي والتي وردت في مواضع عديدة منه .

ذلك أن المدكرة لتفسيرية دستور وضحت صراحة الغرض من غتراسكيه وراس المال وعمل حقوق ذات وظيفة اجتماعية إذ قد مدكرة التفسيرية «و قد حب ملاحظته كذلك صدد هذه المددة ، ان النص هي على ان هذه الحقوق (وظيفة اجتماعية) لم يقصد به ذلك تحديد اسكيه ، بل مقصد به تنظيم وحيثية ما فيه صلاح الجماعة في جانب حق المالك ، ومظهر التنظيم الاجتماعي لاسكيه عديدة تهدف الى مع الاصل ، مصلحة المجموع أو إيساءة استعمال الحق . ومن أمثلة ذلك فرض تكاليف أو ارتفاعات على رأس من لصالح الدولة والمجموع» وكذلك قد امدكرة التفسيرية للدستور في شرحها للمادة العشرين منه «ولتي تعتبر الاقتصاد الوطني أساسه انعداة لاجتماعيه وكذا لك المواد اسماها عليها بعد ان المدكرة لتفسيريه تقرب لآتي والاسكيه ورأس المال والعمل معومات يتجسد فيها نوع من النشاط ، حدهم حصص ، والآخر عدم ولذلك حرصت امددة لعشرون على تأكيد المعاون بين هذين طرفين وحددت هدفه وهو «تحقيق التنمية لأقتصادية وريادة الانتاج ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين» ولقد أضيف الى المادة وصف هذا النوع منه «العدل» حتى لا يطعي أي من الشططين المذكورين على الآخر . والعدل هو أمر تقريبي لا يعني التعادل الحسابي والمساواة بينهما . فمساواة متروكة للمشرع داخل هذا الاتعايد العام ابن» وكذلك احوال في شأن حق تنظيم وحق العمل بعد ان المدكرة التفسيرية للدستور في شرحها يهدس الحقين تؤكد ان التزام الدولة بهما موطأ بالامكانية وليس بالاسرار اكس بهما لأنهما كسائر لحقوق وحرريات عامة محدود طبعها بالامكانيات الدولة ومدى طاقتها فهي أي دونه لا تصادر حرية في ان يختار نفسه نوع عمله في ميدان النشاط الحر ولكن بذات بوقت لا يوجد الزام على الدولة بان توفر لكل فرد عملا

وهكذا يتضح لي سبق أن نشر لي من أن نظرية موقف وسط بين الطريقتين الفردية والاجتماعية هي هي الا معالجات شرعية ضمن نطاق وحده من الطريقتين الفردية والاجتماعية ودون أن يرقى هذه المعالجات في حد ذاتها نظرية جديدة تحصص لتنظيم ودراسة

وعلم من مفيد أن يؤكد أن التجمع وقد تخير مذهب الفردي الذي نص عليه الدستور منه قد وضع في «عبارة أيضا كفة الانتقادات الموجهة للمذهب الفردي والتي نقول بأن حاد الدولة تجده تسلط رأس المال من شأنه أن يحل المساواة الاجتماعية بين المواطنين ويؤدي إلى وجود مجتمع الطبقات ، ونسبى محاربات اسياسيه مجرد ترف اجتماعي نمساها فئة قديمة من الشعب تفرقت لها كل مصدر قوة الاقتصادية الضعيفة التي تجعل هذه الفئة وحدها صاحبة الاحتكك بعمل السياسي التي حاد وجودها كقوة اقتصادية فعالة في التأثير على لهنهم ورعي لسياسي عدم وبتعديدي تكون فيه الممارسة السياسية بحكم أعراس الاحتكار لاقتصادي وكذلك الحال فان الطبقات العامة وذات الدخل المحدود تحصر اهتمامتها اسياسية ضمن هذه شكلات معينة بهدف تحسين أوضاعها الاجتماعية والمعيشية وذلك فهي - أي هذه الفئة من الشعب - لا تعيها الممارسات الديمقراطية للمحاربات اسياسية أو العامة ، إلا ذلك المفرد الذي يحسن من أوضاعها الاجتماعية ويريد في دخولها الشهيرة باعتبار أن قصدها المعيشية بصفة ذات الحاح أكبر من تطلعاتها ممارسة ديمقراطية سياسية

أن التجميع وهو يعني كافة هذه الحقائق يصح ضمن اهتماماته الأساسية معالجة 'خطء' الديمقراطية السياسية باعتبار الذي لا يخرج فيه عن المفهوم العام للديمقراطية السياسية ، وهي معاجلة تحد لها برأى قلوب من حكمه المحدثين ١٦ - ٢٠ من الدستور . حيث نصت ائدة ١٦ على أن « نكبة ورأس لاد والعمل مقومات أساسية لكيان الدولة الاجتماعي وضرورة الوضعية . وهي حميد حقوق فردية ذات وصيفة اجتماعية ينظمها القانون ، ونصت المادة العشرية على أن الاقتصاد الوطني أساسه لعدده الاجتماعي . وقوامه التدوير عداد بين الشاهد عدم وضوح لخص ، وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين ، وذلك كله في حدود القانون »

وتنص على ذلك ، ومن خلال فهم التجميع بحكم المحدثين ١٦ - ٢٠ من الدستور ، يجب على الحكومة أن تدخل من الأحكام ومع سيطرة رأس لاد في أن يكون لاد بالاستقلال لشع . وفيه أيضا أن تدخل في مستويات الأجور بما يكفل تحقيق العدالة وإيجاد أساس العاد بين العمل والآخر ولحكومه أيضا أن تضع قواعد الصربية العامة بتسعة على لاد من قصد لاد التوازن الاجتماعي بين المواطنين . وفيه عموما أن تدخل كافة الإجراءات اللازمة لتحقيق عدالة اجتماعية بين مواصين وأن تدخل حتما رأس لاد وصيفة اجتماعية ينظمها القانون

وأن يكون التجميع قد أخذ صيغته الحديثة التي نحد من سيطرة رأس لاد واعتبار أن له وصيفة اجتماعية ينظمها القانون لصالح الجماعة ، إلا أن التجميع وهو يندل هذا الطريق ويحدد من تحارب الدول المتقدمة . فانه يصح في اعتباره أيضا لخواص الشخصية للأفراد والتي يجب أن تكون موضع اعتبار واهتمام الدولة ، بحيث يكون تدخل الدولة في تنظيم كبتها لاقتصادي والاجتماعي قد روعي فيه اهتمامات الأفراد وخواصهم الشخصية التي من شأنها لاسهم في عملية البناء على قدر من الاتقان والحدودة . والقول بعير ذلك يعتبر خروج على المفهوم السياسي للديمقراطية والكرامات ورد في الدستور من أن الملكية ورس لاد والعمل مقومات أساسية لمجتمع وهي حقوق فردية .

وإذا كان مجمع الأحرار الديمقراطيون قد تعير الهمج الديمقراطي السياسي الذي تكون فيه لامة مصدر استعصاء ، والذي يوفر فيه للمواص كافة لحقوق عامة والخاصة التي يدرسه في حوس الحرية وتعدن والمساواة دون تمييز فيما بين مواصين على أساس من حسن أو لأصل أو اللغة والدين ، فانه أي التجميع لا يكون قد أتى بحلده ، وان يرى فيه حتواء دستور الكويت من المادي والحقوق أساسا يشل كافة التطلعات الأساسية التي يستهدفها التجميع . ويعمل حاهد كيمما تكون هذه المادئ والحقوق التي وردت بالدستور ، هي موضع التمييز ضد وروح وأن يطق عمل التجميع هو حكام ابرقة الشعبية كيمما تكون للنصوص الدستورية مع حقيقة . وأن مادي لعدن والمساواة التي نص عليها الدستور قد أشعر المواطن الكويتي روح العزة وكرمه والاسديه ، بحيث لا يكون في مجتمع الكويت المواطن واحد ومن درجة واحدة ويدت اقلدر من الحقوق وأحداث لا تمييز بينه وبين حر بسبب الجنس أو لأصل أو اللغة أو الدين

وإذ يكون الدستور الكويتي قد أقر مبدأ المساواة بين المواطنين جميعاً ، فإن تجميع الأحرار
 بديمقراطيين يؤكد أن صفة المواطن تصرف إلى المرأة كما تصرف إلى الرجل ، ومن ثم فإن
 كافة الحقوق والواجبات المنصوص عليها في الدستور يسري نطاقها على المرأة بحد المقدر الذي
 يسري على الرجل دون أدنى تمييز وستظل حقوق المرأة الكويتية هي لتشجيع والانتخاب هي
 مطلب رئيسي لتجميع الأحرار بديمقراطيين إلى جانب كافة الحقوق الأخرى المدنية والسياسية
 التي يكفلها الدستور للرجل وبما من الظلم لمكان أن يفسح حق الانتخاب لرجل جاهل
 لا يفي بمسئوليته السياسية ويجعل من حقه في الجنسية وفي شرف المواطنة سعة يعرضها في
 سوق الأسهم وهي تحدة الانتخاب ، ونحرم من ذلك الحق امرأة نالت صفاء واهلاً من الوعي
 والتعليم وأسهمت في بناء المجتمع وسموه وتقدمه ، في وقت يؤكد فيه دستور حقها في المساواة
 بكاملة مع رجل في كافة الحقوق والواجبات

إن تجميع الأحرار بديمقراطيين يترتب أمام المواطنين جميعاً على أن يؤمن بهم كافة الحقوق
 الواردة في الدستور والتي هي بالحد

أولاً : الحقوق السياسية وهي الآتي .

١ حق الجنسية الكويتية لمي بكنسها مواطناً وفق أحكام القانون ، ولا يجوز إسقاط
 الجنسية عنه أو سحبها منه إلا وفق أحكام القانون ولأسباب خطيرة يحددها القانون ، فلا تترك
 محض تقدير سلطة لتميضية .

ب المساواة التامة أمام القانون في الحقوق والواجبات دون تمييز بين مواطنين بسبب الجنس
 أو الأصل أو اللغة أو الدين .

ج كدالة الحريات الشخصية ضمن إطار النظام لعام ولآداب العمة ، ولقدرة الذي
 لا يكون في ممارسة هذه الحريات ما يعتبر تعدياً أو مساساً بحريات الآخرين

د حرية الفكر أي تسوء الحرية في الاعتقاد وبداء الرأي ، وحرية الصحافة والبحث
 العلمية

هـ حق تكوين الجمعيات وحق الانضمام

ز حق مخاطبة السلطات العامة بحيث يجوز لأي مواطن أن يوجه أي من رجاء السلطة
 مباشرة بما يريد أن يقول ويعبر عما في نفسه عن كل ما يتصل بأمره الخاصة أو أمور البلاد
 العامة وذلك من التعبير عن طريق لكتبة استلزم الحاد كما يكون لهذا التعبير مصير
 الحدة أن يكون باسم وتوقيع المخاطب .

ح — حق المواطن في حماية قانون لشخصه ولمسكنه بحيث لا يجوز انقص عليه أو حسه
 أو تقييده أو تحديد قامته أو تحديد حريته في الإقامة أو انتقال إلا وفق أحكام القانون كما
 لا يجب أن يعرض المواطن للتعذيب أو للمعاملة الوحطة بالكرامة وأن يكون مسكته حرمة
 فلا يدخل إلا بأذنه إلا في الأحوال التي نصها القانون وإذ توجه مواطن تهمة ماسة فالأصل
 أنه بريء حتى تثبت إدانته في محكمة قانونية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية لممارسة حق
 الدفاع كما يحظر إيداء المتهم حسمات أو معوي

ثانيا : الحقوق الاقتصادية والاجتماعية المتصلة بها

سن أنشرنا إلى هذه الحقوق عند الكلام عن حق الملكية وأمن المال والعمل واعتبر دستور هذه الحقوق مفومات أساسية لكن دولة لاجتماعي ولشروة الوطنية . وهي جميع حقوق فردية ذات وطمة اجتماعية ينظمها لقانون .

ويصنف دستور إلى ذلك تحت الملكية خاصة مضمونه . فلا يمنع أحد من بصرف في ملكه إلا في حدود لقانون . ولا يبرح عن أحد ملكه إلا بسبب المنفعة العامة في الأحوال نية في القانون . وبالكيفية لمصوص عليها فيه . وبشرط تعويضه عنه تعويضا عادلا وأسرث حق تحكمه لشرعية الإسلامية كما حصر دستور المصادرة العامة للأموال . وأوجب أن تكون مصادرة خاصة بموجب حكم قضائي وفي الأحوال لمية في الدستور .

وفي متدل ما قلعه الدستور من ضمانات لملكية خاصة وما أصفه من ضمانه رأس مال محده في ذات الوقت تدخل من سطوة رأس المال وتحكمه فترك لقانون تنظيم العلاقة بين العمل وصاحب العمل . وعلاقة ملاك عقارات بمساحريها . على أساس اقتصادية مع مراعاة قواعد العدالة الاجتماعية وكذلك جعل من مد الدولة لاجتماعية لأمس في تحديد الضرائب والتكاليف العامة

ثالثا : الحقوق الاجتماعية وهي كالاتي

أ : كفاية المعونة للمواطن في حالة الشبوححة أو مرض أو لعجز عن العمل وتأمين المعونة الاجتماعية والرعاية الصحية لهم

ب : حق التعليم ككفالة التعليم الإلزامي ومجديته في مرحجه الأولى
ج : حق لمواطن في العمل وفي حشر نوع عمل لندي يريد . ول يحدد آخر مدام وقد لكيفية العمل المعروضة ووفقا لحجمه يصلح مع مراعاة قواعد عداة الاحمديه لي تسوجب حدا دمي من لأخري ثلاثم ومتطلت اعيش الكريم

هد وقد سبق أن شرنا إلى أن حق لمواطن في العمل وفي لتعليم تدخل ضمن اسرام الدولة بالتمكين منها وليس على أساس التزم لدولة بها .

وفي مقابل كل ما تقدم من حقوق للمواطن لا يحد أن الدستور قد ألزمه بإسرامات تنقل كاهه سوى ذلك الالتزام الرئيسي لتي سترم به كافة شعوب الأرض وهو التزام الدهع عن اوصص والترم أداء نصرية متى قررت وحبر التزم مرعاة اسظام العام ولأداب لعامة .

أن تجمع الأحرار الديمقراطيين له نظرة خاصة لكل حق من الحقوق السابقة . وله موقف معين منها . وهي نظرة وهو موقف . يحدد أن ضمن الظروف لموصوعية المتضمن بهذا الحق أولئك . وهو موقف — بلا شك — يسرره وأحب الرقادة الشعبية في تقييم ممارسة لمواطن بحقوقه امشروعة . التي نص عليها الدستور . والتي يؤكد التجمع وحوب اعتشار ممارسة لمواطن بكافة حقوقه ضمن اطار المساواة التامة بين المواطنين على أساس من قواعد العدالة التي يمكن تحديده

صوبت موضوعية ككل تكفو الفرص بين مواطنين هم يحل حق مادي العدل وحرية
ومساواة دعوات المجتمع ، والتعاون والتراحم صلة وثقى بين مواطنين ، وأن أدوة هي حق
لني تصوب دعوات المجتمع وتكفل الأمن والطمينة وتكفو الفرص بمواطنين

ثانيا : مواقف التجمع :

بعد ابصار الأهداف الأساسية لتي يقوم عليها التجمع وهي أهداف لا تخرج عن قواعد
الدستور كان من الطبيعي أن تتحدد مواقف التجمع بالنسبة لكافة القضايا المحلية وعربية
والأجنبية على ضوء المبادئ الأساسية التي يلتزم بها أفراد التجمع وبحيث تكون عملية التمسك
لهذه المواقف مرنطة كلية بموقف الالتزام المطلق بالعقيدة الديمقراطية التي يؤمن بها أفراد التجمع ،
وعلى التفصيل لمين ضمن أهدافه .

ومع ذلك كله ، ولرغم من وضح الأهداف الديمقراطية سي يسير على نهجها التجمع ،
بقي أسئلة كثيرة في صميم مواضيعه إذ يجد لدى التجمع حواش عليها ، كيب تصبح صوره
وأهداف التجمع لأحرار الديمقراطية في دمه ويتحدد موقفه من التجمع بمقدار موقف التجمع
من هذه القضايا التي يعتقد أنها أساسية بالنسبة تكوين عقيدته الفكرية

وبما من مبدأ الوضوح التكميل لرؤية التجمع لأحرار الديمقراطية لكافة قضايا الأساسية
المطروحة محلي وعربيا وعليا يعرض التجمع موقفه من العديد من القضايا وموقف على التفصيل
الآتي :

أولا : القضايا والمواقف ذات الصلة العامة

أ - التجمع وموقفه من الدين :

صبت لمادة ثمانية من دستور على أن دين أدوة «إسلام» ، ولشريع الإسلاميه مصدر
رئيسي لتشريع ، وقد عقلت المدونة لتفسيرية دستور على حكم «فقرة الأخيرة من المادة الثمانية
قائلة وهي وضع النص بهذه الصيغة توجيه للمشرع وجهة إسلامية أساسية دون صفة من مستحدث
الحكم من مصادر أخرى في أمور لا يصح لفقه الإسلامي حكم لها ، أو يكون من مستحسن
تصور الأحكام في شأنها تشبا مع ضرورات التطور الطبيعي على مر الزمن ، بل في النص
ما يسمح مثلا بالأخذ بالقوانين التحررية الحديثة مع وجود الحدود هي الشريعة الإسلامية ، وكل
ذلك ما كان لتفقيه لوقيل «ولشريعة الإسلامية هي مصدر الرئيسي لتشريع» إذ مقتضى
هذا النص عدم حوار الأحكام عن مصدر آخر في أي أمر ووجهته الشريعة ، بحكم ما قد يقع
المشرع في حرج بالغ إذا ما حتمته الضرورات لعملية على التمسك في التزام رأي الفقه الإسلامي
في بعض الأمور وخاصة في مثل نظم الشركات ، والمصارف ، والبنوك ، والفروض ، ولحدود ،
وما إليها .

وعلى ضوء ما ورد في الدستور ومذكرته التفسيرية يستطيع لقوب بأن الدين الإسلامي الحنيف يعالج موضوعين أساسيين . أولهما يتعلق بالعبادات وعلاقة الخلق بالحقوق وفي هذا اشق من ليس يكون الحزاء والثواب من اختصاص الحق وحده يوم القيامة حيث يعاقب من عصي ويثيب من آمن وعمل عملا صالحا .

وثانيهما حكام لمعاملات وهذا اشق من الدين تعالجه القوانين الوضعية المستمدة من قواعد الشريعة أغراء وضمن إطار حكم المادة الثانية من الدستور ومذكرته تفسيرية

ولعل من أهم القول أن الدعوة إلى المادي والأخلاق الفويمة التي وردت في القرآن الكريم وفي سنة رسول الله إنما تسهم بشكل فعال في بناء شخصية المواطن الصالح وهي دعوة لا شك أنها تلقى ما كثر ترحيب وتأييد طالما انصفت بالموضوعية وبالظرة الإسلامية الحقيقية البعيدة عن الصهم الضيق أو الضاغط بدلولاب الدين وأهدافه . وكذلك طالما كانت تدرسة الدعوة ضمن إطار نفوس الساعذة واحترام حريات الآخرين في تكوين قناعاتهم الدينية

إن ما يعيننا أن تسهم لجمعيات الدينية في ترسيخ مبادئ الفضيلة والحق في نفوس المواطنين دون عناء لهم أو ممارسة أنواع من الضغط الفكري والفلسفي والمادي عليهم إنما نريدها دعوة سبحة خالصة لوجه الله تعالى دوسا اشعر للمواطنين أن هناك وصاية عليهم تدرس من حلالتهم أعمال الصفت والتشهير والخط من لكرامات .

إننا نلتقي مع كل المساهمات الفعالة لتكوين المواطن الصالح ولكن بالقدر الذي لا يسب هذا المواطن حق المشروع في التعبير عن إرادته بحرية تامة في كل ما يتصل بأمره الخاصة منها والعام .

ب - التجمع وموقفه من العقائد المختلفة

كفبت المادة ٣٥ للمواطن حرية الاعتقاد بحسبة مطبقة لأن هذه الحرية في الاعتقاد تظل في صدق السر وأمرها أن الله وحده . وبوكان لشخص لا يعتد في دين منس ، فإن دور الأمر بظاق اسرائوطهر في صورة شعتر وحب أن تكون هذه اشعتر طفا للعبادات المرعية وبشرط ألا تحل بالنظم العام أو تنافي الآداب

وظاهر أن نص المادة ٣٥ قد عني بحرية الاعتقاد الديني دون الإشارة إلى المذاهب الفكرية والسياسية والاجتماعية المختلفة التي عالج لمشرع الكويتي في قانون لجراء مدى مشروعية هذه المذهب أو لأفكر ضمن القوانين السادة . وبالتزيب عني ذلك يستطيع القوب بأن العقائد والمبادئ السياسية السائدة في عالم حديثا لا تحرج — ومهما احتضنت أساليبها وتعددت تعاد بها — عن طار واحد من المذهبين الفردي أو الجماعي وقد تجددت بوصوح أهداف التجمع وأخذها أساساً الفردي ضمن المعالجات التصحيحية التي شأنها للملائمة بين حق الفرد في التملك وفي تكوين رأس امان واستعلان مواطنين ، وتوجيه الاقتصاد الوطني توجيهها يحقق العدالة الاجتماعية ضمن إطار المطربة الفردية

وإذا أخذ النجم بالطريقة الفردية ضمن صوابها السدنة ، فإنه في ذات الوقت يتعارض سلميا مع كافة الأفكار والعقائد والآراء المعارضة له . وبجعل أسلوب الحوار العلمي العلمي هو أساس عمل النجم ، ونقطه البدء في التعاطب مع الجمهور ومع كافة الهيئات التي تمثل أفكار وعقائد قد تتفق وأفكار النجم أو تعارضها . إن هدف النجم هو الوصول إلى الحقيقة في حوز من الممارسة الحقيقية بحرية الفرد في التفكير وفي التعبير . ويهدف برفض النجم وهو الذي يؤمن بكرامة الأفراد وحريةهم . أن يكون في حوزة مع الآخرين قد استهدف لاساءة بهم . والحظ من قدرهم ، وإنما الذي يعنيه فقط . ومن خلال الحوار الهادف أن تنصح صورة نصية المروضة على المواطنين وشكلها الصحيح

ثانياً النجم والقضايا الداخلية :

أ - موقف النجم من حقوق المواطنين وواجباتهم

سبق أن أوضح النجم كونه حثوق وواحد لمواطني مصر علبها في المسور . وبذلك يكون إطار عمل النجم في نطاق توصيل حقوق الأفراد وواجباتهم . بصرف أساس تكريس قواعد العدالة والمساواة بين المواطنين دون تمييز بينهم بسبب من انتماءاتهم الخاصة اديهم أو الفلب أو العصرية أو سبب جهلهم لسياسة أو لاجتماعية . إن النجم يدعو لوحدة المواطن لوحدة الولاء للمصر ، لوحدة العمق والواجبات حيث تكون لدى الأفكار السامية التي وردت في الدستور تجد لها نصية سديدة عند تطبيق . يعمل النجم حاد كذا يؤمن للمواطن سلامة التعبير من خلال رقة شعبية شديدة يمارسها علنا في كافة وسائل الاعلام مشروعة ومن خلال المدرسة لحيوية المواطن لحرية فكر وحرية تعبير

هذا هو الموقف العام للنجم . ساسه نكافة القضايا الخاصة التي تهم المواطن بوجه عام . إن ذلك سيج من القضايا التي تهم المواطن والتي تطرح لحوار العام بين وقت وآخر كقضايا احسنه والامكان والعلاء والاحوز وعلاقات العمل صاحب العمل ، وعلاقات اسأجرين بالمؤجرين . وكافة القضايا الأخرى المتصلة بحياة المواطن اليومية . فإن النجم . وبعد أن يعلن عن أهدافه وأشخاصه . ستقوم لجان مختصة باجراء الدراسات موضوعية لكل من القضايا المعروضة في اسأحه محبة ، وتحديد موقف النجم بالنسبة لكل قضية منها

ومع ذلك يود النجم أن يوضح حقيقة أساسية ، هي أن المواطن لا يتمتع بالحقوق فقط وإنما يتحمل بالواجبات . وإن كل حق المواطن بقائه وسحب عيه ، وإن حق المواطن في العمل وساء هي تحقيق أعلى مستوى له من رفاهة ولرجاء . يجب أن يقابل ذلك عطاء وإتاحة وإخلاص في العمل مؤد في النهاية إلى زيادة في الأسأح وتحسين في نوع العمل . إن النجم حين يتصدى بموقف التي من شأنها زيادة رفاهة لمواطني ، إنما بطلبهم بانقالب مزيدا من لإخلاص في عمل يعكس أثره في زيادة لإتاحة وفي رخاء المجتمع جميعه

وهي جميع الأخوة. ستكون معدلات التجمع بهذه النوايا ضمن إطار الشرعية ، وهي حدود النوبس الشافدة . بحيث لا يكون عمل التجمع مثل ضغطاً عوالياً نهب من خلاله لحدائق وتصنيع الحقوق والواجبات المروضة على المواطنين

ب - موقف التجمع من السلطة

وتصبح أن أهداف التجمع هو تحقيق الديمقراطية لسياسية ، وتوفير الحرية وتعددية ونسوة بين المواطنين ، وهي أهداف نفس عليها الدستور . وقد تعب التجمع هو تطبيق مبدأ « ديموقراطية » وغية فان موقف التجمع من السلطة يتحدد على ضوء مواقف السلطة من أهداف التجمع . وفان ليس لأمر صرح صرح للصحح صرح المفاهيم التي يريدها فلا يوجد هدف لتجمع موقف مدعى السلطة ، لأن لا يؤمن بالضرورة مجرد المعارضة ولا غير سلطة صرف دجبل يقوم بأعمال « بعض الأهداف الأساسية بخصوص عليها الدستور » وباعتباره من « تعب وتعمل من أجله » وبعبارة بسيطة هو تلبية لأغراضه وليس لأشخاص « هاميين » عليه . وبأن يعبرون من وقت لآخر

كما لا يبيد التجمع السلطة في بعض مواقفها ، لا يفسح التجمع ثوب لسياسة السلطة لأن السلطة هي في جميع الأحوال كره « الامكانيات ووسائل التي تمكنها من المدع عن موقفها . دون حاجة إلى اتخاذ تجمع ثقب وراءه ويدعمها . وان التجمع لو استمر يوم أن يطلب صرح مواد الدستور ، وبذلك استيصة ، وان ديمقراطية صحيحة تمارس في الكويت موصولة لا شكلاً فان التجمع في هذه الحالة يفقد مبرراته وجوده

ووجود التجمع مرتبط بدرجة تضادته في إيجاد مدرسة صحيحة للديمقراطية

وبهذه المناسبة نؤكد أن تحديد موقف من السلطة لا يعني موقف منها حينئذ سنصفها بالثلاث التهديدية والتشريعية والقضائية

ثالثاً التجمع والعلاقات العربية

أ - موقف التجمع من الأنظمة العربية المختلفة

إن ما يعني التجمع أن تفعل علاقة تكتمت مع جميع الدول العربية الشقيقة سوداء حرة من تصادم والتعاون المشترك ، فيه حيز شعب العربي ونفسه وورده ، وبمعرض التجمع واستمر على تمتين هذه العلاقة وتوثيقها على أساس من المحبة والاحترام المتبادل ، وان التجمع في ذلك الوقت وصرح إمكانيات دولة يشجع كره لخطوات الاقتصادية التي تسببها بحكومة هدف اشراكه في مشاريع تنمية الاقتصادية وتطوير الاجتماعي في البلاد العربية الشقيقة وبحيث تكون للدول حرية الأولوية في مجالات الاستثمار على ما عداها من دول لأحسنة لما في ذلك من فائدة كبيرة تعود على هذه البلاد وتسهم في تقدمهم ورفاههم

لقد قدم ورحمة مواطني عربي في أي حرة من « حرة » الأرض العربية أساساً بمر عن رغبة التجمع لصادقه في أن تمتد صوره هذا « حرة » شمل مجموع « الأمة العربية الواحدة

وإذا كانت أهداف المجتمع الأساسية هي الديمقراطية السياسية ضمن إطار سرعة تفرده
وهي لصرفه الدستورية التي تجعل من عتوه هذه سرعة ، فإما هي أهدافه يحرص المجتمع
على تأكيدها في دولته بكونت ولا يصدرها في خارج حدود دولة بكونت . ومن ثم فإن المجتمع
لا يتدخل في شؤون بدخلة بلاد عربية شقيقة فلا يتحد في موقف من أنظمة الحكم
مختلفة ولا ساليب ممارسة سياسية والاقتصادية والاجتماعية هذه لصم وثق . لا يتدخل
بشي يستنزله الأمر فيه بحد موقف محدد ومشتت في قصة معه بإثبات تهم الدول عربية
حصولها أو تتعلق بمصلحة القومية للشعب العربي .

وإذا بكون المجتمع هذا الموقف الحيادي نسبة لعلاقة الكويت الدولة مع شقيقها عربي ،
لا أن المجتمع معه بذات وقت أن تعيد دول العربية لشقيقه من مراميه بحرية الديمقراطية
في الكويت . ودور بحرية في حق موطن عربي سيم تخصص بعده ووعي في حق سوده
بحرية السياسية وتوفر فيه كل أسباب تقدم وإرخاء

ب - المجتمع والوحدة العربية

لما لا شك فيه أن الوحدة العربية هي حلم الجماهير العربية ، وأكاد معظم المناسير العربية
ومنها دستور دولة الكويت . أوعنه صداقة في وحدة حيث نصت معظم هذه دسترات
على عتيد الشعب في كل وطن عربي هو جزء لا يتجزأ من كيان الأمة العربية واحدة . وأن
جميع الأحرار الديمقراطييين بعينه بدرجة الأولى أن يحوب هذا حلمه كبير حقيقة واقعة
وبك بذات وقت بكونت المجتمع أن وعيه مفهوم بوحده ليس فقط مجرد اشكال نسبي بدولة
بوحده . وما مصموم الوحدة ذاته . وما يمكن أن يؤدبه من بحداد دولة عربية موحدة في كل
أسباب لقوة السياسية والعسكرية والاقتصادية ويكون موطن فيها قد تحققت به بحرية والكرمه
وعنه

أن بوحده عربية كشكل سياسي يقسم لدول عربية مختلفة . ليست عادة محدودة
أنها . إنما هي عادة جنوب في مصمومها معاً حديثة شخصية لأسباب عربي في دولة
وحدة . ذلك لأسباب إندي يجب أن يتوفر له في صل دولة وحدة كل أسباب تعيش بكرية
الذي يحفظ له كرامته ومنه واستقراره ، وأن بكونت له ممارسة حقيقية بحريته في دولة وحدة ،
وأن يرتب على ذلك فإن الوحدة العربية هي من أجل لأسباب عربي وليس لأسباب عربي
من أجل بوحدة . وإنما هي في صلها وجوده . ورت شخصيته . ولقد فيها كل مظهر وجوده
حقيقي ولاسي . وبذلك كله فإن المجتمع وهو يعمل من أجل بوحده . يعمل في حسبه
دئماً أن بكونت الوحدة التي يعمل من أجلها فهي وجود لا سي بمفرد عربي . ومنه من أحر
عنه أن يطول الانتظار قليلاً ، سوف تطرأ ظروف سياسية والاقتصادية المأساة التي تؤمن تجربة
وحدة بوحدة العربية بدلاً من مبادرات ماصية بتسرع لإيجاد وحدة عربية أو تحاد
لا تقوه على أساس أصحة ووحدة تحفظ في الاستمرار وتقدم

وإذ تقوم فكر تجمع على اتحاد اسحق اندسب ستحقق دولة لوحدة صغر لطرف موضوعة
مناحية لتحررة وحدوية ساححة . وه في ذت الوقت لا يعيب عن وعي لتجمع مدى همية
سياسة الافتتاح العربي والتعيش والاندماج لوقعي بين أبناء الأمة العربية الموحدة

ان الوحدة العربية ليست هي وحدة شعارت أو هي وحدة شكل معين ، وإنما هي في صهر
التجمع وحدة واقع . وكذلك فإن التجمع يشجب كافة المواقف الانعزالية أو الاقليمية ويطالب
المواطنين جميعاً أن يستشعروا مسؤولياتهم القومية ، وأن يسهموا بقدر فعال لالة كل رؤوس
الحرية والانطلاق ، وأن يكونوا أكثر اندماجاً وتفاعلاً مع الاخوة العرب في داخل الكويت أو في
خارجها . وترتيب على ذلك فإن التجمع يسان كافة المواهبين المقيمين بالكويت أن يعمدوا
وباحلاص على التخلص من رعتهم الاقليمية وأن يكونوا أكثر انفتاحاً وتماطلاً مع
حوتهم العرب بحيث تبرز صورة هذا الانفتاح والتعاطف في السلوك العام للمواطنين بما يشف
عن رعة صادقة في الاندماج والتزاوج والمشاركة في العمل وفي توثيق عرى الصداقة والمحبة فيما
بين الكويتيين وأشقايتهم العرب وتقديس العول والسعدة بهم وبرركة مظاهر المعرة والتكريم
بما يشعر الاخوة العرب بأنهم يحشون حف في سدهم ومن أهلهم . ولعلها سعدة كبيرة نعمة
قلب كل عربي أن يجد نفسه في كل ديوابة يحظى بالترحيب والتكريم وبشارك أبناء البلاد
الحديث في كل ما يخصهم ويخصهم ، وأن يجد مدارس الكويت فتحب أبوابها لأسائه في
كافة المراحل وأن يكون التعميم اللامعي قد طلق على أبناء الدول العربية الشقيقة ، وأن تكون
نظم التوظيف العامة والخاصة قد ساءت في الحقوق والواجبات فيما بين المواطنين الكويتيين
والاخوة العرب ، وأن نظم الدخل في المستشفيات العامة مجانية أو ذات لرسوم المقررة للمواطنين
الكويتيين وكذلك فإن مناطق السكن المودحية يصرح فيها للأشقاء العرب بالسكنى كما
يصرح لهم بحق التملك كما هو مصرح حالياً للكويتيين أن يملكوا في أي أرض عربية
وأن يكون لهم حق اكتساب الجنسية الكويتية وفق أحكام القانون ووفق شروط مدة الإقامة
أقل مما هو منصوص عليه في القوانين الحالية . ان كل هذه المبادرات الحيرة نمر عن أصالة
الشعور القومي وحبيته وتؤكد للعالم أجمع بأن الشعب العربي في الكويت قد بلغ مرتبة من الوعي
والصحة السياسي والاحساس بالمسؤولية القومية مما جعله يرتفع بذاته ويتنرد على تطلعاته الآنية
المؤقتة ، ليبدأ مرحلة الرؤية استقلية الواضحة التي تتميز بالهفة والطهارة وصدق الايمان
بالوعد ، وصدقاً بالتعمس ، وعدانة في الحق . وإذ يكون موقف الافتتاح والتعاطف مطلوب
بين الكويتيين وأشقايتهم العرب من جهة ، فهو مطلوب أيضاً من المواطنين العرب المقيمين
بالكويت باختلاف جسياتهم من جهة أخرى لأن في هذا الانفتاح والتعاطف بين أبناء
الشعب العربي الواحد نغرس بذرة الوحدة العربية التي تسقي بروح الرعة الصادقة في تسمين
العلاقات الاسنة من أبناء الشعب العربي الواحد ، والتي تنمو وعي الجماهير وأدراكهم بأنه
في ظل دولة لوحدة تتحقق أحلامهم الكبيرة في القوة والحرية والرحاء والتقدم

ان هذه الروحية الجديدة في سلوك الاساسي في حياة المواطن اليومية مطلوبة أيضا من قبل
دولة . بحيث تكون تصرفاتها وموقفها تجاه الأخوة العرب تتفق والرعة لصادقة في التعديش
عري السليم القائم على أسس لمحبة والتكريم والاحترام المتبادل

ومنى كان منظره الاساسي بين أبناء الأمة العربية في مجال التعديش انساني على مستوى
الدولة والأفراد على حد سواء . له أهميته لفصوى في التمسيد ولاعد دولة الوحدة . من
التجمع لا يعيب عن وعيه أيضا مدى أهمية المبادرات الطيبة لتوثيق الروابط الثقافية والتعبئة
والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية فيما بين ندوب العربية الشقيقة ، وذلك حتى تكون هذه
العلاقات الودية المتبادلة هي أساس سليم يساهم لقيام دولة الوحدة من خلال الدور لتحرير
للازمات الجماعية أو الناشئة في مجالات الساسة الخارجية والتعليم والثقافة والاقتصاد والدفاع
وتوحيد القوانين وتوثيق العلاقات الفردية بين أبناء الشعب العربي الواحد ضمن أعداد وع تنظيم
يحول دون الوقوع في الخطأ الذي قد يربط ردود فعل عكسية تؤدي الى شعور عام بالملل من الوحدة
وحذر منها الأمر الذي يؤدي في النهاية الى تعريض حالة التمزق والتفريق

لذلك كله يرى التجمع وحب الترمم الجديدة كقوة لارسطات الجماعية أو لثنائية المتداولة
بين الدول العربية المختلفة بحيث تكون هذه الارسطات مستهدفة بعددتها لتخويع من معاد
حيرة ، وليست ارسطات فرضتها قواعد المحاربة والعدو السياسي ليكون مكانها الأخير الأذرع
المعدة

ج - التجمع والقضية الفلسطينية :

يعتبر التجمع الى لأرض فلسطينية بطرته الى أي أرض عربية كما يطر الى لشعب العربي
الفلسطيني بطرته الى أي شعب آخر وهي أي حرة عربي حرة

ومن حيث أن مجموع الشعب لعربي في كافة الأنقطر العربية يمثل مجموع الأمة العربية .
وكما أن شعب الكويت هو حرة من كيان الأمة العربية . لذلك فإن أي احتلال لأي حرة من
الأرض العربية يمثل في نظر التجمع عدوان مستمر على كافة أجزاء الوطن العربي ، ومن ثم
يكون من مسئولية المواطن العربي أيضا وحده أن يساهم في عملية تحرير الأرض العربية المحتلة
بالفكر والمال وبكافة الوسائل التي يستنزها موقفه لدفاع عن انفس

لذلك ومن خلال هذا الفهم فإن التجمع يعتبر كامل أرض فلسطين المحتلة هي أرض
عربية يتوجب على كافة الحكومات العربية والشعب العربي عامة مسئولية العمل لحاد لتحرير
كامل الأرض لعربية في فلسطين من لاحتلال الاسرائيلي . وتظل هذه المسئولية أمده في عتق
كل مواطن عربي حتى التحرير الكامل ، لأن استمرار الاحتلال للأرض الفلسطينية يمثل في
ذات لوقت احتلالا كاملا لأية عاصمة عربية كالقاهرة أو دمشق أو بغداد أو الكويت . وان
اعبره مظهر الاحتلال في ذاته الذي يمثل عدوان مسمر على سيده لأمة العربية

و بصرف النظر عن قدر المساحة المحتلة وكم هي تساوي من الكيلومترات المربعة و قد كانت مسئولية التحرير واجبة على كل مواطن عربي فانه مسئولية يشتركها المواطن العربي بوجه عام و المواطن الفلسطيني بوجه خاص ضمن الامكانات البشرية والمادية وفي ظل ظروف تكفل استمرار معركة التحرير

وبما ان مؤلف هذا ان يوجه مؤرخ فلسطيني وهو يخصص معركة التحرير سعادت كثيرة حالت وتحول من الدفاع المصادق في لفداء من اجل التحرير

وذا كان الحبل المشدود المطروحة على الساحة العربية بعد ان اراده لمؤرخ فلسطيني بصفه خاصة والمواطن العربي بوجه عام قد استمرها صروب مواجعة الواقع السياسي الذي اخرج لقصة فلسطينيه من بقاءها بعربي محدود يجعل منها قصة كبرى تشغل هم الناس و بوجه خاص المواطن العربي المتضرع كضرف مشرق في اربع العربي الاسريتي . و قد تكون محلول سلسلة هي الصورة التي انتهت اليها تمثل في مختلف من الضغوط السياسية من دول عدم بوجه عام والذين كثيرين متصارعين بوجه خاص ، فان التجمع يرى ان هذه التحول يجب ان تربط ضمن استراتيجية مؤقته ستوجه ومع التدخل الخارجي من قوى لا من المتحاربين العربيه في مواجعتها في وقت محاصر . وبذلك فقد اقتضى الامر ان يكون في قلب الشعب العربي وفي تصميمه استمرار الاعاد معركة التحرير الشاملة لان اية حلول سلبية ومهاد ماعدت من ارجاء عربية معتصة لا ينبغي واقع لاحتلال دانه

وبهذا من الضروري ان يستمر لاعاد ولا استعداد لمعركة تحرير الشاملة لكافة ارض عربية المحتلة وذلك ما لا يقل ليهود وجود دولة فلسطينية علمية يتساوى فيها العرب واليهود في كافة حقوق وواجبات و قد يكون من تقدم هو موقف التجمع من تحرير الارض العربية المحتلة وانه يقع ذات ثغاف من الشعب العربي الفلسطيني الذي هو شغلة التماسك وواجهة المعركة وذا فقد اقتضى الحال ان يكرم اسم الشعب العربي الفلسطيني في اية ارض عربية يقبل بها . وان يلاقوا من معاصره حسنه ولزعية ولتكريم من يحفظ عن انفسهم وطأة واقع الاحتلال . ويعدي في انفسهم رغبة نصاب ونداء وعلما اقول جوفاء تلك التي تقول ان أي رعاية خاصة تقرر لفلسطينيين تحملهم اكثر ارتداد بانصلحة لحديدة محمد في انفسهم شعلة النصارى والرعية في التحرير لان التصحيح ان من ملت ارضه وشرد من يده شعر ومن خلال موقف التكريم انه صيف طاري يعود الى دارة عن قريب ويجعل بكل حد تأسس هذه العودة ولو بفداء النفس

وذا كان المطلوب هو استمرار معركة التحرير ولاعداد بها في الأفراد والأنوار ولعدد دها ستكون بلا شك معركة حافلة الأمل تستوجب من اجل الأعداد لها روحا هائلة عالية ورعة في الهدى وبكرات من لدت ما يستوجب في الأساس وحدة لصلاب ووحدة مؤسساته لأن الدور المطلوب في ظروف المعركة القديمة هو موقف مساهمة في عملية تحرير الارض المحتلة . وبالتالي فانه يمكن ولصالح المعركة توحيد كافة المؤسسات العدائية ضمن قيادة واحدة وتخطيط موحد يكمل للمعركة التحرير استمراره لصلاب واستمرارية الانصاف وحتى شروق فجر حديد

ربعا : التجمع والعلاقات الأجنبية

من سادسي أن يكون موقف التجمع من علاقات الكويت مع دول لأجنبية أساسه مصلحة وطنية وتحدد هذه العلاقة مع أي دولة أجنبية مقدار المصلحة المتدانة . وقد يمكن أن يفيد منه الكويت من قيام هذه العلاقة

ويكن يستلزم في جميع الأحوال وفي نطاق علاقات الكويت بالدول الأجنبية هي علاقات اقتصادية متدالة . وقد يحكمها في كثير من الأحوال - عداًب سببية ستوجه المصلحة العمومية العربية . ومن ثم تتحدد هذه العلاقة على ضوء موقف الدول الأجنبية من قضايا أممنا العربية بوجه عام وموقفها من دولة الكويت بوجه خاص . ولتجمع يؤيد استمرار وتأييد العلاقة مع كافة الدول لصديقة التي تقع في صف الأمة العربية في قضاياها المصرية . وفي وقت ذاته يقف موقف محذر وشك من دول التي تدعم عداء الأمة العربية ومنهم دول وسلاح والتأييد .

ونعنه من المفيد - ونحن نتحدد علاقتنا مع الدول الأجنبية - أن نشه إلى وقع ملموس يمثل في وجود دول سادس حكوماتها عداء بين تعاضف شعوبها مع في قضاياها المصرية . وكذلك الحال عند حكومات أجنبية تقف حكوماتها مع الصف العربي بين تعاضف شعوبها مع أعدائهم

وبعل هذه ظاهرة ملموسة بوجه عيب عاده بطرفي المؤسسات الإعلامية والديوري لايجدي الذي يجب أن تقوم به من وجوب المددرة السريعة لاجراء الانتصاب المباشر مع شعوب تلك الدول - وندى من كرك القوة فيها بهدف عرض قضايا العدة عليها وساعدها وجهه نظره المصححة حيث ن هذه للشعوب لا نسمع لا وجهة نظر واحدة هي وجهة نظر لأعداء وبطل في دهاها صورة الهدوء وكنه حمل بؤديع بني تحيط به لأعداء من كل جانب وهو يطر منها سحده ولا نقاد

إن لأممنا العربية مستبورة في بعض الدول لأحسة كيمي أن يحصل واحد في دنة فقط من ريع هذه لأممون كيمي تكون معرب سيطرة كاملة على كافة أجهزة هذه الدول لأعلامية من دعاب وصحف وديريون والتي يمكن من خلالها عرض قضايا أممنا العربية عرض عادلا ستطيع معه أن يستعطف مع جهور شعب في تلك الدول والتي يمكنها سادسي أن يكون قوة صاعطة على حكوماتها كما يلف موقف عادلا وستعصر نصحنا عربي

الفصل الرابع

أساليب التجمع

طالما كانت أهداف التجمع مشروعة وبها قاعدة من الدستور ، فإن أساليب التجمع هي تحقيق أهدافه تجدد لها الصفة الشرعية المتوفرة للأهداف ذاتها . وقد أكد مجمع ن بواعث كبريه هو ، من حطه من عباب الحقيقة في حرم من العودية ورعب لفكري لدي اعتد كثير عن حوار عسي الهدف وصحت كلمة حتى نصين في صحيح اسهل ، وصح اموص لا يسمع ، لا ما يحب ن يسمعه لا دت لدي بعه ، وصح نعه يقولون ما لا يعبون عبر لدي قوه ولا يعيهم شيء من مستقل لأمة ، لا دت القدر من بعود ، لدي يهب نحماس ويستد عواطف لحدهير وتأييدهم

وارة هدف اموص لدي لا يحده مصحة ولا يحقق أمة كـ لا ن من الموجهة ومن بعه سائر مع حدهير بفسد ابصاح احداثق بهم ، ونقصا مدحه فسادهم على مستوى من نعم والموصوعة وانحور لحدري ،

ومن أجل دت كنه وحد تجمع بهدافه ، وتكون وسائه في لوصوب ن هدفه ، به مستوى بضح الأهداف ذاتها .

ن ب سبدء لأب أساليب حديده في العمل غير نث الأساليب المعروفة لتي من شأنه بصب لحدائق نى موصين وانحور معهم . وبعد ن التجمع يؤكد عسه سبونه في العمل بفسد تحقيق هدفه في لوعية السياسية ورقانة لشعية وهو سبب بأحد الاشكال الندية

١ - الانصاف سائر بده حسن وحوار معهم على مستوى من الاحترام الشديد وتقدير آرائهم المؤيدة بالتجمع أو المعرصة له .

ب - الابتعاد عن أساليب الب وشتة للأشخاص والمؤسسات أو التشكيك في وطنيتهم أو عقائدهم أو آرائهم .

ج - عدم لرد ولترفع عن كافة لالهامات لتي توجه للتجمع أو أشخاصه متى كانت هذه راء أحدث طبع الشهير أو لشكيك أو الحط من قدر اموطنين وكرمتهم

د - الكتلة الموضوعية في الصحافة محلية يومية مه ولاسوعية بهدف ارر فكر تجمع وعيانه

هـ - لاسماء كافة مؤسسات وهيئات لمهية محمية والعمل العبي داخبل بهداف متنوعة لأهداف التجمع

ر - عداد المحاصرات والاشترك في سدوت ونحدثت الرسمية عدية من أجل برر عديت تجمع وأهدافه .

ج. نضج أفكار التجمع في أجهزة الاعلام رسميه من صرحب السطرب التجمع
بدت من خلال حوار وندوة تجمع أشخاص من أفكار مختلفة والتجمع يؤكد أن أساسه
في العمل جميعها مشروعة وليس فيها أية مخالفة للقوانين الناهية لأن الفكر الذي يقوم عليه
التجمع يحد أساسه من سيادة الدول

وبذلك فإن التجمع يشجب أساسا لأحزاب وضغوط واستعداد وسائل العنف والعمل
نوعا في لأنها أصابت ثقت حارث بها صدق فرد الأمة وتقدمهم إلى التبريد وندم
وما سهل العمل في التدمير ولكن لصعوبة كل صعوبة هي في البناء. وقد قرر فرد التجمع
المبادرة في البدء وقدروا في ذات الوقت مقدار الصعوبة التي تواجههم، ولكن إيمانهم بعدة
لغسية التي يعلنون عنها مؤد في النهاية إلى إيجاد طريقة صحيحة للحرية الديمقراطية في
الكويت وهذا ما يرغب التجمع في تحقيقه

ومن أجل ذلك كله فقد قررت لجنة تأسيسية نشر برنامجها السياسي هذا في كتابه لصحف
مجلة كما ستقوم بطابعته وتوزعه مجاناً من يرغب في الاطلاع عليه

وإن التجمع سيقوم بعد ذلك بعداد لائحة نظام العمل لدحي تتضمن البنود الأساسية
مقصودة في التجمع وتكوين اللجان اللازمة لمشروع التجمع نشاطه وفي أهدافه. وحدد
صلاحيات هذه اللجان، وأساليب ممارستها لاحتصاصها وتكون هذه اللائحة مقصودة كهدف
القواعد لتطبيقها المادية لأفكار التجمع وأهدافه وتحديد موافقه بالنسبة لكافة الفصاي المعروضة
عنه وسقوم التجمع بنشر هذه اللائحة في صحيفة لمحلية وطبعتها وتوزعها

اللجنة التأسيسية

ملاحظة: تصدر قريباً مذكرة حول مقسمة لاقصادية لتجمع

البرنامج الانتخابي للشباب لوطي السوري سنة ١٩٦٥

بسم الله الرحمن الرحيم

اب الدّين بابعون الله بد الله فوق أيديهم فمن بكث ربما بكث على نفسه ومن أوفى
بما عاهد عليه الله فبيّته أجراً عظيماً

« صدق الله العظيم »

بسم الله الرحمن الرحيم

البرنامج الانتخابي للشباب الوطني السوري

مقدمة

صداق من قوله تعالى « وشاورهم في الأمر » وقوله سبحانه « واورثهم نوري بينهم » ورسياً
سنة رسولنا الكريم في الثورة . وحرية . وبعث

ومتابعة لركب نراثنا الاسلامي في بدء لمجتمع ورساء قواعد الحكم

وتعاضداً بما أشتت تحارب الشعوب - في مختلف قطب بدء - من فساد الحكم الفردي
لمطلق وعجزه عن ارساء العدل وتحقيق معدة لاسان

ومروراً دنارج التقدم والحديث مع رعة لواعية هي الاسحة لسه التطور قد وضع دستور
دوة الكوريت واعفت فيه ارادة احكامه باردة الشعب ، وعمر هذا التلافي السريحي عن احيا
الكوريت لسطام الديمقراطية أساساً للحكم ، تكرار فيه السيادة لأمة مصدر السلطات

وبمبدأ من سلك الاسارات حميد وبهد للبدء لذي ثبت أنه لأستوب لأمثل ممارسة
الحكم في الدولة الحديثة . دون سواه فب بعد من واجب الالتفاف حوله للتدفع عنه
والحفاظة عليه مع تطوره بما يتفق وسنة التطور ، رهصين لأية محاربة تشويهه ماصين حد
نة محاولات لاستبداله .

وحساساً ما بوجود مؤثرات خارجية بد حية تشويه حد اسقاء نشلت في بعض ممارسات
الحكومة رسم الديمقراطية فب عني نفس محاربة تصحيح المسرة نحو من تطلعت به
« أجمعت عليه ردتنا في الدستور . وحدث من خلال الاتي كبر ومع عمل بسرم به

المهاج

أولاً : نحن شعب الكويت وقد جسد على أن نربط بـ روح الأسرة له حدة حكمه ومحكمين ومحرص على أن يبقى رئيس الدولة من آل الصباح ، لاساءه حد مصر . دته مصوة لا نفس . كدنا نأى به عن به مائة سيدينية . فالأمد ليس مسؤولاً عن أية مبات لتشفه ذلك لأنه يدرس سطرته دستورية بوسطة ورائه . فهم مسؤولون بالنسبة عن تلك المسبات حشما وحدث

ثانياً الحفاظ على دستور وصورة وعلى الحياة الديمقراطية وذلك بمراتب من ضمانات لنفي تحفظها وعزيم من الحريات العامة

ثالثاً : إننا نؤمن بأن هذه المحكم يقوم على أساس فصل السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية . لما في ذلك حفظ التوازن في الحكم والحد من رقابة إيجابية متبادلة هدفها المصلحة العامة . لأن استئثار حدى السلطات بصيب لأسد في ممارسة الحكم من شأنه أن يركز سطرته مع مرور الزمن في يده . ومن ثم يفقد البلاد إلى حكم بوليسي بعض . لاسيما إذا كانت هذه الجهة هي السلطة التنفيذية . وذلك سبب من يؤخر يديه من أحقره قهر غير مؤفره لدى سيطرت الآخرين . ولما كانت الكويت حديثة العهد نسبياً بالنظام الديمقراطي ومن ثم اعطى أن تقع بعض الممارسات الخاطئة في إطار هذا التقدم وسيبها إلى تصورها هو الحور المظلي الدستوري الهدف إلى المصلحة العامة بعد عن كل من شأنه بمرق روح الأسرة له حدة . وفي هذا لقدرة .

رابعاً : العمل على لوحدة وطنية وعلى رفع الحيف عن أية مجموعة من بومس حتى يستطيعوا أن يتحركوا بعد ذلك في نطاق تلك الوحدة الوطنية

خامساً : رأس المال والعمل مفردات أساسية تكوين الدولة للاجتماعي وهذا لثروة وصحة وحنوق فردية . حيث وصيته اجتماعية يجب تنظيمها قديماً عن طريق مع الاحتكاكات وتنظيم بدخل ومخارطة كل من من شأنه بخاد هوارق طبيعة تعاقد بين المواطنين . بالاصطفاء إلى توجيه رأس المال الوطني نحو أقدمه صاعات وطنية ولعمل على دعمه وتشجيعه لتعود من سياسة لاستيراد وتطوير هذه الصاعات لتصبح قادة على ممارسة الصاعات الأخبية

سادساً : الحفاظ على الثروة لوصية لرئيسه وعدم اتوسع في اشح البترول السوري بل والعمل على عدم الاتساع لا يحدده يعطي همتة ألوان الميراثية العامة وحطة التنمية .

سابعاً : العمل على إتاحة الفرص لتكفدات لوطية لأحد دويده الطبعي المؤثر لقدرة على دفع محنة التقدم عن طريق الإرجل مناسب في المكان مناسب دويده المظاري وضعه بصفي و لعائلي أو إلى شؤذ شخصي .

ثما العمل من أجل صلاح جهر لأدائي . والقضاء على التصحيم الوطني دايد
السل ونصدا الكيفية تشيعل كفه موطين في أعمال من شأنه ريدة الطلفة الاناحية
بفرد مع صمد ناسب لدحول مع هذه لأتمام بالدرجة التي توفر للفرد معيشة مرضية

قاسما لدفع عن حرية العقيدة وحماية القديم شعائر الأديان في ظل الإحاء الديني والوحدة
الوطنية ، دون تمييز بسبب ذلك في التمتع بالحقوق والقيام بالواجبات .

عاشرا العمل على تطوير نظم تعليم وفق مستوى الطال واعمل لبدء حيل صانع تعميد
عليه الأمة في بقاء حضارتها

حادي عشر عمل على تطوير أجهزة الاعلام تصميها بالكتبات الحديثة المتخصصة
مع مرعاة ناسب همتها مع كفاءة البصوة بها وفق مقاييس علمية حديثة ، وداث بالاصافه
ي تطوير جهر لرقدة دله من أهمه حساسة باقة بحيث تولى لعماء متخصصين في فروع
علم الاجتماع يتوسم فيهم الاحلاص الترموي الوطني

ثاني عشر العمل على اشاء محكمة درية مستقلة للنظر في أممها من قبل لأفراد في
بقرات لأدنية لمخالفة للدول ويكون لها ولاية الإلعاء والحكم بشعويص عن الاصرار
الناجمة عن تلك القرارات

ثالث عشر وضع قانون في شأن تكوين البعثات مهيبة على أنس وطنيه بكمال حمية
أعضائها والدفاع عن حقوقهم المشروعة بالوسائل النسيمة .

رابع عشر عمل على تطوير القوانين وتنفيذها لثلاثه العصر والمجتمع وعمل على تحسين
أوضاع السلطة القضائية وحماية استقلالها .

الخاتمة

أيتها الأحرار

نحن الذين نألف من مجموعهم سسمه بالمصين الدستوريين بما أردناه هذا الاسم بالذات
سعر عن رغبت ومهجدا مع

ن الدستور بين دعتيه لجدير بأن يحرص عليه شاس من بقاء هذا الوطن . يحرصون ولا
ويستمر حرصهم ثاب على جعل موده تحد في الواقع لا بين صفحاته وحسب

بأنها لأحرار لمواظوب قد نلت أنفسنا لصنع على كوهف لأمانة ، فمادة الكدح الدستوري
يكون لعدب وبحرية وبسوة دعائم مجتمعنا وتكون الصفة لوفى بين المواطنين هي التعاون
والتراسم كما أمر الله بها أن توصل

ومحمد كماله أن يحتله وينصبه رئيساً لجمهورية مصر، والبرلمان لا يمكنه أن يرد عليه،
ونكافؤ الفرص للمواطنين

إن في دستورنا ومصادر تشريع صمادات ، ولكي تكون كل صمادة حجة ذات مغلبة وصحة
في مواجهة كل واقع وكل حادث في مجتمع يجب على المواطنين المستويين أن يصيروا نص
الاعين ويعلموا في الصمات فكرة بحق دستور في الواقع الاجتماعي وتعيد بصره

إن وحدة الأمة ووحدة لوطس تكون فقط لا في وحدة المشاعر وفي المكافئ الاجتماعي
التي في بطنه وبه تتم وحدة لأمة وكمن وحده بطن في طلال الغد والحرية وسورة
ونكافؤ الفرص دون تمييز في الخديق وهو حادث رأي من لأصايب الكفادات والاستحقاق

إذا كان ما يقصد إليه هو جعل دستور حاكم بكل حروفه في الواقع فإن ذلك لا يعني
بالسيعة لا أن تكون تشريعات مجلس الأمة في بقائه صحيح مع حروف الدستور ولا أن
تصح هذه التشريعات في رقاب من تحمى هذه الأمة وعاهدكم أنتم على تحمى صديق
محضين عمين ويد الله فوق الأيدي لا يرحلون غير الحق والعدب ورضا الله والحقيقة

على ما قد يعاهد الأخوة المواطنين ألا يحيد ، وسجل الأمانة مستهين أن الله أن لا يكون
يتنا من بطن الأمة أو يحيد عن الصراط المستقيم

وحتى لا يقدم لكم هذا البيان لاجتماعي حاوي المحطوط مبرصة لشهح عمي في مستقبل
هذا بده لكم أيضا حصة من شاء كمرشحين عن مطلقتي الشرق والسمة ، وهم

الأستاذ خالد خلف المحامي والأستاذ علي الدشني المحامي

والأستاذ خليل إبراهيم شعبان (سياسي أدب)

(عن الدائرة الانتخابية الأولى « شرق »)

الأستاذ مصطفى الصراف المحامي الأستاذ جواد الأريش المحامي

عن الدائرة الانتخابية سابعة

السمة السمية الشعب ويلكا

وهؤلاء يحمى من الكفادات تصوية للعمل البرادي ما يجعلنا وانقبى بهم قدروا على
حسن إعماله ، وكسب ثقتكم تحسبهم إلى حيث يجب أن يكونوا بخدمة المواطنين

ونسأل الله التوفيق

منهاج عمل

التجمع الوطني
نوفمبر ١٩٧٤

مقدمة

ان تاريخ الاسامة حافل بكماح طويل خاصته لشعوب . علي مختلف احساسها . في سبيل القضاء علي آليات التحلف . متطلعة دوما الي حياة افضل . حتي ليكن القول ان السروع الي الكمال الاسامي فطرة في البشر تميزهم عن سائر المخلوقات . وقد يمكن سبب التحلف في وجود استعمار احسي قرص سيطرته السياسي والاقتصادية والثقافة علي شعب من الشعوب بقصد بهب خيرات بلاده من جهة . وحملها سوقاً لتصرف منتجات الدولة الاستعمارية من جهة وحملها سوقاً لتصرف منتجات الدولة الاستعمارية من جهة أخرى . فضلا عن فرض الثقافة والقيم الاجبية من أجل صهر الشعب المغلوب وتشكيل ذابته وفقاً لى يشاء المستعمر العال . وفي حالة كهذه يتجه النضال نحو طرد المستعمرين من أجل ممارسة السيادة الوطنية . والاحتفاظ بخيرات الوطن للمواطنين . وحماية القيم الوطنية والتراث القومي من الاضمحلال

غير ان طرد الاستعمار . حتى وبوكان شاملا كل صورة وأشكاله . قد لا يصح نهاية لكل اسباب النخف . ذلك ان سبب طويلة من حياة الشعب في ظل الاستعمار . وفي ظل توجهه الفكري والاجتماعي الحاطي . لابد وأن تعلف تركه هائلة من اسباب التخلف يتوجب كسها ليتحقق التحرر الكامل . ومن هنا بدأ الكماح السياسي الأهم من أجل أن يتمتع الشعب بمكاسب تحرره ان الشعوب اد تاضل من أجل طرد الاستعمار فانها لا تفعل ذلك كرها لشخصه وحسب . وانما لتبعد عن نفسها الاستغلال والتسلط . ولتنبني المجتمع المتماسك السليم . ولذلك فان الاستقلال بتجرد من قيمته اذا دى الي ان تتسلط فئة من الشعب على كثره بعو الاستغلال . والى ان يستل القوي في المجتمع الضعيف . والى أن يعيش الناس في مجتمع مترهل احتلظت فيه القيم وتبايت عند اهله المقديس ان ممارسة السيادة الوطنية يجب أن تكون طريقاً نحو النخف . ولقاء الدولة العصرية . ورفع راية العدل وسيادة القانون . ولاعطاء كل دي حق حقه وتولير الامان والرزق الكريم لكل مواطن

وكثيراً ما يكون الكفاح السياسي بعد الاستقلال أصعب منه في مواجهة الاستعمار فالشعوب بطبيعتها تأني الحضور للأجسي . ويتبر وجوده فيها عزيمة الدفاع عن النفس فتنبط للمقاومة وطرده . ومن هنا فهي ليست في حاجة لاذكاء همة التحرك فيها ، ولذلك يقتصر دور القيادات التنظيمية على رسم اساليب العمل ضد المستعمر وكشف حططه وأماليه للشعب في حين أن الجماهير كثيراً ما تصاب بحذر الهمة بعد الاستقلال . أو يقصر ماع تفكيرها عن تصور مكاس مصالحها الحقيقية . أو تلفها شاك امصالح الاقليمية الضيقة فتسيها تطلعاتها واهدافها القومية ومن هنا يتصاعف الجهد على الطلائع الوعية من أبناء الشعب ليصبروا الجماهير بحقيقة وانهم منى انحراف عن غاياته . وليقنعوه بان م يتوهمونه صلاحاً انه هو وزم سيردهم الهلاك . قاد تحركت الجماهير وراء طليعتها اواعيه وحس بعد ذلك صسط حركتها وتوجيهاها الوجهة السليمة والكفاح السياسي بعد الاستقلال يتم بين فئات كلها من أبناء وطن واحد . فليس فيه غالب ومغلوب . وانما هو عمل من أجل صالح أوسع الجماهير وإذا كان ذلك هو العلة دار الكفاح معها وحوداً وعندما ومن هنا تأتي دقة وصعوبة العمل السياسي في عهد السيادة الوصة

ولقد مرت الحركة الوطنية لشعباً في الكويت بمرحلتين فقد عانى شعباً . أولاً . من السيطرة الاستعمارية . وبخاصة سيطرة الاستعمار ابريطاني الذي ربط الكويت بالكمافية الحماية . وتاريخ الحركة الوطنية حافل بالانتفاضات المتعددة التي كان من بين أهدافها انهاء بتلك السيطرة الاستعمارية بشتى الوسائل كذلك فقد استمر مد الحركة الوطنية بعد الاستقلال مع اختلاف في الوسائل غير ان تفاقم الانحرافات في سياستها الداخلية من جهة . وتركيز مشاط الحركة الوطنية على العمل من داخل مجلس الامة لمحسب من جهة أخرى جعل العمل الوطني يقصر عن أن يكون في مستوى آمال الشعب وتطلعاته . فاستوجب الأمر قيام حركة تصحيحية تتولى زمام العمل الوطني بالاسلوب الديمقراطي حتى اذا ما أدى تطور هذه الديمقراطية الى تحميلها المسؤولية قامت برعاية مصالح الشعب . وصححت هكل انحراف قائم في علاقات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والعمرانية وغيرها ان القيام بهذه المبادرة الديمقراطية التصحيحية هو سبب قيام التعمد الوطني . وان التجمع الوطني اد يتقدم ببرنامجه هذا . والذي يتكون من فصل اول خصص لاستعراض تاريخ الحركة الوطنية قبل الاستقلال وبعده حتى قيام التجمع . وفصل ثان يتضمن أهداف التجمع وسياساته في شتى امحالات ليدرك تماماً أن محاق الكفاح السياسي لا يأتي الا بمشاركة الشعب فيه وايمانه بأهدافه ووسائله ومن هنا تأتي دعوتنا الى المواطنين الى الالتفاف حول برنامجنا هذا من أجل بناء كويت داهض قوي يشكل ركناً صلباً في بناء الأمة العربية من المحيط الى الخليج

الفصل الأول

استعراض تاريخي للحركة الوطنية (قبل الاستقلال وبعده)

لاشت في ١٩٠٦ توصلت به تكوين ليوم من بداية الحياة الديمقراطية . ومن إعلان الدستور وحكم . عويس والأطمة . والسعي لأقامة دولة حديثة . كل ذلك قد مر لطريق آليه عبر مصلات سياسة كسرة تخصص الشعب بكل فئته لاجتماعية . وبذلك يرى التجمع الوطني ١٩٠٦ من روح عنه وهوبدشركهحه للسعي تصحيح سسر الحركة الوطنية هي املاذ من حل تحقيق مصالح حقيقية للحصاهر . ١٩٠٦ بقي لصوبه على مسيرة الحركة الوطنية . وسين مدى تدعيمه مع الأحداث سبويه نهاده . ثم تحصيل سباب فشل من حل ل يكون في ذلك عبرة للعمل الحاضر . ان لشعب العربي قد عانى كثيرا من تحارب بعض القادات تي . مع حسن قصده . به تحسن حيل سبب الكفاح والعمل سياسة . فكبت نتيجة ذلك بس عدم تحقيق لأهداف فحسب . ومما زاد كثره ذات اى شكسب أثرب هذه على أوضح الشعب العربي سياسياً وقتصادياً وحتى معوياً ان سيعرض كفاح سابق . مستهملين مه عريسة . ولكن في وقت دته . متددس ما وقع فيه شخصه من احصاء

أولاً : حركة المجلس في عام ١٩٣٨

قد حكمت تكوين ومارت . أسره ووحده تفوت سسطه . من فترة من آخر . بين حكم لردتي . وس شرتي لوجه . سس . وس مـ ره ندمرطيه على صوره بقائمة حدياً .

وفي عام ١٩٣٨ (قبل الحرب العالمية الثانية) لم يكن ثمة ديمقراطية ولا مشاركة شعبية في الحكم وسيطة . فحدثت حركة عام ١٩٣٨ سي قد عمل بوصفي فيها فئه شحر مدبن كوف في ذلك بوقت أكثر المواطنين وعياً على واقعهم وعلى متطلبات علاجه ونعبر حركة عام ١٩٣٨ عنف حركة سياسية في . ريج لتكوين يحدث اذ ريه فصلا عرشه وحرره يداهه . كنت حركته محدده الأهداف لى حد كبير فقد كبت مصاصه كلاتي

١ - الديمقراطية والمشاركة الشعبية في الحكم

٢ - عمل على لتخص من يعود لاستعماري لتمثل بمعاهدة ١٨٩٩

٣ - تعديل تدفئة الزيت على وجه أكثر تحفيماً بمصالح الوطني .

٤ - التماذة بالوحدة على لصعد العربي

وقد فشلت تلك الحركة لأسباب كثيرة منها الداخلية وأخرى خارجية

فعلى صعيد الداخلي لم حصل قاده بحركة على اتحاد تكتلي مع حركتهم ، فضلاً عن أن وضع مؤسسين من نوعي التفكير ، الفسفي والاجتماعية ، وظروف المرحلة التي كانوا يعيشونها ، كانت ، كلها ، تعيق لحركة تأسيس بدي يمكن أن يهيئ للحركة دعم الكافي لانجاحها .

وعلى صعيد الخارجي ، وقف الاستعمار هذه بحركة بمصداق ، فقد وجد فيها بداية محطرات على وجوده ، مما في تكويت فحسب ، وبما لاجتماع أن تكون تلك بحركة شريرة لاشجار في المنطقة ككل . وبخاصة أن مصفحة لعمامه العربي كانت تعتبر من مخطوطات هذه لهمة اقتصادياً واستراتيجية . بهدف إتي ذلك بوضع سياسي لغربي لدقنين لذي كان قائم في ذلك وقت (قبل حرب عالمية ثانية أشهر قبله) ولذي كان يفرص على الاستعمار الاستعماري بالذات بحساسية لمصره وتهدد - ليع من أي تحرك شعبي صدره - وبذلك حوشت للحركة بالقمع لعنف وأحمد زورها سريعاً .

ثانياً . الانتخابات الشكلية بمجالس عام ١٩٥١

في عام ١٩٥١ سمح بمقدد معين من المواطنين لانتخاب أعضاء بمجالس بعض الأديت كالمعارف والسيدي والصحة عبر أن الطريقة التي تمت بها تلك الانتخابات كانت طريقة مدنية ، منحة لها أطيب الناس لا أقدرهم على تسي مصالح المواطنين والكفاح من أجل حقوقهم وتصدي لمشاكرهم ووضع بمحاولات أساسية لها . ورغم من ضعف تكوين تلك بمجالس وصفت صلاحياتها ، فإنها مع ذلك وقفت بعض الموقف في مواجهتها لسلطة ، فكانت توسيع صلاحياتها ورشرف على شؤون الإدارات الحكومية كما أصبحت تلك بمجالس أحداً بالسلطة الحاكمة المستمرة بمقددها وصلاحياتها ، لا أنها قد فشلت في تحقيق الهدف من وجودها بسبب ضعف وعي المفكرين والسياسيين عند المواطنين عموماً ، في ذلك الوقت . ونتيجة لصحافة قوى لسلطة المفروض على الشعب بذلك

ثالثاً . نشاط الأندية والهيئات ولصحافة

قامت الأندية والهيئات وصحافة بمصداق سياسية مواصلة ، وإن كان أغلب نشاطها قد انصب بشكل رئيسي على التعامل مع الأحداث العربية مثل ثورة الجزائر وأما في هذه السويس وبعدها لثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ وإعلان الوحدة العربية عام ١٩٥٨ بين مصر وسوريا وثورة سوريا ١٩٥٨ في العراق وقد برزت في تلك المرحلة ومن خلال هذه الأحداث مجموعة من شباب تولت قيادة العمل الوطني وقد صرحت خلال تلك المرحلة عن مواقف حزبية كإعلان دستور وتنسيق الديمقراطية كاستدراك حكمه شعبي لا أن لسلطة تصدت لهذه بحركة في عام ١٩٥٩ وصرتها وأوقفت نشاطها عن طريق إغراق الأندية ويقف صحف وحقق لشاهد الأملنى عموماً .

ومع أن قيادات تلك الحركة كانت أكثر حرة من سابقها ، وأكثر استعداد للرد والصحبة في عملها ، إلا أنه كان يعجز شعاعها بقص ، وطن عربي لم يصححه اهتمام ، ولزقين بصباب لياحه المحلية ، فلا هي عملت من أجل تكوين كواد شعبية نشد ايها في كفاها . ولا هي ألقت قصدا لسياسة محلية هتماها في اتصال مما يمكن أن يؤدي إلى انتداف شعبي حولها يمكنها من مواصلة الكفاح ، ومن سقطات أقوى لوصبة بمشاركة في العمل السياسي على وجه يعطيه التل للارم لجباها

رابعا : انتخابات المجالس النيابية

مع سشاراند لقومي الذي بدأ يكسح قوى التحلف والاستعمار في المنطقة العربية ، بي حاب واد ابه الشطب لسيديه للحركة الوطنية من سور للدهيم الحربية والديمقراطية وطريقة بحفها في لكويت سى عاسة فرد لشب . رده تركرا وحما انتداف الوطني العسكري والسياسي والاجتماعي بعد اثنا لتعلم ، وادفع من صفوف محبيه معينة وبخاصة بعد استقلال البلاد ، اعنت السلطة الحاكمة على اقامة « مدينة بحياة ديمقراطية » تعتمد الطاء سريدي لحر وقد كان موقف القوى لوصبه في لبلاد مؤيدا بعد للاحده ، فشارك محتف بحدها في المجلس لسي مشكك كته مدارسه بشطة تحمل برامحا محدد لعالم سقفا عليه قبل الدخول إلى المجلس مما أعطي بحركة قوة داخل المجلس وقد بححت للحركة الوطنية ممثلة بدارسه في دفع المجلس (مجلس عام ١٩٦٣) ، والسلطة اسبقية إلى اصدر بعض تقويس إلى سيد الحرية وبحقو بعض لمكاسب شعبية مثل قبول العمل في القطر الأهلي الذي « تشكيل لقايات كد وفقت صد لقرين التي بكل الحريات العامة كقناول بحصافه ولانديه وبحصين ، كما بها استطعت . ولأول مرة في تاريخ المنطقة - أن تسحب في طرح قصدا اسقط على ساط البحث شعبيا وتوجد لوعي عسما لدى المواطنين فقد تم طرح مسألة تحقيق لعودد لنفاش مدعمة بالاحصاءات مما حمل المجلس نعم فيه من انوايس إلى لوقوف بحد برب الحركة الوطنية إلى استطاع لىب عر عالقة الشعب إلى أهية لسط كمود وحيد للبلاد وبعد ذلك حوت بحارسة أن بحس من مجلس الأمة حدها فعلي ومؤثر على سبعة متعدي . إلا أنها لم تفلح في ذلك سبب وجود الكثرة المؤنة في المجلس . وانتي مكنت الحكومة من من القوانين بقيدة بحريات مثل فصل الموظفين ومع التحديث في سياسة في النوادي ، واعلاق الصحف دريا . وقد عثرت بحارسة ملك لأعمل من حوت بحكومة حرة للمستور مما حمل بعض عصفها على الاستمالة من المجلس

ولكن الحركة الوطنية ، بعد حروجه من المجلس ، عادت إلى قواعدنا الشعبية تعرف ردة الفعل لديها نتيجة للاستقالة ونزسم لطريق لجديده لىعمل عدها فوحدت - بنواصير غير رصين عن تلك الاستقالة بل بها كانت في بطرهم غير مبره الاساب . وبحركة الوطنية في بطرهم استطاعت في دحل للمجلس أن تحقق مكاسب وطنية متقدمة . وساء على ذلك .

وبعد تقسيم من قبل قيادة الحركة الوطنية لتركيب المجتمع ، انضمت لها الرأفة تداً . وتوصت إلى هادئة تامة . بأن الأسلوب الذي يجب أن يتبع هو أسلوب النهج الاصلاحى في العمل السياسي ، فكان أن تسنه قيادة الحركة وبدأت بالعمل وفقاً له . ثم جاءت بعد ذلك انتخابات ٢٥ سـ ١٩٦٧ التي حاصتها الحركة الوطنية نصرة مطلقة وبرنامج متميز عني من قبل كل فئاتها . إلا أن السلطة تدخلت في تلك الانتخابات لصالح عدد معين من المرشحين ذوي الاتجاهات للولائية المعروفة مما أعاد المعارضة إلى خارج مجلس الأمة . وظل مجلس الأمة منذ ١٩٦٧ يعمل في تكريس موقف السلطة بعداً عن أي عصف أو تأييد من جمهور المواطنين وتقبل أن يتم مجلس ٢٥ سـ ١٩٦٧ مثله لا حصلت للحكومة شأنها لوانتخابات الجديدة حسب حدود المجلس في انتخابات عام ١٩٦٧ بالأصطف إلى الريادة الصبغية ، فإن النتيجة ستكون ، بلا شك ، لصالح الحركة الوطنية ، خصوصاً وبما عني غير استعداد لتكرار عتبة التدخل بعد أن عاب من نتائجها ما عات . ذلك فكريت بوسينه أخرى تنصص لها عتبة في داخل المجلس الجديد . فكان أن لجأت لقبل انتهاء مجلس ١٩٦٧ إلى اعراق المساطو الانتخابية عن طريق حملة تحسيس واسعة ومقصودة كانت سجنها أن رد عدد الدخيلين من (٢٠) ألف إلى حوالي (٤٣) ألفاً .

فما أعلن عن خراء انتخابات جديدة عام ١٩٧١ كان رأي الكثيرين من أعيان هادة يعمل الوطني عدم حرص الانتخابات ما لم يتم تعديل دوائر الانتخابة وتعديل قوائم ممهه المجلس . لأن حرص الانتخابات دون ذلك ، يجعل من المتعدرات الأتيان بمناصر شبيطة ووعبة وقعدة إلى داخل المجلس . بالأضافة إلى أنه يمثل عنزافاً بالأعداد التي سم بحبسها وإدراجها في الجدول الانتخابية موعة عني الدوائر المختلفة ، وسيترتب عني ذلك ترتيب اساطو كذا تريد بحكومة إلى عدة انتخابات مقله وتضع الحركة الوطنية في مأزق . ومع ذلك فإن هرقاً من الحركة الوطنية أبد ، ولأنفس . حرص تلك الانتخابات هوقاً عني الحركة الوطنية فرصة كشف خطط السلطة ووبها أمام المواطنين .

وهكذا أصبحت الحركة الوطنية أمام واقع . بس أمداه إلا أنيائاه وأن تحول بدوره لتعيد الديمقراطية إلى مسارها الصحيح سليم .

خامساً : الوضع الراهن

لقد انحدر لعيل السياسي في هذه الأخيرة إلى مستوى انحسار يكون به عن تحقيق مصالح الشعب . وبيصبح دور السلطة الضعيف أن يترك أن يجداره مستمر ما به تتداولك الوضع جهود المخلصين من أبناء هذا الوطن ممن يعون مسؤولياتهم وبديهم العزم الصادق في الكفاح من أجل البلد الأفضل ويمكن تفحص الوضع لراهن كالآتي

أما نتيجة لعدم وجود نشاط سياسي فكري عام بسبب فقدان وجود تطبيقات سياسية رائدة ، انصرفت اذهان الجماهير عن تتبع مصاحفها لتحقيقه بعيدة المدى . واشغل الناس بأمورهم اليومية ومصالحهم المادية وحتى ، حياً ، المادية منها . وبعد زكركم القعود ، والرضى بالواقع عند بس في الكويت استجابت امرأة التي مر بها حوبها لعرب في بعض الدول العربية في العشرين سنة الأخيرة والتي ذات الأحداث صاحبة فيها أي عدم لاساقرار في شتى السواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى ، في حين كثيرة ، إلى فقدان الأمن وتشرد عدد كبير من موصيها ، واقترب مفهوم النشاط السياسي ومدلوله عند عالمية الموضعين في الكويت ، تلك الصورة القائمة الكثيرة التي برزت في بعض المدن العربية بالاضافة إلى ذلك استطاعت لسطه تنكثت سياسي دارج ، أن تطوق لنشاط سياسي وتحصره داخل أروقة مجلس الأمة سواء في ذلك المواطن والمعارضون

فإن الأول من نشاطهم لا يعكس مصالحهم شخصية ولمائية وأغنية ويهدون د اشعت . ويأرون بالشكوى اد مست ، ويكفهم على استعداد دائم لأن يعمرو للسلطة ما تشاء من مشاريع وقوانين .

وأما المعارضون فلنشاطهم يحصر في دخل المجلس ، فقد تقطعت حدودهم اشمنة وترتب على ذلك ان صاعب مهامهم ، والسبب في ذلك بسيط . وحتى يكون العمل السياسي مؤثر داخل المجلس لا بد أن يكون في أحد وضعين فهو ما صادر عن العالمية القادرة على أن تحل وتنفذ ، وأما عن فئة البرلمانية ولكن لها قواعد شعبية ممتدة في المجتمع تستطيع من خلالها أن تذهب الكثيرة في ساعة الحد . وحيث ان المعارضين في بولان ١٩٧١ ليسوا من أولئك ولا من هؤلاء فلم يعد استطاعوا بأي معارضتهم وأما صر وضعهم ناعماً لها لأنه يعطي صورة حرة في تطش لنديا على أن الديمقراطية البرلمانية في بلادنا بحير .

ب - نتيجة لكل ما سبق ، وقد علمنا الدامة - كما اسمها - بأن لاسبوب الوجب تناعه في العمل السياسي هو الاملب الاصلاحى ، والاسبوب الاصلاحى الهادف لحير هذا البلد واصحفة على الصام للديمقراطى والسعى لتطويره ، فان يصحروا يترجم من الحرية البرلمانية . سبب تردى وصحها . قد يد يصحح بها وهناك في مجتمع هذا اصحروا يترجم يمكن ان استمرار ولم تعدلح حفاظه ، ان تستعنه فئت لا تريد نظام الديمقراطية الحبر والمصلاخ ، فنكوب نتيجة تخريب التجربة الديمقراطية بأسرها في مجتمع

الفصل الثاني

اهداف التجمع الوطني ووسائل تحقيقها

ان التجمع يعنى اى الأوصاف التي يعيشها مجتمع اليوم ليحس بالآلام والمرارة ومع كونه دولة وفرة في المال إلا أنها تفتقر دون تحصيل مدرّس ، ودون ان تجد لمرحمة بعد خطط عدتها بصادق بل ذلك ان مستوى الخدمات الأساسية في المجتمع في هبوط مستمر وبكيفية يافقه لجهاز الاداري الضعيف والحرر عن تهديد أي حطة اصلاحية بعد ان تصحبه وعج بالحرر والفساد والتعكك .

كانت هذه الاعداء سحيط في مجالات تسمية لاقتصادية ولاسكية والصحنة وتسمية صدرت الاموال لكثيره بنق وبردوده ضئيل فصلا عن عده لمرط بين مجال وآخر فلا سياسة لسمية ، ولا سياسة لتضيق ومواكبه لامكيات مواد الأولية المتأخرة لديها وهكذا وبعل من حصر ما ان اليه وضع ان الناس قد بدؤ بشكك حتى في حتى العمل الوطني وفي سلامه بدعصرية كسلوب عمل ونظام حكم وذلك سبب تروني اشجيرة البرطانية في البلاد لمي تحت العمل السياسي في دجتها الى مهترات كلامية كسأ بصوت الاسحاسي على حداث مصححة وعط ووطنين وشعرا سؤوية ، تصادرت جهود شباب « لتجمع الوطني » وصدقت غريمتهم من أجل العمل الحد على تصحيح مسيرة الحركة الوطنية ان النظام لايمرضي المردي هو سبب لنظم لتحقيق حرر شعب ودهار وصد ود كانت اشجيرة البرطانية قد نمت مدرستها على وجه خاص ، فان العمل لمخصص في نظري يجب ان يكون تصحيحها لا هدمها ، وكفرتهم وركان قد ثبت ان السلطة قد استطاعت ، بوسيلة وأخرى ، ان تحول دون وصول عدد مؤثر من عناصر الوطنية الى مجلس الأمة ، فبقي على نيت العناصر الوطنية ان تعمل بتفكير فرص وجودها ، وصانع صونها ، سواء من داخل المجلس ومن خارجه عن طريق جعلها في وسط المواطنين وتلاحمها الفكرية معهم سواء عن طريق سبي مصالح المواطنين الحقيقية أم عن طريق كشف لاغيب السياسيين مخترفين لكي تأخذ حركة الوطنية مسرتها في موكب التصحيح

أولا الخطوط العريضة للأهداف والوسائل

ان التجمع الوطني يهدف أساساً الى بناء الدولة لعصريه في الكيوت دولة تؤمن بالتنوير نحو الأصيل وتراجع حداثتها دوناً من أجل ذلك ، فلا يسمعها ان تأخذ بالأصالح عرف وسد أو تقليد بال واسا هم رجاها لسهر من أجل الأخذ بيد المواطنين جميعاً نحو ما أصبح لهم يستقبل الأجيال من بعدهم .

دولة تتحقق فيها الحريات العامة والسيادة الكاملة للمواطنين في الحقوق والواجبات . ويسودها العدل والنظام والقانون

دولة تؤكد وترعى القيم الروحية والأخلاقية ، وتؤمن بالشرعية الإسلامية مصدر أساسي من مصادر التشريع ، ويكون عماد مجتمعها الأسرة القوية المسكنة ، باعتبارها حلقة الأسمى في بناء المجتمع .

وهي في الوقت ذاته دولة تعتمد العلم والتكنولوجيا لتحقيق النهضة العلمية والعصرية والادارية لشامه . وتؤمن بأن العلم التحريسي وتطبيقه لا حسنة هذا ولذلك نعتزها من كل معين تقدر على الاعتراف منه ، شرقي كان أم غربي ، حتى يصل البحث العلمي فيها الى مستوى الذي وصل اليه في الدول المتقدمة

دولة تسعى اقتصادها الوضعة وتوجه وتنمية . وتحفظ ثروتها الوطنية من السيطرة الأجنبية ومن الاستنزاف . وتضع نصب عينيها دائماً . وهي تفعل ذلك ، ان خير الكويت ليس من حق هذا الجيل وحده يستمتع به ، حتى حرق قطره ، الى درجة لظفر . تاركاً لأجيال المقبلة الى مستقبل غير مصحون ولا مأمون . فلا بد ان من اعدادنا في التوزيع . ليس فقط من أبناء هذا الجيل ، ومن من هذا الجيل والأجيال التي بعده فهم اسؤء واحصاء . وسمة الدولة العصرية بها تحفظ للحاضر والمستقبل القريب والبعيد

دولة تحثق المواهبها لأسر وسلامة في المحام الداخلي ، ويصبح لهم فرصة التدريب على حمل سلاح اساهموا في الدفاع عن وطنهم . وقيم الجيش المعصري ليكون درع الوص الحامي لسلامته وخيراته

هذه الدولة العصرية التي تسعى لتحقيق وجودها في الكويت . يريد . وهي تعمل لحيز بوح والمواظب . مؤمنة بأن الكويت جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير ، ولذلك فهي . في كل نشاطاتها السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها ، لا تعمل هذه الحقة ، ور حظ التطور الذي يجب سلوكه في بلادنا هو ما كان هدفه الهدي نحقق الكامل والتلاحم مع سائر أرجاء الوطن العربي الكبير بحيث يؤدي ذلك كله الى تحقيق الوحدة العربية المكرى المشودة

دولة تقيم سياستها الخارجية على أساس التعاون الدولي ذات لتعاون في عالم اليوم ضروره لا بد منه . ولكنه تعاون الاحرار وتعاون الاسد . ولذلك هذا قدر ما تؤمن بالسلام والتعاون دوليين ، تحارب الشعة والاستعمار والتفرقة العصرية .

بعد هذا اريد للحظوظ العريضة لاهداف التجميع الوضعة ستقل الى سان الحظوظ العامة لوسائل تحقيق هذه الأهداف .

ان التجميع الوطني « يستكر لدفعه التي يعمل سوحها بعض محترفي لسانة والتي مؤداها . ان العناية نسر الوسيه . ولذلك فان التجميع ، على عكسهم ، يؤمن بظافة الوسيه ايماناً بشرف المعايه ، ويعتمد الوسيله السمحاء لأن العناية اشامية لا يمكن ان تحقق الا بوسيله سامية

وذا كان الهدف هو إقامة المجتمع الحر ، وتسيير الديمقراطية سياسية هي وسيلة هي تحقيق ذلك ، اعتماد حرية الرأي والمادة لثمة هي الحوار الفكري في مجتمع تحقيق مناح ديمقراطي بين مواطنين يتحملون فيه مسؤوليات مشتركة بروح همدية متينة

وذا كان الهدف هو بناء دولة عصرية ومجتمع المنظم المنطور هي وسيلة هي ذلك يكون ينبغي أسلوب العمل الوطني نصريح لذي يطلو على أساس من التخطيط العلمي والتفكير المنهجي من أجل تحقيق مصفأة موصيين مع المحافظة على الدستور واحترام القوانين - سعي تعادل كل ما يتعارض مع مصفأة المواطنين ، بإقصاء حرياتهم عن طريق الكدح السياسي للديمقراطي المنظم للعديد عن صراعات وتشوهات لعنف والاسهاف بكرامة أساس وإهمهم

وما دام هدف هو تحقيق صالحي مجتمع بكل فئاته وطبقاته ، فلابد أن يكون من واحد أن يكون قود شعب همدية كلها من أجل العمل الوطني الموحد ، وبما يعرف بوجود بعض الصفات الاجتماعية بين تلك الفئات والصفات ، لأن ذلك هي طبيعة الحياة . فلابد سعي إلى حل ذلك الصفات بالأسلوب العلمي والمنطقي السليم ، والعمل على تقليص الفوارق بين صفات المجتمع وفئاته دون أن ندع الحوار بينها يقف إلى تناحر وصراع .

وذا كان « المجتمع الوطني » يؤمن بمحاربة شعبة والاسهاف في سياسة بدولة اجارحية فهو في عمله الوطني يستمد القوة والعون من جماهير الشعب ، ومن جماهير شعب وحده . ويؤمن إلى درجة يقبل أن صلاة كدحه وقدرته عبي تحقيق أهدافه بما يسع من قوة بالاحه أبناء الوطن معه ، فبعمل سياسي تدخلي يجب أن يبقى حوار بين أبناء الوطن الواحد وللمجتمع الوطني في كدحه السياسي ، لا يصلح اجماهيره ويشير عوصفه سمساً لفوزت احساس روفية . وبذلك فهو لا يرفع لا لشعرات التي يمكن تحقيقها . لكي لا يصبح . في حركته ، أسير شعرات يتخط من أجل بلوغها دون جدوى

ثانياً بعض التحديدات الهامة في برنامج التجمع الوطني

أ - في مجال السياسة الداخلية

إن بناء كيان الدولة في الداخل بناء سليماً ومتيناً ، ورعاية مصالح أساس لتحقيقه وتظيم علاقاتهم ، لا يؤمن إلى قوة وصلابة الوضع الداخلي للوطن وحسب ، وإنما يؤمن ، بقائنا . هي قوة وصلابة وضع بلاد في علاقاتها الخارجية بدول أخرى . أن أساس قوة الدولة في سياستها الخارجية . ومن نجاحها في تلك السياسة ، يعتمد أولاً وقبل كل شيء على سلامة بنائها الداخلي ، ومن هذا مدلول الكلام في السياسة لدخية قبل الكلام عن السياسة الخارجية

١- في مجال الحكم :

١- التجمع الوطني يؤكد على أن الديمقراطية هي أصبح نظام حكم يكمل حرية الشعب بجميع مثاقه وطقانه الاجتماعية ، ويتيح للجميع فرصة ممارسة حقوقهم وتحسين أوضاعهم ولذلك فإنه يؤكد ضرورة ، على ضرورة المحافظة على نظام الديمقراطية كصوب حكم ، مع وحوي نظيره ويعتبر الوعي الشعبي به وراة كل ما شابه ، أوقد يشوبه ، من شوب ومغفرت كما يسعى الى تعديل ما يتعرض مع مبادئ الحريات وعدمه للمواطنين على وجه يكمل بهم حرية ممارسة نشاطاتهم لاساسة والثقافة عبر تنظيمهم المعية وبالا ماسيب الديمقراطية مصححة وفي سبيل ذلك فإن التجمع الوطني يدعو الى :

(أ) - احترام الدستور ، وتقويس سمدة له ، والسعي لتعديل كل ما يتعارض مع مصححة المواصين وحريةاتهم وفي هذ بخصوص يؤمن سمع الوطني بأن الحكام مهما كان عدلا وحكيما - من الناحية التقى وشمه ، لا يلى لدون اندون لعدل كذلك وعلى ذلك وما يرى بأن احكامه لعدل يجب أن يلتزم حدود لدون وذلك جوهر عدله . هذ تعجب لدون عن معالجة لواقع وجب تعديل تقوين لا حرفه وهو رافد وهذ هو مفهومه من سيادة لدون

(ب) - التأكيد على حرية العمل السياسي ولقادي ما يحقق حرية المواصين عبر تنظيماتهم ، ومعارضة كل مظهر من المظاهر المتخلفة للديسراطية .

(ج) - تعديل تقوين الانتخاب لحرى . وعنده نسجل صماء له حين بحيث يستحيل موطن في دثره مكنه لقمعي . وبحقيق من ساجب لى ندية عمر عاما . والمرافق مره في الانتخاب والترشيح مع ضروره صماء براهه الانشادات

٢- في مجال السياسة الاقتصادية

شعبة لردى اوضع لسياسي في بلاد فقد تردى اوضع الاقتصادي - رغم من لدون كبيرة من ساندات لعضد واسي لغرب في عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ الى ارقام صحمه . وللملاحظ ان سياسة الاقتصادية الحالية تمتد الى التخطيط والتشظيم هذ العدم لا يوجه الى الانتاجية محددة احصاءا للمستقبل حين تصوب السقط . واما يستعد اشعاء للمصالح وفي عاق زنجاني مهلك كذلك فان الماد حاص بسحرث ، في عينة سوحية ولترشيد ، سعيوراء الصالح الاداني دون مساهمة الفعلة في ساء موطن ككل على دعائه قعتهه ثنة ووطيده . ومن اجل بلافي ذلك كله فإن التجمع الوطني بطرح صسط سياسي لاقصوده على ربعة أسس

اقتصاد موجه - اتناحية محبة . تكامل عرسى . اتفاقات دولية مبيعة

أ - الاقتصاد الموحد :

ب انضمام موطني يؤمن بسياسة الخاصة ووجوب فوائدها وحمايتها غير أنه يؤمن كذلك بأن الملكية الخاصة ان لم تضبط وتوجه دت الى تسط قوي على ضعيف ولي اتحاد مراكز استغلال اقتصادي تمتد الى مراكز قوى سياسية تحرك دفة السياسة في بلاد بحومها لادبية . كذلك فان ملكية الدولة العامة يجب ان تضبط على أسس علمية هادفة بعيداً عن الارتحال والعموية . ومن أنور مظاهر « توجيه الاقتصاد » التي يراها هو وجوب وضع خطة اقتصادية (قصيرة وطويلة) وتحديد دور المال العام والمال الخاص فيها وإبرام كل فئة بدورها في تنفيذ الخطة كاملاً ، ولأحد يعين الأعداد دئماً تعيد صياح انوار ككل على مصالح الفرد متى احتاج ، واعتد ثروة الوصية للشعب عامة يجب المحافظة عليها والحيل على تأمينها لصالح جميع مواطنين

في مجال النفط ولا بد من وضع تنظيم في مجال الاقتصاد الموحد . في الحديث عن اسطو شي من تفصيل عند أصبحت معيشة تعتمد اعتماداً سياسياً على صراحة علم وأكثر من ذلك فان الثبر من قضايا من صرحها يرتبط - بشكل أو بآخر - بالسياسة للحكومة التي يمكن أن تسحب في دائرة سياسة الاقتصاد في بلاد ومنه لسياسة لفظية . ومن هنا وجب أن تتجه بكل حواسها نحو سياسة لحفظ لسياسة السعي . ومن ذلك ما يلي :

١ - تعاون مع مختصين من أبناء وطننا لاتمام تهيئة دولة بالربعين سنة سابقة من مهام الشركات لأحييه العامة في قطاع إنتاج النفط وتصديره في الكويت الكويت لشعب الكويت لصناعته النفطية مائة في المائة

٢ - عمل على توسيع صناعة لتكرير النفطية في البلاد بحيث تصل طاقته الى تكرير كامل يتاح من ، ولذلك يصعب أن تصبح صادرات النفطية على شكل منتج بقطعة . ، بحيث يمكن ذلك من عائد عال من جهة ، ولد في ذلك من تشجيع لاف مواطنين في عمار هذه الصناعة وحقوق حوم الاردن والاستقرار في وطننا من جهة اخرى

٣ - دعم وتشجيع صناعات الأسمدة الكيماوية ، وتبكيها من توسيع منتوجات كل المنتجات لثوية التي مخرج من معامل التكرير ، ومساعدتها في الحصول على كل كميات الغاز الطبيعي الذي تحتاحه والامون اللازمة لتوسيع مصانعها ان صناعة الأسمدة الكيماوية تمنح لاسراف وهدر الثروات الطبيعية كما هو حاصل الان بحرق الغاز الطبيعي ، كما انها في الوقت نفسه دت ناتج ذي سعر مرتفع في الأسواق العالمية

٤ - الاهتمام بصناعات استروكيماوية التي تعتمد على فصائل معدني لتكرير وغاز اصطناعي . منه حصل الكويت من اوئل الدول المصدرة لمواد استروكيماوية . سواء أكانت كمية التصنيع أم نصف مصعده في ذلك من ربح مالي كبير للبلاد . ومن حق الكثير من محاولات العمل لاداء الكويت ولاداء لدول العربية الحقيقة

٥ - ندعم شركة افلات لقطاع الكويتية ، والشركة عربية تعمل لتزويد نكي تكون حصة افلات الكويتية والعربية حصة على عمل كل اتحاد من اسفط حرم ومستفاد

٦ - ما فيما يتصل بالاستثمار الذي للفونص عائد لقطاع ، انني بدي منها في ١٩٧٤ م سنة لاف مليون دولار . - في نرى ان ممكن سنه راف اطيني هو ولا في سمبة وض ثم في المساحة لعربية ثم في البلدان النامية اقتصاديه . عني ان يسعد من أجل رسم سياسة التخطيط الاستراتيجي - لتقصير الأجل والطوس الأجل - ، بأعظم الكفاءات العالمية . وري لا تفصل سياستنا في لاقراض عن اهدافنا القومية لعد لتي يجب ان نتعامل مع الدول على أساسها .

٧ - وس أهم ما يجب ان نرعه الدولة ، اعتبار ان اقتصادنا يقوم على النفط وهو سلعة ماضية . وحيث لخصم على الاحتياطي لعدم بدولة ونسبته بحيث يمكن الاعتماد على اساجته كمصدر من مصادر الدخل القومي في المستقبل .

كذلك نرى المجتمع الوطني ، فيما يتصل بتحسين مستوى معيشة المواطنين ، وحيث الأحد سياسة تحديد أسعار اسلع وأمواد لضرورية لشعب ، ووضع الصوبط الكفيلة برفع حشع ولاستغلال وحيث دفع الحركة التعاونية في البلاد ومساعدتها في عمليات استيراد مواد لضرورية ولأساسية ومطابقتها بيع تلك المواد للمواطنين بأسعار مناسبة بعيداً عن روج التجارة الباعة وراء اربح كذلك نرى . خصوصاً على ما ، ميراث المدفوعات في صالح الوطن ، وحيث انحد من مشرد لكميات ولوازم الترف . وشرد لوعي في صفوف مواطنين للاقلال من الاقد عبيد

وانتماً ببدأ الوجهة الاقتصادية نرى وحيث تدع سياسة صرسة سلمة معاً وراء نفيس الخوازيق بين فئات الشعب المحتلقة

ب - نتائج محلية :

نرى المجتمع وضع حد لسياسة لاستيراد شمس والعمل على ايجاد بناية محلية بدلاً كبراً من حاجة الاستهلاك الشعبي ومن أجل ذلك نرى ضرورة توجه رؤوس الأموال محبة لأدومة صناعة وطنية متطورة قادرة على معالجة النشايح لاحتية مستوردة . كما يجب فرض رسوم حركية كبيرة على الصناعة الأجنبية مستوردة لتسببه محلية حمية للصناعة الوطنية . وتطبيق مبدأ الاعفاءات الحركية والضرائية للصناعات الوطنية

ج - تكامل اقتصادي عرسي :

بما اننا نشهد تكتلات اقتصادية كبرى على مستوى دول وعلى مستوى (لكارنات) (سرب) من مؤسسات القطاع الخاص ، ومن غير ليقول ان نمكن ايجاد لاقصاصة صغيرة من لوقوف في وجه هذه سمحات الاقتصادية ولديه لكرى ومن ه نرى وحيث قدم سبق عرسي شامل في مجال تنمية لاقصادية والاستثمارات المالية ول سير لخطوات حثيثة لن تحقيق ما باني

١ - قيام سوق اقتصادية عربية واسعة ومنكمنة لا تعترضها حواجز ولا معتبات

٢ - قيام مشاريع عربية مشتركة في مجال النفط وبصورة خاصة حيث تعاون وثيق في مجال صعد تكرير وصناعة البتروكيماويات في منطقة الخليج العربي حتى يمكن بناء مصانع تكرير ومصانع سبك كيميويات وأسمنة كيميوية مشتركة تملكها الدول العربية المحدودة تستفيد من اقتصادات كبر الوحدة . ذلك كما كبرت طاقة مصنع كندا قلب تكلفه ساحه

٣ - لعمل على تلاحم مؤسسات الاقتصادية العربية في المجالات مصره ولتأسر جميع شكله ونقل اسري وسخري ولجوي .

٤ - تشجيع رأس المال الكويتي على العمل في لسانحة العربية الكبرى-

د - اتفاقات الاقتصادية دولية سليمة :

يرى التجمع الوصي وحيث أن يكون اعتماد لاقتصادي مع ادوب لأحبيه قائماً على أسس متكافئة ومن أجل تحقيق الصالح المشتركة . وأن هذه افقو عد يجب أن تعكس على الاتفاقات التي سهرها مع تلك الدول . لا بدك أن لا يستطيع أن يعيش في معز عن دول عالمه لأخرى . والتعاون . وتدابير اسفير في العلاقات الاقتصادية الدولية في عتب الحصر

٢ - في مجال التعليم والثقافة .

ب التجمع لوطي يوليهم أهمية كبره لأهمه أسس لسان لسان . وسه لاسان . عي ضروري لسان لسان والمدة . ب تحقيق المهضة في مجتمعها لا يمكن أن يتم دون أن يتحقق في محس فكراً ونفسياً لقد هدمت دون على رؤوس اسف في لحرل العلية ثالثة (١٩٣٩ - ١٩٤٥) ومع ذلك هان بعضه نهضت بعد حين من سفظنها . وعادت من جديد . في سبب قليلة . دولاً كبرى . اقتصادياً وفكراً واحتجاجاً وبسبب وفي كل مجاب . وقد تم ذلك بفضل لسان الواعي في تلك الدول .

ب التجمع الوصي يدرك ب سبب طوية من استخلف . ومن لتوجيه لفكري ولتعبيري الحاضري . قد سمعت عقوب الكثير من أبناء وطنه ودمت . وفي صل وضع كهد هان الكدح لسياسي أصبح بالغ المصغوه لأنه في لوقت الذي بوجه فيه الكدح نحو تصحيح الأوضاع اسبسة . هان كدح تقاد وتعلمه لحر يجب أن بوجه لا كدح لمدهيم سبسة واشتدات حذرة عند موصس ندين هه عدة الكدح ودهيزنه . وعلى ذلك . وبملاقاً من أهمية دور الثقافة وسعيه في لسان المواظن الصالح . وفي حتى الحو لمسا وتعيد لطريق نحو اشتداه وسه لدونه لعصريه . هان التجمع لوطي يرى . باتي

١ - يجب أن يكون الهدف لأكبر في اسبسة لتعليمية لحداد « قدرة على التفكير » عند المواظن لاسدل السار على سبسة التعليمية الاستعمارية قدرة على تعبير عن أفكاره تعبير

كثيرين ما لا زالوا يعيشون في حالة سحر سمحات لحصاره العرمة أو الشرقية . وقد قدمهم حالة لا يهدد كمن قدرة على محاكمة فكرت الحصارتين والسمير بين عشها وسمها . حتي صار مفاس ، شقف ، في نظره من دت قدراً على التعبير عن آراء وأفكر فلاسفة شرق و غرب ، انتمجع وصفي بريدن يضع حد لهذه الالفه امروته بين منقلب وبين فكر الحاضر . وسيعمل بكل قوة على هر رؤوس مشربحة في أحضان ذلك (ه فكر الحاضر) نشط في الحركة الفكرية دية فحنهد ، وتكر ، وتعد وتنطق الفكر لصحيح ، ولا بأس أن تأخذ من تعير فكر صحيح كذلك ولكن بعد أن يقوه الدليل على صحته دون أية أهمية لكونه صادراً عن حد مصدر أو ذلك

ب- يجب أن يدخل النهضة شذابة كل بيت ، وأن نعم كل مواطن ومواطنة . دت أن تقدمها مادي السريع الذي شمل عامة المواطنين في الكويت أن له يدعه وغترت تقدم مماثل ، إ يريد . في محار الفكر والصفه فدر امددة مشكور لعمه . وأن رباتها ستكون سرة فانها وغترها

ج- مصرى انعمه على أنه حق لكل مواطن يستحق به رعاية بلونه ، وهو كذلك رحب عليه ما دمت نهضة البلاد لا تتحقق إلا بتعلمها .

د- صوير التعليم المشى مع حركة تطور في العالم - حاصرو ومستقلا - في مجال لعمه ونيكولوجيا ، والاهتمام - شعب الصاعى وشفي ، وعلى العموم يجب أن يهدف التعليم إلى دعم حصص حركاته مدونة عصرية في سعى ليها وهي سبيل تطوير انعمه يركز برنامج على ما يأتي

(١) إعداد المدرس الكفء للقيام بهذه المهمة

(٢) تطوير مناهج في جميع مراحل لدراسة على ضوء أحدث المنصوات العلمية الحديثة

(٣) إعادة النظر - سيم دراسي لتتفق مع أحدث نظم التربية

(٤) تحقيق استقلال الجامعة عن سلطة سفينة صمد لاطلاق حرية البحث العلمي والاحتداعي ووفر الشاح الواجب هما ، مع عمل كل ما يمكن من أجل تطوير الجامعة لتؤدي دوره كمسار فكري مكتوب ونموذج لغربي

هـ - تبيد وبسليم الحركة الأدبية وعبة لكي تنطق في محالي لادع ولجديد من جهة . وفي حفظ تراث الأمة العربية ومفحاتها من جهة أخرى

و- لاهتمام بتطوير وسائل لاعلام سدير حركة تطور في عالمه ، والكون وسببة تقارب بين شعب العربي . وبحوث وضعها في حادها لاهداف مدومة لئلامة العربية وهي ثل لغني فكري وتعليمي بين أسس لوضع

٤ - الأمن القومي .

دنه اعتباراً لأهميته هذه المسألة ، وصفاً بعبارة الشعب بواجبه لخدمته وطنه ، فإن الأمن مح
يؤكد على ما يلي :

أ - تحرير الجيش والقوات المسلحة ، وإنشاء الجيش الحديث المتطور

ب - وضع نظام اتحيد لاجباري لكي تتحقق للموصل فرصة الدفاع عن وطنهم

ج - وضع نظام الفتوة في مدارس الكويت موضع اهتمام

٥ - السياسة التشريعية :

إن التشريعات والقوانين هي التي تنظم علاقات الناس بعضهم في أي مجتمع انساني .
ولذلك فإن لحال الذي يصيب المجال التشريعي والقانوني في مجتمع يعكس آثاراً وحيمة على
علاقات الناس في ذلك المجتمع ، ويؤدي إلى فوضى مدمرة - الملاحظ بما في الكويت تتخط
في سياسة التشريعية والقانونية على وجه بالغ الخطورة على مستقبل وعلى استقرار لظام في
مجتمع فاعص القوانين بعد أكثر من مرة بعد صدورها بملء وحيرة مما يبرهن أنها صدرت
دون دراسة متعمقة ومستيرة . وبعض القوانين تمثل حرقاً عن قوانين احسية شرعت مجتمعات
مجتمعة رماياً ومكناً عن مجتمع وهي المقابل توجد قوانين متأخرة في ادراج لجان مجلس الأمة
ردحاً من الزمن في حين ان الحاجة إلى إصدارها متحة إلى حد بعيد وللجمع الوطني بدعوا إلى
اصلاح لحال اصلاً حديقاً . وبين هذا بعض الخطوط لمريضة لاصلاح هذه الحالة
بالدات ، يكون المواطن على بية منها

١ - أن لسياسة التشريعية السقيمة هي مصدر اقوانين لي تعالج مشاكل الناس وتنظم
شؤون حياتهم على وجه صحيح وبالح . والمهم في التشريع أن يستجيب لواقع المجتمع الذي
صدر فيه . ولذلك كان من الخطأ الكبير أن نقل اقوانين لأحبيه نقلاً حرفياً دون أن تؤخذ
بالاعتبار طبيعة المجتمع الذي صدرت تلك لقوانين لمعالجة شؤون ومقارنة تلك الطبيعة بطبيعة
مجتمع ابوجبة علاقات الناس فيه . بعد صلح لقوم قد لا يصلح لغيرهم ، وما صلح في زمان
قد لا يصلح في غيره

ب - داسة بقوانين التي تصل بقطاعات معينة من الشعب ، فإن المجتمع يرى أن تلك
اقتطاعات يجب أن تساهم مساهمة فعالة واثباتية في عداد مشروعات تلك القوانين ، ولا يجوز
أن تقتصر أعدادها على فئة من احرء أو من موظفي الحكومة . ن هذا الاسلوب هم الذي
يؤدي ليس فقط إلى صدور تشريعات سليمة وبما أنصاً إلى أن يحمل لها الناس الولاء والندعم .
د يشعرون أنها منهم وليهم وليس مفروضة عليهم من عل قرصاً

ج- يرى التجمع الوطني وحزب تدعيم الحرية القذوبية في مجلس الأمة اني أقصى حد
قد دام الوعي القذوبي غير مصوب في المجلس حيث يتم انتخاب اعضائه على أساس سياسي
وليس على أساس علمي وفهمي ، هذا ذلك انفس بحسب ان تلاهي سوفير الحرية القذوبية ،
كما وكيفا ، الى أقصى حد في جميع لجان المجلس

د- ان التجمع الوطني لا يؤمن بدأ بحزبي لثرفع بقوس المهترئة وذلك انه يدعو الى
حرية في حزب كتحص الحزبي ، عوي من ثلث لقوبس حمة وتفصيلا وبعث بسبب
ولجوبة في سياسات التشريعية التي أصبها الترهل ، أحيانا على أيدي لجاهل من وأحد
على أيدي بعض الحزباء المترهلين الذين استفدناهم

هـ- يرى التجمع الوطني ان شريعة لاسلامية مصدر سياسي من مصادر التشريع وقد سبق
ان ذكرنا ذلك في أول هذا الباب لا ان مريد التأكيد عليه هو ان استباحة الاحكام
شريعة من مصدر شرع العراء (قرآن ولغة) قد تحمد ، وهذا ان تلمس الحلول التشريعية
من مصدر لفقه الاسلامي من جديد بسوجب فتح باب الاجتهاد . وما ان الاجتهاد به
مستبعد خاصة ليس بممارسة فان التجمع الوطني يرى ان سد الدوة جهودا مركزة ومكثفة
تلمس الحلول التشريعية من مصادر الفقه الاسلامي .

و- يرى التجمع الوطني وحزب تدعيم هبة القذوب وتبني الشعور باحترمه لدى جميع
مؤسسي وذلك فسادا حرق ي قوبن ما دام هذا أهمها كانت لثريات لذلك ، هذا ان
تصف بقوبن عن توقع وجب تعديل القذوب لا حرقه وهو باء ، وللي مسلمات تدعيم هبة
لقانون ان يحترمه الحاكم قبل المحكوم

٦ - اصلاح الجهاز الاداري :

١ - الدولة هي لكوبت قد قامت على أساس ديري غير مدروس تترتب عليه وجود جهاد
دني شعبه الكفاءة على نحو فاحس ، وشدي هو جهاد عاجز عن مواكبة حركة التطور في
عالم يشكك بديت من ساهمة القعدة في بناء الدولة الحديثة التي على اني تحفظها
ومن يوسف ان الدولة ، رغم تعثر لظروف ، ما رت جهدها قصرة عن تنظيم هذا جهاد
على أساس تنظيمه عصرية ان التجمع الوطني ، وهو يدرك ان اصلاح الجهاز الاداري يحتاج
الى جهود محصية وشاقة ، ليجتد ان محاولات لترقية لا بحدي في علاجه ، ول لآخر
بفريقي مواجبه عليه تضمن اعادة انشغال حديا في تركيب الجهاز الاداري ودوره ، وهو يركز
بوجه خاص ، على ما يأتي

٢ - عدد اضر في التسييم لادري للدولة سواء من حيث درته ومستوياتها ، او من حيث
وسائل ادارتها بما يكفل اداء الخدمة للمواطنين على حسن وجه وسأقل تكلفة

٣ - اعادة الطرقي فونين وتشريعات العمل لاجاله سواء ما تعلق منها بالقطاع الحكومي
أو بقطاع لأهلي واشترك ، وبحاد التسبق والتكامل الضروريين بينها

ج - ومن حياة شاملة لتضمنة لقوى العدمية وتوجيهها

د - ومن سياسة وطنية سببه قدرة على استيعاب القوى العدمية محبة والاستفادة منها وعلى لأخص تحرير جسس النكويين الذين تكاثروا عددهم سبباً مما استوجب منه بعض كفة تحقيق الاستفادة من صفاتهم لاشاحية التي قضى حد

هـ - شمع في سياسة بدريه وشحية بري وبهي رفع بكفة لاشاحية بدمس من ناحية وسد حاجة البلاد التي مثل هذه لأيدي عدالة من ناحية أخرى.

و - بعد من تشديري في سمات البلاد به

٧ - قضية المرأة

إن لتجميع الوصفي يرى أن قضية المرأة لم تفرج في مجتمع حتى الآن صوباً موقفاً . هناك من طرح لفضية على أساس المصالحة بحرية المرأة مع تصوير تلك الحرية بأنها إعطائها فرصة لأهمام بما تهم به المرأة العربية . ومجهر حرية ممارسة ما تمارسه المرأة العربية ، دون لأحد عني لأعز . سوية حصريه ومستوى إحصائي سدي وحدة مجتمعي وذلك سدي بحية مجتمع عرسي . وهذه رتبه حطه في بصر وحطره . بس فقط لأني سمعنا رططاً من بسا وسدت هذه الأمة عشوش في وطن وكثهم عرباً عد . لا يقبلهم ولا يقبلونه . وسد التي حطونهم بسعة من كونه تهد وبوية لأهمامات لأسترنجه في كدح من أجل نفس حصري . فتشعب . وسجل في طور ساء لحد . وحد غفيم وورقة قاتنه حول تشعب المرأة

عربية في رحرر بصرفات هناك من طرح بقضية على أساس مقدسة للمرأة بسببه من حقوق . ومن الحقوق فقط . وسدت هذه لكه . المرأة في مجتمع كدح من أجل عد لأفضل مصله أيضاً بوحث كثيرة بفرصه عليها وصعب من كونه نصف هد المجتمع ووحسب لمصوبة من مواضع في هذه المرحلة قد تكون أكبر من حقوق التي يمكن أن يكونها وهناك فئة تصرح لنفس حقوق المرأة ووحسبها على صعيد وحد . وبكها تقصر من طرحها هد من فوق الممكن حصري . وهذا فاهي . حتى ولو تحدثت في أن تصبح المرأة شيئاً . لا لحقوق التي منطلي ووحسب التي ستنكر . سنكوب صوبة تهمنا ، بعضها لا تستطيع المرأة من بسا عملاً . وبعضها قد يستحيل عليها . سدمه وهناك فئة بصر سدي مره من خلال ركم من تقليد أربعة بسبب ي بسا وبين منها راء . ما ورد سبب مره في مساه لا وبسود . شهده وبصبة وشيعب سدمه رتبه بفرغت كدح في سدا تركد في فرد لأحصاء بكمري من عرب شبي عشر ميلادي وحتى يوم هد عديها قنرت لأسمع من أجل ردة لأتقن الجندية في قدم هذه الأمة هي نمس من أجل نهضة عد أعد حويل أن المجتمع الوصفي يؤكد ايده

س - المرأة ووحسب مشدداً بسبب في حقوق ووحسب سلكه ونقي بهم . وبكرمه لاساية والمرأة كما للرحل حق التعبير عن رأيها .

- وأن نرحل المرأة مسبوكة تماماً في وجوب نكاحه مخصصاً لها، في كل الأعمار متعفة بالادارة والشقة وحرية البحث العلمي والبحث الاجتماعي

- وأن المرأة كما نرحل بحق في أن تتحب وتنتحب جميع محاسن ولهايات بدعها فيه سواء كانت محائس حبيسية أم إلهية أم مهنية. غير مأثورة مع ذلك، أن أنشده بين نرحل المرأة تملأ نسبة، وليست مصفة، وذلك بسبب من قيود ثلاثة

١- وما لقيد لأول فهو أن مساهمة نرحل المرأة بحسب أن تبقى في حدود عدم تبعاص مع وحدان الأمومة فوجب الأمومة في تصرف وحب مقدس. وبذلك نرحل هي مؤهلة، كما حثها الله، في تحصيل محاسن في رية ليل. ولأن مساهمة لاشراف على الأطفال حتى يكبروا ويكونوا قادرين على مواجهة الحياة دون بوحه من أحد. وأن مساهمة تامة بين نرحل المرأة غير معقولة وغير ممكنة. كذلك، عملاً، وعلى ذلك نحن نرى وجوب تعزير دور المرأة أولاً، وهو الدور الأول في بناء المجتمع بنسبة غير مبالغ. وبعد ذلك نرى تعزير دورها في دار المجتمع وهدائه على وجه لا يته بصح مع دورها الأساسي ولا يصرفه

٢- وما لقيد ثانياً، وما يترتب بكل ما جاء صرحنا في ديننا الإسلامي بحيف من مور يظهر فيها نرحل المرأة ورحل. مؤسس أن الأمر في ذلك هو حصيت عيب حكيمه وأن أنه لا بد قد تنمي به ناس حبر ونصرف بذلك مثلاً ما يترتب قد كان شرع قد قرر أن يذكر من خط الأنبياء، عند ختمه مبرث لا بد متوفي بين سنة. وأن هذه قاعدة شرعية لا يجوز مسها بحث أي شعاع مسودة مهم زاد بريقه.

وما لقيد ثالث فهو لمسند من صفة المرأة وصيغها نرحل. فمن لا يؤمن أن المرأة ورحل. تماماً في نادية وحب لخدمة عسكرية وهي تعمل في سفل محزنة. وهي حرة سبب مدني. وما شاكل ذلك من أعمال لا تليق أحدًا، في جسم نسوة. يكون في وجوب لتسرفها بين نرحل المرأة ولا كانت مسودة إهدراً لأجله نرحل وطسبها

ب- في مجال السياسة العربية والدولية

أولاً- في سياسة عربية متصلافة من حتمه بناء بكونت بوص عربي. ومن كون مسعها جزء من الأمة العربية. وحيث أن دور بني تستطيع أن يعمه نكوب في مجال عربي وبني رشحتها بقاءه مكنياها لاقصدية وتصميم شعبي على تعاون عربي. -

وحيث نتيج سياسة قومية بهدف في نهاية في تحقيق من لامة عربية في توحده في ظل نسوة ديمقراطي يحقق به مجتمع مكرمه وعدل وروحية. وأن يعكس شحيط من أجل هذه الهدف على جميع حطص في مجالات نسوة والاقتصاد والاستثمار واتحاد والمباحة وقوانين تعمل وغير ذلك

والبرنامج يؤكد على مسائل - بية

أ - رسم سياستنا الدولية على أساس من التعاون المتكافئ الذي يحقق مصالحنا الوطنية مع جميع دول العالم بعض سطر عن مبادئها الاجتماعية

ب - يجب ملاحظة أهدافنا القومية لعباءة عند التعامل مع الدول الأجنبية - واعتبر موقفك من دول من أهداف لعباءة وفصاحة كبرى مؤثر على علاقات مختلفة معها

ج - التأكيد على أهمية دور الأمم المتحدة ومؤسساتها في رسم سياسة عالمية - وفي تحقيق تعاون أساسي - وجعل تعاون لدولي - ما يمكن - أكثر صمغ فلكها

د - دعم وتأييد حركات التحرير في العالم - واستكثار معارضة سياسة التفرقة العنصرية

هـ - وجوب دعم التعاون العربي في شتى مجالات - ولا سيما في المجال الاقتصادي لتحقيق مزيد من مشاريع لاقتصاد مشتركة وفي تقديم مزيد من المساعدات والقروض التي من شأنها العمل على نه الاقتصاد العربي مبنين - وكذلك السبق قدم في تحقيق لسوق عربية مشتركة

و - دعم وتأييد حركات التحرير القومية العربية

د - وجوب رسم المخطط لتحقيق التعاون والتسوية في شتى مديهما على مستوى الدول الحيثية مما يقرها من هدف الوحدة ويدعم صمودها من أجل المحافظة على عرونة المجتمع مع ملاحظة - الثروة الحيثية ثروة قوية يجب ان نستثمر ونسعى على وجه قومي عربي مشرف

هـ - وجوب تبني سياسة حازمة فيما يتصل بضرورة العمل على تحرير كامل أرض فلسطين بعنصره واعداده لتحقيق مشروعه لأهلها العرب - و لا يرى ما يمنع من وجوب التكيف مع حاس مقتضيات من أجل الكفاح وفقاً للظروف الدولية وقومية واحدة يجب الاعتدال بالامكانات المتاحة - شدد على ان كل تكتيك مرحلي في هذا الخصوص لا يجوز ان يكون شكلياً - ان يكون من شأنه الخروج على لهدف مصري في قضية فلسطين لا وهو تحرير كامل أرضها من الاحتلال الصهيوني العنصر - واعداده لتحقيق مشروعه لشعب العربي الفلسطيني

ثانياً - في السياسة الدولية

لاشك ان هناك في عامه متشدات العلاقات - وان لالعلاق على بعض قد اصبح مستحسلاً على أي دولة من الدول - فطبيعة العصر وظروفه قد كانت تحتل التعاون وتبادل المصالح بين جميع دول العالم حتى بين تلك الدول التي تختلف عقائدها ومبادئها الاجتماعية خلافاً جذرياً عن بعضها وفي الجانب المقابل نجد ان صراع مصالح بين الدول وبعضها - وبين تشكيلات لدولية المختلفة قد أخذ يتسم بوحدة وإدقة - مما يرتب عنه وجوب رسم لسياسة لدرجة تستلزم الوعي والحد

أما إذ تقدم بهذا البرنامج إلى المواطنين ، لندرك أن قوة وصلابة العمل الوطني إنما تنبع من التصرف المواطنين حوله ودعمهم لقادته من أجل العمل على إخراج الأهداف الوطنية إلى حيز التحقيق . وبما لعاهد المواطنين بأما لن ندحر جهدا من أجل تحقيق كل ما فيه خير وطننا وازدهاره

والله اعرف

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب السمو الشيخ صباح، سالم الصباح، أمير البلاد الأعظم
سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الموقر

تحية طيبة وبعد،

بدئي ذي بدء وقبل بخط أي سطر من هذه المذكرة يحضر أن يؤكد أن للأمير المعظم
والد لجميع الدولة رفعة في نفوسنا جميعا،

هكذا حرت وبحري مسيرة مجتمعنا المنتم إلى عبيد دعائم من الحب والتعاضد متينة
يعمرها وشده من أرضها وشائج من علائق بحفها ويواكبها دائما مبدأ أصبح يعلو ولا حلاص
في المشقة يحكم بلا خوف وجل وعنى هدى مما سلف من نهضة تقوى التأكيد بكل
صرخة ووضوح أن لا سعي من وراء هذه المذكرة إلا الحدث على سطوات الأمير المعظم،
لتحجب عنها وصعب الاعتدال من المادة ٥٢ من الدستور حيث يقول «سلطة تنفيذية
تولاها الأمير ومجلس الوزراء على السوايس والدستور» وكذلك المادة ٥٤ التي تنص بأن
«الأمير رئيس الدولة ودنه مصونة لا تمس» وأخيرا المادة ٥٥ «ينوبى الأمير سلطاته بواسطة
ورائه»

ففي أربع من رمضان سنة ١٣٩٦ هجرية الموافق ٢٩/٨/١٩٧٦ جرى حل مجلس
الأمة ووقف العمل بحكم المواد ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١ من الدستور ويمكن
احتمال الأسباب والامرات التي قبلت تبريرا لتلك الخطوة بالآتي

أولا أن الآمال المعقودة على الدستور الذي مضى عليه قرابة ١٤ عاما لم تتحقق
ثانيا أن الديمقراطية قد استتبت، وحملت أعباء ثقلها واتحد من الدستور سيلا
تحقيق المكاسب الشخصية من الجهود بذلت في الهدوء والتعويق وثارة الأحقاد
ووصليل لئام

ثالث أن الحرية قد سمعت من أسس لا وارع لهم من بحد يصلح توصي مشهورها
وقبوها إلى فوضى تستهدف هدم القيم والمعتقدات

رابع أن إطلاق الحرية بصحافة بلا صوبط جعل بعض الصحف أدوات طبعة لخدمة
أغراض عريضة عن وطن تعمل لاهلاك المجتمع وترويح بشائعات وبشر لتهدات وثارة
الفتن وبشرحو من الأوهام الفكرية لا سكوت كل صوت يطق بالحق

وهي بحقيقة نحن أعضاء مجلس الأمة المجلس الوطني كداه ، متأكدون واثقون بما
من أن الدستور لا يمكن أن يشكل شرعة ومنهاجاً جامعاً وإنما ينبغي بهذه متخصصين دستوري
والصناديق التي وردت فيه ، فإن العدل والحرية وسدادة دعائم المجتمع وأن حرية الرأي
والمبحث العلمي مكفولة وأن لكل إنسان حق التعبير عن رأيه وبشره بالقول أو الكتابة وغيرهما
كما نصت المادة ٣٦ من الدستور ، وأن لكل فرد أن يداخل السلطات العامة كداه وسوقيه
مترجم نص المادة ٤٥ من الدستور .

وبناء على ما تقدم وستلهاما للمعدي لحرره انضدم ذكرها فاما حري به أن يشير إلى
الملاحظات التالية

أولاً : المادة ١٠٧ من الدستور تقرر أنه إذا حل مجلس الأمة وحل اجراء الانتخابات
لمجلس الجديد في ميعاد لا يتجاوز شهرين من تاريخ الحل فإذا لم تحل الانتخابات
خلال تلك امدة يسترد المجلس لحل كامل سلطته الدستورية ويجتمع فوراً كن
حل لم يكن ويستمر في عمله إلى أن يسحب المجلس لحله .

ثب : نص المادة ١٨١ من الدستور أنه لا يجوز تعطيل أي حكم من أحكام هذا الدستور
إلا أثناء قيام الأحكام العرفية في الحدود التي يبينها القانون ولا يجوز بأي حال تعطيل
اتحاد مجلس الأمة في تلك الأثناء أو المساس بحصانة أعضائه

ثالثاً : كذلك نص المادة ٥١ من الدستور على أن (سلسلة الشريعة بتولاه الأمير ومجلس
لأمة وفقاً للدستور)

رابعاً : قبل تصدق لأجرات التي نمت بها مؤقته وأن الهدف منها سقية الحياة الديمقراطية
لما كان عنها من مثالب وما اعتراها من مساوي تكشفت بعد حين ، يدنا لاحظنا
أنه صدرت في اعطاف وقف العمل بحكم الدستور صدور بعض القوانين
التي أنت بعضها ، وهذا جهاداً ، بالتعارض مع المبادئ الأساسية للدستور ونفي
لا رل سارية المفعول مثل ذلك حور تعطيل الحريدة بقرار من مجلس الوزراء أو
بمرور من وزير الاعلام بالأسباب التي عددها التعديل بمادة رقم ٣٥ مكرور من قانون
المطبوعات والشر من تعرض احريده مع المصلحة الوطنية وهو تعبير واسع فضفاض
يصعب ضبطه ولا تعاق على تفسيره .

بل أن دستور قانون المرقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ ألقى ظلالاً قاتمة من المصلحة عدم استئذان
نص المادة ٨ من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٦١ بصدور قانون المطبوعات وشر فأنتم كل
ما يتعارض مع المصلحة الوطنية أو ما يمس القدم الاجتماعي أو السياسي في الكويت
ونعبرها أن من شأن ذلك مؤاحدة كل كلمه تقف في أي مطبوع يصدر في الكويت
وهو علو ما تشتم غير ما مسوع يتصدم بالحتم واليقين مع روح الدستور القديم

في هذه الدورة ، كما أسهر عن إنجاز الكثير من المشروعات التي أشد بها حصاد
سعدده رئيس المجلس ويصيب لي أن أوه بصفة خاصة بالمدون لتشريع المجلس
وبحكومة على إرساء أصول ديمقراطية مسؤوله في بلادنا انطلاقاً من اثنين احترم
بدي لجميع بانها اسبيل لأفوه الى إقرار اعدا والطائفية وبحقوق مريد من كمو
والرجاء لشعب العريز

١ سامع
تتميز بلدا الكويت عن سائر الدول بالحدود المتعاطف والتراحم الذي يربط بين حاكم
ومحكومين فهم دائماً يد وحدة وقلبا واحدا في سراء ونصراء وهي نعمه من الله
حب قدرته ترسخه حدوده وتوثقت عراها بظنة صدور الدستور واشتق الحياة
السياسية فصاحب بلدا مطلبه على صغر حجمها وفيه سكانها شعارا رثعاً وبحبدا
موقف موفقا بحكم الشورى امتثالا لقول الحق « وأمرهم شورى بينهم » « وشورهم
بالأمر » فأصبحت ديمقراطية شعلنة متوهجة كست الكويت سمعة دولية عظيمة
يشهد بذلك كل من له اتصال بالمؤسسات الدولية والعربية

٢
فقد كان سيرا وهما وهذا حق دستوري لا جدال فيه حل مجلس الأمة واصدار ما
يرمى من تشريعات وقضايا علاج بعض المشاكل التي ترى سلطة لتقييدها
قد أن اوان حلها والاشقاء منها على أن بحري الانجازات مجلس الأمة الجديد
وحلال شهرين عملا بعض المادة ١٠٧ من الدستور ، وقد كان حرا سفير حكم
لمادة لا حيرة لا لحجمها وايقاف مفعولها .

٣
وأخير لا بأس من التذكير والألم مختصر لمثل أن مجلس الأمة لم يقف حجر عثرة في
سبيل وحدة الكلمة وشعر محبة بين مواطنين وم يعترض على حفظ الأمن وأسهر على
إحقة لمواطنين وحمايتهم من الجريمة التي شرت ونظهير المجتمع من المجرمين
بل كان يظاا دائما بانصاء على الحربية وعشره موصا بمرم بحصين الشعب
صده بكل الوسائل الموقرة بل أن مصداق حديث مجلس الأمة توجر بالكلام عن
الرشوة ومرتشين محدرة من تفشي حربه الرشوة مقصدة بقضاء عليها وتطهير ايجاد
بحكومي من المرتشين بتحرير بوطائفهم ولطفا بادي مجلس الأمة بالعدالة
الاقتصادية وعطاء كل ذي حق حقه وبقضاء على عدوة الواسطة ووضع الشخص
المناسب في المكان المناسب دون النظر الى أي اعتبار آخر نكرنا بلدا المساواة وتكافؤ
الفرص بين المواطنين جميع ، وأخير فإن المجلس كان رثدا في عملية الحفاظ على
وحدة المجتمع وبناسكه ملاذا بالملية والعدلية وانظر له لعدلية وهو م يتول عن تقليم
مشروعات القوس التي من شأنها لو كانت الموقعة عليها قد تمت وطقت تقصير سلما
لقصت بسرعة على ظهرة القبيلة والطائفية

وختامنا بأن الله العلي التقدير أن يأخذ بيد جميع الى ما يحبه ويرصده مرددين فوس سمو
ولي العهد « حفظ الله الكويت وشعبها من كل مكروه »

بسم الله الرحمن الرحيم

((وأمرهم شورى بينهم))

يبدى صادر عن الهيئات الشعبية الكويتية

حوب حل مجلس الأمة وتعقيب الدستور وحول المادة ٢٥ مكرر من قانون المطبوعات

الى الأخوة أبناء الشعب الكويتي الكريم .

نقد موجي وطرد المحب في الآونة الأخيرة سلسلة من الاجراءات التي تتفق مسيرته
شعب الديمقراطية . تمس حيدته حاضرة واستفيدة في معقلها . وتتطلب من كل هيئة وطنية
وكل مواطن ان يتحفظه ويعتق في معاربه ويقف موقفا صامدا مسئولا أمام الله
ووطن والتاريخ .

ففي اليوم الرابع من رمضان قدم سمو ولي العهد رئيس مجلس لوزراء استقالة حكومته
وصدر قرار حل مجلس الأمة . ثم عثقت المقرة الثالثة من المادة (٥٦) من الدستور والتي
تشرط تمثيل المجلس في بوزرة وتحديد عدد أعضاء مجلس الوزراء . وعثقت المادة (١٠٧)
من الدستور والتي تفصي بوجوب حرية تحركات في غضون شهرين في حالة حل مجلس
لأمة ولا استرد المجلس كامل سلطته الدستورية . وعثقت المادة (١٧٤) من الدستور والتي
تعلن على عدد حوار تعطيل حكمه الدستور لاثاء قيد الأحكام العرفية وفي الحدود التي
يبينها الدستور

وبعد تبع ذلك صدور قرار بتعديل قانون المطبوعات بحيث يستطيع مجلس لوزراء ان
يعطل أية حرية دلمدة سنتين ويعني ترجيحها إداريا دانت لها تحدم مصالح دولة وهيئة
حسبة . وان سياسها تعرض مع مصلحة وطنية مما أدى الى تعطيل بعض الصحف بدون
سب منها فذلك حرية رأي

وبعد قيل في تعيين لقررت احصاء تعليق المواد المذكورة من الدستور ان الديمقراطية
استعت . لحل تحقيق مكاسب لشخصية وهذه اثرة الأحفاد وتصلل الناس كما أوضح
سمو ولي العهد رئيس مجلس وزراء استقالته به أصبح من المعتاد استمرار الحكومة
في مواصلة مسيرتها لأن التواضع قد تركت لدى مجلس الأمة دون أن ترى اللور وأصبح
لكثير من لجلسات التي يعقدها المجلس تصعب دون دالة . كما أصبح لتهجم ونجني
على لوزراء والمثولين دون وجه حق هم الكثيرين من الأعضاء بحيث أصبح التعاون بين
سلطس اشترعة ولتعددة يكاد يكون معدوم .

أيها الأحرار الكرام :

قد كانت الهيئات الشعبية الكوشية ومن سقند مدارس الحاشية التي كان يقوم بها بعض الأعضاء من المجلس سجن وغيره من مجلس سنة ١٩٥٠م ذلكم بطلب من صاحب الأوضاع والكف عن التجريح والمهاترات وهذا الوقت

كما أن في الآن في موضع الدعاء عن المجلس أو بحد لأعداء المدارس الحاشية التي كان يقوم بها بعض كما أن ورغم قدامت ذلك تلك المدارس كان سجنه مدارس حاشية أخرى قامت بها السلطة الشعبية كعراق المظفر الانتدابية بالاصوات المقربة وعص الطر عن الرشاش التي أصبحت تدرس عند من حل إبعاد الصائغ وشراء الدمى في سجنهم لأغراض انتحائية ورغم قدامت ذلك كثير من هذه المواقف والملاصقات والتجريح كان موحى به ويعكس الصراعات الأخرى التي لا تهم مصلحة الوطن في شيء فإنا لا نأمن مسئولين في حقهم في حل مجلس الأمة هذا نصت عليه أحكام الدستور ويجب شروطه ووسائله ، إنا الذي يجب اليوم وفي هذه المخطات الشعبية هو شرعه ما تم من إجراءات وحرب على حقيقة الدستورية والحياة الديمقراطية التي حققها شعبنا والتي هي لأحرار الأحرار لتقصد عنه

لقد عاشت الكويت في ظل الحكم الدستوري وفي أصدركم كتاب الديمقراطية أربعة عشر عاماً طويلاً من الزمن - بلع الكثير من أبناء شعبنا مرحبه بصحبهم في ساحه - وشككت الكثير من لها الذي لا يمكن تنفس راحة - كما وفرت الحياة الديمقراطية ما لا يمكن ساء أو تتجاهله المحدث تلبية بعض لعدت

أيها الأحرار الكرام :

إننا لا نسي أن المكانة المميزة التي حظيت بها بلدنا الكويت على المستوى العربي ولدي - رغم صغر مساحتها - فلة عدد أفراد شعبها لم يكن لتتحقق غير وجود الديمقراطية وحكم الدستور ، مما جلب لوطنا احترام الجميع ودعم أمه واستقلاله

وقد شككت الديمقراطية الأصد الذي ينتج فيه الشعب في وحدة مية تحده الأبدات التي يمر فيها لوطنا ذلك أن استقلال الكويت وسيادته ومنه ارتبط دائماً بعد انتدابية حرة هؤلاء المواطنين وحقوقهم في المساهمة في إدارة شؤون مجتمعهم وذلك فريضهم - وليس هناك ومن حر من دون أن يكون مواطناً أحرار - كما أنه لا يمكن أن نضاهي من بلدنا عن طريق سب حركات مواطنته

إننا أيضاً يجب أن لا نسي أن شككت الديمقراطية لشعب الكويتي ومدرسته بها رغم كل ما قبل عن تلك المدارس من أخصه شككت وحد من هم العوامل التي كانت وراء وحد من أعظم إنجازات الأمة العربية والذي تمثل في تخصيص الثروات النفطية لوطنا والأمة من لشركت الاحتكارية وفي تحرير الحرة لأعظم من اقتصاد من هيمة الدول الاستعمارية

وكانت الديمقراطية وراء هذا الخير النعم الذي تنعم به الكويت والدول العربية المصدرة للنفط الآن ، بشهد بذلك العدو قبل الصديق .

كما اننا لم ننس ولا ننسى أبداً انه بفضل المكاسب الديمقراطية التي حققها شعبنا رفع الانسان الكويتي العادي ، ولأول مرة رأسه عالية كند كريمة لأي مواطن كويتي آخر ، مساو له في الحقوق والواجبات ، يمارس حياته الخاصة وحرية بأمن وبلا خوف ، مطمئناً الى ان حقوقه المكتسبة يحميها القانون ، وان ما يعتقد انه حق له يمكنه المطالبة به بحرية وبغير الوسائل الديمقراطية المشروعة .

أيها الأخوة الكرام :

لقد كنا نتمنى لو توفرت الرغبة في اصلاح خطيئتي للستور ونوفر الأمن والرخاء وسبل العيش الكريم للمواطنين بأسرع السبل أن يتم الاصلاح عبر الوسائل الديمقراطية والقضاء على — أسباب تقاوص حياتنا الديمقراطية المتمثلة في إغراق الدوائر الانتخابية بالأصوات المنقولة واثارة العداوات الطائفية والقبلية والعنصرية وغرض النظر عن ممارسة الرشوة العلنية لافساد الضمائر وشراء الذمم والتضييق على الحريات العامة . الى غير ذلك من التقاوص التي عانت منها — حياتنا . وكان ممكن أن يتم معظم ذلك لورث السلطة التنفيذية طبقت القوانين القائمة بحرص ونجود ، وكان ممكناً أيضاً أن تتلافى نقص القوانين لو كان لدى السلطة التنفيذية الاهتمام الجدي بالتعاون مع كل الحريصين على مصلحة الوطن في مجلس الأمة .

قول كنا نتمنى لو حدث ذلك . ولكن حيث ان الذي حدث فعلاً هو غيره ، فاننا نناشد كل واحد فيكم أن يعي مسؤولياته ، وأن يطالب بما ينسره من الوسائل المشروعة بعودة الشرعية والحكم الدستوري ، واسترداد المكاسب الديمقراطية بأسرع وقت .

فمن أجل تكريس الحكم الدستوري وتعميق المكاسب الديمقراطية عملنا . ومن أجل استردادهما بأسرع وقت سنعمل ، يفرض ذلك علينا واجباتاً الوطني ومسؤولياتنا التاريخية وهدايتنا التي ذلك قبل ما تقدم وبعده تمسكنا الذي لا يمكن أن نتخاذل عنه بقول الباري عزّ وعلا « وأمرهم شورى بينهم » صدق الله العظيم .

١ - الاتحاد العام لعمال الكويت

٢ - رابطة الأدباء

٣ - جمعية المحامين

٤ - جمعية الصحفيين

٥ - نادي الاستقلال

٦ - جمعية المعلمين الكويتية

٧ - الاتحاد الوطني لطلبة الكويت

مذكرة مرفوعة للإخوة
رئيس وأعضاء مجلس جامعة الكويت المحترمين .

السيد رئيس مجلس جامعة الكويت .
الأخوة الأعضاء .

نرفع تحن الموقعين أدناه من هيئة التدريس بجامعة الكويت هذه المذكرة لتوضيح وجهة نظرنا فيما دار في جامعتنا . مما له التأثير العميق والتي على مسيرة أبنائنا الطلبة . ولعرفتنا الأكيدة أنكم خير من يفهم ضرورة ابقاء الجامعة وابنائها بعيدا عن الصراعات والتيارات والتدخلات التي تقصر الجامعة كمؤسسة علمية تسعى جميعا لتطويرها من أجل خدمة أهداف المجتمع الذي نسعى جميعا إلى خيره ورفاهيته .

لقد تكرر في الأسابيع الأخيرة تعكير صفو الحياة الدراسية في الجامعة ، وانتهاك حرمتها المصونة لها قانونيا عن طريق تعرض بعض رجال الأمن لها . بالاعتداء على الطلبة ومهاجمة غرفهم ليلًا ، والاعتداء بالضرب على الطلبة الكويتيين والعرب والوافدين ، كما استمرت ملاحقة بعض الطلبة في كلياتهم نهارًا واستقراؤهم خلال فترة من أصعب الفترات التي تمر على الطالب وهي فترة الامتحان .

إننا هنا نؤكد أن هذه المذكرة لا تدبر أحد أطراف الطلبة الذين نسب إليهم الخلاف ولا هي إحدى مهماتها ، ولكننا لسجل احتجاجنا المطلق على الوسيلة التي عولج بها الموضوع وهو دخول رجال الأمن إلى الحرم الجامعي بدون علم ومعرفة الإدارة .

إن هذه المبادرة الخطيرة تفتح الحرم الجامعي لرجال الأمن والشرطة وتتنافى مع العرف والتقاليد الجامعية التي تحرم هذه الظاهرة وتؤكد على صيانة الحرم الجامعي .

وإذا مرت هذه السابقة على مجلسكم ولم تستنكر ويحتج عليها فمعنى ذلك إقرارها كسابقة خطيرة تتنافى مع ما استمرت عليه التقاليد والأعراف الجامعية .

ولفهمنا لدور الجامعة كمؤسسة علمية متكاملة الأجزاء وأن ما يمس الطالب في حياته الدراسية يمس كذلك رسالة الأستاذ ، ولأن الموضوع قد قصد به خلق البلبلة وإعاقة العمل الطلابي المكمل للحياة الجامعية ، فإننا نهيب بكم رؤساء وأعضاء بالاحتجاج على هذه السابقة الخطيرة . وتشكيل لجنة معلنة من بين أساتذة الجامعة للاستئناس بتفريها الذي تتخذه بعد اجراء تحقيق شامل وعادل وموضوعي يعيد للحرم الجامعي كرامته ، وللطالب طمأنينته ، وللاستاذ راحته النفسية . ولنا كبير الأمل في أن تجد مذكرتنا هذه القبول .

ولكم منا كل تحية .

- تقدم بهذه المذكرة عدد كبير من الذكائرة الكويتيين في الجامعة وحيث أن القضية ما زالت جراحها لم تلتئم فضلًا عدم رمس التواقيع في عجزها مخافة إساءة التفسير من نشرها. ورغم لهجتها الموعلة في الاعتدال ، إلا أنه يشرفني أن أكون من ضمن من وقعوا عليها.

يعتقد مؤلف هذا الكتاب أن الكويت يواجهه
ثلاثة مشاكل رئيسية :

أولها يتخص في التشكيل السكاني للبلد
فالكويت يتشكل سكانها من موزاييك أقلية من
غيرها ضمنها الاقلية الكويتية . ليست
للكويتيين القدرة والمهارة الكافية والكثافة
البشرية المؤهلة للاستغناء عن غيرهم ، وفي
نفس الوقت ليست للنظام الكويتي الثقة
السياسية الكافية بمعدل الوضع بحيث يلجأ
لاعلان سياسة سكانية متقدمة تساهم في استقرار
العمالة العربية في الكويت وخلق نوع من
التوازن الاجتماعي وضبط لحركية وتغير التركيب
السكاني في البلد .

وثانيها يتخص بإعتماد الاقتصاد الكويتي
اعتمادا مكادا يكون كاملا على الاستيراد في
سد معظم احتياجاته . هذه الظاهرة
المفتوحة العكسفة تؤدي لتعرضه الشديد
والخطر للقطاعات الاقتصادية الخوارجية .
القطاع النفطي يلعب دورا هائلا في الاقتصاد
الكويتي ، انه فقط يعطي معادرا مالية
واستثمارية للقطاع غير النفطي دين ان يلعب
أي دور في إيجاد القاعدة الإنتاجية المظلمة
بالحاج لتأمين هذا الوضع الاقتصادي العشري
وثالثها يتخص في عدم وجود صيغة ثابتة
ومستقرة لعملية اتخاذ القرار السياسي .
بعد ان عاش الكويت تجربته الديمقراطية
(١٩٦٢-١٩٦٦) وكاد ان يستقر عليها كصيغة
لعملية اتخاذ القرار السياسي ، اذا به يعود
بعد حل التجربة في ١٩٦٦/٨/٢٩ الى
الحكم المطلق ، وهذا بعد ذاته يستوجب إعادة
تفسير منشأ التجربة ذاتها .

يعتقد دكتور عبدالله فهد النفيسي رئيس
قسم العلوم السياسية في جامعة الكويت ان نجاح
وأمن واستقرار وازدهار الكويت مرهون بتخطيهم
وتجاوزه لهذه المشاكل الثلاث .